حضارة العراق

تأليف

نخبة من الباحثين العراقيين

الجزء الثاني عشر

بغداد ١٩٨٥

العراق المعاصر

(١)

الفصل الأول

النظام السياسي

١٩١٤ ــ ١٩٥٨

د . مظفر عبد الله امين

وزارة الخارجية ــ بغــداد

المقدمــة

في عام ١٩١٤ وصلت القوات البريطانية البصرة واستكملت احتلالهــا للولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة عــام ١٩١٨ حيث اصبح العراق بحدوده من زاخو الى الفاو ، قطرا سياسيا خاضعا لحكم عسكري بريطاني مباشر رفضه الشعب وعبر عن هذا الرفض بثورة ١٩٢٠ التي اجبرت الحكام الانكليز على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة .

وفي عام ١٩٢١ تأسست المملكة العراقيــة الحديثــة واختير فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق الذي وضع تحت الانتداب البريطاني واستمر حكم الانتداب الى عام ١٩٣٢ حين دخل العراق عضوا في عصبة الامم واصبح دولة مستقلة قانونيا ولكن بريطانيا فرضت عليه معاهــدة ١٩٣٠ التي ابقت على نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق وبشكل يضمن مصالحها الاستعمارية واستمر ذلك حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد شهدت فترة الحكم الملكي صراعا مستمرا بين الانكليز واعوانهم من بعض رجال الطبقة الحاكمة العراقية وبين الشعب وقواه الوطنية الذي كان يرفض المساومة على حقه في الحياة الحرة المستقلة ، وقد ظهر هذا الصراع واضحا في ثورة مايس ١٩٤١ وفي الانتفاضات والحركات الوطنية في ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ التي برهنت على رفض الشعب العراقي للنظام السياسي الخاضع لمشيئة الاجنبي وعلى كونه شعباً حياً يطمح لتحقيق حياة سياسية حرة واقتصادية مرفهة واجتماعية متطورة وكان دائما قوي العزيمة عظيم الثقة بالمستقبل المشرق .

وقد عمد النظام الى استعمال البطش في مجابهة الشعب العراقي المطالب بحقوقه المشروعة ورغم كل ذلك فقد اجبر النظام على اجراء العديد من التنازلات في محاولات يائسة للتخفيف من نقمة الشعب واصراره وادت في النهاية الى أن يحقق الشعب ماكان يطمح اليه في تحطيم النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري .

الحكومة العراقية المؤقتة (او الحكم الوطني ١٩٢٠)

ادرك المندوب السامي البريطاني پرسي كوكس ان ما يرضي العراقيين هو حكم وطني لذلك فقد افلح في تأليف حكومة وطنية مؤقتة واقنع نقيب اشراف بغداد السيد عبدالرحمن الكيلاني برئاستها ، واختار لعضويتها شخصيات عراقية معروفة كوزراء ووزراء بلا وزارة وكانت مهمة هذه الوزارة التي اشتغلت باشراف المندوب السامي المباشر وتحت نظارة وارشاد المستشارين ورؤساء الدوائر البريطانيين مهمة انتقالية تتضمن وضع اسس الادارة الداخلية وانتقالها الى العراقيين بالاضافة الى تهدئة البلاد .

اختيار العاهل العراقي الجديد

جاءت الخطوة الثانية في مهمة السر بيرسي كوكس (المندوب السامي البريطاني) في اختيار ملك يترأس الدولة العراقية الجديدة ويعمل على تنظيم علاقات العراق بالدولة المنتدبة •

وقد ترددت اسماء مرشحين كثيرين من امثال السيد طالب النقيب وزير الداخلية والشيخ خزعل امير المحمرة والامير عبدالله بن الحسين غير ان الكفة رجحت لصالح الامير فيصل الذي خسر عرشه في سوريا وكان ذلك بتأثير بعض الساسة الانكليز المعنيين بالسياسة العربية امثال المس بيل ولورنس وبتأثير الضباط العراقيين الذين عملوا مع فيصل في الجيش العربي الشريفي من امثال جعفر العسكري • هذا فضلا عن ان العراقيين رفضوا ان يكون ملكهم تركيا أو فارسيا ، واكدوا ان ملكهم يجب ان يكون عربيا •

وفعلا حصلت موافقة الامير فيصل ودعي الى العراق وتكلفت وزارة عبدالرحمن النقيب من قبل بيرسي كوكس بالمناداة به ملكا على العراق وجرى استفتاء عام فيجميع انحاء العراق بدعم منالسلطات البريطانية فايد العراقيون تنصيب الامير فيصل ملكا على العراق على ان تكون الدولة العراقية دولة ديمقراطية دستورية مستقلة وبذلك انتهى دور الحكومة المؤقتة •

المجلس التأسيسي

اصدر الملك فيصل الاول الارادة الملكية في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي العراقي وذلك ليقر دستورا جديدا للمملكة ويسن قانون انتخابات مجلس النواب ويصادق على المعاهدة العراقية ــ البريطانية الا انالمعارضة الشعبية الواسعة التيطالبت بالغاء الانتداب واطلاق الحريات الديمقراطية اضطرت المندوب السامي البريطاني الى التدخل وتأجيل

الانتخابات الى شباط ١٩٢٤ وتم افتتاح المجلس في اذار ١٩٢٤ ورغم الجهود المكثفة لتمرير المعاهدة فانها جوبهت بمعارضة شديدة وطالبت الاحزاب والفئات الوطنيـــة برفضهـــا وطالـــب بعـض النـواب بضـرورة اجـــراء تعديلات على بنودها وقامت مظاهرات صاخبة طوقت الجماهير بنايـة المجلس التأسيسي ومنعت النواب من الدخول او الخروج من بناية المجلس كما تسلم بعض النواب المؤيدين للسياسة البريطانية رسائل تهديد ووعيد من المواطنين • وقد اجبر المندوب السامي اعضاء المجلس التأسيسي على التصويت علـــى المعاهدة في نفس يوم ١٠ حزيران ورفض تأجيله مما اضطر الحكومة الى تجميع النواب من بيوتهم وتم النصاب قبل منتصف الليل وكان التصويت على الوجه التالي : ــ ٣٧ موافقا و٢٤ معارضا و٨ ممتنعين وتغيب عن التصويت ٣١ نائباء

وبعد ذلك قام المجلس بتشريع القانون الاساسي الذي كتب مسودته مختصون بريطانيون واقر في ١٠ تموز ووضع موضع التنفيذ في ٢١ اذار ١٩٢٥ وعقد اول اجتماع لمجلس النواب حسب القانون الجديد في ١٦ تموز ١٩٢٥ كذلك فقد تم تشريع قانون انتخابات النواب غير المباشر •

القانون الاساسي العراقي

لقد جاءت لائحة القانون الاساسي بشكلها الاخير في ١٢٣ مادة موزعة على مقدمة وعشرة أبواب وهي :

المقدمة : وهي في أربع مواد ، وتبحث عن اسم القانون ، وشكل الحكومة، وعاصمتها ، وشكل عَلَم الامة •

الباب الاول : في أربع عشرة مادة ، وتبحث في حقوق الشـــعب بصورة مفصلة ، كما جاءت في لائحة « حقوق الإنسان » •

الباب الثاني : في ثماني مواد ، وتبحث في حقوق الملك وصلاحياته •

الباب الثالث : في « ٣٧ » مادة ، وتبحث في السلطة التشريعية وفي كيفية تعيين الاعيان وانتخاب النواب •

الباب الرابع : في أربع مــواد ، وتبحث في أحكــام الوزارة ، وكيفية تشكيلها ، وفي مسؤولية كل وزير .

الباب الخامس : في « ٣٣ » مادة ، وتبحث في السلطة القضائية ، وفي كيفية تشكيل المحاكم ودرجاتها .

الباب السادس : في تسع عشرة مادة ، وتبحث في الأمور المالية ، وكيفية فرض الضرائب وجبايتها ، وصرفها .

الباب السابع : في أربع مواد ، وتبحث في ادارة الأقاليم ، وما يتعلق بالمجالس البلدية ، والطائفية .

الباب الثامن : في خمس مواد ، وتبحث في اعتبار البيانات والأنظمــة والقوانين الصادرة من أية سلطة عسكرية أو ملكية ، قبل نشر القانون الاساسي مرعية الجانب .

الباب التاســع : في مادتين ، وتبحثان في كيفية تبديل أحكــام القانون الاساسي او تعديله .

الباب العاشر : في أربع مواد ، وتبحث في اعــلان الاحكام العرفية . وكيفية تفسير القوانين وفي وضــع دائرة الأوقــاف . وتاريخ تنفيذ القانون الأســاسي .

وقد تعرض الملك فيصل في خطبة افتتاح المجلس المذكور الى القانون الاساسي العراقي فقال :

« كذلك نوجه أنظاركم الى خطورة القانون الاساسي ، ركن السياسة الداخلية ، اذ عليه تتوقف سمعتنا عند الامم المتمدنة . ان أحكام الاســلام مؤسسة على الشورى ، وأعظم ما ارتكبته الطوائف الاسلامية من الخطيئات، حيادها عن قوله تعالى « وامرهم شورى بينهم » فعلى كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه أو يؤيد هذا الحكم الإلهي ، وكل تكاسل عنه مخالفة لامــر الله .

فاتباعاً لهذا الامر الجليل ، واقتداءاً بالامم الراقية في الحضارة ، وعملا برغبات الآمة العراقية ندعوكم أيها النواب الى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي » .

ثم بعث رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس التأسيسي ، عبدالمحسن السعدون ، فقرر المجلس التأسيسي في جلسته المنعقدة في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة من اعضائه تمثل الالوية كلها لتدقيق هذه اللائحة .

وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات لتدقيق اللائحة المعروضة عليها ، فكان مما لاحظته عليها بعض أمور طفيفة لا تمس الاسس والمبادىء العامة ، فأحالتها على المجلس ليقرها ، فأقرها هذا خلال ست عشرة جلسة ، بعد تعديل طفيف في تراكيب المواد .

السلطات التنفيذية والتشريعية للنظام السياسي الملكي

حين تأسست الدولة العراقية الحديثة وتعين لها ان تكون ملكية دستورية نيابية ديمقراطية توجب استحداث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية كما توجب قيام احزاب سياسية لكي يستكمل النظام مقوماته الاساسية وقد اشتملت السلطة التنفيذية على البلاط (او الملك) ومجلس الوزراء واشتملت السلطة التشريعية على مجلس الامة (البرلمان) .

اما السلطة القضائية فقد قامت بتعيين القضاة والحكام والمدعين العامين وكافة انواع المحاكم وشرعت القوانين لذلك ، كما تشكلت الاحزاب المختلفة المؤيدة للنظام والمعارضة له . وسنناقش دور كل من هذه المؤسسات التي تخص موضوعنا وهما السلطتان التنفيذية والتشريعية .

الملـــك

لقد تبوأ الملك فيصل الاول على رأس الدولة العراقية في آب ١٩٢١ وكان عليه يوم تسلمه العرش واجبات كثيرة ومعقدة فكان عليه وضع حجر الاساس للدولة العراقية وخلق مجتمع عراقي متوحد يخضع للسلطة الجديدة هذا من جهة ومن جهة اخرى كان عليه ان ينال حب ورضاء العراقيين الذين يتشككون في علاقته بالبريطانيين الذين كانوا وراء تنصيبه كما كان عليه ان يقيم علاقة عمل جيدة مع الحكومة البريطانية الدولة المنتدبة •

لذلك فقد اضطر الملك الى التحرك ببطء وحذر بارع من اجل توسيع دائرة شعبيته وسلطته فكان يتقرب من جهة سياسية لينال تنازلات من الجهـة الاخرى وعمل على توحيد الشعب العراقي وتجميع شمله وكلمته وتقليـل النفوذ البريطاني المهيمن على امور الدولة وكان دائما يضع يديه على النبض السياسي في البلاد ، وقد اعتمد الملك بصورة أساسية على الضباط العراقيين الذين حاربوا معه خلال الثورة العربية وعرفهم وعرفوه وقد شكلوا العمود الفقري للدولـة وللجيش العراقي الحديـث • كما احتفظ الملـك فيصـل الاول بعلاقات واتصالات مع مختلف القوى والحركات السياسية الموجودة في الساحة العراقية والعربية وكان يعلن دائما بانه يضع نفسه فوق الخلافات الحزبيـة والطائفيـة والعشائرية • بعد فترة قصـيرة مـن تسـلم فيصل الحكم شعر الانكليز بانه يحـاول ان ينهـج نهجاً مسـتقلا عنهم وانه كان يتعاطف (سرا) مـع العناصر الوطنيـة وينسـق معهم لاثارة المعارضة ضد حكم الانتداب لذا فان الانكليز والى حين وفاته تعاملوا معه بحذر وكانـوا يرقبون تحركاته ويحدون من نشاطه وشعبيته ويخلقون له الازمات والمصاعب لاجباره على الاعتماد عليهم في حلها وقد وصلت فترة التازم بين عامي ١٩٢٧ — ١٩٢٩ حيث شعر الملك فيصل بزيادة شعبيته وقوة مركزه بين مختلف العناصـر السياسية والاجتماعية العراقية مما شجعه لان يقف موقف المتحـدي لبعض

الاوامـر الصادرة من المندوب السامي ويرفض الشروط القاسـية التي كانت تمليها الحكومة البريطانية عليه وقد استمر هذا التنافس في السر والعلن لمـدة سنتين وسمي (كما سبق ذكره) بالوضـع الشاذ او الفترة القلقة حيث تجلت ازدواجية الحكم (حكم الملك وحكم المندوب السامي البريطاني) وتمخض عنها في النهايـة تحقيق الملـك لبعض التنازلات من الانكليز والاعتراف بقدرتـه ومهارته السياسية وانتهت بالوصول الى معاهدة ١٩٣٠ وترشـيح بريطانيـا لدخول العـراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ كدولة مستقلة •

مجلس الوزراء

كان المفروض في النظام السياسي العراقي كاي نظام ملكي دستوري ان يكون مجلس الوزراء الاداة الفاعلة للسلطة التنفيذية يطبق ما تمليـه عليه السلطة التشريعية بالاضافة الى تنفيذه منهاج الوزارة القائمة •

الا ان الوزارات العراقية التي تناوبت على السلطة خلال الحكـم الملكي قد اتصفت بمميزات جعلت منها اداة غير فعالة لتحقيق مهماتها الاساسـية فـي تسيير دفة الحكومة وتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية•

لقد تناوب على رئاسـة الوزارات عدد قليل من الوجوه المعروفـة من رجال الطبقة الحاكمة التي اصبح عطاؤها محدودا بسبب ابتعادها عن تحسس اماني الشعب وتطلعاته •

كما ان الحقائب الوزارية اقتصرت هي الاخـرى على عدد من الوجوه المتكررة التي تميزت بعلاقاتها الشخصية مع رؤسـاء الحكومات •

لقد اعتادت الوزارات المتعاقبة على تقديم برنامجها الوزاري بشـكل موسع ومتضمنا لمشاريع ووعود عديدة الا انها فشلت في تحقيق حتى ولـو جزء ضئيل من تلك البرامج اذ كان معدل عمر الوزارة خـلال العهد الملكي لا يتجاوز السنة الواحدة كما ان ضعف العناصر الوزارية واندفاعهـا وراء تحقيق مآربهـا الشخصية منعها من انجاز المهام الموكلة اليها •

ومن الجدير بالذكر ان ماتم تحقيقه من اصلاحات ومشاريع خلال ذلك العهد كان من انجاز الدوائر الفنية المختصة التي تحمل صفة الاستمرارية في العمل وليس من قبل الوزارات القصيرة العمر •

السلطة التشريعية (مجلس الامة)

كان مجلس الامة العراقي يتفرع الى : مجلس النواب والاعيان اللذين يمثلان السلطة التشريعية في النظام الدستوري النيابي الديمقراطي ويمثلان الشعب وسلطة الرقابة على الجهاز التنفيذي للدولة فبالنسبة لمجلس النواب الذي يفترض فيه ان يكون الممثل الشرعي لجميع شرائح الشعب الا ان ذلك المجلس قد افرغ محتواه بسبب الممارسات الغير قانونية والصيغ التي اتبعت من قبل الطبقة الحاكمة وبالاتفاق مع السفارة البريطانية •

فقد جرت العادة ان تلجأ معظم الوزارات عند وصولها الى الحكم الى حل مجلس النواب والقيام بانتخابات مزورة جديدة لكي تجلب الى المجلس العناصر المؤيدة لها والمحسوبة عليها •

وتعد قائمة النواب الجدد بالاتفاق ما بين الملك او الوصي ورئيس الوزراء والسفارة البريطانية التي كان يمثلها المستر ادموندس مستشار وزارة الداخلية العراقية واصبح العرف المعتاد عليه ان ترسل الحكومة اوامر سرية الى محافظي الالوية قبل اجراء الانتخابات تنص على ضمان انتخاب مرشحيها ولهذا فان الغالبية العظمى من اعضاء مجلس النواب خلال العهد الملكي جاءوا من طبقة رؤساء العشائر والملاكين الموالين للحكومة • كما ان قانون الانتخاب غير المباشر قد ساعد على تزوير الانتخابات والذي عمل به لحد عام ١٩٥٣ •

ان معظم النواب استغلوا المجلس النيابـــي كواسطة للانتفاع الشخصي وانغمسوا في مصالحهم الشـخصية بالاضافة الى جهلهم وعدم كفاءتهم وقلة اندفاعهم لخدمة مصالح الشعب الذي لم ينتخبهم اصلا ، كما كان للحل المبكر لمعظم المجالس النيابية قبل انهـاء دورتهـا الاعتياديـة التـي كـان مـن المفروض ان تستمر اربع سنوات ، كل هذه العوامل ادت الى ضعف المجالس النيابية وعدم فاعليتها وجعلت الشعب يبتعد عن المشاركة في الانتخابات ، الا في الانتخابات التي يرشح بها ممثلو الاحزاب الوطنية المعارضة فعند ذاك تشحذ الهمم ويندفع المواطنون في سبيل انجاح مرشحهم الوطني .

ولم يكن مجلس الاعيان افضل حالا من مجلس النواب حيث كان يتـم تعيين اعضائه الاربع والعشرين من قبل الملـك والسفارة البريطانية ورئيس الوزراء وتنتقى العناصر التي تخدم النظام والمصالح البريطانيـة .

الاحزاب في العهد الملكي

ظهـرت خـلال العهـد الملكي العديد مـن الاحزاب والحركـات والجمعيات السياسية عكست بمجمل اهدافها ونشاطاتها طبيعة المجتمع العراقي وحركته السياسية كما عكست طبيعة النظام السياسـي والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بشكل عام يمكن تقسيم الاحزاب والحركات السياسية التـي ظهرت في العراق خلال العهد الملكي الى مجموعتين اساسيتين :

١ ـ الاحزاب الحكومية

ومن الاحزاب العلنية : حزب الحر العراقي وحزب الوطني العـراقي وحزب النهضة العراقية وحزب الامة وحزب الاستقلال وحزب التقدم وحزب الشعب وحزب العهد العراقي وحزب الاخاءالوطني .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت احزاب سياسية اخرى منها حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي .

٢ ــ **الاحزاب المعارضة**

وقد وقف اعضاء هذه المجموعة عبر السنين الطويلة وقفة شجاعة وصلبة في وجه النفوذ البريطاني وفي وجه رجال الطبقة الحاكمة العراقية الموالية للسياسية الاجنبية وقد عملت العناصر الوطنية جاهدة في سبيل توعية الشعب العراقي وشد عزمه وهمته من اجل النضال الدؤوب في سبيل التحرر والاستقلال والتقدم . ورغم العنف والقسوة التي مارسها النظام من اجل اضعاف الحركة الوطنية واسكات اصواتها فقد فشلت جميع الحيل والمحاولات لصلابة العقيدة وقوة الايمان بالقضية الوطنية والقومية . وبالرغم من قلة عدد الاحزاب والحركات الوطنية وضعف تنظيمها فقد نجحت في خلق رأي عام وطني وقومي مناهض للاستعمار ومطالب بالحرية والكرامة والاستقلال والتي كانت عاملا اساسيا في نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وكان من ابرز الشخصيات الوطنية محمد جعفر ابو التمن وامين الجرجفجي وكامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة ، ومحمد يونس السبعاوي، وياسين الهاشمي .

وكانت الاحزاب السرية تتمثل في حزب البعث العربي الاشتراكي الذي بدأ عمله المنظم والدؤوب في بداية الخمسينات ، والحزب الشيوعي العراقي اللذان شكلا مع حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وبعض المستقلين جبهة وطنية موحدة سنة ١٩٥٧ عرفت بجبهة الاتحاد الوطني والتي تعاونت مع تنظيم الضباط الاحرار في اسقاط النظام الملكي .

انهيار النظام الملكي

لقد كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة حتمية لنضال الشعب العراقي وماكان يعانيه . لقد نفذها الجيش العراقي ذلك الجيش الابي الذي برهن على تلاحمه مع الشعب منذ تأسيسه في عام ١٩٢١ متحسسا بما يعانيه الشعب كما كان دوما متطلعا لتحقيق آمال الامة العربية وطموحاتها المشروعة .

لقد حاول النظام في العراق مجابهة القوى الوحدوية في مصر وسوريا. كما حاول من قبل وقف التيار القومي العارم بالانضمام الى حلف بغداد فقد شغل رجال الحكم انفسهم بفكرة تحجيم الحركة القومية العربية واهملوا الاوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فبقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري والغاء الاحلاف والمعاهدات الجائرة تحدد نوع النظام السياسي الذي كان يطمح الشعب العراقي لتحقيقه وناضل من اجله سنوات طويلة .

★ ★

المصادر

١ ـ فيليب ايرلند : العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط (بيروت ١٩٤٩) .

٢ ـ عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية (صيدا ١٩٧٤).
تاريخ العراق السياسي الحديث ، صيدا ١٩٥٧ .

٣ ـ العراق في التاريخ : تاليف مجموعة من المؤرخين (بغداد ١٩٨٣) .

4- Amin, Mudhaffar : Jama'at al-Ahali, It's origin idealagy and role in Iraqi Politics 1932-1946, Uupublished Ph. D. Thesis Durham University, 1980.

الفصل الثاني

النظام الاداري

١٩١٤ ـ ١٩٥٨

د. صالح العابد

كلية الاداب ـ جامعة بغداد

مقدمـــة

ان النظام السياسي لأية دولة من الدول يحدد الاسلوب الذي تتبعه في الحكم ، ويرتبط هذا النظام الى مدى بعيد بالنظام الاقتصادي القائم في تلك الدولة.وبغض النظر عن ماهية النظام السياسي لاية دولة، سواء كان رأسمالياً أم اشتراكيا ، فان الادارة تقوم بدور المحرك لوسائل الانتـــاج الاجتماعي لتحقيق أكفأ وأعلى نسبة نمو فيها والاختلاف بين النظم السياسية في هـــذا المجال يكمن فيمن يملك وسائل الانتاج ، والى من يذهب عائده ، مع العلم ان عملية الانتاج تتم داخل قوانين المجتمع الذي تجري فيه .

وتقوم بين الجهاز الاداري للدولـــة والسياسة العامة التي يحددهـــا النظام السياسي أوثق العلاقات وأخطرها في حياة المجتمع والدولة ، بالرغم من ان لكل منهما دورا مستقلا عن الاخر . فالجهاز الاداري يضع السياسة العامة

موضع التنفيذ ، بينما النظام السياسي يقوم بتحديد هذه السياسة العامة ، كما يقوم بالتأكد من كفاءة تحقيق الجهاز الاداري لها ويدخل عليها التعديلات المناسبة . وهذه العملية لاتتم في الواقع على نحو منفصل واضح المعالم . فالسياسة العامة تخضع لتأثيرات متعددة من الجهاز الاداري الذي يتمكن من الاشتراك في تحديدها بصورة غير مباشرة ، وخلال مداخل متعددة . ولكن لابد من الوقوف بتأثير الجهاز الاداري عند حدود معينة يجب الايتخطاها ، فليس ضروريا ان يقوم الجهاز الاداري (مستقلا عن النظام السياسي) بتحديد السياسة العامة للدولة ، والا أصبح هو المسؤول عن الهدف والوسيلة معا ، وهو ما لا يستقيم مع المنطق العلمي للادارة .

ان الجهاز الاداري يكون دائما في خدمة النظام السياسي الحاكم ، وهو على هذا الاساس حلقة الاتصال اليومية والبعيدة بين القيادة السياسية للدولة وجماهير الشعب ، وهو (أي الجهاز الاداري) يتسم بالخضوع الدائم والمتواصل لرقابة النظام السياسي . فالنظام السياسي يضع الاهداف والجهاز الاداري يختار الوسائل ، والنظام السياسي يتابع وسائل الوصول الى الاهداف ،والجهاز الاداري يرفع كفاءة الوصول الى الاهداف ، والنظام السياسي يحاسب الجهاز الاداري على نتائج اختياره وسائل العمل ، والجهاز الاداري يقدم للنظام السياسي البيانات والمعلومات اللازمة للعمل.ولكن يبقى على من يحدد الهدف ان يختار الوسيلة الممكنة لتحقيقه . أذ هناك أهمية خطيرة في تصميم هيكل العلاقة بين النظام السياسي من ناحية والجهاز الاداري من ناحية اخرى .

ان قيام الجهاز الاداري باستخدام مقاييس موضوعية مجردة ـ في غياب نظام سياسي يوحي اليه بالمضمون الاجتماعي للمقاييس ـ يعني سيادة روح « تكنوقراطية » على عمليات الادارة المهمة تسلبها القدرة على رؤية المطالب الحقيقية للمجتمع . ومن ثم تخفض كفاءة هذه العمليات في علاج مشاكل

التطور والتغيير • وهذا يفسر الارتباط الوثيق بين فلسفة النظام السياسي الحاكم للدولة وبين الادارة • وكيف يؤدي النظام السياسي الدور المهم في تطبيع الجهاز الاداري وتكييفه بما يخدم الاهداف التي يضعها لخدمة تنفيذ أهداف فلسفته ونظرته الى الدولة والمجتمع • كما يفسر لنا أسباب الانحطاط والتخلف وسيادة الروح البيروقراطية في النظام الاداري العراقي خلال فترتي الاحتلال البريطاني والحكم الملكي •

مرحلة الاحتلال البريطاني

تأسست خلال عمليات الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ادارة بريطانية ــ هندية امتدت الى أرجائه كافة•وكانت ادارة المناطق المحتلة حتى تشرين الاول ١٩٢٠ نظريا من مسؤولية القائد العام للقوات البريطانية الذي تركها على عاتق الحاكم المدني • وقد شغل السر بيرسي كوكس هذا المنصب حتى مايس ١٩١٨ حينما أصبح وزير بريطانيا المفوض في طهران ، فتسلم المسؤولية العقيد ارنولد ولسون بصفته الحاكم المدني المتصرف للاشهر الثلاثين التالية•ويساعد الحاكم المدني خمسة أمناء سر، هم : سكرتير الدخل، وهو مسؤول عن الاراضي والمدخولات المتنوعة ؛ والسكرتير المالي وهو مسؤول عن شؤون الميزانية والانفاق والنقود والضرائب والصحافة ، والسكرتير القضائي وهو مسؤول عن تشريع القوانين والاشراف على المحاكم والاوقاف ، والسكرتير الصحي وهو مسؤول عن الشؤون الصحية ومكافحة الامراض واماكن الحجز الصحي وقوافل الحج والسجون ، وسكرتير الاشغال العامة وهو مسؤول عن السكك الحديد وميناء البصرة والري ووسائل النقل• وكان هناك عدد من الدوائر لا يرأسها سكرتير وتدار من مكتب الحاكم المدني مباشرة • واهم هذه الدوائر دائرتا الشرطة والتربية • كما ترتبط بمكتبه مباشرة مسؤولية ادارة شؤون القبائل والسيطرة على الامن وتنظيم العلاقات

بين السكان وقوات الاحتلال ، حيث يقوم الحاكم المدني بممارسة صلاحياته في مناطق العراق المختلفة عبر الحكام السياسيين •

وتم تقسيم العراق بعد الاحتلال ست عشرة وحدة ادارية (لواء) ، يتبعها عدد من الاقضية والنواحي وهذه الوحدات هي : بغداد، العمارة ، بعقوبة ، البصرة ، دير الزور ، الديوانية ، الدليم ، الحلة (تضم كربلاء) ، خانقين ، كركوك ، كوت العمارة ، الموصل ، المنتفك ، سامراء ، الشامية (تضم النجف) ، والسليمانية • وحصلت تطورات لاحقة في هذه التقسيمات ، حيث تم ضم خانقين الى بعقوبة بلواء واحد ، ولم تعد الكوت مركز لواء فقد الحقت بالبصرة ، والحقت الشامية بالديوانية وسامراء ببغداد ، وتم تشكيل لواء مستقل من كربلاء والنجف ، كما الحقت دير الزور بسوريا ، وصارت أربيل لواء مستقلا ايضا • واشرف على ادارة كل لواء حاكم سياسي ، يعاونه في ادارة الاقضية مساعد الحاكم السياسي الذي حل محل القائمقام• اما النواحي فعهد بادارتها الى مديرين عراقيين على غرار مديري النواحي في العهد العثماني• وفي مقرات الالوية شكلت مجالس استشارية محلية يعين اعضاؤها من بين الشخصيات البارزة في اللواء برئاسة الضابط السياسي • وكانت الغاية منها الايحاء بمشاركة رسمية محدودة للاهالي في الادارة • ولكن هذه المجالس التي اختير اعضاؤها بعناية ، كانت أضعف من ان تكون ذات قيمة خدمية مؤثرة فيما عدا الشؤون المحلية البسيطة، وتوقفت حين نشوب ثورة العشرين• كان الحكام السياسيون ومساعدوهم يتمتعون بصلاحيات غير محدودة ، فهم يمثلون سلطة الحاكم المدني وبالتالي يهيمنون على دوائر اللواء كافة • وقد كرسوا عناصر قوتهم الادارية والمالية والقضائية من اجل تطمين حاجات قوات الاحتلال والمحافظة على الامن وجمع الموارد المالية والسيطرة على القبائل • وقد بلغ عددهم في نهاية ١٩٢٠ ستة وتسعين رجلا •

وهكذا شهد العراق مع نهاية الحرب العالمية الاولى قيام ادارة اجنبية

دخيلة محل الادارة العثمانية السابقة ، كادرها مكون أساسا من البريطانيين وبدرجة أقل من الهنود . والجدول التالي يبين نسبة الموظفين في الادارة المدنية (في آب ١٩٢٠) :

	بريطانيون	هنود	عراقيون
موظفون يتقاضون اكثر من ٦٠٠ روبية شهريا	٥٠٧	٧	٢٠
موظفون يتقاضون اقل من ٦٠٠ روبية شهريا	٥١٥	٢٫٢٠٩	٣٫١٥٢
المجموع	١٠٢٢	٢٢١٦	٣١٧٢

ويبدو واضحا من هذا الجدول بان العراقيين لم يكن لهم دور يذكر في الهيئة الادارية العليا اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣٫٧٤٪ . ويرجع ذلك الى ان سلطة الاحتلال لم تكن لها ثقة بالاهالي ومن ثم لم تسع الى تأمين تعاونهم ولاسيما ان المسؤولين عن الادارة كانت لديهم قناعة مسبقة في ان مستقبل المناطق المحتلة سيتم الحاقها بالهند أو في الاقل ستكون تحت السيطرة المباشرة لحكومة الهند البريطانية . وبما ان غالبية اولئك المسؤولين هم في خدمة تلك الحكومة ، فقد كان هناك ميل سابق للاعتماد على الهند في الحصول على الكوادر أو أي تخطيط تقتضيه المرحلة القائمة .

وفي آب ١٩١٥ تم الغاء قانون العقوبات العثماني وحل محله (قانون المناطق المحتلة) الذي اقتبس من القوانين المدنية والجنائية الهندية . وعلى الغرار نفسه ، اخضعت القبائل العراقية في شباط ١٩١٦ لقانون آخر هو (نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية) الذي وضعه هنري دوبس على نسق (نظام جرائم الحدود الهندي) . وبموجبه خول الحكام السياسيون

صلاحية معالجة القضايا التي يكون طرفاها أو أحدهما من أبناء القبائل ، طبقا للتقاليد العشائرية ، وبامكان الحاكم السياسي احالة القضية الى المجالس العشائرية للحكم، أو معالجتها بموجب الصلاحيات والسلطة القضائية التي خولتها له الادارة . ان المضامين التي كانت وراء هذا القانون كثيرة ، ولكن اخطرها أهمية انها أجازت الانفصال بين المجتمعات المدنية والقبلية بمعاملتها القبائل وكأنها من قبائل الحدود في الهند . كما تضمن محاولة فرض الحالة الاقطاعية بعد ان تعرضت سلطة الشيوخ الى التفكك في أواخر العهد العثماني ، على عكس ما تقتضيه قاعدة تطور المؤسسات السياسية . ولهذا كان هذا النظام يعبر عن اسلوب للسيطرة والتحكم ، فهو ليس نظاما حكوميا بمعناه الاوسع.وقد أدى هذا النظام الى اتساع نفوذ شيوخ القبائل فازدادت أهميتهم بمنحهم مكانة معترفا بها في النظام السياسي والقضائي .

أدرك القادة البريطانيون أهمية الاستعانة بشيوخ القبائل واسطة تسهل عملية الاحتلال ، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نظام لادارة مناطق العشائر سبق ان وضعه أحد أساطين الاستعمار البريطاني في بلوجستان عام ١٨٧٥ وهو روبرت ساندمان . ويقوم هذا النظام على اختيار شيخ واحد في كل منطقة من مناطق العراق او من كل عشيرة كبيرة فيه، ودعمه بالمال والنفوذ والسلاح، وجعله مسؤولا عن الامن والنظام في منطقته . وبذا تنشأ مصلحة مشتركة بين المحتلين والشيخ الذي يقع عليه الاختيار ؛ فهم من جانبهم يملكونه الارض ويحصرون السلطة في يده ويخففون عنه الضرائب ويدعمونه في وجه منافسيه، وهو من جانبه يقوم بتنفيذ مايأمرونه به ويحمي مصالحهم . ويلاحظ ان البريطانيين في اختيارهم بعض الشيوخ لم يراعوا القواعد المتعارف عليها في وراثة المشيخة ، بل كان الاختيار يقع على من أبدى لهم امارات الصداقة والولاء ، أو كانت له سابقة اتصال بهم من قبل ، بغض النظر عن مقامه الحقيقي في عشيرته .

اتسم اكثر تعليمات سلطة الاحتلال خلال الايام الاولى للعمليات الحربية بكونه ذا صفة طارئة هدفها تأمين الحد الادنى من المقدرة الادارية للسيطرة على النظام والامن وسد الحاجات الاساسية للسكان . وقد جرت محاولة سنة ١٩١٧ لتعزيز كادر الجهاز الاداري بجلب موظفين مدنيين من البريطانيين العاملين في السودان ومناطق اخرى ، ولكن المحاولة لم تنجح . وقد عبر ارنولد ولسون القائم باعمال الحاكم المدني العام بعد الحرب عن شكواه بسبب صعوبه الاحتفاظ بعدد كاف من الموظفين الكبار الاكفاء ، وفشله في اقناع آخرين من ذوي الكفاءة بالالتحاق بالادارة . وتتضح هذه الظاهرة في ان معظم الاداريين كانوا من الشباب قليلي الخبرة والتجربة . ويكشف تقرير ولسون الى وزارة الهند عن عمر العاملين في الادارة آنذاك :

	ما بين ٢١ – ٣٠ سنة	٣١ – ٤٠	٤١ – ٤٤	٤٥ فما فوق	معدل العمر
عمر معاوني الحكام السياسيين ومعاوني الاقسام المختلفة	١١٧	٨٠	٦	٣	٢٠ر٣٠
رؤساء الاقسام بما فيهم الحكام السياسيون للالوية	٥	١٨	٥	١	٢٥ر٤٤

لقد كان ولسون يعبر عن قلقه لسلبيات ذلك الوضع ، ولكن همه كان يتركز في تواصل العمل الاداري . ومن الطبيعي لو كان هناك اعتماد على السكان المحليين لتغيرت الصورة واصبحت مختلفة تماما . وهذا يقودنا مجددا الى طبيعة العلاقات بين سلطة الاحتلال والسكان . فقد كانت واضحة لدى البريطانيين رغبة العراقيين في حصولهم على تأكيدات بعدم استمرار الاحتلال بعد نهاية الحرب ، ولكن الادارة البريطانية لم يكن في نيتها الاستجابة الى ذلك الطلب العام ، ولاسيما ان الحاق البلاد بحكومة الهند مستقبلاً كان هو الاكثر احتمالا في نظر قادة الاحتلال كما سبقت الاشارة

اليه • وفي الوقت نفسه ، تجنب اولئك القادة التصريح باطماع بريطانيا في العراق خوفا من مضاعفات الموقف الوطني الذي سيرفض بالتأكيد تبديل الحكم العثماني المنهار بحكم بريطاني • ويبرز الموقف السلبي البريطاني تجاه أية محاولة جماهيرية ، حتى اذا كان هدفها الآني خدمة المجهود الحربـي لقوات الاحتلال ، في احباط حكومة الهند والادارة البريطانية في العراق لعدة محاولات قام بها بعض القادة العرب لتشجيع السكان على الثورة ضد العثمانيين بشكل مواز لثورة الحجاز • بل ان ذلك الموقف السلبي وصـل درجة العداء تجاه السكان ولا سيما لـدى القادة في القمة فالقائد العـام الجنرال ستانلي مود كان يضمر كراهية واضحة للعرب وضحت في تقريره المؤرخ في ٢٤ حزيران ١٩١٧ الذي رفض فيه أية عروض بمساعده عسكرية من جانب العراقيين : « ••• ان هدفنا الاساسي يجب ان يقتصر على تأمين البلاد وسكانها ومواجهتهم بحسم وعلى الفور اذا ماظهرت لديهم نية في التدخل بعملياتنـــا » •

وتكشف ميزانية الادارة المدنية من ١٩١٥ الى ١٩٢٠ ان الجزء الاعظم من المصروفات خصص للادارة السياسية ورواتب موظفيها، وهدفها خدمة المجهود الحربي البريطاني وادامة الاحتلال بغض النظر عن مصلحة السكان التي كانت بمرتبة ثانوية في نظر سلطة الاحتلال • فمن أجل دعم الشيوخ وعناصر اخرى كانت الاموال تصرف بسخاء بعد ١٩١٥ ــ ١٩١٦ ، بينما لم يخصص للخدمات الصحية والتعليمية الا النزر القليل •فمصـروفات مقرات القيادة الادارية وبضمنها رواتب الموظفين قفزت من ١٠١٠٩٫٦٢٢ روبية في ١٩١٥ ــ ١٩١٦ الى ٧٫٦٠٧٫٤٨٦ روبية في ١٩١٧ــ١٩١٨ • بينما مصروفات التربية والصحة في ١٩١٥ــ ١٩١٦ كانت ٦١٫٣٤٥ روبية (كلهاصرفت على الخدمات الصحية) وارتفعت في ١٩١٧ ــ ١٩١٨ الى ١٧٥٫٣٨٧ روبية فقط • وعنـد نهاية الحرب لم تتغير تلك النسب كما كان متوقعا • وصارت الادارة تسد

مصروفاتها أساسا من دخل الارض والضرائب العامة على المنتجات الزراعية والكمارك واخضاع الحياة في العراق لحاجات قوات الاحتلال البريطاني •

ان اساليب الادارة للاحتلال القائمة على التعسف واهمال المصالح المحلية والضرائب المتنوعة ووضوح خطط البريطانيين باستمرار الاحتلال أدت الى ثورة العشرين الكبرى ، مما دفع الحكومة البريطانية الى تغيير اسلوب سياستها تجاه العراق من اجل امتصاص روح المقاومة وتحقيق الاهداف نفسها برداء مغاير •

مرحلة الحكم الملكي

أظهرت الثورة العراقية ضد الاحتلال البريطاني العداء الذي يكنه الشعب للاحتلال ولادخال نظام الانتداب في العراق • ولهذا ظهر ميل الى تأسيس نوع من انواع الحكم الاهلي يساعد على حفظ مكانة بريطانيا ويقلص مصروفاتها الى مستوى كبير • وكانت خطة السير بيرسي كوكس ، المندوب السامي المزود بصلاحيات مطلقة من الحكومة البريطانية ، حين وصوله بغداد في تشرين الاول ١٩٢٠ ، تستند الى تشكيل مجلس دولة تتمركز حوله الحكومة الجديدة • وعلى هذا الاساس أعلن عن قيام حكومة مؤقتة في ٢٣ تشرين الاول برئاسة عبدالرحمن الكيلاني ، وبعد سنة ترأس الكيلاني نفسه الوزارة العراقية • وضمت الحكومة المؤقتة ثماني وزارات على رأس كل منها وزير عراقي وهي : الداخلية ، المالية ، العدلية ، الدفاع ، المعارف ، الاشغال والمواصلا ت ، التجارة ، والاوقاف ، كما عين عشرة وزراء بلاوزارة يمثلون مناطق البلاد المختلفة • وكان يشرف على كل وزارة مستشار بريطاني، على ان يكون مجلس الوزراء بادارة المندوب السامي مباشرة الذي تكون قراراته نهائية في الامور كلها • وكان الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة تهدئة البلاد وتنظيم الادارة باشراف بريطاني مباشر •

بدأت اعمال تنظيم الادارة الجديدة بصـــورة تمهيدية في ٣ كانــون الاول ١٩٢٠ حيث انيطت مسؤولية تنظيم الجهاز الاداري وتعيين الموظفين بمجلس الوزراء باشراف ومصادقة المندوب السامي • وكانت رغبة المجلس العودة الى النظم القديمة وتطويرها بما ينسجم مع حالة المجتمع بدلا مــن ادخال النظم الغربية • فقسمت البلاد عشرة ألوية في الشهر الاول من عام ١٩٢١ هي : (بغداد ، الموصل ، كركوك ، كربلاء ، ديالى ، البصرة ، العمارة الحلة ، المنتفك ، والكوت) على رأس كل لواء متصرف يحل محل الحاكم السياسي البريطاني الذي أصبح مستشارا للواء • وخمسة وثلاثين قضاء على رأس كل قضاء قائمقام ، وثمانين ناحية على رأسها مديرون • اضافة الــى ١١٦ وحدة ادارية ضرائبية تديرها وزارة المالية وتسمى كل منهــا شعبة ، ولكنها الغيت في عام ١٩٢٤ وادمجت بالنواحي • وتقع مســؤولية ادارة الالوية على وزارة الداخلية التي تشرف على اعمال دائرة الزراعة قبل ان تنتقل مسؤوليتها الى وزارة الري عام ١٩٢٧ ثم الى وزارة الاقتصاد عام ١٩٣١ •

وكان تنصيب فيصل الاول ملكا على العراق (٢٣ آب ١٩٢١) خطوة في تكوين الدولة الجديدة ، حيث انتقلت الى الحكومة العراقية صلاحية استخدام الموظفين البريطانيين الذين كانوا من الناحية الشــكلية مسؤولين امام مجلس الوزراء العراقي بحسب ماجاء في المعاهدة البريطانية ــ العراقية (تشرين الاول ١٩٢٢ والاتفاقات الملحقة بها) ، وتحددت شروط عملهــم باتفاقية خاصة ظلت نافذة حتى اعلان استقلال العراق في ١٩٣٢ • وقضت الاتفاقية ان يكون هناك مستشارون بريطانيون للوزارات والمديريات العامة• وكان على اولئك المستشارين ان يحيطوا المندوب السامي الذي أصــبح مستشارا للملك علما بالقضايا التي كان يفترض ان تعالجها الحكومة العراقية والتي يمكن « ان تؤثر في الالتزامات الدولية للحكومة البريطانية وعلــى

مصالحها » . وهكذا كان على المستشارين ان يؤمنوا للحكومة البريطانية مصالحها السياسية والاقتصادية دون الالتفات الى مصلحة العراق . أما ادارة الالوية فقد تحول الحكام السياسيون الى مشاورين للموظفين الاداريين العراقيين ، ثم أصبح منصبهم يحمل تسمية (مفتش اداري) ، بموجب قانون المفتشين الاداريين الصادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي خولهم صلاحيات واسعة في تفتيش الادارة الداخلية وجباية الواردات وشؤون البلديات والشرطة . ويلاحظ ان الموظف البريطاني طوال عهد الانتداب الذي انتهى في ١٩٣٢ ، سواء شغل وظيفة تنفيذية أو وظيفة متممة للوظيفة التي يشغلها العراقي ، كان يأخذ على عاتقه القسط الاكبر من السلطة التنفيذية ، ويحصل على راتب أعلى من راتب نظيره العراقي . لقد كان أبرز سلبيات « نظام المسؤولية المزدوجة » هذا تصادم الاجتهادات وحصول الاحتكاكات مما عرقل سير العملية الادارية من جهة ، وصرف مبالغ طائلة لوجود ملاك وظيفي مضاعف مما ارهق موارد الدولة من جهة اخرى وقد شاع تعبير « الوضع الشاذ » في اوساط العراقيين على هذا النظام الذي كان أحد الاسباب القوية للسخط العام والمعارضة الوطنية .

ظلت حقوق وواجبات الموظفين الاداريين حتى عام ١٩٢٧ تتحدد على اساس قانون ادارة الولايات العثماني حينما تم وضع قانون جديد في تلك السنة لادارة الالوية استفاد الى حد ما من النظام العثماني . وبموجب القانون الجديد قسم العراق أربعة عشر لواء تضم في مجموعها سبعة واربعين قضاء ومائة واحدى واربعين ناحية . على رأس كل لواء متصرف يمثل الحكومة المركزية وهو مسؤول امام وزير الداخلية ، يعاونه في ادارة اللواء (المجلس الاداري) المؤلف من ثلاثة أعضاء رسميين هم : المحاسب ومدير الطابو ومدير التحرير أو الكاتب الاول ، واربعة أعضاء غير رسميين تنتخبهم المجالس البلدية في الالوية والمجالس الادارية في الاقضية ، واختصاصه النظر

في القضايا التي يعرضها المتصرف ويتخذ بشأنها القرارات • ويتبع المتصرف القائمون بادارة الاقضية وهم القائمقامون الذين يتبعهم مدراء النواحي • والمتصرف هو المشرف على الجهاز الاداري في اللواء برمته • أما الشؤون البلدية في المدن فيديرها (المجلس البلدي) واعضاؤه منتخبون من أبناء المدينة • ويرأس المجلس رئيس البلدية الذي يعينه وزير الداخلية ، وهو مسؤول امام الوزير عن الشؤون المتعلقة بالبلدية • والمجلس البلدي يضع الميزانية ويصرف الاموال المخصصة للشؤون العامة ، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الحالة الصحية في المدينة والاهتمام باصلاح الطرق والجسور وانارة شوارعها وتجهيزها بالمياه ومكافحة الحرائق وتعيين الحراس الليليين • وكان على المتصرف ان يؤمن للمجلس البلدي امكانية العمل ويضع بمساعدة المجلس الاداري في اللواء ميزانية البلدية ويرفعها الى وزير الداخلية للمصادقة عليها •

وقد حدد الدستور العراقي (القانون الاساسي) صلاحيات التعيين في الدرجات العليا للسلم الاداري بصدور ارادة ملكية • أما صلاحيات التعيين للدرجات الاخرى فقد قرر الدستور ان يكون امر تنظيمها بقانون خاص • وأول قانون صدر ينظم شؤون قسم من الموظفين هو قانون خدمة الاجانب في وظائف حكومية رقم (٣٦ لسنة ١٩٢٧) ، وقد بين هذا القانون كيفية تعيين الاجانب بالوظائف الفنية والوظائف التي لايمكن للعراقيين القيام بها • واشترط ان يكون التعيين فيها محدودا زمنيا بموجب عقد خاص يبرم بين الحكومة والموظف • ويبدو ان هذا القانون قد أدى الى تقلص عدد المستشارين البريطانيين وزيادة نسبة الموظفين العراقيين من الذين يحسنون القراءة والكتابة •

وفي عام ١٩٣١ صدر القانون (رقم ١٠٣)، وهو اول قانون للخدمة المدنية ينظم بصورة واضحة شؤون الموظفين من ناحية اختيارهم وشروط تعيينهم

وترفيعهم بعد ان كانت هذه الامور خاضعة للاهواء الفردية ولقناعة السلطة واعتباراتها المختلفة في تعيين من تراه اهلا لاشغال الوظيفة العامة • ويعد صدور هذا القانون حدثا مهما في تطور الخدمة المدنية في العراق لانه اشترط الحصول على الشهادة امرا ضروريا ولازما للتعيين • وكانت شروط التعيين الاخرى غير شديدة قياسا بالظروف التي كان العراق يعيشها آنذاك، وانسجاما مع الرغبة العامة في اتاحة الفرصة امام العراقيين لاشغال الوظائف مكان الاجانب الذين تعالت الشكوى ضدهم • ولذلك لم يحدد المستوى الأدنى من الشهادات المطلوبة للتعيين ولا الراتب الذي يستحقه حامل الشهادة ، وانما ترك ذلك لظروف وحاجة الدائرة الحكومية • وبقي الحال على هذه الصورة حتى بعد صدور القانون (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩) الذي حدد شكلا أكثر دقة من القانون السابق نوعية الشهادة المطلوبة لشغل الوظائف الادارية المختلفة • واتبعت أول مرة في العراق سياسة تسعير الشهادات ، اذ حدد لكل شهادة راتب معين لهـا ، وتم اشتراط اجتياز المتقدم لشغل الوظيفة امتحانا اذا كانت شهادته أقل من مستوى الشهادة العالية (ولم يسمح لمن لايحمل الشهادة الابتدائية في الاقل ان يتقدم للتعيين في وظائف حكومية) • وجرى الغاء هذا القانون بالقانون (رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦) الذي عد في حينه قفزة في تطور الخدمة المدنية في العراق اذ نص على تشكيل هيئة مركزية تتولى القيام بعمليات الاختيار والتعيين والمصادقة على ترفيع الموظفين وتنظيم قواعد المنافسة بينهم وسماع الاعتراضات المقدمة من الموظفين حول الامور المتعلقة بتثبيتهم وترفيعهم واعادتهم الى الخدمة • وقد استثنى القانون من اجراءات مجلس الخدمة العامة شاغلي الوظائف الخاصة ، وبعض الوظائف ذات الصفة السياسية أو القيادية أو الفنيـة •

وبالرغم من التشريعات التي ذكرناها والتي استهدفت تنظيم العلاقة بين النظام الملكي والجهاز الاداري بما يخدم السلطة ويعزز النفوذ البريطاني

على امور البلاد الاقتصادية والسياسية ، فقد ظلت الفجوة واسعة بين هذه التشريعات والواقع ، حيث لم يكن هم السلطة التي تعاقبت على الحكم منذ بداية الحكم الملكي الى ١٤ تموز ١٩٥٨، سوى تعزيز مصالحها الخاصة في كثير من الاحيان • ولهذا اتسمت تلك المرحلة ، ولاسيما في مراحلها الاخيرة ، بازمة الثقة والحقد المتبادلة بين السلطة والشعب ، مما ساهم وعجل بانضاج العوامل الموضوعية والذاتية لتفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ •

السمات العامة للنظام الاداري خلال المرحلة التي سبقت ١٤ تموز ١٩٥٨

كان للتخلف التاريخي المتراكم للنظام الاداري في العراق خلال مرحلتي الادارة العثمانية والادارة البريطانية الاثر الاكبر في استمرار حالتي الجمود والتخلف في الجهاز الاداري خلال الحكم الملكي • حيث ادى ارتباط السلطة بالمصالح الاجنبية الى خلق نظام سياسي يوظف جهوده كافة لتكريس جهاز اداري يكون في خدمة اهدافه الخاصة • فبالاضافة الى خلو الجهاز الاداري من اية اسس تنظيمية توحد اجزاءه المختلفة ، فان ظاهرة التشتت والتضارب بين منظماته واجزائه المختلفة كانت هي الصفة المميزة له • وقد ادى ذلك الوضع الى وجود تكتلات وتنظيمات غير رسمية تعمل بمعزل واحيانا على نقيض من التنظيمات الرسمية لاجهزة الدولة ، وكثيرا مانجم عن ذلك دخول تلك التكتلات في تناحرات داخلية نتيجتها عرقلة العمل الموكل اليها والى الجهات الاخرى • فضلا عن ظاهرة ازدواجية وتداخل الاختصاصات والواجبات بين منظمات الجهاز الاداري وانعدام الوضوح في الاهداف والمهام الموكولة اليها بل وتداخل برامجها التطبيقية •

ان انعدام وجود جهاز مركزي للاشراف على مجمل نشاط دوائر ومؤسسات الدولة ادى الى عدم الوضوح في تحديد الصلاحيات

والمسؤوليات ، ومن ثم تشتت القدرات المادية والبشرية ، والعجز عن وضع تصور بعيد يحدد خطوط تطور واصلاح النظام الاداري في الدولة حتى ولو بالمقاييس الغربية التقليدية آنذاك •

ويمكن اجمال السمات العامة للنظام الاداري خلال المرحلة التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما صاحبها من مظاهر سلبية بما ندرجه هنا :

ان قانون انضباط الدولة (رقم ٤١ لسنة ١٩٢٩) قتل روح المبادرة بين الموظفين بسبب الشعور العام بعدم الاطمئنان خوفا من التعرض للفصل ، كما حدث في عام ١٩٣١ أو في شباط ١٩٣٩ عندما فصل مايزيد على ثلاثمائة موظف ، وقد أحدث هذا الشعور تخوفا كان أغلب الموظفين يبدونه نحو تحمل المسؤولية والمبادأة والابتكار ، وأصبح كل موظف ينظر الى ما فوقه ويأمل منه ان يتحمل هو المسؤولية ، وان تصدر المبادرة عنه في كل عمل متحاشيا الاتيان بفكرة او خطة جديدة او المجازفة بالخروج عن الطريقة المألوفة خوفا من العقاب والفصل •

ـ التوسع الافقي لعدد العاملين في الدولة مع الابقاء على اساليب العملية الادارية نفسها ، مما أدى الى ضعف الانتاجية وضآلة الحوافز المادية والمعنوية للعمل وتضخم الجهاز الاداري والمركزية المفرطة والهدر والضياع في الموارد •

ـ التداخل في اختصاصات وواجبات المنظمات المختلفة المؤلفة لمجموع الجهاز الاداري ، وعدم وضوح اهدافها بالشكل الذي يتوافق ويخدم نمو الاقتصاد الوطني للعراق •

ـ بالاضافة الى قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ الذي تستند اليه اجهزة الدولة الرسمية ، كانت هناك قوانين المؤسسات شبه الرسمية التي خلقت فروقا في الامتيازات الوظيفية •

ـ وتركزت الناحية المالية في قوانين ونظم وطرق صرف عرقلت في معظم الاحيان سبل التنمية الاقتصادية • فوزارة المالية كانت تمارس بتعليماتها رقابة صارمة على فعاليات الدولة المالية مما سبب العرقلة المذكورة والابتعاد عن المبدأ السليم في (مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ) • •

ـ إنعدام النظم الكفوءة للرقابة الادارية وغياب الرقابة الشعبية أدى الى استغلال الاداري للوظيفة ، وسادت (المحسوبية والمنسوبية) والاعتبارات الشخصية على الاسس الموضوعية في معظم اجهزة الدولة الادارية • مما اضر بالمصالح العامة وعرقل من تطور النظم الادارية •

ـ اهمال التدريب الاداري اللازم لاعداد الكوادر والقيادات الادارية الجيدة ، ولم تهتم جهة ما بالاستشارات اللازمة لاعادة تشكيل الهياكل التنظيمية وتبديل النظم الادارية وتبسيط اجراءات العمل •

ـ وشاعت ظاهرة التحيزات الوظيفية في منظمات الجهاز الاداري مما أدى الى ابتعادها عن هدفها المنشود الذي هو خدمة مصالح ورعاية المواطنين وتحقيق اهداف التنمية القومية للقطر • فضلا عن تأثير هذه النظرة السلبية في امكانات التعاون والتنسيق بين الادارات الحكومية ، وخلق الكثير من التناقضات فيما بينها •

ـ وبالرغم من كل هذا وذاك ، وشيوع المظاهر السلبية التي شلت من نمو الجهاز الاداري وازدهاره وترسيخه لتقاليد في الادارة صحيحة وثابتة تدعم مصلحة الفرد والمجتمع ، فلا بد لنا من التنويه انه في منتصف القرن الحالي شملت السلطة المركزية للادارة العراقية أنحاء القطر كافة ، وما عاد الحال كما كان عليه في العهد العثماني أو السنوات الاولى من الحكم الاهلي • فالجهاز المحرك للسلطة الادارية من منصب مدير الناحية الى الوزير ، ومن أصغر موظف الى المدير العام ، أخذ يناظر اية ادارة حكومية

لدولة مضى على تأسيسها زمن طويل قياسا بعمر الادارة العراقية • وبالرغم من الخبرات التي اكتسبتها هذه الادارة خلال سني حكم الاحتلال والوصاية البريطانية ، فانهـا بلا شك استمدت جدارتها من اصالة الشعب العراقـي وسجاياه • فالسلبيات التي تجلت في كفاءات بعض رجال الادارة باقسامها المختلفة والاخطاء المزمنة التي ترافق عـادة البيروقراطيات وحداثة الجهاز الاداري والتغييرات الوزارية المستمرة ، اضافة الى ندرة الموظفين الكبار من ذوي الخبرة •• كلها عوامل لم تغير او تطمس النواحي الايجابية التـي برزت في الجانب الاخر من تقييم الادارة العراقية خلال المرحلة موضوعة البحث التي تمثلت بالمواطنة والاخلاص والنوايا الصادقة للعديد من موظفي الجهاز الاداري ورغبتهم بالتغيير نحو الافضل ، وهو مايبرر الوضع المقبول للنظام الاداري خلال تلك المرحلة ، والكفاءة النسبية لاتصالاته الادارية على مستوى تقسيماته التنظيمية كافة • كما يبرر النواة التي أدت الى فاتحة عهد اداري جديد بثورة ١٤ تسـوز ١٩٥٨ •

المراجـــع

ايرلند ، فيليب ويلارد ، العراق ، دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة : جعفر خياط (بيروت ، ١٩٤٩) .

بل ، گرترود ، العراق في رسائل المس بل ، ترجمة وتعليق : جعفر خياط (بغـداد ، ١٩٧٧) .

البياع ، محمد حسن ، واقع الجهاز الاداري في العراق ، مجلـة التجارة ، الجزء ٣ ، ٤ ، بغداد ، ١٩٧٠ .

حسن ، جبريل محمود ، الاصلاح الاداري في الجمهورية العراقية ، رسالة ماجستير بادارة الاعمال ، القاهرة ١٩٧٢ .

الحسني ، عبد الرزاق ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب (صـيدا ، ١٩٧٤) .

ـــــــ ، تاريخ العراق السياسي الحديث (بيروت ، ١٩٧٥)

حسين ، د . فاضل ، مشكلة الموصل (بغداد ، ١٩٥٥) .

حمادي ، حامد يوسف ، الادارة بمنظور بمثي (بغداد ، ١٩٨١) .

رشيد ، د . احمد ، نظرية الادارة العامة (القاهرة ، ١٩٧٤) .

سعيد ، يعرب فهمي ، ادارة المشروعات الحكومية (بغداد ، ١٩٧٢) .

الشيخلي ، عبد الرزاق ، الخدمة المدنية في العراق (القاهرة ،١٩٧٥) .

صالح ، د . زكي ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر (بغداد ، ١٩٥٣).

منتشا شفيلي ، البرت ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمـة : د . هاشم التكريتي (بغداد ، ١٩٧٨) .

Atiyyah, Ghassan R., Iraq 1908 - 1921 a Political Study (Beirut, 1973).

Graves, Philip; The Life of sir Percy Cox (London, 2nd imp., 1941).

Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932 - 1958 &London, 1960).

Longrigg, Stephen H., Iraq 1900 to 1950 (Beirut, 3rd imp., 1968).

Maine, E.; Iraq from Mandate to Independence (London, 1935).

Wilson, A.T.; Mesopotamia 1917 - 1920, A Clash of Loyalties (London, 1931).

الفصل الثالث

الجيش العراقي

الدكتورة رجاء حسني الخطاب

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

١ ـ تأسيس الجيش العراقي

شكلت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة السيد عبدالرحمن النقيب عام ١٩٢٠ وتولى جعفر العسكري وزارة الدفاع ، وقد اظهر منذ البداية رغبة شديدة في التحاق رفاقه من الضباط العراقيين للعمل معه وقد عبر عن رغبته هذه للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس الذي أبرق بدوره الى الحكومة البريطانية طالبا اليها تسهيل عودة هؤلاء الضباط .

وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة طرح المندوب السامي فكرة تشكيل لجنة تناط بها مهمة الوضع العسكري في العراق ، وكان من اهم مهماتها ما ياتي :

١ ـ ترتيب القوانين والنظم العسكرية .

٢ ـ احضار الخطط اللازمة ولوائح توضح الحالة العسكرية في العراق .

٣ ـ معرفة ما يحتاجه العراق من العدد والعدد العسكرية .

اما مسألة التجنيد فلم تكن من اختصاص اللجنة العسكرية غير ان

التفكير الاولي في تأسيس جيش عراقي بدأ في مؤتمر الشرق الاوسط سنة ١٩٢١ الذي حضره مع المندوب السامي وزير الدفاع العراقي جعفر العسكري •

ومن العوامل الاساسية التي ساعدت على التفكير بتأسيس جيش عراقي :

١ ــ الاتفاق الذي ظهر في مؤتمر الشرق الاوسط على استخدام الوسائل السياسية لتأمين المصالح البريطانية في البلاد الخاضعة لبريطانيا وقد تبلورت هذه الوسائل السياسية بالنسبة للعراق في شكل حكومة محلية لذلك كان طبيعيا ان يكون لها جيش خاص يسندها ويدعم مركزها السياسي •

٢ ــ القرار البريطاني الخاص بخفض القوات البريطانية في العراق للتخفيف عن كاهل دافعي الضرائب البريطانيين الذين بدأوا يضغطون على الحكومة البريطانية من اجل تقليل نفقاتها خارج بريطانية •

على هذا الاساس تم بحث مسألة تشكيل جيش عراقي وقد عبر السربرسي كوكس في المؤتمر عن وجهة النظر البريطانية في طبيعة هذا الجيش عندما اشار الى ان طموحه لايتعدى فتح باب التطوع الاختياري وتشكيل قوة من المجندين العرب غير ان القرار البريطاني القاضي بخفض القوات البريطانية في العراق اخذ بنظر الاعتبار مسألة الموازنة بين عملية التخفيض هذه وبين اكمال بناء الدولة العراقية ، ونمو الجيش العراقي •

٢ــ تطور تشكيلات الجيش العراقي خلال مرحلة الانتداب ١٩٢١ ــ ١٩٣٢

على الرغم من وجود حكومة في العراق على رأسها ملك فقد ظل العراق خاضعا في هذه الفترة بشكل مباشر الى الهيمنة البريطانية التي تمثلها دائرة المندوب السامي ويساعدها على تنفيذها حامية بريطانية قوية ، والتي ثبتتها المعاهدة العراقية ــ البريطانية لسنة ١٩٢٢ وماتلاها من اتفاقيات • وقد

شهدت هذه المرحلة تشكيل نواة الجيش العراقي في ١٩٢١/١/٦ من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا في جيش الحجاز العربي وقاتلوا ضد الدولة العثمانية بعد اعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ تحت قيادة الامير فيصل بن الحسين • واخذت هذه النواة تنمو مع قدوم بقية الضباط العراقيين الذين كانوا مع فيصل في الحجاز حتى بلغ عددهم (٢٠٦) ضابط اضافة الى اولئك الذين كانوا ضمن الجيش العثماني وبقوا في العراق او عادوا من الاسر وكان عددهم (٣١٣) ضابطا وهكذا اصبح عدد ضباط الجيش العراقي ٥١٩ ضابطا •

في ٢١ حزيران ١٩٢١ ابتدأ تسجيل المتطوعين وتم تشكيل الفوج الاول من الجيش العراقي في بغداد في تموز ١٩٢١ وسمي بفوج (الامام موسى الكاظم) وقد اتخذ مقره في الكاظمية في خان الكابولي • ثم نقل الى الحلة ليحل محل الحامية البريطانية التي تقرر سحبها وفق خطة تخفيض القوات البريطانية في العراق • كما شكلت كتيبة الخيالة الاولى والتي كان من بين تشكيلاتها الحرس الملكي •

وتم تشكيل الفوج الثاني في الفترة (تشرين الثاني ١٩٢١ — نيسان ١٩٢٢) حيث شكلت قطعات عسكرية مكونة من بطرية جبلية وسرية نقلية ، وكتيبتي خيالة وفوج ثالث وارسلت جميعا الى الموصل • وقد بلغت تشكيلات الجيش حوالي (٤٠٠٠) متطوع • وهكذا اصبحت هناك ثلاث حاميات عسكرية للجيش العراقي هي الموصل وبغداد والحلة • ثم الحقت بكل منها مفرزة طبابة •

كانت خطة الحكومة العراقية سنة ١٩٢٣ زيادة حجم القوة العراقية الى (٦٠٠٠) جندي لتأمين القوة الكافية لحماية شمال العراق بعد سحب القوات البريطانية وفق قرار خفض القوات ثم اصبح سنة ١٩٢٥ (٨٠٠٠) جندي •

لم تسهم القوات البريطانية اسهاما حقيقيا في تدريب الجيش والارتفاع في قدراته حتى نيسان ١٩٢٤ . اي بعد شهر من توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا • وحتى بعد هذا التاريخ اقتصرت خطة التطوير على تشكيل وحدات نموذجية يشرف عليها الضباط البريطانيون • ولم يتم سد حاجة القوات العراقية المشكلة الى التدريب الا في سنة ١٩٢٥ عندما انشئت ثلاثة مراكز تدريب مشاة في المناطق الثلاث التي استقرت فيها هذه الوحدات كما تم انشاء مركز تدريب خيالة في بغداد •

عين اللواء آي • سي • دالي A. C. Daly مفتشا عاما للجيش العراقي بعد توقيع الاتفاقية العسكرية . كما تم تعيين (٢٥) ضابطا بريطانيا للعمل في هيئات الركن . وتدريب الوحدات • لقد اتجهت جهود بريطانيا الى تنظيم سيطرتها على الجيش العراقي من خلال وجود المفتش العام والضباط العاملين في هيئات الركن ، وضباط التدريب ، والتأكيد على انماء روح التعاون مع بريطانيا ، والاعتماد عليها ، واشعار المسؤولين العراقيين والضباط العراقيين بعدم قدرتهم على الدفاع عن العراق • في حين كان اتجاه الحكومة يرمي الى زيادة قدرة القوات العراقية بمواصلة التدريب ، والاستمرار في توسيع تشكيلات الجيش • وكانت الروح السائدة بين افراد القوات العراقية روحا وطنية عززها الاقبال على الخدمة العسكرية • وتزايد اهتمام بعض قطاعات الشعب العراقي بالجيش • كذلك النتائج الممتازة التي اظهرها الضباط العراقيون الموفدون الى التدريب في انكلترا والهند وفقا لهذا كانت طلبات الحكومة العراقية مستمرة لزيادة القوات وتنويع صنوف الجيش بادخال المدفعية والطيران مع المشاة والخيالة الا انها بذلت الجهود الكبيرة لتأمين الاموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف وكانت مبرراتها متعددة منها :

اولا ــ شعور الحكومة العراقية ان مشاكل الحدود يجب ان تحسم بعد ان استكملت الدولة مؤسساتها الضرورية : حكومة لها مجلس امة ولها قوانين تنظم الحياة اليومية •

ثانيا ــ خطأ استمرار اعتماد العراق في الدفاع عن حدوده الخارجية وفي اغراض الامن الداخلي في البلاد على الجيش البريطاني وقوات الليفي لان وجود الجيش البريطاني يعزز الاعتقاد العام بان العراق بلد غير مستقل • وقد اكد وزير الدفاع جعفر العسكري هذا الاعتقاد بقوله « انه فكر بتأليف الجيش الوطني الذي يقوده ابناء البلاد ويعرف كيف يموت في سبيل وطنه » •

ثالثا ــ رغبة الملك فيصل في توسيع الجيش للمحافظة على كيان البلاد • وقد نشر رئيس التجنيد العام في العاصمة منشورا ضمنه رغبة الملك في توسيع الجيش كما اوضح بأن الملك أمر بزيادة راتب الجندي العراقي •

رابعا ــ الاتفاقية العسكرية وما تحمله من بنود ثقيلة جعلت لجنة تدقيق المعاهدة تعتقد بأنه مهما اجرى من تخفيف بنود المعاهدة والاتفاقية العسكرية ومهما اجرى عليها من تعديلات فان التجنيد الاجباري هو العلاج الوحيد لمعالجة هذا الامر وتخليص البلاد من جميع هذه القيود والامتيازات والصيانات •

خامسا ــ اثارة مسألة الموصل وبحثها في مؤتمر الاستانة سنة ١٩٢٤ جعل التفكير جديا بزيادة توسيع الجيش للمحافظة على كيان البلاد •

سادسا ــ اعتقاد الحكومة العراقية بأن سنة ١٩٢٨ سوف تشهد دخول العراق عصبة الامم ، وفقا للمعاهدة المعقودة بين الحكومتين العراقية والبريطانية وانها سوف تتحمل مسؤولية الدفاع عن العراق ضد الاخطار الخارجية •

وقفت السلطات البريطانية موقفا معارضا لوجهة نظر الحكومة العراقية ولجأت الى المماطلة والتسويف وعارضت تنويع صنوف الجيش واعتبرت التفكير بتطوير صنف المدفعية امرا غير ضروري وفضلت اقتصار تشكيلات الجيش على الوحدات التي يستوجبها حفظ الامن والاستغناء عن صنف المدفعية والاعتماد على دور الطيران كبديل لذلك • وقد استمرت هذه الوضعية الى سنة ١٩٣٢ حيث دخل العراق عصبة الامم •

٣ـ تطور تشكيلات الجيش العراقي بين ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨

لقد اعترفت المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ بمسؤولية العراق في الدفاع الخارجي وحفظ الامن الداخلي غير انها اكدت حق بريطانيا في حماية طرق مواصلاتها وهو حق يستوجب ان تتمتع بريطانيا بموجبه باستخدام قاعدتين جويتين في العراق لهذا الغرض •

اشترطت المعاهدة العراقية البريطانية على العراق تحت دعوى توحيد التدريب والاساليب في الجيش العراقي والبريطاني عدم استخدام موظفين او عسكريين غير بريطانيين ، وحصرت تدريب الجيش واسلحته بالبريطانيين •

كما أكدت حق بريطانيا في الحصول على التسهيلات اللازمة لمرور قواتها عبر العراق والتزام العراق بتشكيل قوة عراقية تحرس القوات الجوية البريطانية •

لم تطلق بريطانيا يد الحكومة العراقية في التصرف بشؤون الجيش على الرغم من عقد المعاهدة لذلك استمرت سياسة عدم توسيع الجيش العراقي وبقائه ضعيفا وفي سنة ١٩٣٢ توجهت الحكومة الى دراسة قوة وتركيبة الجيش العراقي استعدادا لتحمل العراق أعباء الدفاع عند دخوله عصبة الامم ،

وشكلت لهذا الغرض لجنة من رئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام والمفتش العام للجيش العراقي وقدمت دراستها وبضمنها التوصيات الاتية :

١ ــ ان الحكومة العراقية تهدف الى تأمين سيطرتها على البلاد عسكريا خلال السنوات الخمس او الست القادمة •

٢ ــ انشاء طرق مواصلات جديدة تساعد على بلوغ هذا الهدف •

٣ ــ ان طلب العراق تأمين سيطرته العسكرية يعود الى احتمال ظهور تطور غير ايجابي في الوضع الداخلي عند دخول العراق الى عصبة الامم تتمثل في فقدان الحكومة السيطرة على الامن الداخلي بسبب سحب المساعدة البريطانية للعراق •

٤ ــ ضرورة زيادة القوة العسكرية فورا لمجابهة الاوضاع الداخلية والخارجية •

٥ ــ زيادة القوة الجوية المنوى تشكيلها الى اكثر من سربين •

وفي ٣٠ أيار ١٩٣٣ عقد الملك فيصل مؤتمرا في البلاط الملكي أكد فيه على ضرورة تأمين السيطرة على الامن الداخلي والخارجي ثم طالب جعفر العسكري بضرورة تطبيق قانون الخدمة الاجبارية • وقد وقف وكيل المعتمد السامي ضد هذا الرأي ، وقد ايد نوري السعيد المعتمد البريطاني في موقفه هذا •

وعندما دخل العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ كان حجم الجيش العراقي على الشكل الاتي :

٥٤٩ ضابطا ، و ٩٣٢٠ ضابط صف وجنديا ، و ٧٩٤ توابع •

وكانت اسلحته تتألف من :

٢٢ مدفعا ، و ٩٢٩٩ بندقية و ١٥٥٣ سيفا ، و ١١١ رشاش فيكرس ، و ١٣٧ رشاشا ، و ١٣ طيارة : ٩ جبس مونث و ٤ بسي مونث •

واذ استعرضنا انواع الاسلحة هذه نجد ان المشاة هم قوة الجيش ولكن هذا الجيش لايصل الى ملاك فرقة مشاة بريطانية . بسبب النقص في ملاكات الضباط اولا ، وفي اعداد الجنود اللازمين لاكمال ملاكات الفرقة العسكرية ثانيا . وقد بقي هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٣٥ ومع ان مجلس الوزراء اوصى في هذا العام بتشكيل الفرقة الثالثة الا ان وزارة الدفاع اعتذرت لانها لم تنجز عملية ملاكات الجيش العراقي بحيث يصبح فرقتين كاملتين ، واوضحت ان خطتها القادمة هي تحقيق هذا الهدف ، وذلك بتشكيل خمسة افواج وكتيبة خيالة وست فصائل مدفعية مع بطاريتي مقر وقطعات فنية اخرى ومع ان الهدف المحدد هو تجهيز كل فرقة بلواء مدفعية يتكون من ثلاث بطريات الاان النقص في ملاكات الضباط سيستمر وبمعدل ١٢٦ ضابطا في كل سنة .

وقد حصل تطور مهم في حياة الجيش ففي سنة ١٩٣٥ قام الجيش بمناورات شاركت فيها قوة مؤلفة من(٥٠٠٠)جندي من مختلف الصنوف ولاول مرة تحت اشراف رئيس اركان الجيش . وكان لهذه الفعاليات اهميتها في رفع معنويات الجيش وقدراته واعطائه معنى المؤسسة العسكرية اكثر من مجرد وحدات للحماية .

اتسمت السياسة العراقية بالاهتمام بالجيش منذ دخوله في عصبة الامم ، حتى اصبح أمر توسيعه مادة اساسية دائمة في جدول اعمال الوزارات طيلة الفترة بين ١٩٣٥ — ١٩٣٩ . وقد نتج عن هذا الاهتمام زيادة ملحوظة في تخصيصات وزارة الدفاع للايفاء بحاجة الحكومة لتطوير الجيش الى اربع فرق وتبعا لذلك فقد تبدلت عناوين بعض التشكيلات والرتب العسكرية تنظيميا في سنة ١٩٣٦ على الشكل الاتي :

١ — آمر المنطقة الجنوبية الى قائد الفرقة الاولى ومقرها بغداد .

٢ — آمر المنطقة الشرقية الى قائد الفرقة الثانية ومقرها كركوك .

٣ ـ آمر المنطقة الشمالية الى آمر منطقة الموصل ومقرها الموصل وربطت بالفرقة الثانية .

٤ ـ آمر منطقة الفرات ومقرها الديوانية وربطت بالفرقة الاولى .

ولكن الجيش اهمل في حكومة بكر صدقي ١٩٣٦ ولم تنفذ خطط توسيعه التي أقرتها قيادة اركان الجيش العراقي في عهد رئيسها طه الهاشمي وكل ما حصل من زيادة هو تشكيل بطارية جبلية وبطاريتين صحراويتين وفوج مشاة للحراسة ومستشفى ميدان واحد . وعلى العكس من سياسة ياسين الهاشمي في تقليص نفوذ البعثة العسكرية اظهر بكر صدقي استعدادا افضل للتشاور والتعاون مع البعثة العسكرية البريطانية في اجراء تبدلات في مناصب هيئات الركن والقادة والآمرين . اما في عهد جميل المدفعي الذي استلم زمام الامور بعد مقتل بكر صدقي في ١٧ آب ١٩٣٧ فقد رفض تنفيذ طلبات الجيش الخاصة بالتوسيع والتسليح .

ولما جاءت الحكومة الائتلافية التي ترأسها رشيد عالي الكيلاني في ٣٠ آذار ١٩٤٠ شهدت تدهورا في العلاقات بين بريطانيا والعراق بعد اعلان الحرب العالمية برزت جيدا في الموقف السلبي من تسليح الجيش العراقي للاسباب التالية :

١ ـ تلكؤ العراق في قطع العلاقات مع المانيا .

٢ ـ عدم قطعه العلاقة مع ايطاليا .

٣ ـ عدم تحديد الحكومة لنشاط الفلسطينيين السياسي وبخاصة أمين الحسيني

٤ ـ الدور المتنامي للجيش العراقي والمتمثل بنشاط العقداء الاربعة .

لقد كانت مسألة توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتسليحه واحدة من ابرز القضايا التي رافقت تشكيل الجيش وتطوره ، ولاهميتها وشدة

التركيز عليها من داخل الجيش أصبحت فيما بعد من ملامح دوره السياسي ٠ بل ان الجيش قد حدد موقفه من بريطانيا في ضوء موقفها من توسيعه وتسليحه وبعد قيام الحرب العالمية الثانية ابتدأ تركيز قيادة الجيش على التسليح بينما كان موقف الحكومة العراقية غير متشدد في هذه الناحية وحتى الذين اعلنوا استعدادهم لدخول الحرب مع الانكليز لم يعيروا القضية اهمية تذكر مما يشير الى رغبتهم في تحطيم الجيش بينما كان رأي وزارة الدفاع ان تساوم على اجابة مطاليب بريطانيا من العراق باستحصال قرار بريطاني في قضية التسليح ٠ والراجح ان الحاح قادة الجيش على التسليح نابع من شعورهم بالاخطار التي تهدد العراق وضرورة توفر السلاح المتقدم لذلك ركزت قيادته على ضرورة الحصول على المدافع المضادة للطائرات والدبابات والاعتدة وقد رفضت بريطانيا اجابة أي طلب للتسليح ٠ لذا اتجهت قيادة الجيش للحصول على السلاح من الولايات المتحدة ٠ ثم اتجهت الى اليابان ٠ غير ان بريطانيا لعبت دورا كبيرا في اعاقة تنفيذ الطلبات بحجة انها يجب ان تتم عن طريق السفارة البريطانية ، وأثارت اعتراضات ايران ضد السلاح الياباني ٠ على اعتبار ان جلب الاسلحة من اليابان قد تعترض السلطات الايرانية على مروره من خلال المنطقة المحايدة كما اتخذت بريطانيا جميع الوسائل لمنع ارسال التجهيزات العسكرية الى العراق من اليابان ٠ وفعلا لم تنفذ الصفقة ٠ وعندما ألح العراق على الشراء المباشر من الولايات المتحدة رفضت بريطانيا دفع الثمن ٠ كما نجحت في اقناع الولايات المتحدة بعدم تسليح الجيش العراقي الا بعد سقوط حكومة رشيد عالي وقطع العلاقات مع ايطاليا ٠

ازاء هذا الوضع لم يعد امام العراق سبيل غير الاتجاه الى المانيا للحصول على السلاح وقد عقدت اتفاقية لهذا الغرض بعد عودة الدكتور غروبا الى العراق تضمنت تحديد احتياجات العراق من السلاح وهنا لجأت

بريطانيا الى سحب موظفي البنوك في العراق مع الاموال المودوعة لديهم لوقف امكانية تسديد العراق لثمن الاسلحة وعلى الرغم من ذلك استطاع العراق عقد معاهدة عراقية المانية خاصة بالاسلحة والمساعدات العسكرية في ١٤ مايس ١٩٤١ وفيها وافقت المانيا على تجهيز العراق بالسلاح وعلى ان تدفع اثمانها من المنتوجات العراقية بدون فوائد •

لقد كانت تشكيلات الجيش العراقي في ثورة مايس تتكون من اربع فرق مع القوة الآلية التي اصبحت خلال الحرب العراقية ــ البريطانية نواة للفرقة الخامسة الا ان هذا اصيب بنكسة كبيرة بعد فشل الثورة بسبب تعرض ضباط الجيش الى السجن او الاحالة الى التقاعد والطرد كما صدرت بعض الاحكام الجائرة الاخرى ومنها شنق القادة الاربعة وهذا ادى الى تناقص عدد افراد الجيش وتقلصه الى ثلاث فرق هي :

١ ــ الفرقة الجبلية •
٢ ــ الفرقة السهلية •
٣ ــ الفرقة الهيكلية •

ويذكر الفريق اسماعيل نامق رئيس اركان الجيش عند حديثه عن تدريب الجيش بعد ثورة مايس ١٩٤١ ما يأتي « اما بعد مايس سنة ١٩٤١ فقد كانت الاسباب المضادة للتدريب عديدة اهمها قلة الجنود في الافواج والكتائب والوحدات الاخرى الامر الذي ليس فقط حال دون قيام الوحدات والتشكيلات بالتدريب بل كانت الوحدات في بعض الاحيان عاجزة من الحراسة وادارة الاسطبل انني طهرت الجيش واعتقد ان المياه عادت الى مجاريها وعاد الجيش الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٣٤ » •

ومن الجدير بالذكر ان السفير البريطاني كان يساهم في تحضير قوائم باسماء بعض الذين يشكلون خطرا على الحكومة العراقية ويناوئون بريطانيا

ويذكر بانه اعد قائمة تحتوي على خمسة وسبعين ضابطا وسلمها الى وزير الداخلية وحث على اعتقالهم كما كانت السلطات البريطانية العسكرية تساهم في اعداد مثل هذه القوائم ايضا •

اما نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي فأراد ان يبرهن على ولائه للاستعمار البريطاني حيث أقر تشكيل قوة عسكرية لمقاتلة دول المحور ولمساعدة بريطانية • وكان من المقرر ان تتألف هذه القوة من (١) لواء مشاة (٢) لواء مدفعية (٣) وحدات ميدانية طبية (٤) سرية مخابرة (٥) سرية هندسة •

وقد طلب من ضباط الجيش التطوع في هذه القوة • الا ان الضباط الوطنيين افشلوا خطة نوري السعيد الامر الذي اضطره الى الغاء هذه الفكرة خوفا من النتائج السلبية التي ستحدث فيما لو حاول تطبيقها على اساس الاجبار نظرا لغضب الشعب والجيش ضد الحكومة التي اصدرت احكامها الجائرة على قادة ثورة مايس والمساهمين بها •

وفي ١٩٤٢/٧/١٥ جرى تشكيل كتيبة مدرعات ربطت بالقوة الآلية وسميت كتيبة مدرعات فيصل • وفي سنة ١٩٤٣ شكل لواء مدفعية ضد الجو وفي ١٩٤٣/٤/٢٢ الغي لواء مدفعية الصحراء الاول كما الغيت مستودعات تدريب المدفعية التي كانت من ضمن نظام معركة الفرق وشكل لواء تدريب المدفعية بدلا عنها •

وفي ١٩٤٦/١٢/١٤ جرى توزيع افواج التدريب على المحافظات المختلفة تمهيدا لسهولة سوق المكلفين اليها • وفي سنة ١٩٥٠ شكلت اول بطرية مقاومة الطائرات مدافعها بريطانية من النوع الحديث لتقوم مقام المدافع الالمانية التي الغيت • وفي سنة ١٩٥١ اصبحت كتيبة كاملة كما شكلت في ١٩٥١/٧/١٦ سرية دبابات دباباتها من نوع شرشل انكليزية الصنع والغيت سرية الدبابات القديمة •

من هذا العرض نستنتج ان الحكومة العراقية لم تهتم اهتماما جديا بتطوير الجيش العراقي بعد ثورة مايس ١٩٤١ وقد استمر هذا الوضع حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي انهت الحكم الملكي الذي كان مستندا على الاستعمار البريطاني واعلنت الجمهورية العراقية •

القوة الجوية

اتجهت جهود الحكومة العراقية الى تشكيل القوة الجوية منذ سنة ١٩٢٤ • غير انها لم تتلق جوابا من الحكومة البريطانية حتى عام ١٩٢٦ مع ان الاتفاقية العسكرية قد نصت على ذلك وقد عبرت الحكومة العراقية عن رغبتها هذه بالاستعدادات اللازمة لذلك وتدريب الضباط والجنود العراقيين اللازمين للبدء بتشكيل القوة الجوية • غير ان بريطانيا رفضت تلك الجهود بحجة عدم جدوى الاستعدادات طالما ان التفكير بتشكيل القوة الجوية لم يحن بعد وبدلا من المناقشة بالاستعدادات لتشكيل القوة الجوية لجأت بريطانيا الى جر المناقشات للبحث في تفصيلات لم يحن وقتها تتعلق بدور القوة الجوية في حفظ الامن • ففي سنتي ١٩٢٧ ـــ ١٩٢٨ كان النقاش بين الحكومتين يدور حول تحديد دور القوة الجوية وكان رأي بريطانيا ان العراق يجب ان يعتمد على القوة الجوية في تأمين الامن الداخلي والخارجي وعدم الاهتمام بصنف المدفعية بينما كان الرأي السائد لدى الجانب العراقي يرى ان القوة الجوية عاملا مساعدا للجيش وليس بديلا يغني عن الاهتمام بقوة الجيش وتطوير صنوفه الاخرى • وواضح من هذا ان هدف بريطانيا كان تضييع الوقت اضافة الى تحويل الانظار عن الاستمرار في تسليح الجيش ودفع العراقيين الى قبول مبدأ الاعتماد على القوة الجوية التي لو ظهرت فان سيطرة بريطانيا عليها ستكون اقوى منها في صنوف الجيش الاخرى بسبب نوعية السلاح والحجم المحدد للذين يستخدمونه •

بدأت الاستعدادات لتشكيل القوة الجويـــة سنة ١٩٢٧ عندما وافقت بريطانيا على قبول خمسة طلاب عراقيين في كلية القوة الجوية الملكية البريطانية للتدريب على الطيران • كمـا قبل عشرون طالبا عراقيا في مدرســة الصناعة ببغداد للتدريب الفني والميكانيكي ليكونوا جاهزين للعمل سنة ١٩٣١ واستمر ايفاد الطلاب الى الكلية الجوية الملكية البريطانية للتدريب كما ارسلت بعثـات فنية للتدريب الفني والميكانيكـــي •

وفي سنة ١٩٣٠ قدم وزير الدفاع جعفر العسكري خطة وزارته لتطوير القوة الجوية وحددت الخطة نوع الطائرات المقترحة للاستخدام بالنوع الخفيف ليمكن ادامته بيسر اضافة لرخص الثمن، وأشارت الى تدريب الطيارين في انكلترا بينما اقترحت تدريب الفنيين في العراق ، وفي القاعدة البريطانية في الهنيدي • وحددت الاحتياجات الحالية اللازمـة لذلك وارفق مع الخطة جدول بالضباط البريطانيين الذين تحتاجهم وصيغة تكامل عددهم مع السنوات المقترحة لتطوير القـوة الجويـــة •

تمت الموافقة على خطة وزير الدفاع وخول العمل بموجبها وفي سنة ١٩٣٢ عقد اجتماع لبحث الجهود المبذولة في سبيل تشكيل القوة المذكورة فاتخـــذ قرار بتشكيل قوة تدعى (قوة الدفاع الجــوي) توضع تحت امرة قائد القوات الجوية البريطانية • ونظم ملاك من العراقيين لايزيد عن ١٢٥٠ رجلا ومـلاك من البريطانيين (ضباط او ضباط صف) ممن تحتاج القـــوة الجوية الـــى خدماتهم تكون له سلطة القيادة التامة للقوة الجويـــة •

وتم تأسيس مدرسة للعمال الفنيين (مدرسة المستجدين فيمـا بعـد) وفي ٢٢ نيسان / ١٩٣٢ وصل اول رف عراقي • وابتدأ بعد ذلك توافد البعثات المرسلة مع طياراتها فشكل السرب الاول للمواصلات في ٢٢ نيســان / ١٩٣٢ • ثم اصبح سرب تعاون الجيش • ثم شكل السرب الثاني للمواصـــلات في ١ حزيران ١٩٣٣ وفي سنة ١٩٤٠ كان هنـاك :

سرب مواصلات واحد ، وثلاثة اسراب تعاون الجيش ، وسرب مقاتل . وسرب قاصف ، وسرب طائرات بريدا .

كان من التطورات المهمة انشـــــاء مدرسة الطيران ســـــنة ١٩٣٣ وكان معلموهـــا طلاب البعثات الثلاث الاولى التي ارسلت الـــــى انكلترا . وكان الانتساب تطوعيـــا . واعتبرت الخدمة في القوة الجوية خدمة فعلية حتى بعـــد تشريع قانـــون التجنيـــــد الاجباري .

وفي شباط ١٩٣٦ استلم العراق مطار الموصل من القوات البريطانيـــــة وخصص للسرب الاول وعين الطيار موسى علي آمرا للسرب الاول .

لقد اظهرت الحكومات العراقية اهتماما كبيرا بالقوة الجوية لاسيما حكومة ياسين الهاشمي الثانية التي تضمن منهاجها تأكيدا على « توسيع القوة الجويةالى الحد الذي تطمئن اليه البلاد وتشجيع جمعية الطيران . واتخاذ الوسائل اللازمة لتقويتها ماديا وادبيا» وقد نفذت الوزارة هذا التعهد عن طريق زيادة عـــــدد الطائرات بحيث وصلت الى اربعة رفوف جوية بلغ تعداد طائراتها ٧٢ طائرة .

كذلك اهتم المواطنون بالقوة الجوية . فكانوا يقدمون التبرعات لشراء الطائرات وظهر تنافس الالوية في هذا المجال وبلغت تبرعات الشعب ١٦٫٠٠٠ دينار بينما كان اعتماد القوة الجوية لسنة ١٩٣٣ (١٤ الف دينار) .

وكذلك اهتمت حكومة حكمة سليمان بالقوة الجويـــة ايضـــا وتضمن منهاجها التأكيد على « توسيع الجيش وعلى الاخص القوة الجوية » وقد نفذت الوزارة هذا النص عن طريق ايفاد المقدم محمد علي جواد والرئيس الاول الطيار حفظي عزيز والرئيس جواد حسين الضابط الميكانيكي الى ايطاليا واوربا مـــع تخويل رئيس الوفد محمد علي جواد حق تمثيل وزارة الدفاع والحكومـــة العراقيـــة ومنحته صلاحية مطلقة في شراء طيارات ومواد حربية مـــن أوربـــا فاشترى خمس طيارات قاصفة نوع سافوي مركيتي ذات محركين من ميلانو . كما اشترى سربا كاملا من طيارات بريدا وعددها خمس عشرة طائرة .

وفي سنة ١٩٣٩ اشترت الحكومة العراقية طيارات امريكية من نـــــوع دوكلاس فوصلت بغـــداد مشحونة وبذلك تم تأليف السرب السابـع منهـا في ١٥/٩/١٩٤٠ وخصص لتعـــاون الجيشـــس •

اما خلال الحرب وخاصة بعد انهاء ثورة مايس ١٩٤١ فلم تزود القـــوة الجوية بأية طائرات جديدة بسبب الحرب من ناحية وبسبب عدم رغبة بريطانيا والحكومة العراقية في تقوية الجيش وحاولت بريطانيا المستحيل لاعاقـــة اي محاولة لتطوير الجيش بمختلف صنوفه ومن ضمنها القوة الجويـة •

وتدعيما لسياسة تطوير السلاح الجوي فقد تم تشكيل كلية القوة الجوية في عــام ١٩٥٠ وكانت تسمى انذاك بكلية الطيران العسكرية الملكيـة وقبلت اول وجبة من التلاميذ في نفس السنة المذكورة واستمرت على فتـح الدورات واحدة بعد الاخـرى واصبحت المصدر الاساسي لتزويـد القوات الجويـــة بالطياريـــن •

استطاعت القوة الجوية العراقية ان تحصل على طائرات فمباير وهي تعتبر من الطائرات النفاثة ، ثـم حصلت بعدهـا على طائرات فنيم • وفي عـام ١٩٥٧ حصلت القوة الجوية على الطائرات النفاثة المقاتلة / هجوم ارض من نوع هنتـــــر •

وفي ٢٠ / ايلول ١٩٥٦ اصبحت لهذه القوة قيادة مرتبطة برئاسة اركان الجيش مباشرة نظرا لتوسعها واستحداث تشكيلات جديدة •

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اتجهت القوة الجوية الى التسليح من الدول الشرقية فتم عقد صفقات لشراء طائرات قاصفة واسراب رصد وقـــد تطورت متطلبات الدفاع الجـوي تبعا لتطور القوة الجوية واحتوى علـى احـــدث واحســـن اجهزة الكشف الراداري •

القوة النهرية

ان تطبيق قانون الدفاع الوطني في ١٢ حزيران / ١٩٣٥ • وظهور الحركات المعارضة في الفرات الاوسط والاسفل اظهر الحاجة القصوى الى تأسيس اسطول نهري للتجول في الانهار والاهوار والمعاونة في تثبيت الامن الداخلي في المناطق التي يتعذر على القوات العسكرية الحركة فيها بسهولة ونظرا لوجود الاسطول البريطاني في الخليج العربي واعتماد العراق عليه في الدفاع الخارجي عنه بموجب المعاهدة العراقية البريطانية • اصبح الاهتمام موجها نحو تأسيس اسطول نهري صغير ولقد اقترحت وزارة الدفاع ان تلحق هذه القوة النهرية بوزارة الدفاع • ولقد وافق مجلس الوزراء مبدئيا على تأليف نواة الاسطول النهري في ١٩٣٥/٨/٢٠ على ان يباشر بالانشاءات تدريجيا حسب الوضع المالي للعراق :

(١) سفينة الجاسي — ويرمز هذا الاسم الى القائد العربي عبدالله بن قيس الجاسي الذي فتح جزيرة قبرص سنة (٢٨) هجرية وذلك في اول فتح من الفتوحات الاسلامية البحرية •

(٢) سفينة ذات الصواري — نسبة الى معركة ذات الصواري البحرية التي نشبت عام (٣١) هجرية بين العرب والروم •

(٣) سفينة جنادة — نسبة الى القائد العربي جنادة بن امية الازدي الذي فتح رودس سنة (٣٠) هجرية •

(٤) سفينة عبدالرحمن — نسبة الى القائد العربي عبدالرحمن بن حبيب فاتح جزيرة ساردينيا سنة ١٥٣ هجرية •

ولقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٣٦/٣/٢٤ شراء سفينة كبيرة بدلا من شراء سفن صغيرة في حين عارض ذلك وزير الدفاع جعفر العسكري على اعتبار ان السفن الصغيرة اكثر ضرورة من السفينة الكبيرة وهذا

مـا ظهر واضحا خلال الحركات الاخيرة في الفرات الاوسط • وقد اثيرت مسألة الاسطول النهري في مجلس الامة حيث حث النائب ثابت عبدالنور على تأسيس نواة لاسطول نهري وفي سنة ١٩٣٧ اصبح الاسطول النهري مكونا من اربع سفن نهرية مزودة بمدافع ورشاشات وتمت تسميتها من قبل الجهات المختصة بوزارة الدفاع العراقية كما يلي :

سفينة الجاسي ، وسفينة ذات الصواري ، وسفينة جنادة ، وسفينة عبدالرحمن •

ثم وافق مجلس الوزراء في نيسان ١٩٣٧ على شراء الباخرة سانت بور بمبلغ (٥٥٠٠٠) دينار •

ولقد ظل الاسطول النهري مكونا من اربع سفن نهرية حتى انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والظاهر ان حجم القوة النهرية كان كافيا حسب اقتناع الحكومة العراقية بالواجبات التي استقدمت من اجلها اما بعد الثورة فبدأت بوادر نهوض القوة البحرية بالظهور مجسدة في اضافة عدد من زوارق الطوربيد وسفن مقاومة الغواصات في أوائل الستينات الا انها ما لبثت ان عادت الى ركودها الاول نظرا لانحراف ثورة تموز ١٩٥٨ •

صنوف الجيش

١ ــ صنف المشاة :

يعتبر هذا الصنف اقدم صنف في الجيش العراقي حيث تم تشكيله في ٢٨ تموز سنة ١٩٢١ وسمي بفوج موسى الكاظم •

٢ ــ صنف الطبابة :

لقد تم تأسيس اول مستشفى عسكري في بغداد عند تشكيل اول وحدة عسكرية سنة ١٩٢١ •

٣ ــ صنف المدفعية :

يعتبر اليوم الاول من تشرين الاول سنة ١٩٢١ بداية الشروع في تشكيل صنف المدفعية وقد تشكلت البطرية الاولى في ١٢ تشرين الاول ١٩٢١ •

٤ ــ صنف المخابـــرة :

انتخبت رئاسة اركان الجيش عددا من الضباط للتدريب على المخابـــرة وفتحت لهم دورات جعلتها اساسا لتدريب المخابرين وتهيئتهم وذلـك عـــام ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ •

٥ ــ صنف التمويـن والنقـــل :

تشكلت اول سرية نقلية آلية في ١٩٢٨/٨/١ من سيارات موريس •

٦ ــ القـــوة الجويـــة :

نظرا لاهميتها ذكرناها بشيء من التفصيل في الصفحات السابقة •

٧ ــ صنف الهندســـة :

تشكل اول فصيل هندسة في سنة ١٩٣٣ بعد عودة اول بعثة من الضباط المتخصصين من الخارج وفي سنة ١٩٣٦ تشكل فوج الهندسة •

٨ ــ القوة النهريـــة

نظرا لاهميتها ذكرناها بشيء من التفصيل في الصفحات السابقة •

٩ ــ صنف المظليـــين :

ارسلت اول بعثة من الجيش للتدريب كمظليين في سنة ١٩٥٤ وشـــكلت سرية المظليين المستقلة في منتصف عام ١٩٥٦ •

الخلفية الوطنية والقومية للجيش العراقي

لقد كان توجه الجيش العراقي منذ تأسيسه وطنيا واسهم بدور فعال وبارز في الحركة الوطنية • ففي الوقت الذي اعتقدت بريطانيا بأن الجيش سيستخدم لخدمة اغراض الانتداب البريطاني فان عوامل متعددة اجتمعت واسهمت مجتمعة في ان يكون الجيش مركزا لنمو حركة مضادة للسيطرة البريطانية وان تجعل الجيش قوة وطنية ومن ابرز هذه العوامل :

١ ـ ان خلفية الضباط العراقيين وتكونهم الاجتماعي تفترض التناقض مع بريطانيا فهؤلاء الضباط عرب مسلمون نشأوا في ظل تربية اجتماعية واسرية عربية وفي مدارس اسلامية •

٢ ـ ان معظم الضباط كانوا اعضاء في الجمعيات السرية المطالبة بتحرر العرب واستقلالهم ووحدتهم وهذه المشاركة تعبر عن وعي قومي من غير الممكن التخلي عنه او نسيانه بسهولة وما الميثاق القومي الذي اصدرته كتلة الضباط القوميين في سنة ١٩٢٧ الا تعبير عن هذه المبادىء وهذ التربية حيث ركز على نكران الذات والتضحية لروح الجماعة الموحدة في العمل على تطهير البلاد من العناصر المضرة بالعرب وتوحيد الاقطار العربية في وحدة عربية •

٣ ـ ان بريطانيا واكثر الدول الاوربية تسترت آنذاك بمساعدة الشعوب في جهودها الرامية الى التخلص من السيطرة العثمانية غير ان نتائج الحرب العالمية ومؤتمرات الصلح كشفت عن عدم التزام بريطانيا بوعودها للعرب فلم يبق لدى هؤلاء الضباط ما يغريهم بالاتفاق معها •

٤ ـ ان السلطات البريطانية الغت الرتب السابقة للضباط الذين كانوا في الجيش العثماني واعات تقييمهم برتب اقل باستثناء من وردت باسمه توصية خاصة من جهات بريطانية وكان لابد ان يترك هذا الاجراء اثره

السلبي في نفسية الضباط. ويطبع موقفهم من السلطة البريطانية بطابع الريبة والعداء غير ان الجيش الذي كانت اغلبيته قوة وطنية كان عليه ان يوازن بين شعوره الوطني وعواطفه وبين كونه مؤسسة رسمية لنظام يجب ان يدافع عنه ولعل التركيز الشديد عند انشاء الجيش على مسألة الامن الداخلي والخارجي والربط بين السعي لحصول العراق على استقلاله وبين تنامي قوة الجيش ساهم في جعل الجيش يعتقد بأنه فعلا مسؤول عن مستقبل النظام وقد تركت هذه الوضعية اثرها في مواقفه لذلك نجده يقف في اغلب الاحيان مع الحركة الوطنية ضد السيطرة البريطانية •

الدور السياسي للجيش العراقي

ظهر الدور السياسي للجيش العراقي بصورة واضحة وبارزة في الحركة الوطنية في العراق منذ بداية تأسيسه • فقد شهدت الفترة بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ظهور اول التحركات السياسية داخل الجيش في شكل افكار قومية عامة تبلورت عند مجموعة من الضباط القوميين واخذت شكل برنامج عمل اطلق عليه الميثاق القومي العربي وكان ابرز قادة هذا الاتجاه صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان •

لقد تعرض الجيش الى ضغوط متعددة ، فهناك ضغط النظام الملكي الذي كان يريد من الجيش ان يكون جيش النظام كذلك الضغط البريطاني الذي يهدف الى ابقاء دور الجيش ثانويا حتى في موقفه مع النظام ويعمل على استمرار خضوعه لآراء البعثة البريطانية • وضغط الاتجاهات الاخرى داخل الجيش التي كان تحركها وطموحاتها الشخصية وأفكارها القريبة من التوجه الوطني والقومي وفي الوقت نفسه عليه ان يقدم الايجابيات اللازمة لابقاء ثقة الشعب به قائمة •

لقد نجح الجيش في ذلك خاصة في فترة انقلاب بكر صدقي الذي اعطى تنازلات في المفاوضات مع ايران لعقد معاهدة ١٩٣٧ وابعد العراق عن دوره القومي والتعاون مع الدول العربية بعقده ميثاق سعدآباد مما ادى الى قتله من قبل كتلة الضباط القوميين وبهذا الصدد يذكر صلاح الدين الصباغ « بأن بكر صدقي من القائلين لا عروبة في العراق ... فأثار ذلك الجيش عليه فلما قتل الجيش بكرا عام ١٩٣٧ انعتق من فكرة العراقية الضيقة وقال بالقومية العربية فاطمأن الشعب الى جيشه » . وهذا يعني ان الجيش استطاع ان يحتفظ لنفسه بموقع خاص وسط تيارات الفترة غير انه كان واضحا ان وجهته العامة هي الالتقاء مع اية بادرة قومية داخلية أو عربية .

شكلت هذه الفترة بداية النضج في الدور الوطني والقومي للجيش فهموم فلسطين والمطالبة باستقلال سورية وتقرير ارادة الاستقلال في ليبيا والالتقاء مع الحركة الوطنية في مصر اضافة الى النهوض بمهام دوره الوطني في العراق كانت من الامور التي تحرك الجيش وترسم طريقه وعندما توافقت هذه الحركة مع ظروف الحرب العالمية الثانية حدث ذلك الالتقاء التاريخي بين الجيش والجماهير كما عبرت عنه ثورة ١٩٤١ .

لقد فشلت الثورة في تحقيق اهدافها غير انها حسمت موقف الجيش نهائيا لجانب الدور الوطني والقومي وجاءت احداث حرب فلسطين ١٩٤٨ لتؤكد هذا الحسم فهذا الجيش الذي اريدت له مشاركة استعراضية لارضاء بريطانيا أبى الا ان يوظف القدر القليل المتاح من الامكانيات في خدمة القدر الكبير من الايمان وبالتالي ان يسجل لنفسه انتصارات ومواقف جاءت مخيبة لحسابات النظام وبريطانيا والواقع انه لم يكن ممكنا للجيش العراقي الا ان يلعب هذا الدور ففي عهد ياسين الهاشمي كان هذا الجيش قد وضع نفسه تحت تصرف قيادة فلسطين يدرب رجالها ويقدم لهم السلاح ويتبرع بأمواله ويثور لاجلهم .

أما الان وقد اصبح في ساحة فلسطين ذاتها فقد ايقظت فيه كل ذكريات ذلك الدور فهب شامخا وكان فعلا كما كان يريد ان يكون (استجابة قوية دائمة) وحالة تهيؤ للدفاع عن الامة ٠

في أوائل الخمسينيات حدث تطور مهم في العراق والوطن العربي فعلى المستوى القومي قامت ثورة (٢٣ تموز ١٩٥٢) في مصر تعبر عن دور وطني وقومي للجيش المصري صحبتها تطورات في سورية بدور للجيش السوري ٠ جاءت بنظام اكثر اقترابا من النضال القومي ٠ وعلى طول المغرب العربي ابتدأ مخاض ثوري وطني وقومي ٠ وفي العراق ظهرت أول نشاطات الحركة القومية العربية ممثلة في تنظيمات الشباب العربي (البعثيين الأول) التي سرعان ماأخذت طريقها الى الجيش لتنشيء اولى تنظيمات البعث العسكرية ١٩٥٣ ٠

وفي الوقت نفسه كان السعي قائما بين أوساط الطبقة السياسية الرجعية للارتباط بالغرب والقبول بنظريته عن ملء الفراغ وضرورة تشكيل الاحلاف التي تملأ الفراغ وقد ضغطت جميع هذه العوامل في البناء العام للجيش العراقي وساعدت على بلورة موقفه وجاء قيام جبهة الاتحاد الوطني ليهيء حزاما جماهيريا يدعم الروح الوطنية والقومية للجيش ويرتقي بدوره الى درجة من التنظيم والدقة وفي البداية كان دور الجيش ابن وعيه الوطني والقومي العام فلم يكن الوعي السياسي ارتفع بعد لا في صفوفه ، ولا في صفوف الجماهير ليضع خيارا حاسما نهائيا وقد عبر هذا المستوى من الوعي عن نفسه في تشكيل الضباط الاحرار الذي ارتكز الى رؤية وطنية وقومية عامة غير ان هذا لم يمنع نمو الدور المتميز في القوات المسلحة من خلال نمو التنظيم البعثي فيها فقد أظهر حزب البعث العربي الاشتراكي اهتمامه بالجيش منذ سنة ١٩٥٣ وأخذ يشجع اعضاءه للانضمام الى الكلية العسكرية وشكلت أول نواة للتنظيم العسكري وتوسع هذا التنظيم وكان احد أجنحة تنظيم الضباط الاحرار المهمة ٠

وقد تبلور موقف الجيش العراقي سنة ١٩٥٨ عندما أكد جيشنا الباسل بانه جيش الشعب وطليعته الواعية الذي يدرك واجباته الوطنية جيدا . ومما جاء في البيان الاول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ « ايها الشعب العراقي الكريم بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع » .

الدور الاجتماعي للجيش العراقي

لقد ساهم الجيش العراقي مساهمة فعالة في رفع المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي للشعب . وادركت السلطات البريطانية أثر الخدمة العسكرية في تكوين الولاء القومي لدى المجندين لما يترتب على الخدمة في الجيش من ارتباط المجند بسيادة اجتماعية اوسع من سيادة القبيلة تنمي فيه روح الطاعة والنظام والجماعة وهي امور لاترغب فيها بريطانيا في ذلك الوقت لانها تساهم في بلورة وعيه الاجتماعي وشعوره بالفخر تجاه وطنه . وبما ان المجندين يفدون الى الجيش من مناطق مختلفة فمعنى هذا ان مايتأثرون به من وسائل تمدن وتربية ينتقل الى البيئات الاجتماعية التي يرجعون لها . ويؤكد هذا ما جاء في التقرير البريطاني « ان الجيش اخذ يتجه الى تعلم اللغة الشائعة واللغة العربية والطاعة للسلطة المركزية وهذا مما ادى الى انحلال عواطفهم واحساساتهم التي تتسم بالعصبية القبلية وحل محل ذلك الاحساس العميق والشعور بالفخر تجاه وطنهم » .

وبذلك اصبح الجيش مدرسة شعبية كبيرة ثقفت قسما كبيرا من ابناء العراق وجعلت منهم مواطنين صالحين وقضت على الامية الى حد كبير ورفعت المستوى الصحي والاجتماعي كما دربت ابناء الشعب على اختلاف عناصرهم

وطوائفهم على روح التعاون والتآزر المشترك في سبيل تحقيق الاهداف العامة بالاضافة الى الصفات الفردية والوطنية التي تنشأ من ممارسة الجندية من شجاعة وتضحية وعزة نفس وروح قومي ونشاط في العمل والتنظيم ، وتمكن الجندي ان ينقل كل هذه المظاهر الى قريته والى مدينته فبذلك ساهم فعلا في رفع المستوى الحضاري للمجتمع العراقي .

كما قام الجيش العراقي بتقديم الخدمات الاجتماعية للشعب ومنها :

١ ـ مساهمته في درء خطر الفيضان عن بغداد خاصة والعراق عامة

٢ ـ ساهم في المحافظة على حياة المواطنين عندما انتشر وباء الهيضة الذي عصف بحياة العديد من ابناء الشعب العراقي ولولا مساهمة الجيش بامكانياته الفنية والبشرية للمحافظة على حياة المواطنين لادى هذا الى حصول نتائج وخيمة ، كما ساهم في مكافحة الامية .

من هذا العرض السريع نستدل بان الجيش العراقي كمؤسسة حضارية ساهم مساهمة فعلية في التطور الحضاري للعراق فبالاضافة الى واجبه الاساسي وهو الحفاظ على الحدود العراقية كانت له مساهمته السياسية ـ التي هي مظهر من مظاهر الحضارة التي أدت الى وقوفه الى جانب الحركة الوطنية والقومية ومساندتها للتخلص من النظم الرجعية الملكية المستندة على الاستعمار البريطاني ويذكر العقيد الركن الشهيد محمود سلمان بهذا الصدد : « ان الذي اجبرنا نحن القواد ان نتدخل بادارة البلاد وسياستها اولا : حبنا للمصلحة العامة وجل قصدنا ممانعة الانكليز من الاضرار بالبلاد وليس لنا اي طمع في وزارة وان الذي اجبرنا على هذه المداخلة هي الظروف التي حلت بالبلاد منذامدبعيد وعدم وجود قوة موازنة تحمي البلاد » .

المصادر والمراجع

١ ـ سجلات المركز الوطني لحفظ الوثائق

٢ ـ وثائق وزارة الدفاع

٣ ـ سجلات القصر الجمهوري .

٤ ـ سجلات المجلس الوطني .

٥ ـ الوثائق البريطانية غير المنشورة المحفوظة في مركز حفظ الوثائق في لندن .

٦ ـ وثائق الحكومة البريطانية المنشورة .

٧ ـ وثائق الحكومة العراقية المنشورة .

٨ ـ منشورات وزارة الداخلية .

٩ ـ الصحف العراقية .

١٠ـ الخطاب ، رجاء حسين حسني ،
تأسيس الجيش العراقي تطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ (بغداد ـ ١٩٧٩) .

١١ـ الدرة ، محمود ،
الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ ، (بيروت / ١٩٦٩) .

١٢ـ الصباغ ، صلاح الدين ،
فرسان العروبة في العراق ، (الشباب العربي ١٩٥٦) .

١٣ـ الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي بين ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ ،
تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري ، الجزء الاول (بيروت ـ ١٩٦٧)

١٤ـ الرسائل العلمية غير المنشورة

الفصل الرابع

النظام الاقتصادي

المبحث الأول

الصناعة

غسان محمد سعيد العبطان

هيئة التخطيط الصناعي ـ وزارة التخطيط

المقدمـــة

ارتبط ظهور الصناعة الحديثة في العراق بالتوسع التجاري والزراعي والذي ادى الى ظهور الزراعـــة التجارية لبعض المحاصيل وظهور صناعات اعداد الصادرات والتي شملت صناعة حلج القطان ، وكبس الصوف وكبس التمور وتهيئتها للتصدير .

وقد كانت هذه الصناعات اول صناعات استخدمت الاجهزة الميكانيكية الالية في عملياتها الانتاجية بعد الحرب العالمية الاولى ، كما قامت الى جوار هذه الصناعات صناعات اخرى كصناعة الغزل والمنسوجات والسكاير والطابوق والتي تميزت بتجهيزها الالى البسيط في بداية تأسيسها وهكذا ظهرت النواة

للصناعة الحديثة والتي مهدت الى التطور الكبير الذي تحقق على الصعيد الصناعي فيما بعد .

واستمرت مسيرة التطور الصناعي خلال الثلاثينات ولكن بخطى بطيئة يشوبها التردد احيانا فقد بقي المستثمرون وهم من التجار يفضلون الاستثمار في التجارة عوضا عن الصناعة بسبب كون الاخيرة تمثل نشاطا جديدا غير مأمون النتائج مما جعلهم ينظرون الى الاستثمار في النشاط الصناعي باعتباره نوعا من انواع المضاربة المالية .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتطبع اثارها على الاقتصاد العراقي وبضمنه القطاع الصناعي فبسبب انقطاع المواصلات وتعذر الاستيراد كان لابد من الاعتماد على الصناعات المحلية لسد اكبر جزء من الطلب على السلع الصناعية ، فبدأت الصناعات بمضاعفة سعاتها الانتاجية وازدادت ارباحها تبعا لذلك مما ادى الى تشجيع المستثمرين بزيادة استثماراتهم في الصناعة والتي اصبحت مجالا مربحاً لتوظيف الاستثمارات شأنها في ذلك شأن الاستثمار في التجارة والعقار .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الصناعة تخطو خطوات سريعة الى الامام باقامة العديد من المنشآت الصناعية الحديثة ذات الحجوم الاقتصادية المهمة والقادرة على انتاج سلع تضاهي وتحل محل السلع الاجنبية المستوردة وتعززت هذه المسيرة خلال الخمسينات نتيجة لتوسع وارتفاع القدرة الشرائية وتأسيس مجلس الاعمار الذي بدأ يساهم مباشرة في اقامة المشاريع الصناعية الحديثة .

ان التطور ، الذي تحقق على الصعيد الصناعي خلال الفترة موضوع البحث كان حصيلة مشتركة لكل من جهود الممولين والمنظمين في النشاط الخاص وجهود الحكومة فبالاضافة الى الاجراءات التشجيعية التي اشتملت على الحماية والاعفاء من الرسوم الكمركية والضرائب المختلفة فقد دخلت

الدولة بشكل غير مباشر في ميدان الاستثمار الصناعي من خلال مساهمة المصرف الصناعي بتأسيس العديد من الشركات الصناعية المختلطة ثم تعزز هذا الاتجاه في بداية الخمسينات بدخول الدولة وبشكل مباشر في ميدان الاستثمار الصناعي عندما بدأ مجلس الاعمار بانشاء المشروعات الصناعية الكبيرة والتي لم يكن بمقدور النشاط الخاص القيام بها .

يستعرض هذا الفصل التطور الصناعي في العراق خلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٥٨ وقد تم تقسيمه الى اربعة اقسام رئيسة فالقسم الاول يستعرض ظهور الصناعة الميكانيكية في العراق والتطور الذي حدث على هذا الصعيد خلال سنوات العشرينات وخصص القسم الثاني لاستعراض الاجراءات التشجيعية التي ساعدت على توفير المناخ الملائم للتصنيع مع استعراض التطور الصناعي الذي شهدته السنوات التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية وتناول القسم الثالث النشاط الحكومي المباشر في اقامة المشاريع الصناعية من خلال برامج مجلس الاعمار اضافة الى استعراض التطور الصناعي خلال سنوات الخمسينات اما القسم الرابع والاخير فقد خصص لاستعراض التطور الذي تحقق على صعيد الصناعات الرئيسة .

ظهور الصناعة الميكانيكية

حين وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها في عام ١٩١٨ لم يكن قد اقيم بعد اي معمل ميكانيكي حديث في العراق كما ان الظروف العامة وحالة المرافق الاساسية لم تكن حينذاك في مستوى يساعد على قيام الصناعة الحديثة . فقد جرت بعض المحاولات الجادة بعد الحرب العالمية الاولى لانشاء البعض من الصناعات الحديثة الا ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل لعدد من الاسباب فنقص الماء الصافي قد حال دون انشاء معمل لانتاج البيرة كما إن تعذر الحصول على العلب قد حال دون امكانية انشاء معمل لانتاج

المربيات ، والنقص في الايدى العاملة المدربة والمواد الاولية قد حالت دون امكانية انشاء معمل للصابون .

وهكذا تظافرت هذه العوامل وغيرها من العوامل الاخرى ومنها شحة رأس المال والمنافسة الاجنبية لتحول دون قيام الصناعة الحديثة في وقت مكبر وبقي النشاط الصناعي مقتصرا على الصناعات الحرفية اليدوية التي كان يزاولها الحرفيون في البيوت والحوانيت الصغيرة .

ونتيجة للتطور التجاري وزيادة الاستيرادات من المنتجات الصناعية الاستهلاكية فقد ابتدأت الصناعات الحرفية تعاني من المنافسة الشديدة للسلع المستوردة والتي تتميز بالجودة واعتدال الثمن مما ادى الى تدهور اوضاعها والقضاء على البعض منها وخاصة صناعة المنسوجات اليدوية والتي كانت في وقت ما تسد الحاجة المحلية وتصدر قسما من منتجاتها الى البلدان المجاورة غير ان التوسع التجارى كان له اثاره الايجابية ايضا حيث ان التوسع الذي شهدته الصادرات من الخامات الزراعية قد شجع على اقامة بعض الصناعات التصديرية خلال العقد الثالث كصناعة حلج الاقطان وكبس التمور وكبس الصوف والجلود والتي كانت من اوائل الصناعات التي ظهرت في العراق بعد الحرب العالمية الاولى اضافة الى ماتقدم فان النفقات الحكومية على المشاريع العامة كمشاريع النقل والمواصلات وبناء المستشفيات والمدارس ودور الحكومة وغيرها من المشاريع العمرانية قد ادت الى زيادة الطلب على المواد الانشائية وخاصة الطابوق مما ادى الى اتساع هذا النشاط وزيادة عدد المعامل المنتجة للطابوق ومنها بعض المعامل التي صممت على اساس حرق نفط الوقود تحت ضغط البخار والتي تعتبر من المعامل الحديثة آنذاك .

وفي منتصف العقد الثالث تم انشاء اول معمل ميكانيكي آلي لانتاج الغزل والنسيج الصوفي والذي يعتبر اول مؤسسة صناعية في العراق .

وهكذا بدأ النشاط الصناعي بالتوسع ولكن بشكل بطيء ومتردد احيانا فما زال المستثمرون يحجمون عن الاستثمار في الصناعة لكونها نشاطا جديدا

غير مأمون النتائج وعليه فقد فضلوا الاستثمار في التجارة والعقارات والتي كانت مصدر ثرواتهم ومجال نشاطهم الطبيعي اساسا .

تهيئة المناخ الملائم للتصنيع

لما كان معظم الانتاج الصناعي خلال العقد الثالث يتم صنعه بالطريقة الحرفية التقليدية فان هذا النمط من الانتاج لا يمكن ان يحقق التطور الصناعي الذي يمكن ان يساهم بصورة فعالة في عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وعليه فقد كان قيام الصناعة الالية ضرورة ملحة من ضرورات التطوير الصناعي وعلى ذلك فقد باشرت الحكومة باتخاذ بعض الاجراءات التجارية والمالية بهدف توفير المناخ الملائم لعملية التطور الصناعي والتي كان لها الاثر الكبير في زيادة حجم الاستثمارات الصناعية ، والتوسع الذي اصاب القطاع الصناعي منذ بداية العقد الرابع وحتى نهاية العقد السادس .

فعلى صعيد الرسوم الكمركية فقد صدر قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٧ والذي يعتبر البادرة الاولى لاهتمام الحكومة بالصناعة الوطنية وبمقتضى هذا القانون وتعديلاته اللاحقة في الاعوام ١٩٣٣ و ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ فقد تم اعفاء المعدات والمكائن والمواد الاولية المستوردة للاغراض الصناعية من رسوم الاستيراد وفي التعديلات اللاحقة تم التمييز بين البضائع المستوردة تبعا لاهميتها ودرجة تصنيعها فخضعت السلع المنافسة والسلع الاستهلاكية وخاصة غير الضرورية منها الى نسبة مرتفعة من الرسوم الكمركية في حين خضعت السلع الاولية والوسيطة والانتاجية الى نسبة رسوم واطئة .

لقد كان صدور هذا القانون حافزا على ادخال الصناعة الالية واتساع نطاقها خلال السنوات اللاحقة اذ شجع على استيراد المكائن الالية ومكائن

توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المعامل والمطابع الالية ومعدات ورش الصيانة والتصليح اضافة الى انه وفر الحماية للمنتجات المحلية .

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع المشروعات الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ والذي تضمن بعض الامتيازات والمساعدات للنهوض بالصناعة الوطنية فقد اكد القانون المذكور على اعفاء المكائن والالات والمواد الاولية المستوردة للاغراض الصناعية وكما جاء في قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٢٧ اضافة الى ذلك فقد سمح القانون ببعض الاعفاءات من ضريبة الدخل والمكوس وضريبة الاملاك واستخدام الاراضي الاميرية غير المستغلة لغرض اقامة المعامل عليها وقد كان لهذا القانون صداه في تأسيس عدد من المعامل الالية في مجال صناعة الطابوق ، الطباعة ، الصابون ، التقطير ، الدباغة وحلج الاقطان وقد ازداد عدد المنشآت الصناعية التي استفادت من هذا القانون . وتعديلاته اللاحقة من ثماني منشآت في عام ١٩٢٩ الى (٧١) منشأة في عام ١٩٣٩ ثم الى (٩٦) منشأة في عام ١٩٤٥ .

واستكمالا لهذه الاجراءات فقد تم انشاء المصرف الزراعي الصناعي في عام ١٩٣٦ وذلك لغرض توفير القروض والتسهيلات الائتمانية للمشاريع الزراعية والصناعية . وقد تم فصل المصرف الصناعي عن المصرف الزراعي في عام ١٩٤٠ ولكن فصل المصرفين ظل مجمداً حتى عام ١٩٤٦ وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) وقد حدد رأسمال المصرف عند تأسيسه بنصف مليون دينار ثم زيد تدريجيا حتى وصل الى سبعة ملايين دينار في عام ١٩٥٧ والواقع ان تأسيس المصرف الصناعي قد اعطى قوة دفع جديدة لنمو القطاع الصناعي الى جانب الاجراءات التشجيعية الاخرى فبالاضافة الى قيامه بتقديم القروض والسلف للمشاريع الصناعية سواء لاغراض التأسيس او التوسيع والتطوير فقد اسهم المصرف في انشاء العديد من الصناعات التي لم تكن قائمة من قبل كصناعة السمنت والزيوت النباتية والجوت والبيرة وغيرها من الصناعات الاستهلاكية والتي

سنأتي على ذكرها لاحقاً وقد بلغ معدل عدد القروض التي منحها المصرف منذ تأسيسه ولغايــة عام ١٩٥٧/١٩٥٨ بحدود (٥٠٠) قرض سنويا يتراوح مجموع مبالغها مابين (٧٥٠) الف دينار الى مليون دينار .

لقد كان تأسيس المصرف الصناعي ضرورة املتها الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك خاصة اذا ماعرفنا بان المصارف التجارية التي اسست في العراق خلال تلك السنوات كانت فروعا لمصارف اجنبية والتي دابت على تمويـل العمليات التجارية الخارجية باعتبارها العمل التقليدي لها مما حرم الصناعة من مصدر مهم من مصادر التمويل وعليه فان انشاء المصرف الصناعي قد وفر مصدرا مناسبا لتمويل المشاريع الصناعية الى جانب الادخارات الفردية في النشاط التجاري .

بالاضافة الى الاثر الذي تركته الاجراءات التشجيعية وخاصة مايتعلق منها بحماية الصناعة فان زيادة عائدات النفط بعد عام ١٩٣٤ وماتبعها مـن زيادة في النفقات الاستثمارية الحكومية على المشاريع العمرانية قد ادت الى تنشيط الحركة العمرانية وزيادة الطلب على المواد الانشائية كالطابوق والسمنت مما ادى الى زيادة عدد المعامل المنتجة للطابوق وازدياد الطلب على السمنت المستورد الذي بلغ بحدود (٦٥ر٥) الف طن عــام ١٩٣٧ بعد ان كان بحدود (٢٢ر٨) الف طن عام ١٩٣٣ مما دفع البعض من رجال الاعمال الى التفكير باقامة معمل لانتاج السمنت غير ان الجهود التي بذلت لاقامة المشروع لـم تفلح في حينها مما ادى الى تأخير تنفيذه الى مابعد الحرب العالمية الثانية .

اضافة الى صناعة المواد الانشائية فقد شهدت فترة الثلاثينات وخاصة بعد انتهاء الكساد العالمي (١٩٢٩ــ١٩٣٢) انشاء عدد من الصناعات الجديدة وتوسيع صناعات اخرى فقد تم انشاء معمل لانتاج الاحذية بالطرق الميكانيكية الالية في عام ١٩٣٧ ، كما ازداد عدد المعامل المنتجة للسكاير حتى اصبح عددها احد عشر معملا في عام ١٩٣٩ بعد ان كان هناك معمل واحد في

عام ١٩٢٦ وازداد انتاج السكاير المنتجة بالوسائل الالية من مليوني سيكارة يوميا في عام ١٩٣٣ الى (١٠) ملايين سيكارة يوميا في عام ١٩٣٥ اما بالنسبة لمعامل الصابون فقد ازداد عددها وازدادت سعاتها الانتاجية حتى وصلت الى حوالي (١٥٫٥) الف طن في عام ١٩٣٩ وكانت هذه السعات كافية لسد الجزء الاكبر من احتياجات المواطنين كما اتسعت صناعة التقطير وبصورة سريعة نتيجة للحماية التي تمتعت بها هذه الصناعة فازداد انتاجها من حوالي (٢٠٠) الف لتر في عام ١٩٣٠ الى مليون لتر عام ١٩٣٩ هذا اضافة الى التوسع الذي شهدته صناعات اخرى مثل صناعة حلج الاقطان ، طحن الغلال ، الطباعة ، الكاشي ، الشخاط (الثقاب) وغيرها من الصناعات .

وفي نهاية عام ١٩٣٩ استجدت ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) والتي كانت من العوامل المساعدة على تنمية الصناعات المحلية وتوسيع نطاق انتاجها فتعذر الاستيراد من الخارج بسبب صعوبات النقل قد خلق نوعا من الحماية الطبيعية للصناعة المحلية والتي ازداد الطلب على منتجاتها بسبب شحة السلع المستوردة اضافة الى ذلك فان ازدياد النفقات العسكرية لقوات الحلفاء والتي بلغت نحوا من (٨) ملايين دينار في عام ١٩٤١ و (١٥٫٤) مليون دينار في عام ١٩٤٢ و (٣٠٫١) مليون دينار في عام ١٩٤٣ و (١٠٫٤) مليون دينار في عام ١٩٤٤ والتي كانت تمثل قيمة المشتريات من المواد الغذائية واجور المستخدمين في البناء وتكاليف المشاريع الهندسية ومصروفات الجنود قد زادت من القوة الشرائية للافراد ولبيان ضخامة هذه النفقات تشير الى ان ميزانية الحكومة كانت بحدود (٨٫٦) مليون دينار و (٩٫٨) مليون دينار خلال سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ على التوالي .

هذه العوامل قد ادت الى ارتفاع الاسعار بصورة حادة خلال سنوات الحرب ، عما كانت عليه قبل بداية الحرب فقد ارتفع مثلا سعر الجملة للمنسوجات القطنية البيضاء من ٦٠٠ فلس لكل (٤٠) ياردة في شهر آب

من عام ١٩٣٩ الى (٩٫٣٥٠) دينار خلال نفس الشهر من عام ١٩٤٣ • اما السعر خارج نطاق التسعيرة فكان يباع باكثر من ذلك • ان الارتفاع الكبير في الاسعار قد ادى الى زيادة ارباح المؤسسات الصناعية بنسبة كبيرة وصلت الى ١٠٠٪ بالنسبة لبعض المؤسسات الصناعية مما جعل المستثمرين ينظرون الى الصناعة كوسيلة لتحقيق الارباح شانها في ذلك شأن التجارة وامتلاك العقارات •

وعلى الرغم من ان ظروف الحرب قد حالت دون انشاء معامل جديدة الا انها ادت الى زيادة الانتاج بتشغيل المعامل وجبات عمل اضافية وحتى الصناعات اليدوية زادت من انتاجها وارباحها وعليه يمكن القول بان ظروف الحرب قد وفرت فرصاً كبيرة للنمو الصناعي لم تكن موجودة سابقا وفتحت افاقا جديدة لتأسيس مصانع كبيرة ومتطورة قادرة على انتاج سلع تضاهي وتحل محل السلع الاجنبية المستوردة •

ومن الصناعات المهمة التي انشئت خلال الاربعينات هي صناعة الزيوت النباتية ، وصناعة الغزل والمنسوجات القطنية وصناعة السمنت كما تم توسيع البعض من الصناعات القائمة وذلك اما بتوسيع وتطوير المعامل القائمة او بانشاء معامل جديدة •

فقد تم انشاء معملين جديدين لانتاج المنسوجات الصوفية اضافة الى تطوير وتوسيع المعمل القائم كما شهدت الصناعات الاخرى رواجا وتوسعا في مجال الانتاج كصناعة السكاير وصناعة الصابون ، وصناعة التقطير ، والملابس الجاهزة والمنتجات الحاكة والمطاحن وصناعة المواد الانشائية وصناعة الاحذية الجلدية وغيرها من الصناعات القائمة آنذاك اضافة الى ذلك

فان صعوبة استيراد المواد الوسيطة من الخارج خلال سنوات الحرب قد دفع بالمنتجين المحليين الى الاعتماد على المواد الاولية المحلية كما هو الحال بالنسبة لصناعة الاحذية مما شجع ذلك على تطوير وتوسيع صناعة دباغة الجلود كما ظهرت خلال تلك السنوات بعض الصناعات التي تعتمد على المخلفات (السكراب) لصنع بعض المنتجات كصناعة بعض المنتجات الزجاجية من القناني المستعملة وصناعة بعض الاجزاء المعدنية من مخلفات المعادن .

وقد لعب المصرف الصناعي خلال السنوات التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية دورا مهما في عملية التطور الصناعي التي شهدها العراق آنذاك فبالاضافة الى مساهمته في تقديم القروض والسلف للمشاريع الصناعية ساهم وبشكل فعال في اقامة العديد من الشركات الصناعية المهمة ومنها شركة الزيوت النباتية وشركة السمنت العراقية وشركة تجارة وطحن الحبوب وشركة الغزل والنسيج العراقية وشركة صناعة الجلود الوطنية .

اما خلال سنوات الخمسينات فان مساهماته الصناعية قد ازدادت وتوسعت لتشمل مجالات صناعية جديدة اخرى وكما هو مبين في الجدول التالي ولابد ان نشير هنا بان تأسيس المصرف الصناعي قد سجل بداية ظهور القطاع الصناعي المختلط وابتداء مرحلة المشاركة الحكومية غير المباشرة في النشاط الصناعي في العراق وخلال السنوات التي امتدت مابين ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٠ كان المصرف الصناعي يتولى مسؤولية تنفيذ المشاريع الكبيرة في الحقل الصناعي اما بعد ذلك فقد تولى هذه المسؤولية مجلس الاعمار الذي اسس في عام ١٩٥٠ والذي سجل بداية المشاركة الحكومية المباشرة في الحقل الصناعي .

اسهام المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الصناعية خلال الفترة منذ تاسيسه ولغاية ١٩٥٨ (بالاف الدنانير)

اسم الشركة	تاريخ مساهمة المصرف	راس المال الاسمي عند التاسيس	راس المال الاسمي في عام / ١٩٥٨	مساهمة المصرف %
شركة السمنت العراقية	١٩٣٨	٢٠٠	١٧٥٠	١٩و٤
شركة استخراج الزيوت النباتية	١٩٤٠	٣٠	٧٥٠	٢٠و٥
شركة تجارة وطحن الحبوب	١٩٤٥	١٠٠	٢٥٠	٢٦و٠
شركة الغزل والنسيج العراقية	١٩٤٦	١٥٠	١٢٠٠	٣٥و٠
شركة صناعة الجلود الوطنية	١٩٤٨	١٧٥	١٩٠	٤٢و٥
شركة صناعة الجوت العراقية	١٩٥٢	٥٠٠	٨٥٠	١٥و٠
شركة صناعة التمور العراقية	١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	٢٠و٠
شركة مخبز بغداد	١٩٥٢	١٠٠	١٣٠	٢٥و٠
شركة المنسوجات الصوفية	١٩٥٣	٢٥٠	١٠٥٠	٥٠و٠
شركة الجص العراقية	١٩٥٤	١٠٠	١٥٠	٢٠و٠
شركة الصناعات العقارية	١٩٥٤	٥٠٠	٥٠٠	٢٠و٠
شركة الرخام العراقية	١٩٥٤	٥٠٠	٢٠٠	٢٠و٠
المجموع		٢٧٠٥	٧١٢٠	٢٧و٢

المشاركة الحكومية المباشرة في النشاط الصناعي

بعد ان تهيأ المناخ المناسب للتصنيع خلال السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وظهور العديد من الصناعات المهمة ومارافقها من توجهات نحو زيادة الاستثمارات الصناعية فان التطور الصناعي بدأ يسير بصورة اسرع مما كان عليه خلال السنوات التي سبقت الحرب وقد استمرت هذه المسيرة خلال

السنوات الخمسينية والتي شهدت تطـورا كبـيرا في الحقل الاقتصادي ومساهمة اكثر فاعلية في الحقل الصناعي وثمة عوامل ثلاثة قد ساعدت على تحقيق ذلك وهي زيادة عائدات النفط والاجراءات التشجيعية ودعم المصرف الصناعي وتأسيس مجلس الاعمار •

فبعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في العراق في عام ١٩٥٢ واعتبرت نافذة المفعول في عام ١٩٥١ وازدياد انتاج وتصدير النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي فقد حدثت طفرة كبيرة في ايرادات الدولة من عوائد النفط وقد خصصت ايرادات النفط الكبيرة في بداية الامر لاغراض الاستثمار في مجالات التنمية الاقتصاديـة ووضعت هذه الايرادات تحت تصرف مجلس الاعمار الذي اسس عام / ١٩٥٠ لدفع عجلة التنمية الاقتصادية عامـة وبضمنها تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية •

ان زيادة عائدات النفط وماتبعها من زيادة حجم الاستثمارات العامـة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي قد ادى الى زيادة معدل الدخل الفردى وزيادة القدرة الشرائية وتوسيع حجم السوق المحلي من ناحية وزيادة الطاقة الادخارية لدى التجار ورجال الاعمال من ناحية ثانية وكان من الطبيعي ان تتجه الزيادة في المدخرات الى الاستثمار وقد برز دور القطاع الصناعي كمنفذ من منافذ استثمار المدخرات الوطنية خلال الخمسينات وكما تشير البيانات فان حجم الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي قد ارتفع من (٤) ملايـين دينار في عام ١٩٥١ الى (٢٠) مليون دينار في عام ١٩٥٦ •

امـا على صعيد الاجراءات التشجيعية فقد تـم تشريع قانون جديد لتشجيع المشروعات الصناعية في عـام ١٩٥٠ وهـو في الواقع توسيع للمزايا التي تضمنها القانون الذي صدر في عام ١٩٢٩ والذي سبقت الاشارة اليه

ثم اجريت على القانون المذكور بعض التعديلات في عام ١٩٥٥ والتي تم بموجبها منح مساعدات وتسهيلات واعفاءات كمركية عن استيراد المواد الاولية واعفاءات من ضريبة الدخل •

وفي ظل هذا القانون اعطيت للمؤسسات الصناعية الجديدة التي تدعو الحاجة الى انشائها شهادات بالاعفاء المؤقت من الرسوم الكمركية والضرائب كما اعطيت شهادات بالاعفاء التام للمؤسسات الصناعية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠ •

والى جانب هذه المزايا فقد تم دعم المصرف الصناعي بزيادة رأسماله من مليون دينار في عام ١٩٥١ الى ثلاثة ملايين دينار في عام ١٩٥٢ ثم الى سبعة ملايين دينار في عام ١٩٥٧ وذلك لمجابهة الطلبات المتزايدة على قروض المصرف •

ان هذه العوامل الثلاثة وهي زيادة المدخرات والحوافز التي اوجدها قانون تشجيع المشروعات الصناعية ودعم المصرف الصناعي قد عملت مجتمعة على تشجيع المستثمرين في القطاع الخاص بالتوجه باستثماراتهم نحو القطاع الصناعي وانشاء الشركات الصناعية المختلفة •

غير ان التطور الصناعي لم يقتصر على نشاط القطاع الخاص والمختلط فحسب ولم يعد دور الحكومة مقتصرا على تهيئة المناخ الملائم للتصنيع او المساهمة في اقامة المشروعات الصناعية في ظل قطاع مختلط كمظهر من مظاهر المساهمة الحكومية غير المباشرة بل تعداه الى اقامة مشروعات صناعية حكومية كبيرة ومتطورة تخرج عن قدرة القطاع الخاص سواء من ناحية ضخامة الاستثمارات او من ناحية الخبرات والامكانات الفنية التي تتطلبها عمليات تنفيذ وتشغيل المشروعات •

وقد تولى هذه المهمة مجلس الاعمار وقبل التطرق الى نشاط مجلس

الاعمار على الصعيد الصناعي سنحاول ان نستعرض اهم التطورات الصناعية التي شهدتها فترة الخمسينات •

تميز التطور الصناعي خلال فترة الخمسينات بظهور عدد من المعامل الصناعية الحديثة ذات التجهيز الالي المتقدم وازدياد عدد المؤسسات الكبيرة وظهور بعض المنتجات الصناعية الجديدة فعلى صعيد الصناعات الانشائية تم انشاء اربعة معامل جديدة لانتاج السمنت اثنان منهما انشئا في بداية الخمسينات وضمن النشاط الصناعي الخاص والاثنان الاخران قام بانشائهما مجلس الاعمار في نهاية الخمسينات •

كما تم انشاء عدد من المعامل الكبيرة لانتاج الطابوق ومواد البناء الاخرى وبسعات اقتصادية مهمة ومنها معامل شركة الصناعات العقارية التي انشئت في عام ١٩٥٤ بمساهمة من المصرف الصناعي وفي عام ١٩٥٦ تم انشاء اول معمل لانتاج الصفائح الاسبستية المستخدمة لاغراض التسقيف وباشر المعمل ببيع منتجاته في عام ١٩٥٧ باسعار تقرب من نصف اسعار الصفائح المثيلة المستوردة وبنوعية لا تقل جودة عنها •

وبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج فقد تم تأسيس عدد من المعامل الجديدة لانتاج الغزول والمنسوجات الصوفية والقطنية اضافة الى انشاء معمل لانتاج منسوجات الجوت وذلك في عام ١٩٥٢ • وتم تأسيس عدد من المعامل الحديثة لانتاج الاحذية الجلدية والتي ازداد عددها الى سبعة معامل حديثة في نهاية الخمسينات بعد ان كان عددها ثلاثة في بداية تلك السنوات وعلى صعيد الصناعات الغذائية تم تأسيس معمل جديد لانتاج الزيوت النباتية كما تم تأسيس عدد من المعامل الكبيرة لانتاج المشروبات الغازية تحت اسماء تجارية عالمية •

كما شمل التوسع كلا من صناعة الالبان وصناعة طحن الغلال وصناعة

السكاير ، وصناعتي المشروبات الروحية والبيرة • ومن الصناعات الاخرى المهمة التي توسعت خلال الخمسينات هي صناعة تصفية النفط فقد تم انشاء اربعة مشروعات خلال تلك السنوات وسنأتي على ذكرها تفصيلا عند استعراضنا للصناعات الرئيسة في القسم الاخير من هذا الفصل •

اما على صعيد الصناعات المعدنية فقد ظهرت بعض الصناعات الجديدة ومنها صناعة الاثاث المعدنية وصناعة مبردات الهواء وتوسعت صناعة الاواني المنزلية المصنوعة من مادة الالمنيوم وفي عام ١٩٥٤ تم تأسيس معمل لانتاج صفائح الالمنيوم الخفيفة من السبائك المستوردة وذلك لسد الاحتياجات المحلية المتزايدة على هذه المادة والتعويض عن الاستيرادات كما توسعت وتطورت صناعة الشبابيك والابواب المعدنية نتيجة لاتساع الحركة العمرانية وازدياد الطلب على هذه المنتجات •

مجلس الاعمار

تأسس مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ ليتولى مهمة استثمار عائدات النفط في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وفي بداية الامر تم وضع كافة الايرادات النفطية تحت تصرف المجلس الا انها خفضت فيما بعد الى ٧٠٪ بعد زيادة عائدات النفط وخصصت الـ ٣٠٪ الباقية الى الميزانية العامة للدولة • لقد وضع مجلس الاعمار اربعة مناهج استثمارية بلغ مجموع تخصيصاتها الفعلية بحدود (٥٦٧) مليون دينار صرف منها مبلغ (٣٣٠) مليون دينار على كافة المشاريع وبضمنها المشاريع الصناعية التي حظيت بـ ١١٪ من مجموع المبالغ المنفقة وكما مبين في ادناه •

الزراعة والري	٢٤٪
الصناعة والكهرباء	١١٪
النقل والمواصلات	٢١٪
المباني والخدمات	٢٥٪
نفقات اخرى	١٩٪
المجموع	١٠٠٪

وبقدر تعلق الامر بالقطاع الصناعي فقد باشر المجلس باعداد المسوحات والدراسات لغرض تحديد فرص وامكانيات النمو للقطاع ومنها اجراء مسح جيولوجي لتحديد الموارد المعدنية ومسح اخر حول مشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية واما المسح الثالث فكان عن قطاع الصناعات التحويلية المعروف بتقرير (ارثر دي لتل ١٩٥٦) وكانت هذه المسوحات هي المسوحات الاولى عن القطاع الصناعي التي اجريت في العراق حتى ذلك التاريخ وقد تبنى مجلس الاعمار الخطة التي اقترحتها شركة (ارثر دى لتل) والتي تضمنت على خطة للتصنيع بكلفة (٤٣) مليون دينار وتنفذ على اربع مراحل تستغرق من ٦ ـ ٧سنوات •

وقد تضمنت الخطة المذكورة عددا من المشاريع الصناعية الجديدة ومن اهمها مشروع لانتاج الحديد لاغراض البناء ومشروع لانتاج الورق ومشروع لانتاج الاسمدة الكيمياوية ومشروع للبتروكيمياويات ومشروع لاستخلاص الكبريت من الغاز اضافة الى مشاريع توليد الطاقة الكهربائية •

ان جميع المشاريع التي اقترحها التقرير كانت تعتمد على المواد الخام المحلية باستثناء مشروع الحديد الذي يعتمد على استيراد خامات الحديد من الخارج • وقد باشر مجلس الاعمار بتنفيذ المخطط الصناعي مرحليا وفي نطاق محدود نسبيا فاولى عنايته بانشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي على النحو الذي يسمح بتغطية العراق بالكهرباء ، كما باشر

بتنفيذ بعض المعامل الصناعية وهي : معمل السكر في الموصل ، معمل النسيج القطني في الموصل ، معمل للسمنت في سرجنار واخر في حمام العليل ، مصفى القير في منطقة القيارة ، مصفى الدورة كما باشر المجلس ببناء محطتين في عام ١٩٥٧ لتوليد الطاقة الكهربائية في كل من بغداد وكركوك كما تم الاعلان عن المناقصات لبناء محطة ثالثة في البصرة خلال العام المذكور •

ومن الجدير بالذكر بان مجلس الاعمار قد باشر بانشاء المشروعات الصناعية في وقت متاخر مقارنة بالمشروعات التنموية الاخرى وعليه فان عددا من تلك المشروعات قد انجز قبل نهاية عام ١٩٥٨ وهي مشروع مصفى القيارة ١٩٥٥ مصفى الدورة ١٩٥٥ ، ومعمل الغزل والنسيج القطني في الموصل ١٩٥٧ ومعمل سمنت سرجنار ١٩٥٧ ، ومعمل سمنت حمام العليل ١٩٥٨ في حين ان بقية المشروعات تم انجازها بعد عام ١٩٥٨ ولهذا فان تأثير المشروعات الصناعية لمجلس الاعمار على النمو الصناعي لم تظهر الا في وقت متاخر من الخمسينات وبداية الستينات •

وبانتهاء فترة مجلس الاعمار بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تكون قد انقضت مرحلة من مراحل التصنيع في العراق والتي امتدت على فترة تقرب من الاربعين عاما وتمكنت خلالها الصناعة الوطنية من تثبيت اقدامها في السوق المحلية وان تخطو خطوات واسعة نحو الامام بالرغم من كل المعوقات التي جابهتها خلال مسيرتها وان التطورات التي تحققت على الصعيد الصناعي كانت نتيجة لجهود الممولين والمنظمين العراقيين الذين اغتنموا الفرص التي اتاحتها الاجراءات التشجيعية وظروف السوق المحلية ولجهود الحكومة المتمثلة بالمشاركة المباشرة وغير المباشرة في اقامة العديد من الصناعات المهمة •

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الاحصائية التي يمكن من خلالها معرفة التطور الذي حققته الفروع الصناعية خلال الفترة موضوع البحث الا

ان البيانات التي وفرها الاحصاء الصناعي لعام ١٩٥٤ والذي يعتبر اول احصاء صناعي شامل في العراق تشير الى ان عدد المنشآت الصناعية قد بلغ (٢٢٤٦٠) منشاة صناعية استخدمت (٩٠٢٩١) عاملا كما تشير ايضا الى ان قيمة المبيعات قد بلغت بحدود (٢ر٣٩) مليون دينار والقيمة المضافة (اي الدخل المتولد عن العملية الانتاجية) بلغت بحدود (١ر٢٣) مليون دينار اي بحدود (٢٥٥) دينار لكل عامل وكما مبين في الجدول التالي :

بعض المؤشرات عن واقع القطاع الصناعي حسب بيانات الاحصاء الصناعي
لعام ١٩٥٤ عدا صناعة النفط (القيم بملايين الدنانير)

الصناعات	قيمة المبيعات	عدد المستخدمين	الاجور المدفوعة	الموجودات الثابتة	القيمة المضافة	القيمة المضافه للشخص الواحد (دينار)
الصناعات المعتمدة على المواد الزراعية	٢٤و٢٠	٥٥٤٥٦	٢و٧٨	٨و٩٠	١٣و٣٠	٢٤٠
صناعة المواد الانشائية	٨و٥٨	١٥٢٨٢	١و٣٤	٤و٣٠	٦و٣٥	٤١٦
الصناعات المعدنية	٣و٦٢	١٤٩٠٢	٠و٩٧	٢و١٠	٢و٠٩	١٦٩
الماء والكهرباء	٢و٤٧	٣٥٥٨	٠و٥٨	٥و٧٠	١و٩١	٥٣٧
صناعات اخرى	٠و٣٢	١٠٩٣	٠و٠٨	٠و٧٠	—	—
المجموع	٣٩و١٩	٩٠٢٩١	٥و٧٥	٢١و٧	٢٣و٦٥	٢٥٥

ومن خلال البيانات المتاحة عن تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ نستطيع ان نتبين مدى التطور الذي حققه القطاع الصناعي خلال الخمسينات فقد ارتفعت القيمة المضافة من (٧ر١٩) مليون دينار في عام ١٩٥٣ الى (٨ر٣٦) مليون دينار في عام ١٩٥٨ وهذا يشير

الى ان معدل نمو القطاع الصناعي(الصناعات التحويلية فقط) بالاسعار الجارية كان بحدود ١٣٫٢٪ سنويا خلال الفترة المذكورة وهـذا المعدل يعتبر مـن المعدلات المرتفعة والذي يعكس مدى التوسع الذي شهده القطاع الصناعي خلال الخمسينات •

نبذة عن تطور الصناعات الرئيسة

١ ـ حلج الاقطـــان

كانت صناعة حلج الاقطان قبل الحرب العالمية الاولى تقوم على اساس العمل اليدوي المعتمد على وسائل وادوات بدائية وفي عام ١٩٢٠ تم تأسيس اول معمل لحلج الاقطان في منطقة الشيخ عمر في بغداد وقـد جرى توسيع المعمل المذكور في عام ١٩٣١ واخذ يستخدم ١٧٥ عاملا وخلال الثلاثينات تم انشاء معملين جديدين احدهما تابع للمصرف الزراعي الصناعي وبذلك ارتفع عدد المحالج الى ثلاثة •

وبعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد عام ١٩٥١ انتعشت صناعة حلج الاقطان نتيجة لارتفاع اسعار القطن في الاسواق العالمية وزيادة انتاج القطن الزهر والذي بلغ بحدود (٥٣) الف طن • واستمر العدد بالارتفاع حتى وصل الى ثمانية محالج في عام ١٩٥٧ خمسة منها في بغداد واثنان في الموصل وواحد في كركوك وبلغ راس المال الموظف في هذه المعامل حوالي (٦٨٤) الف دينار وعدد العمال المشتغلين فيها بحدود ٤٠٠ عامل وخلال السنوات ١٩٤٨ــ١٩٥٦ بلغ معدل الانتاج السنوي من القطن المحلوج بحدود (٤٤٠٠) طن سنويا منها حوالي (٣٠٠٠) طن كان يستهلك محليا والباقي كان يخصص للتصدير •

ولابد من الاشارة هنا بان عدد معامل الحلج في بداية الخمسينات كان اكبر من الرقم المشار اليه اعلاه غير ان فترة الركود التي مرت بها هذه الصناعة

خلال الفترة ٥٣ ــ ١٩٥٥ واضطرار البعض منها الى التوقف عن العمل ؛ ادى بالنتيجة الى اغلاق خمسة معامل في عام ١٩٥٥ •

٣ ــ الغزل والنسيج الصوفي

انشيء اول معمل آلي لصناعة الغزول والمنسوجات الصوفية في منتصف العشرينات (معمل فتاح باشا) وقد اقيم المعمل المذكور في احدى ضواحي بغداد المعروفة بخبرتها في صناعة المنسوجات الصوفية اليدوية وقد استفاد المعمل من موقعه هذا من حيث امكانية حصوله على الايدى العاملة ذات الخبرة بهذه الصناعة • اقتصر انتاج المعمل في بداية الامر على انتاج الغزول الصوفية ولكن سرعان ماتوسع نطاق العمل فيه ليشمل عمليات النسيج بالانوال اليدوية وقد ركز المعمل جهوده على تلبية احتياجات الجيش الى الملبوسات والبطانيات •

وفي عام ١٩٣٨ تم انشاء المعمل الثاني وهو معمل الغزل والنسيج الاهلي وباشر بالانتاج الى جانب المعمل الاول وخلال الحرب العالمية الثانية ونتيجة لشحة الاستيرادات فقد تهيأت الظروف المشجعة لتطور هذه الصناعة وازدادت كميات انتاجها فقد تم توسيع المعمل الاول وحدثت مكائنه في عام ١٩٥٠ مما زاد من سعته الانتاجية الى نصف مليون متر من المنسوجات الصوفية وفي عام ١٩٥٣ قامت شركة المنسوجات العراقية والتي يساهم المصرف الصناعي بنسبة ٥٠٪ من راسمالها بانشاء معمل جديد لانتاج الغزول والمنسوجات والبطانيات وقد استهدف من اقامة المعمل المذكور مساعدة اسر الشهداء الذين استشهدوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وقد باشرت الشركة المذكورة بانشاء معمل جديد لانتاج المنسوجات الصوفية وبطاقة نصف مليون متر مربع سنويا وكان مؤملا انجاز المعمل في نهاية الخمسينات •

وقد تراوحت السعة الانتاجية لمعامل المنسوجات الصوفية في عام ١٩٥٧

مابين ٢ر١ — ٥ر١ مليون متر سنويا وبالرغم من هذا التوسع الا ان الجزء الاكبر من الاستهلاك المحلي كان يتم توفيره عن طريق الاستيرادات وذلك لعدم تمتع هذه الصناعة بالحماية الا بعد عام ١٩٥٨ .

٣ – الغزل والنسيج القطني

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن قد اقيم بعد اى معمل لانتاج الغزل والنسيج القطني في العراق وقد تم انشاء اول معمل في منطقة الكاظمية في عام ١٩٤٨ باسم(شركة الغزل والنسيج العراقية) وقد ساهم المصرف الصناعي بجزء من رأسمال الشركة البالغ (١٥٠) الف دينار ثم ازداد ليصل الى (٢ر١) مليون في عام ١٩٥١ وقد كانت السعة الانتاجية للمعمل بحدود (٢٧٠٠) طن من الغزول القطنية و (١٥) مليون ياردة سنويا من المنسوجات القطنية وبلغ انتاجه من المنسوجات في عام ١٩٥٤ بحدود (١٣) مليون ياردة .

وبالرغم من النجاح الذي حققته الشركة المذكورة الا ان ذلك لم يشجع المستثمرين على اقامة مشاريع جديدة في هذا الحقل من الصناعة وقد يكون السبب في هذا التردد ناجماً عن المتطلبات الاستثمارية العالية من جهة والتخوف من منافسة المنسوجات القطنية المستوردة من جهة اخرى .

وبالنظر لتزايد الحاجة الى المنسوجات القطنية فقد باشر مجلس الاعمار في عام ١٩٥٤ بانشاء معمل للغزل والنسيج القطني في مدينة الموصل بكلفة استثمارية تجاوزت الثلاثة ملايين دينار وحددت السعة الانتاجية للمعمل بـ (٣٥) مليون ياردة سنويا وقد تم انجاز المشروع في عام ١٩٥٧ وبهذا تكون السعة الانتاجية للمعملين بحدود (٤٠) مليون ياردة سنويا .

٤ – صناعة الصابون

يعود تاريخ ظهور الصناعة الحديثة للصابون الى اوائل الثلاثينات وذلك اثر صدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية لعام ١٩٢٩ وفي أواخر الثلاثينات

كان هناك ثمانية معامل لانتاج الصابون سبعة منها في بغداد وواحد في الموصل وقدرت السعات الانتاجية لتلك المعامل بحدود (١٥٥٠٠) طن سنويا وقد شهدت هذه الصناعة رواجا واسعا خلال وبعد سنوات الحرب العالمية الثانية مما جعل تلك المعامل تزيد من انتاجها دون اللجوء الى زيادة السعات الانتاجية او اقامة معامل جديدة مما يشير الى ان السعات الانتاجية للمعامل القائمة كانت تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي • وفي عام ١٩٥٨ كان الاستهلاك المحلي من الصابون بحدود (١١٥٨٥) طنا منها (٣٣٨٩) طنا تم توفيرها عن طريق الاستيراد والباقي ومقداره (٨٣٩٦) طنا تم توفيرها عن طريق الانتاج المحلي •

٥ ـ الزيوت النباتية

تأسست اول شركة لانتاج الزيوت النباتية في عام ١٩٤٠ برأسمال اسمي قدره (٣٠) الف دينار ساهم المصرف الصناعي فيه بنسبة ٥و٢٠٪ وقد واجهت هذه الشركة في بداية الامر مشكلة تصريف انتاجها حيث ان المستهلكين لم يعتادوا على الزيوت النباتية في حينها غير ان الشحة التي حدثت في توفير السمن الحيواني خلال سنوات الحرب قد دفعت المستهلكين الى استعمال الدهن النباتي مما ادى الى رواج انتاجها واتسع نطاق نشاطها تدريجيا وازداد رأسمالها الى (٩٠) الف دينار في عام ١٩٥٣ ثم الى ٧٥٠ الف دينار في عام ١٩٥٨ وصارت تمتلك معملين الاول لانتاج الدهن النباتي والثاني لانتاج الصابون اضافة الى قيامهما بانتاج مواد جديدة للتنظيف كما انها انشأت معملا لانتاج الصفائح المعدنية لتعبئة الدهن النباتي •

وفي عام ١٩٥٢ قامت شركة منتوجات بذور القطن بانشاء معمل جديد لاستخلاص الزيوت النباتية وتعتبر ثاني اكبر شركة في هذا الحقل الصناعي وقد توسعت هذه الصناعة واصبحت تضم (٤) معامل في عام ١٩٥٨ وبلغ رأس المال الموظف فيها بحدود ، (٣ر١) مليون دينار وتستخدم اكثر من الف شخص

وقدرت السعات الانتاجية لهذه المعامل بحدود (٣٣٫٦) الف طن في حين ان استهلاك العراق من الزيوت النباتية في عام ١٩٥٨ بلغ (٢٤٫٥) الف طن ساهم الانتاج المحلي بمقدار (١٨٫٢) طن والباقي تم توفيره عن طريق الاستيراد •

ومن الجدير بالاشارة هو ان شركة استخراج الزيوت النباتية تعتبر الشركة الرائد في هذه الحقل من الصناعة نظرا لما حققته من تطور سواء على مستوى المنتجات النهائية او مستوى الانتفاع من مخلفات الانتاج • فقد كانت الشركة تلجأ الى تجريد البذور القطنية من الالياف العالقة بها وتهيئتها على شكل لفات تباع الى الصيدليات والمستشفيات ومعامل الحرير الصناعي او يستخدم في صناعة الفرش •

اما المخلفات المتبقية بعد استخلاص الزيت من البذور فكانت تباع كعلف للماشية •

٦ ـ صناعة الاحذية

ابتدأت المعامل الالية لصناعة الاحذية الجلدية بالظهور خلال السنوات الاولى من الثلاثينات ففي عام ١٩٣٢ تم تأسيس اول معمل آلي لصناعة الاحذية اعقبه بعد سنة تأسيس معملين آخرين وتشير التقديرات الى وجود ستة معامل ميكانيكية لانتاج الاحذية الجلدية في بغداد قبل بداية الحرب العالمية الثانية[١٢] وكان اكبر هذه المعامل هو معمل باتا الذي تأسس في عام ١٩٣٧ براسمال قدره (١٥) الف دينار ، واستخدم ثلاثين عاملا وقدر انتاجه في تلك السنة بحدود (٥٠) زوجاً يوميا واستمر هذا المعمل بالتوسع تدريجيا الى ان وصل انتاجه في عام ١٩٥٧ الى مايربو على مليون زوج سنويا بضمنها الاحذية المصنوعة من المطاط والتي بوشر بانتاجها في تلك السنة •

ويبين الاحصاء الصناعي لعام ١٩٥٤ وجود ١٢٣٩ منشأة لصناعة الاحذية

اشتغل فيها ٣١٨٦ عاملا ووجدت ضمن هذه المؤسسات حوالي ١٠ ــ ١٥ مؤسسة كبيرة (المنشآت التي تشغل اكثر من ١٠ عمال) كما وتبين تقديرات اتحاد الصناعات العراقي وجود (١١) منشاة كبيرة في عام ١٩٥٧ لصنع الاحذية منتسبة الى الاتحاد المذكور قدر راسمالها بحدود (٣٥٣) الف دينار وسعاتها الانتاجية بحدود (٢ر٣) مليون زوج سنويا وبلغ انتاجها الفعلي في عام ١٩٥٨ بحدود (٢ر٢) مليون زوج •

وبالرغم من زيادة عدد المعامل المتوسطة والكبيرة والتي تعتمد الوسائل الالية في الانتاج الا ان الاحذية المصنوعة بالطرق اليدوية في المحلات الصغيرة استمرت بالعمل جنباً الى جنب مع المعامل الحديثة وكان انتاجها يغطي النسبة الكبرى من انتاج الاحذية الجلدية في العراق حتى منتصف الخمسينات •

٧ ـ صناعة الطابوق

تعتبر صناعة الطابوق من الصناعات التقليدية التي عرفها العراقيون منذ عهد بعيد • وعند الحديث عن التطور الصناعي في العراق تأتي صناعة الطابوق في مقدمة الصناعات التي شهدت توسعا مستمرا منذ السنوات الاولى لبداية التطور الصناعي الحديث في العراق • ولقد كان لمديرية الاشغال العامة التي تولت مهمة انشاء الابنية العامة كالمدارس والدوائر الحكومية والثكنات العسكرية دورا مهما في توسيع هذه الصناعة بقيامها بانشاء عدد من معامل الطابوق الصغيرة التي كانت تعمل على اساس حرق الوقود تحت ضغط البخار وذلك لتوفير احتياجاتها من الطابوق •

ونظرا لتوسع نشاط البناء خلال السنوات الاولى من العقد الثالث فقد توسعت صناعة الطابوق وازداد عدد المعامل الاهلية العاملة في هذا النشاط غير ان تلك المعامل كانت عبارة عن كور صغيرة تعتمد الطرق البدائية في التقطيع

والتجفيف والحرق وعلى هذا فقد كان انشاء المعامل الصغيرة (الكور) امرا يسيرا نسبيا لكونهذه المعامل لا تتطلب سوى استثمارات بسيطة كما وان المواد الاولية والايدى العاملة كانت متيسرة وليس هناك صعوبة في الحصول عليها وهذا مايفسر لنا تكاثر عدد المنتجين وزيادة الانتاج في الاوقاتالتيبشتد فيها الطلب على مواد البناء كما ان هذه الاسباب كانت وراء استمرار المعامل الصغيرة في الانتاج جنبا الى جنب مع المعامل الكبيرة المتطورة ٠

وقد شهدت السنوات الاخيرة من الثلاثينات وكذلك السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في صناعة الطابوق على اثر التطور الذي حدث على طراز واسلوب البناء واتساع الحركة العمرانية فقد ازداد عدد المعامل الحديثة التي تستخدم المكائن لاغراض التقطيع والتجفيف كما تم استخدام الكلس والرمل في صناعة الطابوق الى جانب الطين وقد ازداد عدد المعامل الحديثة من معملين لايقل راسمال كل منهما عن (١٥٠) دينار في عام ١٩٢٩ الى ثلاثة عشر معملا في عام ١٩٣٩ والى ثلاثين معملا في عام ١٩٤٩ لا يقل راسمال كل منها عن (٥٠٠٠) دينار واستمر هذا العدد بالتزايد حتى وصل الى ٣٠٦ معملا في عام ١٩٥٤ استخدمت بحدود ٦٨٤٠ عاملا وبلغت قيمة مبيعاتها اكثر من (٤ر١) مليون دينار كما تجاوز راسمالها الثابت الـ (١ر١) مليون دينار اضافة الى التطور الكمي الذي شهدته صناعة الطابوق كان هناك تطور نوعي ايضا فقد شهدت فترة الخمسينات انتاج نوعيات جيدة من الطابوق وكان لشركة الصناعة العقارية التي انشئت في عام ١٩٥٤ بمساهمة المصرف الصناعي دور متميز في انتاج نوعيات جيدة من مواد البناء وبضمنها الطابوق ٠

٨ ـ صناعة السمنت

ادى التوسع في الحركة العمرانية خلال الثلاثينات الى ازدياد الطلب على المواد الانشائية وبضمنها السمنت الذي ازدادت الكميات المستوردة منه الى (٨٠٫٧) الف طن في عام ١٩٤٦ بعد ان كانت بحدود (٤٥٫٥) الف طن في عام ١٩٣٥ واستمرت هذه الزيادة بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت الى اكثر من (١١٠) الف طن في عام ١٩٤٨ وكمعدل للاستهلاك بلغ بحدود (٨٠) الف طن خلال السنوات ١٩٤٦ ـــ ١٩٤٩ ٠

وبالرغم من الجهود التي بذلت لاقامة معمل للسمنت في عام ١٩٣٢ ومن ثم في عام ١٩٣٨ الا ان تلك الجهود لم تثمر في حينها وتأخر انشاء المعمل الاول للسمنت حتى عام ١٩٤٩ حيث قامت شركة السمنت العراقية بتأسيس اول معمل في العراق وبمساهمة من المصرف الصناعي ٠

لقد ادى النجاح الذي لاقته هذه الشركة الى تشجيع بعض المستثمرين الى انشاء معملين جديدين خلال السنوات الاولى من الخمسينات احدهما تابع لشركة سمنت الفرات والاخر لشركة سمنت الرافدين وبلغت السعات الانتاجية للمعامل الثلاثة بحدود (٨٠٠) الف طن سنويا ونظرا للبرامج الطموحة التي خطط لها مجلس الاعمار والمتضمنة على اقامة عدد من السدود الكبيرة اضافة الى مشروعات الاسكان ، والجسور وغيرها من المشروعات العمرانية فقد بدأت الشكوك تساور المسؤولين في مجلس الاعمار حول امكانية تجهيز المعامل الاهلية للكميات الكبيرة التي تحتاجها تلك المشروعات وعلى هذا فقد قرر انشاء مشروعين صغيرين لانتاج السمنت بسعة (١٠٠) الف طن لكل منهما الاول في منطقة سرجنار والذي استهدف منه توفير السمنت لانشاء سدى دوكان ودربندخان والثاني في منطقة حمام العليل لتوفير السمنت لسدى بخمة

واسكي موصل وقد انجز المعمل الاول في عام ١٩٥٧ والمعمل الثاني في عام ١٩٥٨ وبذلك ارتفعت السعة الانتاجية لمعامل السمنت الى مليون طن سنويا .

٩ ـ تصفيــة النفـط

كان العراق حتى نهاية العشرينات يعتمد في سد احتياجاته الى المشتقات النفطية عن طريق الاستيراد ولـم يباشر بانشاء اول مصفى للنفط الا في عام ١٩٢٧ ، وذلك في منطقة الوند في خانقين وتم تشغيل المصفى في عام ١٩٣١ وتضمن المصفى وحدة للتكرير بسعة (٤٢٥٠) برميلا يوميا وتـم توسيع المصفى المذكور في عام ١٩٣٨ باضافة وحدة تكرير ثانية بسعة (٨٠٠٠) برميل يوميـا .

وفي عام ١٩٥١ تم انشاء بمصفى صغير اخر في منطقة ك ٣ في حديثة بسعة (٦٤٥٠) برميلا يومياً كما تم انشاء مصفى ثالث في منطقة المفتيةفي البصرة والذي اشتمل على وحدتين للتكرير بسعة (٢٠٠٠) برميل يوميا لكل منهما تم تشغيل الوحدة الاولى في عام ١٩٥٢ والوحدة الثانية في عام ١٩٥٤ ونظرا لاستمرار تزايد الطلب المحلي علىالمشتقات النفطية وعدم قدرة المصافي الصغيرة على سد كافة الاحتياجات المحلية فقد باشـر مجلس الاعمار بانشاء مصفى كبير في منطقــة الدورة في ضواحي بغداد ، في بدايــة الخمسينات وانجز في عــام ١٩٥٥ وتضمن المصفى الجديد في حينه على وحدة للتكرير بســعة (٢٤) الف برميل يوميا وجرى اضافة وحــدة جديدة بسعة (٢٤) الف برميل يومياً ووحدة متكاملة لانتاج الزيوت الثقيلة (الزيوت الصناعية والزيوت الزراعية والشحوم) بسعة (٢٥) الف طن سنويا .

كما قام مجلس الاعمار بانشاء مصفى لانتاج الزفت في منطقة القيارة

في عام ١٩٥٥ بسعة (٢٠٥٠) برميل يوميا وقـد استهدف من اقامة المصفى المذكور سد الاحتياجات المحلية المتزايدة على مادة الزفت نتيجة للتوسع في بناء شبكات الطرق الحديثة ، وقبل انشاء هـذا المصفى كانت مادة الزفت تستورد من عبادان وبسعر يقارب الثلاثين ديناراً للطن الواحد في حين ان كلفة الزفت المنتج من مصفى القيارة كان بحدود اثنى عشر دينار للطن الواحـد ويضاف اليه مبلغ خمسة دنانير اذا اريد تعبئته في البراميل .

١٠ـ توليد الطاقـة الكهربائيـة

يعود تاريخ توليد الطاقة الكهربائية في العراق الى عام ١٩١٧ حين قامت السلطات البريطانية بانشاء اول محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في بغداد وقد انشئت تلك المحطةلغرض توفير الكهرباء الى القوات البريطانية في بغداد اضافة الى تجهيز عدد من الدور القريبة من المحطة ومنذ عام ١٩١٨ بديء بالتوسع التدريجي في صناعة توليد القوة الكهربائية باقامة محطات ديزل صغيرة في كل مـن مدينتي كركوك والبصرة ١٩١٨ والموصل ١٩٢٠ والناصرية ١٩٢١ والرمادى ١٩٢٧ كما قامت المصالح الحكومية (السكك الحديد والموانيء) وكذلك شركات النفط بانشاء محطات خاصة لسد احتياجاتها مـن الطاقـة الكهربائية . اما المعامل الصناعية فقد كانت تلجأ الى اقامة وحدات صغيرة لغرض الحصول على الطاقة الكهربائية التي تحتاجها للتشغيل وذلك لعدم كفاية الطاقة الكهربائية المولدة من المحطات الحكومية .

وفي عام ١٩٢٨ تـم تأسيس اول شركة في العراق تولت مهمة التوليد والتوزيع للطاقة الكهربائية فانشئت انذاك اول محطة كهربائية ذات ضغط عال في منطقة الصرافية ببغداد وفي عام ١٩٥٥ بدأت مصلحة الكهرباء الوطنية

بمباشرة مهامها في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في بغداد بدلا من الشركة المذكورة ثم وسعت من نطاق عملها ليشمل بقية المناطق في العراق وفي عام ١٩٥٧ تم انشاء محطة جديدة في منطقة معسكر الرشيد كما تم توسيع محطة الصرافية لتصبح الطاقة المؤسسة في بغداد ، في عام ١٩٥٨ بحدود (٦١٥٠٠) كيلو واط ونظرا لزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة للتوسع في المجالات الصناعية والاستهلاك المنزلي فقد بوشر في عام ١٩٥٧ بنصب محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية الاولى في بغداد بسعة (٨٠٫٠٠٠) كيلو واط قابلة للتوسيع الى (٢٠٠٫٠٠٠) كيلو واط والثانية في منطقة دبس بالقرب من كركوك وبسعة (٦٠٫٠٠٠) كيلو واط .

★ ★

المصـــادر

١ ـ كاثلين ام . لانكلي (تصنيع العراق) ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور خطاب صكار العاني ١٩٦٣ .

٢ ـ الدكتور جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ الجزء الثاني وزارة التخطيط .

٣ ـ صباح كجهجي ، ملامح التخطيط الصناعي في العراق / وزارة الصناعات الخفيفة ١٩٨٣ .

٤ ـ الامم المتحدة / كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٦٥ نيويورك ١٩٦٦ .

٥ ـ وزارة التخطيط ، دراسات اولية عن البيانات الاساسية المتصلة ببرنامج التطور الصناعي ايلول ١٩٧٠ .

٦ ـ الدكتور محمد حسن سلمان ،« التطور الاقتصادي في العراق»الجزء الاول ١٩٦٥ .

٧ ـ وزارة التخطيط تقرير المرحلة الثانية لبرنامج مسح التطوير الصناعي في العراق ، الجزء الثاني نشاط الصناعات الكيمياوية ، حزيران .

المبحث الثاني

النفط

١٩١٤ ـ ١٩٥٨

د. نوري عبد الحميد خليل
كلية التربية ـ جامعة بغداد

يشــكل النفط أحدى المرتكزات الاساسية لنهضــة العراق المعاصرة . اما نضال الشعب العراقي من اجل استعادة ثرواته المنهوبــة وانتزاعها من أيدي الشركات الاجنبيــة والذي تم انجــازه في الاول من حزيــران ١٩٧٢ فيمثل صفحة مشرقة في ســجل الكفاح الوطني من أجل التحرر السياســي والاقتصادي وسنتناول في هذا المبحث الشركات التي تأسست لاســتغلال هذا النفط ومناطق امتيازاتها والاسس التي تضمنتها تلك الامتيازات حتى عام ١٩٥٢ حين ارتفعت حصة العراق من نفطه الى نصف الارباح بــدلا من الحصة المقطوعة (٤.شلنات) عن كل طن التي تضمنتها شــروط الامتيازات التقليدية وسنتكلم عن علاقة الحكومة العراقية بتلك الشركات حتى ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وصولا الى تقويم عام وشــامل للدور الذي يلعبه النفط في الحياة الاقتصادية في العراق في تلك الفترة .

النفط العراقي قبل الحرب العالمية الاولى :

عرف النفط منذ القدم في مناطق متعددة من العراق وكان السكان يستخدمونه بطرق بدائية وفي نطاق محدود جدا وقد جرت أول محاولة لتطويره على أسس حديثة في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) بمساعدة الخبراء الالمان اذ أنشأ مصفاة في بعقوبة لتصفية النفط المستخرج من منطقة مندلي وجرت محاولة اخرى لتطوير منابع القيارة في اواخر القرن التاسع عشر بمساعدة الخبراء الفرنسيين وبذلت محاولات لزيادة انتاج منطقتي طوز خورماتو وبابا كركر في محافظة التأميم • وفي بداية القرن العشرين بدأت السلطات العثمانية بأستيراد اجهزة حديثة لاستخراج نفط القيارة في الموصل بمساعدة الخبراء الالمان لكن قيام الحرب العالمية الاولى حال دون انجاز المشروع •

جلب النفط العراقي انتباه الالمان الذين اخذت بعثاتهم تجوب العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لدراسة الاحتمالات النفطية فيه •

وقد توصلت دراساتهم الى ان منابع النفط العراقية تحوي كميات كبيرة من النفط الجيد والرخيص ووصفوا المنطقة بأنها (بحيرة من النفط) لا تنضب ودعوا حكومتهم للاسراع بتطويرها •

ومن ناحية اخرى كان للبحوث التي نشرها كولبنكيان (١٨٦٩ ـ ١٩٥٥) وللتقارير التي قدمها للحكومة العثمانية حول الاحتمالات النفطية في العراق اثر في تنبيه السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) الى اهمية اراضي النفط فأمر سنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٩٨ بضمها الى أملاكه الخاصة وحصر امتيازات البحث عن النفط واستغلاله في ولايتي الموصل وبغداد بخزانته الخاصة •

وبحكم العلاقات العثمانية الالمانية المتطورة فقد سعى الالمان بدعم

من حكومتهم لتطوير هذه الحقول من خلال مشاريع السكك الحديد . ففي سنة ١٩٠٣ ، وقعت شركة سكة حديد الاناضول وهي مؤسسة المانية تعمل لحساب البنك الالماني اتفاقا مع الحكومة العثمانية لبناء وتشغيل مرحلة قونية ـ بغداد ـ البصرة ، مع حق استغلال جميع المعادن التي يتم اكتشافها على جانبي السكة لمسافة عشرين كيلومترا وفي السنة التالية وقعت الشركة عقدا مع الخزينة الخاصة تعهدت فيه بالقيام بالتحريات الاولية لحقول نفط ولايتي الموصل وبغداد خلال سنة واحدة وان تمنح الشركة بعد ذلك اذا رغبت حق استغلالها باتفاق خاص .

واعتبرت بريطانيا المشروع الالماني تهديدا لمصالحها في العراق والخليج العربي فوقفت ضده . وتقدمت لدعم دارسي (١٨٤٩ ـ ١٩٧١) الذي كان قد حصل على امتياز نفط الاحواز سنة ١٩٠١ واخذ يسعى لتوسيع هذا الامتياز ليشمل العراق . وارسل مبعوثين الى الاستانة لمفاوضة السلطات العثمانية والعمل على عرقلة نشاط الالمان بدعم من الحكومة البريطانية ، لكن قيام الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ حال دون الوصول الى اتفاق .

والى جانب الالمان والبريطانيين كانت الحكومة الامريكية في ذلك الوقت تساوم الدولة العثمانية حول امتياز نفط العراق . ففي عام ١٩٠٩ حصل الادميرال جستر على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الاناضول يمتد فرع منها الى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كيلومترا على جانبي السكة غير ان البرلمان العثماني أجل النظر في لائحة الامتياز بسبب معارضة السفارتين الالمانية والبريطانية والى جانب هؤلاء جميعا كانت مجموعة رويال دتش / شل تسعى للظفر بالامتياز ايضا بواسطة احدى شركاتها الفرعية (الانكلو ـ ساكسون) وبدعم من بريطانيا .

تأسيس شركة النفط التركية

وجـدت المصالح البريطانية والالمانية انـه لا يمكن لاي منهما الفوز بالامتياز بصورة منفردة ولابد من التعاون للوقوف بوجه الامريكيين • فتم الاتفاق بين البنك الالماني والبنك الوطني التركي (البريطاني) في ٣١ كانون الثاني ١٩١١ على تأسيس (شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة) برأسمال مقداره خمسـون الف باون لاحتكار النفط في جميـع انحـاء الامبراطورية العثمانية وفي السنة التالية تحول اسـمها الى شـركة النفط التركية وزيد رأسمالها الى ثمانين الف باون وبضغط من الحكومة البريطانية اعيد تنظيم الشركة في ١٩ اذار ١٩١٤ وتم ادخال مجموعة دارسي (شـركة النفط الانكليزية الفارسية) وشركة (الانكلو ساكسون) فيها • وأعيـد توزيع الحصص بينهم فأخذت مجموعة دارسي ٥٠ بالمئة واخذ كل من البنك الالماني وشركة الانكلو ساكسون ٢٥ بالمئة واعطي كولبنكيان خمسة بالمئة تؤخذ من مجموعة دارسي والانكلو ساكسون بصـورة متساوية وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ حصلت هذه الشركة على وعد من الحكومة العثمانية بمنحها امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد على ان يتم تحديد شروط الاتفاق فيما بعـد •

وبعد قيام الحرب العالمية الاولى وضعت بريطانيا يدها على حصـة الالمان في الشركة وبدأت المفاوضات السرية بينها وبين فرنسا لاقتسام البلاد العربية (اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦) حيث احتفظت فرنسـا لنفسـها بالسيادة على ولاية الموصل • لكن بريطانيا التي كانت تدرك اهمية هـذه المنطقة سرعان ما أخذت تتنصل من هذا الاتفاق وتعمل على ضـم ولايـة الموصل الى نفوذها مقابل اعطاء الفرنسيين حصة من نفطهـا • ثم بـدأت المفاوضات بين الجانبين ، أنتهت بتوقيع اتفاقية سـان ريمو للنفط في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ حين انعقد مجلس الحلفاء الاعلى وتم توزيع المناطق المنسلخة

عن الامبراطورية العثمانية بين الانتدابين البريطاني والفرنسي وتعهدت الحكومة البريطانية في هذه الاتفاقية باعطاء الفرنسيين ٢٥ بالمئة من أسهم الشركة التي تقوم باستثمار نفط العراق وان تسمح للحكومة العراقية وللمواطنين العراقيين بالمساهمة فيها لحد عشرين بالمئة ووافقت الحكومة الفرنسية بالمقابل على مد انابيب النفط وسكك الحديد لنقل النفط العراقي الى البحر المتوسط عبر منطقة نفوذها في سورية .

أثارت الاتفاقية الجديدة استياء الحكومة الامريكية واتهمت بريطانيا بالسعي لاحتكار النفط العراقي واعتبرت الوعد العثماني بمنح الامتياز لشركة النفط التركية غير شرعي وطلبت من بريطانيا ان تتبع سياسة (الباب المفتوح) أي معاملة رعايا جميع الامم معاملة متساوية امام القانون فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية في الاراضي المشمولة بالانتداب ، وعدم منح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة لفئة دون اخرى وعدم منح امتيازات احتكارية بشأن اية مادة ، اي السماح للشركات الامريكية بالحصول على امتيازات نفطية وغير نفطية في العراق أسوة بالشركات البريطانية .

وأخذت الشركات الامريكية بدعم من حكومتها تطالب باشراكها في شركة النفط التركية وبعد مفاوضات طويلة تمت الموافقة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٤ على أعطاء الامريكيين حصة في الشركة مساوية لحصص الاطراف الاخرى بعد ان تم سلب حق العراق بالاشتراك فيها والذي ضمنته اتفاقية سان ريمو . وتم الاتفاق ايضا على مفاتحة الحكومة العراقية الجديدة والحصول على تأييدها لامتياز الشركة الذي وعدت به الحكومة العثمانية .

١ ـ شركة نفط العراق :

بعد قيام الحكم الملكي عام ١٩٢١ اصبحت مسألة الحصول على امتياز نفط العراق في مقدمة اهداف الدول الاستعمارية فتقدمت شركة النفط

التركية بطلب الى الحكومة العراقية الجديدة للاعتراف بشرعية الوعد الممنوح لها من قبل الدولة العثمانية باعتبارها وارثة لتلك الدولة . وقد رفضت الحكومة العراقية الاعتراف بالوعد العثماني لكنها أبدت استعدادها لمناقشة شروط امتياز جديد . وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٣ بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركة وتمسكت الحكومة بحقها في الاسهام بالشركة طبقاً لاتفاقية سان ريمو وطلبت ان يكون لها ممثلون في مجلس المديرين وغيرها من الشروط التي تضمن بعض حقوق العراق في نفطه وقد رافق تلك المفاوضات ظهور ما يسمى (مشكلة الموصل) ومطالبة تركيا بضم هذه المنطقة اليها واحالة الموضوع الى عصبة الامم فأستغلت الشركات المساهمة في الشركة وحكوماتها هذه المشكلة للضغط على العراق واجباره على منح الامتياز بالشروط التي تريدها الشركة بما في ذلك التخلي عن حقه بالاسهام فيها واخيرا اضطرت الحكومة العراقية الى توقيع اتفاقية الامتياز في ١٤ اذار ١٩٢٥ بشروط مجحفة جدا رغم استقالة كل من رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية ومحمد رضا الشبيبي وزير المعارف احتجاجا على تنازل العراق عن حقه في المساهمة في الشركة .

حددت مدة الامتياز الذي شمل كل أنحاء العراق باستثناء منطقة البصرة والاراضي المحولة (النفطخانة) قرب خانقين بخمسة وسبعين عاما على ان تختار الشركة من هذه المنطقة خلال ٣٢ شهرا (٢٤) قطعة مساحة كل منها ثمانية اميال (١٩٢ ميلا مربعا) لعملياتها . ثم تقوم الحكومة العراقية بعد اربع سنوات من تاريخ الاتفاقية وفي السنوات التالية بعرض بقية القطع التي ستتخلى عنها الشركة للمزايدة على الشركات العالمية بغض النظر عن جنسية الشركات طبقا لسياسة الباب المفتوح . اما حصة العراق فقد حددتها الاتفاقية بأربعة شلنات (ذهب) عن كل طن من النفط المنتج .

ثم باشرت الشركة باجراء تحرياتها حتى تم العثور على النفط بكميات

تجارية في حقول كركوك في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٧ حين تفجر بئر باباكركر خلال عملية الحفر وتدفق النفط بمعدل ٥٠ ــ ١٠٠ الف برميل في اليـــوم وأغرق مساحة واسعة غير ان الشركة لم تباشر بتصدير النفط لاسباب عديدة منهـــا :

١ ــ ان الاتفاقية لم تعد تطمئن الشركة لان المساحةالمخصصة لها (١٩٢ ميلاً مربعا) لا تكفي لتغطية حقول كركوك الواسعة وحدها وهناك احتمال كبير بوجود حقول اخرى مشابهة في منطقة الامتياز وان التنازل عــن بقية الاراضي المشمولة بالامتياز قــد يوقع تلك الحقول في ايــدي الشركات الاخرى وبخاصة الامريكية منها ٠ فأخذت الشركة تماطل في أختيار المساحة المخصصة لها وسعت بدعم من بريطانيا لالغاء سياسة الباب المفتوح ونظام القطع ٠

٢ ــ ان الشركات الامريكية لم تتقدم لاخذ حصتها في الشركة وذلك رغبة من الحكومة الامريكية في التأكد من ان بريطانيا ستتبع سياسة الباب المفتوح وتسمح لشركائها بالمزايدة على بعض الاراضي التي ستتخلى عنها الشــركة او الاراضي غير المشمولة بالامتياز لكن تفجر النفط في باباكركر دفع بالمصالح الامريكية الى الاســراع بالاتفاق مع المصالح الاخرى المساهمة بالشركة وتوقيع اتفاقية المجموعة (الخط الاحمر) في ٣١ تموز ١٩٢٨ التي منعت الجماعات المساهمة في الشــركة مــن الحصول على امتيازات نفطية خاصــة بها في المنطقــة التي تشــمل الامبراطورية العثمانية سابقا (باستثناء مصر والكويت والاراضــي المحولة في العراق) الا عن طريق شركة النفط التركية ٠ وقد أشرت هذه المنطقة على الخارطة بلون احمر ولذلك دعيت باتفاقية الخط الاحمر ٠ ثم ثبتت حصص المساهمة في الشركة بنسبة (٢٣٫٧٥) بالمئة لكل من شركة دارسي (الانكليزية الفارسية) والانكلو ساكسون (رويــال

دتش/شل) ، والشركة الفرنسية وشـركة استثمار الشـرق الادنى (الامريكية) وخمسة بالمئة لكولبنكيان •

٣ ـ الخلاف الذي نشب بين البريطانيين والفرنسيين بعد اكتشاف النفط حول الطريق الذي يجب ان تسلكه انابيب النفط والسكك الحديد المقترح مدها من كركوك الى البحر المتوسط • فقد أرادت بريطانيا ان يمتد الخط عبر منطقة نفوذها في شرقي الاردن وفلسطين الى حيفا لكن فرنسا تمسكت بوجوب مدها عبر منطقة نفوذها في سوريا ولبنان الى طرابلس وطبقا لاتفاقية سان ريمو • وكانت حجج الفرنسيين أقوى اذ ان طريق طرابلس اقصر من طريق حيفا واقل كلفـة ويؤيدهم ايضـا الامريكيون وكولبنكيان • وكان ذلك أحد العوامل الرئيسـة التي دفعت ببريطانيا الى الاسـراع بانهاء انتدابها على العـراق ومنحـه الاستقلال الشكلي لان ذلك سيجبر فرنسا على مجاراتها وتنهي انتدابها على سوريا تمهيدا لاتحادها مع العراق بزعامة الملك فيصـل وبذلك تضمن بريطانيا سيطرتها التامة على منافذ النفط العراقي •

أما الشركة فقد وجدت في قضية الاستقلال فرصة مناسبة للسيطرة على كل الاراضي النفطية في العراق فبادرت في الثامن من حزيـران ١٩٢٩ الى تغيير اسمها الى شركة نفط العراق وشرعت بمفاوضة الحكومة العراقيـة لتعديل اتفاقية ١٩٢٥ وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة تم الاتفاق على تعديلها في ٢٤ اذار ١٩٣١ بصورة تلغي نظـام القطع والمنافسـة (الباب المفتوح) وزيدت مساحة الاراضي المخصصة لها من ١٩٢ ميلا مربعا الى ٣٢ الف ميل مربع شملت كل الاراضي الواقعة شرقي نهر دجلة من ولايتي بغداد والموصل السابقتين باستثناء الاراضي المحولة • وتعهدت الشركة بمد انابيب لنقل النفط الى البحر المتوسط بطاقة مقدارها ثلاثة ملايين طن سنويا وان تدفع للحكومة العراقية مقابل هذه التنازلات ايجارا سنويا مقداره ٤٠٠ الف ليرة انكليزية

(ذهبا) لحين الشروع بالتصدير بصورة منتظمة حيث تسترد الشركة نصف هذا المبلغ من عوائد العراق البالغة اربعة شلنات عن الطن الواحد .

واجهت الاتفاقية الجديدة انتقادا شديدا من قبل الصحافة والاحزاب الوطنية التي وحدت جهودها لمعارضـــة وزارة نوري السعيد التي وقعت الاتفاقية وطالبوا بالغاء الامتياز وانتقدهـــا النواب والاعيان لانهـــا منحت الشركة جميع الاراضي الصالحة للاستثمار وألغت سياســـة الباب المفتوح وأشاروا الى الغبن الذي سيلحق بالعراق من جراءها كما قدم عدد من النواب وبعض الوزراء استقالاتهم احتجاجا على توقيعها .

بعد توقيع هذه الاتفاقية باشرت الشركة بانشاء خطين لانابيب النفط بدلا من خط واحد ارضاء للحكومتين البريطانية والفرنسية ، قطر كل منهما ١٢ أنج تمتد مـــن كركوك يتجه الاول منهما الى حيفا عبر شرقي الاردن وفلسطين وطوله ٦٢٠ ميلا والثاني يتجه الى طرابلس ويمر بسوريا ولبنان وطوله ٥٣٢ ميلا وسعة كل منهمـــا مليونا طن من النفط ســـنويا . وبلغت كلفتهما عشرة ملايين باون . وقد تم انجازهما وتصدير اول شحنة مـــن النفط العراقي الى الاسواق العالمية في اواخـــر عام ١٩٣٤ .

وفي عام ١٩٤٦ شرعت الشركة بمد خطين موازيين للخطين السابقين بقطر ١٦ أنج. اوشك الخط الاول المتجه الى حيفا على الانتهاء عندما قامت الحرب بين العرب والصهيونيين سنة ١٩٤٨ فتوقف العمل فيه كما توقف ضخ النفط الى حيفا في ١٧ نيسان ١٩٤٨ . اما الخط الثاني المتجه الى طرابلس عبر سوريا فقد باشرت الشركة بمده في بداية ١٩٤٨ وانجز في السنة التالية وبلغت كلفة انشاء الفرعين اربعين مليون باون وبطاقة مقدارها ٤ ملايين طن لكل منهما سنويا ولاجل التوسع في الانتاج ومواجهة الطلب المتزايد على النفط العراقي فقد افتتحت الشركة في تشرين الثاني ١٩٥٢ خطا ثالثا بين كركوك وبانياس على البحر المتوسط قطره ٢٠ ـــ ٣٢ أنجا وطوله ٥٥٦ ميلا وبسعة ١٤ مليون طن سنويا .

٢ ـ **شركة نفط خانقين :**

وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الفارسية اسستها عام ١٩٢٥ لاستغلال امتياز دارسي (٢٨ ايار ١٩٠١) في الاراضي المحولة (النفطخانة) في قضاء خانقين وكانت بريطانيا قد حصلت على اعتراف الحكومة العثمانية بنفاذ هذا الامتياز في الاراضي المحولة بموجب بروتوكول تعيين الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣ وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بالامتياز ٨٠٠ ميل مربع .

وبعد قيام الحكم الملكي في العراق بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الانكليزية الفارسية (مدعومة من قبل بريطانيا التي تملك غالبية اسهمها) حول شروط الامتياز ، وتم توقيع الاتفاق النهائي في ٢٤ ايار ١٩٢٦ وحددت مدة الامتياز بسبعين سنة تنتهي عام ١٩٩٦ ، اما حصة العراق فكانت اربعة شلنات (ذهب) عن الطن الواحد الذي تنتجه الشركة

ولم تكن لهذه المنطقة اهمية كبيرة من حيث الامكانات النفطية او الموقع بالنسبة للاسواق العالمية لذلك تحددت مهمة الشركة منذ البداية في انتاج النفط وتصفيته محليا في مصفى الوند الذي اسسته الشركة سنة ١٩٢٧ قرب خانقين لتزويد المنطقتين الوسطى والشمالية بمشتقات النفط .

ومنذ سنة ١٩٣٢ اخذت هذه الشركة تبيع المنتجات النفطية الى شركة نفط الرافدين التي اسستها شركة نفط العراق لتتولى تأمين احتياجات العراق من منتجات النفط طبقا لاتفاقية ١٤ اذار ١٩٢٥ . وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ اشترت الحكومة العراقية كل موجودات شركة نفط خانقين الخاصة بعمليات التصفية والتوزيع ، بما في ذلك مصفى الوند وكذلك كل

موجودات شركة نفط الرافدين • لكن الشركة ظلت تدير المصفى وتتولى عملية التوزيع لحساب الحكومة العراقية مقابل اجرة سنوية مقطوعة مقدارها (١٥٠) الف دينار ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد • وقد انهي امتياز الشركة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وتولت الحكومة العراقية عملية انتاج النفط من حقول نفط خانقين مباشرة والتي اصبحت تحت ادارة مديرية حقول نفط خانقين ولما كانت طاقة هذه الحقول الانتاجية اكثر مما يستوعبه مصفى الوند • فقد تم مد انبوب قطره ١٢ أنج من حقل خانقين الى مصفى الدورة قرب بغداد لتكرير النفط الخام المنتج وسد حاجة السوق المحلية من منتجات النفط •

٣ ــ شركة نفط الموصل

في اذار ١٩٢٨ اسست المصالح البريطانية شركة نفطية باسم شركة انماء النفط البريطانية بهدف الحصول على امتيازات نفطية في العراق في الاراضي التي ستتخلى عنها شركة نفط العراق او في الاراضي الواقعة خارج امتياز هذه الشركة وكوسيلة للضغط على شركة نفط العراق واجبارها على مد انبوب النفط والسكك الحديد المقترح مدها الى البحر المتوسط عبر منطقة النفوذ البريطاني الى حيفا •

وكانت بريطانيا تواجه في ذلك الوقت تهمة احتكار نفط العراق من قبل عصبة الامم والولايات المتحدة الامريكية ولكي تدفع عنها هذه التهمة وتضمن تأييد الدول الكبرى للخطوة التي قررت الاقدام عليها وهي انهاء انتدابها على العراق ، سعت بريطانيا لتحويل شركة انماء النفط البريطانية الى شركة دولية والسماح للمصالح الاخرى بالدخول فيها وباشراف وزارة الخارجية البريطانية جرت مفاوضات مطولة بين هذه الشركة والحكومتين الايطالية والالمانية وتم الاتفاق على توزيع الحصص بشكل نهائي في حزيران

١٩٣٠ بين المصالح البريطانية والايطالية والالمانية والفرنسية ــ السويسرية بنسبة ٥١ ، ٢٥ ، ١٢ ، ١٢ بالمئة لكل منهم على التوالي ووافقت هذه الجماعات على اعطاء ٢٠ بالمئة من حصصهم للمواطنين العراقيين ٠

وبعد ان تم تعديل امتياز شركة نفط العراق في ٢٤ اذار ١٩٣١ وحددت منطقة امتيازها بشرقي نهر دجلة ، اصبح بامكان الحكومة العراقية منح امتياز الاراضي الواقعة غربي نهر دجلة من ولايتي بغداد والموصل السابقتين للشركات العالمية فتقدمت عدة شركات بريطانية وامريكية وفرنسية من بينها شركة انماء النفط البريطانية التي قررت الحكومة العراقية مفاوضتها حول شروط امتياز هذه المنطقة ٠ وجرت هذه المفاوضات في الوقت الذي كان فيه مجلس عصبة الامم يبحث موضوع تحرر العراق من الانتداب وبعد ان وافق مجلس العصبة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ على قبول العراق عضوا في العصبة ، تم توقيع اتفاقية الامتياز بين الحكومة العراقية والشركة في ٢٩ نيسان ١٩٣٢ ٠

حددت مدة الامتياز بخمسة وسبعين سنة وشملت منطقته جميع الاراضي الواقعة في الجانب الغربي من دجلة والواقعة شمالي خط عرض ٣٣ شمالا بما فيها منطقة القيارة أي بمساحة مقدارها ٤٦ الف ميل مربع ٠

وتعهدت الشركة ان تشرع بتصدير النفط بصورة منتظمة خلال سبع سنوات ونصف والتزمت بدفع ايجار سنوي مقداره ١٠٠ الف ليرة انكليزية (ذهب) عام ١٩٣٣ ، ثم تزداد تدريجيا بمقدار ٢٥ الف ليرة لتصل بعد اربع سنوات الى ٢٠٠ الف ليرة انكليزية (ذهب) اما عوائد الحكومة العراقية من النفط فحددت بأربعة شلنات (ذهب) للطن الواحد بعد الشروع بالتصدير مع حق الحكومة العراقية بأخذ ٢٠ بالمئة من النفط الخام الذي تنتجه الشركة ٠

ومع ان شروط هذه الاتفاقية كانت افضل من شروط اتفاقية شركة نفط العراق ، الا أنها واجهت نقدا لاذعا حين جرت مناقشتها من قبل البرلمان لانها لم تضمن للعراق مشاركة في رأسمال الشركة ولم تلزم الشركة بانشاء مصفى للنفط في العراق .

عانت الشركة صعوبات مالية ولم تتمكن من تدبير قسط الايجار المستحق للعراق لسنة ١٩٣٣ اضافة الى نفقات التحري والحفر فوجهت دعوة لعدد من الماليين الانكليز للمساهمة فيها . وفي اواخر ١٩٣٢ تم تنظيم شركة جديدة بأسم (حقول نفط الموصل المحدودة) برأسمال بريطاني وايطالي والماني وهولندي وفرنسي ـ سويسري وعراقي للحصول على أسهم شركة انماء النفط البريطانية والسيطرة عليها .

غير ان وضع الشركة المالي لم يتحسن وعجز المساهمون في اواخر سنة ١٩٣٣ عن تدبير مبلغ القسط المستحق للحكومة العراقية ويزيد في ترددهم في الدفع عدم تأكدهم من وجود النفط بانواع ومقادير جيدة . فأخذت الحكومة الفرنسية تسحب تأييدها للقسم الفرنسي ـ السويسري ولما كانت الحكومة الايطالية لا تملك مصادر نفطية غير حصتها في هذه الشركة فتقدمت لدعمها وتمكنت مجموعتها من شراء اسهم المجموعة الفرنسية ـ السويسرية بكاملها مع قسم من حصة المجموعة البريطانية حتى اصبحت تملك غالبية اسهم الشركة مما يهدد مصالح بريطانيا بالخطر وبعد مساومات بين البريطانيين والفرنسيين والايطاليين اثناء هجوم ايطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ اجرت شركة نفط العراق بموافقة الحكومة البريطانية اتصالات مع المجموعتين الالمانية والايطالية لشراء حصصهما في الشركة وتم الاتفاق على هذه الصفقة في تموز ١٩٣٦ حين تمكنت شركة نفط العراق من شراء شركة حقول نفط الموصل المحدودة وامتيازها مقابل مليونين ونصف مليون باون دون علم الحكومة العراقية التي كانت تستعد لشراء حصص الالمان .

وفي تشرين الاول ١٩٣٦ اسست شركة نفط العـراق شـركة ملكيات الموصل المحدودة لتمتلك حصص شركة حقول نفط الموصـل التي أصبحت تعرف منذ سنة ١٩٤١ بشركة نفط الموصل المحدودة .

كانت منطقة امتياز هذه الشركة تعتبر من مناطق النفط الغنية المرغوب بها في العراق قبل اكتشاف حقول كركوك . لكن النفط الذي تم اكتشافه من قبل الشركة كان من النوع الثقيل الذي يحتوي على كمية كبيرة من الكبريت لدرجة جعلت امكانات التصرف به من الوجهة التجارية امرا مشكوكا فيـه وقبل الحرب العالمية الثانية عثرت الشركة على نفط خفيف في منطقة عين زالة غير انها تلكأت في اعمال التحري والانتاج طيلـة فترة الحرب . وفي عـام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ عثرت على نفط جيد ايضا في منطقة بطمة شـمال الموصـل وقامت بمد انبوب قطره ١٢ أنج وطوله ١٣٥ ميلا من عين زاله الى محطة K2 في بيجي لتتصل بخطوط الانابيب الممتدة من كركوك الى البحر المتوسط وتم ضخ نفط عين زالة وبطمة في تشرين الاول ١٩٥٢ ولكن بكميات قليلة .

٤ ــ شركة نفط البصرة :

تنبهت شركات النفط البريطانية الى أهمية منطقة البصرة بعد اكتشاف النفط في الاحـواز عام ١٩٠٨ فقامت شـركة النفط الانكليزيـة الفارسية باستكشافها اثناء الحرب العالمية الاولى وفي اثر اشتداد المنافسة بين المصالح البريطانية والامريكية حول امتيازات النفط في الخليـج العربي واكتشـاف النفط في البحرين سنة ١٩٣٢ ثم في ساحل الاحساء في المملكة العربية السعودية أزدادت اهمية منطقة البصرة في نظر شركات النفط وبعد انقلاب عام ١٩٣٦ في العراق تقدمت عدة شركات بريطانية والمانية وامريكية اضافة الى شـركة نفط العراق للحصول على امتيازها . وبعد مفاوضات مطولة بين الحكومـة العراقية وشركة نفط العراق التي شكلت شركة فرعية لها بأسم (شركة نفط

البصرة) في ٢٢ تموز ١٩٣٨ تم منح الامتياز لها في ٢٩ تموز أي بعد اسبوع واحد من تشكيل الشركة .

شملت منطقة الامتياز الذي حددت مدته ٧٥ عاما جميع الاراضي العراقية اليابسة والمغمورة بالمياه التي لم يمنح امتيازها من قبل أي بمساحة تقرب من ٩٠ الف ميل مربع وتعهدت الشركة بالشروع بتصدير النفط بصورة منتظمة بعد سبع سنوات ونصف وان تدفع للحكومة العراقية ايجارا مقداره ٢٠٠ الف باون (ذهب) سنويا من بداية عام ١٩٣٩ لحين الشروع بتصدير النفط حيث تكون حصة العراق ٤ شلنات (ذهب) عن الطن الواحد مع حصة عينية مقدارها ٢٠ بالمئة من النفط الخام الذي تنتجه الشركة .

واجه هذا الامتياز نقدا شديدا من قبل الحركة الوطنية في العراق لان المفاوضات حوله جرت بتكتم شديد ولما عرضت الاتفاقية للمناقشة في البرلمان قامت مظاهرات صاخبة احتجاجا على عقدها وانتقدها النواب والاعيان واستنكروا استعجال الحكومة في منح هذا الامتياز الثمين .

وبعد التحريات الواسعة التي اجرتها الشركة تم اكتشاف النفط في حقل الزبير سنة ١٩٥٠ وقامت بمد انبوب طوله ٧٤ ميلا بين الزبير والفاو وبقطر ١٢ أنج وباشرت بالتصدير لاول مرة في كانون الاول ١٩٥١ بمعدل مليوني طن سنويا وفي اواخر عام ١٩٥٣ قامت الشركة بمد انبوب ثان بقطر ٢٤ انج الى الفاو كما أنشأت خطا صغيرا اخر طوله ٢٠ ميلا وبقطر ١٢ أنج يربط حقل الرميلة بانابيب الزبير في السنة التالية .

اتفاقية مناصفة الارباح سنة ١٩٥٢

بعد ان سيطرت شركة نفط العراق وفروعها على جميع حقول النفط العراقية باستثناء خانقين أخذت تعمل على تأجيل استثمار النفط العراقي الى

اطول مدة ممكنة لان كل شركة من الشركات المساهمة فيها (باستثناء الفرنسية) تمتلك حقولا خاصة بها في أنحاء اخرى من العالم وتفضل استثمارها على النفط العراقي الذي تملكه بصورة مشتركة ، فسعت لتأجيل استثمار نفط الموصل والبصرة مستغلة ظروف الحرب العالمية الثانية وحاجة الحكومة العراقية للاموال فوقعت معها اتفاقا في ٢٥ ايار ١٩٣٩ ، منحت بموجبه شركة نفط الموصل تأجيلا لتصدير النفط لمدة سبع سنوات اخرى مقابل قرض مقداره ثلاثة ملايين باون • وفي ٢٢ اذار ١٩٤٣ تم توقيع اتفاقية ثانية منحت بموجبها شركتا نفط الموصل والبصرة تأجيلا غير محدد لتعهداتها الخاصة بالحفر وتصدير النفط مقابل قرض مقداره مليون ونصف مليون باون •

وعملت على تجميد معدلات انتاج نفط كركوك فحتى عام ١٩٥٠ لم تزد الكميات المنتجة عن (٦٫٥) مليون طن في الوقت الذي وصل فيه انتاج ايران (٣١٫٧٥) مليون طن وفي المملكة العربية السعودية ٢٦ مليون طن وفي الكويت ١٧ مليون طن علما بان الانتاج لم يبدأ في السعودية والكويت الا في فترة متأخرة ولم تشمل امتيازات الشركات كل اراضيهما كما هي الحال في العراق •

وفي الوقت الذي تزايدت فيه اهمية النفط بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد الطلب عليه وارتفعت اسعاره ظلت العلاقة بين العراق والشركات تسير طبقا لنصوص الامتيازات التقليدية التي تضمنت مبدأ العائد المقطوع للطن الواحد (اربعة شلنات) ورفضت الشركات طلبات الحكومة المتكررة لزيادة حصتها والسماح لها بالمساهمة في الشركة ودفع عوائد العراق بسعر الذهب في السوق الحرة وتعيين مديرين تنفيذيين في مجلس الادارة وعملت على تأخير انشاء مصفى النفط الحكومي الذي تعهدت الشركة بانشائه عام ١٩٣١ وتلكأت في ايجاد كادر عراقي متخصص في اعمال النفط •

هذا في الوقت الذي ظهرت بعد الحرب انماط جديدة من العلاقات ما

بين الاقطار المنتجة والشركات ، حصلت بموجبها تلك الاقطار على مشاركة اكبر في الارباح والاشراف على اعمال الشركات فتم تطبيق قاعـدة مناصفة الارباح في فنزويلا سنة ١٩٤٨ وفي الخليج العربي عقدت الشركات الامريكية اتفاقيات مشابهة مع الكويت سنة ١٩٤٨ ومع المملكة العربيـة السعودية في السنة التالية كما تم التوصل الى اتفاقية مناصفة الارباح بين المملكة العربية السعودية وشركة ارامكو عام ١٩٥٠ .

وفي ذلك الوقت برزت الحركة الوطنية في العراق كحركة مؤثـرة ونما الوعي النفطي بين القوى السياسية التي جعلت موضوع تصفية شركات النفط وتحرير العراق من سيطرتها اول أهدافها واولت الجماهير والصحافة الوطنية قضية النفط اهتماما خاصا وبرز اتجاهان فيما يتعلق باستثمار النفط :

الاول : تمثله السلطة الحاكمة وعلى رأسها نوري السعيد وهي ترى وجوب تعديل الامتيازات بصورة تحقيق مردودات آنية وسريعة من خلال زيادة عوائد الحكومة العراقية بحيث لا تقل عما تأخذه الاقطار المجاورة وان تدفع هذه العوائد بسعر الذهب في السوق الحرة وزيادة كميات النفط المصـــدرة .

والثاني : تمثله القوى القومية وعلى رأســها حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي بدأت تأثيراته في العراق وهي تطالب بالتأميم كحل جذري وبعد تأميم النفط في ايران في ١٥ اذار ١٩٥١ تقدم عدد من النواب في ٢٥ اذار بطلب لسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق الى المجلس النيابي وذلك لتعنتها واصرارها على غمط حقوق العراق ومخالفتها لنصوص الامتيازات وطالبوا بالتأميم .

وقد ايدت الجماهير مطلب التأميم تأييدا مطلقا ونشرت الصحف سيلا من البرقيات والرسائل أعلن فيها مرسلوها عن مساندتهم للحركة ووجه عدد

من الطلاب عرائض لمجلس النواب والوزراء يطالبون فيها بأسم الشعب العربي، تأميم شركات النفط كخطوة أولية لتحقيق الاستقلال والوحدة العربية •

ولم تجد الحكومة العراقية والشركات بدا من الدخول في مفاوضات لتعديل الامتيازات امتصاصا للنقمة ، وبعد جلسات مطولة تنقلت عدة مرات بين بغداد ولندن انتهت في الثالث من شباط ١٩٥٢ بتوقيع اتفاقية جديدة يسري مفعولها من بداية ١٩٥١ وتضمنت مبدأ اقتسام الارباح مناصفة بين الطرفين واعطاء العراق (١٢ر٥) بالمئة من الانتاج الصافي لكل شركة وتعهدت الشركات بزيادة انتاجها ليصل الى (٢٠ر٧٥٠ر٠٠٠) طن من شركة نفط العراق والى (١ر٢٥٠ر٠٠٠) طن من شركة نفط الموصل سنة ١٩٥٤ والى ثمانية ملايين طن من شركة نفط البصرة سنة ١٩٥٦ أي ان انتاج العراق سيصل الى ٣٠ مليون طن وتعهدت الشركات ايضا بان لا تقل حصة العراق عن ٢٠ مليون دينار خلال سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار سنة ١٩٥٥ وفي كل سنة تليها • وان يكون للحكومة العراقية مديرون في المجلس الدائم للمديرين للشركات الثلاث وان لا يعين اي موظف اجنبي الا بموافقة وزير الاقتصاد وان تنفق الشركات من اموالها الخاصة على دراسة وتدريب ٥٠ طالبا عراقيا على شؤون النفط في الجامعات البريطانية •

ومن الملاحظ ان موافقة الشركات على زيادة الانتاج بهذه السرعة والكمية قد جاء للتعويض عن النفط الايراني الذي توقف بعد التأميم ورغم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة من الفوائد مقارنة بالاتفاقيات السابقة فقد واجهت انتقادات شديدة من قبل الجماهير باعتبارها لم تلب مطالب الشعب العراقي الذي أعلن رفضه للاتفاقية واصبح شعاره (التأميم ولا غير سوى التأميم) وقدم عدد من النواب استقالتهم عندما عرضت اللائحة للمناقشة في البرلمان باعتبار انها تهدف الى سلب ثروات الشعب وجرى في يوم ٢٩ شباط اضراب عام دعت اليه الاحزاب الوطنية احتجاجا على ضياع مصالح العراق •

واضطرت السلطة الى تمديد العطلة الربيعية للمدارس والكليات في بغداد وعم الاضراب بغداد والمدن الاخرى ووقعت اصطدامات بين المضربين وقوات السلطة اسفرت عن وقوع عدد من الجرحى واعتقال عدد من الطلاب وفصل بعضهم من معاهدهم •

العلاقة بين العراق والشركات
في ظل اتفاقية مناصفة الارباح

لم تنه اتفاقية ١٩٥٢ المشكلات بين الحكومة العراقية والشركات كما كان متوقعا اذ ظل الانتاج يتراوح في الحدود التي قررتها الاتفاقية وطبقا لمصلحة الشركات خاصة بعد فشل التأميم في ايران وعودة سيطرة الشركات الاجنبية على النفط الايراني عام ١٩٥٤ كما ظهرت جملة من المشكلات الجديدة من جراء تطبيق الاتفاقية فسرعان ما ظهر تلاعب الشركات في احتساب تكاليف الانتاج وتحديد الاسعار بصورة تجعل حصول العراق على نصف الارباح نظريا فقط •

وفي أوقات مختلفة تقدمت الحكومة العراقية بتأثير ضغط الجماهير بجملة مطالب الى الشركات لضمان بعض حقوق العراق في نفطه وادت احداث تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وما تلاه من تصاعد المد القومي وقيام الشباب العربي بنسف محطات ضخ النفط العراقي المار عبر سوريا وتناقص امدادات النفط الى اوربا واشتداد المطالبة باستخدام النفط سلاحا في معارك العرب القومية ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨ الى اجبار الشركات الى الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لبحث مطالب العراق ، ومنها :

١ ــ أخذ رأي العراق في تحديد اسعار نفطه اذ ان الفرقاء المساهمين في الشركات اخذوا يتلاعبون بأسعار النفط العراقي بعد اتفاقية ١٩٥٢

بصورة تحقق مصلحتهم • وقد قامت الشركات بتخفيض اسعار النفط عدة مرات بصورة لا مبرر لها •

٢ ـ اعادة النظر في طريقة احتساب تكاليف الانتاج واستبعاد بعض التكاليف التي اضافتها الشركة خلافا لما هو مفهوم من نصوص الاتفاقية مثل الايجار المطلق الذي كانت الشركات تدفعه للحكومة العراقية قبل التصدير ونفقات مكتب الشركات في لندن ونفقات الدعاية وغير ذلك •

٣ ـ الغاء الخصم الذي كانت الشركات تتمتع به كنفقات لتسويق كميات النفط التي يتوجب على الشركات تصريفها بحجة المنافسة الشديدة التي تلقاها من قبل الشركات الاخرى •

٤ ـ مساهمة الحكومة برأسمال الشركات •

٥ ـ التخلي عن الاراضي المشمولة بالامتيازات والتي لم تستثمرها الشركات ليتسنى للحكومة العراقية دعوة الشركات العالمية لاستثمارها •

٦ ـ تعريق الوظائف واحلال العراقيين محل الاجانب •

٧ ـ توسيع صلاحية المديرين العراقيين في مجلس ادارة الشركات •

٨ ـ زيادة عوائد الحكومة من النفط بحيث لا تقل عما حصلت عليه الاقطار المجاورة •

٩ ـ زيادة معدل الانتاج والتصدير •

١٠ـ تجهيز الحكومة بالغاز الفائض للتصرف به كوقود في العراق بدلا من حرقه •

وقد استمرت هذه المفاوضات من ١٢ شباط حتى ١٢ تموز ١٩٥٨ ولم توافق الشركات خلالها على أي مطلب للعراق واصيبت المفاوضات بالفشل • ومن أجل تهدئة الجماهير تم التفاهم بين الحكومة والشركات على نشر بيان

يتضمن وعوداً بموافقة الشركات على النظر ببعض مطالب العراق وانها ستتقدم بمقترحاتها حول الموضوع •

وفي الوقت الذي نشر فيه هذا البيان صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كان العراق يشهد سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية •

دور النفط في الاقتصاد العراقي

يحتل النفط مكانة اساسية في الاقتصاد العراقي فعائدات هذا القطاع تشكل مصدرا مهما لتمويل الميزانيــة الاعتيادية وســد النقص في ميزان المدفوعات وتمويل مشاريع التنمية الاقتصاديــة في البلاد ورفــع المستوى المعاشي للسكان اضافة لما يوفره هذا القطاع من مشتقات النفط الضروريــة لوسائط النقل والمكائن والالات المختلفة ولكثير من الصناعات المحلية وتوفير العمل لعدد كبير من العراقيين •

ومنذ بداية تصدير النفط العراقي عام ١٩٣٤ حتى ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ يمكن ملاحظة مرحلتين متميزتين فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه النفط في الحياة الاقتصادية في العراق • الاولى تمتد حتى عام ١٩٥٠ وفيها ظل الانتاج يتراوح في حدود متدنية جدا وكانت موارد العراق من النفط قليلة بالنسبة لموارد التجارة والزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى • اما المرحلة الثانية والتي امتدت من ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٨ فقد تم خلالها فتح حقول نفط الموصل والبصرة وزيادة انتاج كركوك وزيادة الكميات المصــدرة مما أدى الى أرتفاع موارد العراق من النفط وبرز دور النفط كعامل محرك للاقتصاد العراقي في تلك الفترة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي :

السنة	الانتـاج مليون طن	حصة العراق مليون دينار	السنة	الانتـاج مليون طن	حصة العراق مليون دينار
١٩٣٤	١/٠٦	٠/٧٩٦	١٩٤٧	٤/٦٥	٢/٦٩٦
١٩٣٥	٣/٦٦	٠/٩٢٩	١٩٤٨	٣/٤٠	٢/١٣٠
١٩٣٦	٤/٠٢	١/١٥٤	١٩٤٩	٤/١٠	٣/١١٩
١٩٣٧	٤/٢٩	١/٢٤٩	١٩٥٠	٦/٥٠	٦/٦٧٤
١٩٣٨	٤/٣٢	١/٨٩٣	١٩٥١	٨/٠٦	١٥/١١٣
١٩٣٩	٤/٠٤	٢/٢٢٢	١٩٥٢	١٨/٠٦	٣٣/١٢١
١٩٤٠	٢/٦٥	١/٧٧٩	١٩٥٣	٢٧/٢٢	٥١/٢٥٨
١٩٤١	١/٦١	١/٦٢٦	١٩٥٤	٢٩/٦٢	٥٧/٧١١
١٩٤٢	٣/٢٥	١/٦٥٣	١٩٥٥	٣٢/٧٢	٧٣/٧٤٢
١٩٤٣	٣/٧٨	٢/٠٥١	١٩٥٦	٣٠/٦١	٦٨/٨٥٨
١٩٤٤	٤/٢٥	٢/٤٤٤	١٩٥٧	٢١/٣٦	٤٨/٩٢٠
١٩٤٥	٤/٦٢	٢/٦٠٤	١٩٥٨	٣٤/٩٣	٧٩/٨٨٧
١٩٤٦	٤/٦٠	٢/٧١٣			
المجمـوع				**٢٦٧/٣٨**	**٤٦٦/٣٤٢**

وهكذا فان موارد العراق من النفط حى عام ١٩٥٠ لم تكن تشـــكل ســـوى (٦) بالمئة من مجموع الدخل القومي و ١٦ بالمئة من مجموع موارد الخزينة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية في حاجة شديدة لمثل هذه الموارد لبناء الدولة الجديدة واقامة جيش قادر على تولي مسؤولية الدفاع عن البلاد وانجاز مشاريع التنمية وتحقيق الرفاه الاقتصادي ورغـــم ضآلة تلك الموارد فقد اتبعت الحكومة العراقية خطة جيدة بعد ان ضمنت موردا ثابتا من هذه الثروة وقامت بوضع خطط لمشاريع عمرانية سمتها مشاريع

السنوات الخمس في الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٥٠ خصصت لها جميع موارد النفط وذلك لانجاز عدد من المشروعات الكبيرة لتنظيم الري والنهوض بالمستوى الزراعي مثل مشروع الفرات ومشروع الحبانية وعدد من السدود والنواظم والجداول لايصال المياه لاكبر مساحة من الاراضي الزراعية وكذلك مد عدد من الطرق وتشييد الجسور والمباني العامة اي ان موارد النفط اصبحت الوسيلة التي اتخذت لاعمار البلاد واستثمار امكاناتها الاقتصادية وقد بلغ مجموع ما انفق على تلك المناهج اكثر من ٣٥/٥ مليون دينار •

وبعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح ارتفعت موارد العراق من النفط فكانت هذه الموارد عام ١٩٥١ (١٥) مليون دينار وهي تمثل ٣٠ بالمئة من موارد الدولة فارتفعت سنة ١٩٥٨ الى ٨٠ مليون دينار اي اصبحت تشكل ٦٣ بالمئة من مجموع الواردات وتشكل حصة الميزانية الاعتيادية من النفط ٣٥ بالمئة من موارد الميزانية •

وقد رافق تلك الزيادة تشكيل مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ ليتولى وضع سياسة تفصيلية لاعمار البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية ولاجل تمكينه من القيام بذلك فقد خصصت له كل موارد النفط في البداية وبعد توقيع اتفاقية ٣ شباط ١٩٥٢ بثلاثة اسأبيع صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ لتعديل قانون مجلس الاعمار وقد انصب التعديل على مالية المجلس الذي خصص له سبعون بالمئة من موارد النفط اما الثلاثون بالمئة الباقية فاضيفت الى الميزانية الاعتيادية• وفي العام التالي اسست وزارة الاعمار •

باشر مجلس الاعمار بوضع مناهجه لمشاريع الاعمار وهي مشاريع السنوات الخمس الاول ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ وقامت صناعة النفط بتزويده بدخل يصل مجموعه الى ١٦٥ مليون دينار والثاني ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ وقد تسلم من موارد النفط ٢١٥ مليون دينار ويأتي في مقدمة المشاريع التي اضطلع بها

المجلس مشاريع الري وضبط المياه وانشاء الخزانات للسيطرة على الفيضانات مثل مشروع الثرثار على دجلة ومشروع دوكان على الزاب الصغير ومشروع دربندخان على نهر ديالي وخزان بخمة على الزاب الكبير وسد العظيم على نهر العظيم ومشروع الحبانية وسدة الرمادي على الفرات وعدد من الترع والجداول وكذلك مشاريع البزل واستصلاح الاراضي الزراعية وشبكة طرق المواصلات والجسور ومشاريع الصناعة ومحطات توليد الكهرباء والمباني العامة .

اما دخل الميزانية الاعتيادية من موارد النفط فقد تزايدت بشكل ملحوظ فبعد ان كانت خمسة ملايين دينار عام ١٩٥٠ اي ١٦ بالمئة من مجموع الموارد اصبحت ٢٦ مليون دينار عام ١٩٥٨ اي ٣٥ بالمئة من مجموع الموارد وبلغ مجموع ما دخل الميزانية في تلك الفترة اكثر من ١٣٩ مليون دينار .

هذا اضافة لما توفره صناعة النفط من العمل لعدد كبير من السكان وقد بلغ عدد العاملين في شركات النفط بما فيهم عمال الانابيب ١٦ الف عامل سنة ١٩٥٨ اي ان هذه الصناعة هي اهم صناعة في العراق من حيث عدد العمال والموظفين العاملين فيها رغم ان هذا العدد لا يتناسب مع حجم هذه المؤسسات ورؤوس اموالها الكبيرة لان صناعة النفط لا تحتاج الى عدد كبير من العمال لكونها صناعة ميكانيكية .

وتقوم هذه الصناعة ايضا بتزويد العراق بما يحتاجه من مشتقات النفط من البنزين والنفط الابيض ونفط الغاز ونفط الديزل ونفط الوقود والقير بانواعه وزيوت التزييت والتشحيم وكانت معظم الحاجة المحلية من هذه المشتقات تسد عن طريق الاستيراد قبل عام ١٩٥١ ونتيجة لضغط الجماهير بدأت الشركات بالتعاون مع الحكومة لتصنيع هذه المنتجات محليا واخذ انتاجها يتزايد بتزايد وسائط النقل واستخدام المكائن وتوسع حركة العمران وارتفاع مستوى المعيشة للمواطنين .

اما اهم المصافي فهي :

١ ــ مصفى الوند قرب خانقين الذي شيد عام ١٩٢٧ وتبلغ طاقته الانتاجية ٥٠٠ الف طن سنويا ويزود بالنفط الخام من حقل خانقين .

٢ ــ مصفى المفتية في البصرة وقد شيد عام ١٩٥٣ ويأخذ نفطه من آبار شركة نفط البصرة وسعته ٢٠٠ الف طن سنويا .

٣ ــ مصفيان تملكهما شركة نفط العراق انشأتهما الشركة لاغراضها الخاصة احدهما في كركوك والاخر في حديثة .

٤ ــ مصفى الدورة وقد شيد عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقته مليون طن سنويا ويستمد نفطه من محطة الضخ في بيجي بانبوب قطره ١٢ أنج وقد تم توسيع المصفى واضيفت اليه وحدات انتاجية فاصبحت طاقته (٢ر٤٠٠ر٠٠٠) طن سنويا .

٥ ــ مصفى القيارة باشر الانتاج عام ١٩٥٦ وصمم لانتاج ٦٠ الف طن من القير (الاسفلت) بانواعه من تصفية النفط الخام من حقل القيارة .

★ . ★

المصـــادر

١ ــ الجليلي ، عبدالرحمن ، محاضرات في اقتصاديات العراق (القاهرة ١٩٥٥) .

٢ ــ حسن ، محمد سلمان ، دراسات في الاقتصاد العراقي (بيروت ١٩٦٦) .

٣ ــ حمودات ، مشعل ، صناعة النفط في العراق (بغداد ١٩٦٦) .

٤ ــ خليل ، نوري عبدالحميد ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (بيروت ١٩٨٠) .

٥ ــ خليل، نوري عبدالحميد، التنافس البريطاني الامريكي حول امتياز نفط البصرة ، مجلة النفط والتنمية ، نيسان ١٩٨٠ .

خليل ، نوري عبدالحميد ، شركة نفط العراق ومشروع الاتحاد العربى المشبوه سنة ١٩٣٠ . مجلة النفط والتنمية ، تشرين الاول ١٩٨٠ .

٧ ـ خليل ، نوري عبدالحميد ، كيف تحولت شركة انماء النفط البريطاني الى شركة دولية ، مجلة النفط والتنمية اذار ١٩٨١ .

٨ ـ السامرائى ، كامل ، القوانين الخاصة بالنفط (بغداد ١٩٦٩) .

٩ ـ سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق (بغداد ١٩٧٩) .

١٠ـ العباس ، قاسم احمد ، وثائق النفط في العراق (بغداد ١٩٧٥) .

١١ـ عزت ، مجيد ، ايرادات الحكومة العراقية من النفط (بغداد ١٩٦١) .

١٢ـ علاوي ، ابراهيم ، البترول العراقي والتحرر الوطني (بيروت ١٩٦٧).

١٣ـ عيساوي ، شارلس ، ومحمد يغانة ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ترجمة : حسن احمد السلمان ، (بغداد ١٩٦٦) .

١٤ـ لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ، تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي ، الفصل الرابع ، دور احتكار النفط الدولي في العراق (بغداد . د . ت) .

١٥ـ متولى ، هشام ، اقتصاديات القطر العراقي (دمشق ١٩٦٤) .

١٦ـ محمود ، طارق شكر ، اقتصاديات النفط العراقي (بغداد ١٩٧٩) .

١٧ـ نعمان ، اسامة عبدالرحمن ، تطور السياسة النفطية في العراق ، ١٩٥٢ ـ١٩٦٣ .. رسالة ما جستير غير منشورة (بغداد ١٩٨٣) .

١٨ـ Longrigg. S.H., Oil in the Middle East (London 1961).

١٩ـ Shwadran, B., The Middle East, Oil and Great Powers, (New-York 1973).

٢٠ـ Temperley, H.W.V., (ed) A History of the Peace Conference of Paris. Vol. VI, (London 1969).

٢١ـ Mejcher, H. Imperial Quest Four Oil, 1910-1928 (London 1976).

٢٢ـ Hewins, R. Mr. Five Per Cent, The Biography of Calouste Gulbenkian, (London 1957).

المبحث الثالث

الزراعة

(١)

نظام الملكية الزراعية

١٩١٤ ـ ١٩٥٨

د. هادي احمد مخلف
المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية
الجامعة المستنصرية

د. عدنان احمد ولي
كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد

لم يكن غريبا ان تنال الزراعة في بلاد وادي الرافدين ذات الخصب ، قدرا وافيا من الاهتمام منذ اقدم الحضارات التي شهدها العــراق .. وقد تجلى ذلك فيما تضمنته الشرائع العراقية القديمة : اشنونا ، ولبت عشــتار وحمورابي ، ومن احكام لها اهميتها بشأن العلاقات الزراعية . يضاف الى ذلك جهود مشرفة في تنظيم الري ما تزال حتى يومنا الحاضر تذكر بقدر زائد مــن الاعتــزاز .

وقد تواتر هذا الاهتمام مدا وانحسارا في الحقبات التاريخية اللاحقة ولحين تشكيل الدولة العراقية بعد قرون عديدة كان فيها العراق جزءاً من الدولة العثمانية •

ونشير بدءا الى ان العراق قد ورث عن الدولة العثمانية مشكلة الاراضي الزراعية حيث لم يباشر في حينها بشكل جاد في تسوية حقوق الملكية والتصرف في اغلب المساحات المزروعة ، ولم تثبت عائدية تلك الاراضي بنحو واضح ، كما لم تحظ مشاريع الري ومستلزمات الزراعة الاخرى كالمكننة والتسليف مثلا ، بالعناية المطلوبة مما ادى الى تخلف الزراعة •

وبعد ان استقل العراق ، كانت هناك جهود واضحة لمواجهة هذه المشكلة الزراعية الكبرى والسعي لحلها ، وقد تمثل ذلك في اصدار العديد من القوانين لتنظيم ملكية الاراضي وحيازتها واستغلالها ، وتوفير مستلزمات زراعتها واقامة مشاريع الري المختلفة •

ونؤكد على ان الكلام بصيغة الانجازات عن كل ما هو ايجابي من الجهود التي بذلها الانسان العراقي في ميدان الزراعة ، لا يتعارض قطعا مع حقيقة ان المشكلة الزراعية ظلت قائمة لاسباب متعددة ترد فيما ترد اليه الى طبيعة العقلية التي هيمنت على البلد ابان تلك الفترة ، والتي كانت تعبر عن منطق رعايا مصالح القلة من اصحاب الارض على حساب عموم جمهور الشعب ،، بحيث تطلب الامر في نهاية المطاف الى اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، ومن بعده القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٧٠ ، لمواجهة المشكلة الزراعية ومعالجتها بشكل شامل وجاد لتحقيق التغيير الجذري المطلوب •

الاحتلال البريطاني

اصدر القائد العام لقوات الحملة العراقية البيان رقم ١٥ في ١٩١٨/١٢/١٨ تضمن في فقرته الاولى اعتبار حائزي السندات الخاصة بالاراضي ، والصادرة عن الدولة العثمانية بمثابة مستأجرين لها ، لحين

الانتهاء من تدقيقها واتخاذ القرار بشأنها ومنع اجارة تلك الاراضي الا بعد موافقة الحاكم السياسي . وقد برر البيان هذه الاجراءات على اساس ان الدولة العثمانية اعطت مساحات كبيرة من اراضي الحكومة دون مراعاة حجج التملك القديمة وبدون التدقيق الكافي ، والى ان عددا من تلك السندات كانت مزورة اضافة الى ان اصحاب السندات لم يتصرفوا في الارض فعلاً لسنوات عديدة ، او تصرفوا بها بالزراعة بطريقة متقطعة . كما ان من يتولون زراعتها لا يقرون بالحقوق المدعى بها لاصحاب السندات .

ومن هنا نرى ان الانكليز عندما احتلوا العراق لم يحاولوا اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية اذ انهم وجدوا ان من شأن دوام الارتباك والفوضى سائدين في القطر تركيز سلطانهم وأزدياد نفوذهم بل أنهم ذهبوا الى أكثر من ذلك حيث أنهم حاولوا أن يكسبوا ود بعض رجال وشيوخ العشائر بمنحهم حق التصرف بأراضي جديدة . ولما كانت (الشرطنامات) في عهد الدولة العثمانية يصدرها الموظفون عن وزارة المالية وكان بموجبها يسمح للمزارعين بالتصرف بالاراضي الزراعية كما يشاءون لقاء تعهدهم بدفع الضرائب المخمنة والمطبقة لذلك فقد شعر الانكليز أن أستمرار هؤلاء بدفع الضرائب يعتبر بمثابة تأييد للاحتلال وولاء له . ونتيجة لسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قامت ثورة عام ١٩٢٠ في ٣٠ حزيران وقد كان قيام الثورة حافزا قويا اجبر السلطات البريطانية على تغيير سياستها تجاه العراق بغية خلق نوع من الهدوء بين العشائر العراقية ، فأقر المجلس التأسيسي العراقي في آذار ١٩٢١ العمل بالقوانين العثمانية وتعديلاتها حول حيازة الارض الزراعية ألا أن المنازعات بين العشائر حول الارض وكيفية أستثمارها بقيت مستمرة . وقد زاد قيام الثورة الامر تعقيدا في مسألة حيازة الاراضي الزراعية أذ أستغلت السلطات البريطانية ذلك فأعطت مساحات واسعة من الاراضي لرؤساء القبائل والشيوخ

الذين وقفوا الى جانبها ضد الثورة او على أقل تقدير من هم لم يشاركوا في الثورة في حين بادرت الى اضعاف رؤساء القبائل المتصرفين بالاراضي الاميرية الذين ساهموا في الثورة بأن اخذت الاراضي منهم واعطتها لمناوئيهم من القبائل الاخرى حتى تتجسد سياستها (فرق تسد) بشكل واضح وكان من نتيجة السياسة البريطانية المتعلقة بالقبائل بعد ثورة عام ١٩٢٠ .

عهد الاستقلال

كان امر تثبيت عائدية الاراضي الزراعية وحقوق التصرف فيها من بين اهم المشاكل التيحرصت الدولة على مواجهتها حيث تم تشريع قوانين عندة بهدف تعيين او تسمية مالكي الارض او اصحاب حق التصرف فيها بالنسبة للاراضي المملوكة للدولة ، كما وتكفلت تشريعات اخرى بتنظيم احكام العلاقات الزراعية اي العلاقة فيما بين اصحاب الارض والفلاحين والمغارسين حيث عينت التزامات وحقوق اطراف ذوي العلاقة في عقود المزارعة . واجارة الاراضي والمغارسة وفلاحة البساتين وصدرت ايضا العديد من القوانين بهدف تشجيع استعمال البذور المحسنة والمضخات والمكائن الزراعية . وكانت هناك بدايات جادة في ميدان التسليف الزراعي ، ونظمت زراعة بعض المحاصيل (كالرز والتبغ) ، وخضع تصدير النخيل والفسائل وتوريدالنباتات عامة الى العراق الى ضوابط تشريعية خاصة ولاهمية الاحصاء الزراعي استحدثت دوائر خاصة لهذا الغرض وبذلت عناية ملحوظة في مكافحة الافات الزراعية والمحافظة على الثروة الحيوانية وتحسين جنسها . وابرمت بعض الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص وحظيت ثروة الغابات والتشجير باهتمام بين . وعلى صعيد الادارة استحدثت وزارة للزراعة وانشئت لجنة لتنظيم تجارة الحبوب واسست الغرف الزراعية ، وكذلك جمعية التمور . وصدر قانون يقضي بمنح انواط للمبدعين

في مجالات الزراعة • اما على صعيد الري فقد اقيمت السدود والخزانات العديدة لتامين ارواء مساحات جديدة ولدرء اخطار الفيضان وصدر قانون تنظيم الري •

ونحاول فيما يلي ان نقف عند اهم المواضيع المتقدمة لنستعرض بشكل موجز بعض تفاصيلها ، وبالقدر الذي يتسع له مجال هذا البحث وعلى المنوال التالي :

تثبيت عائدية ملكية الاراضي وحقوق التصرف

ان نظام ملكية الاراضي في العراق كان ولا يزال يتميز عن سواه بوضع خاص • فهناك من يملك الارض وحق التصرف فيها واستغلالها (المالك) ، وهناك من له حق التصرف فيها فقط ، حيث تمتلك الدولة رقبة الارض بحيث يكون للمتصرف فيها حق استغلالها بالزراعة دون ان يكون مالكا لها ، ويسمى هذا الصنف من الاراضي سابقا (الاراضي المفوضة او الممنوحة باللزمة) •

وعلى اية حال فقد بذلت محاولات للانتهاء من تثبيت عائدية الارض وحقوق التصرف باسماء المالكين لها • حيث صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٧ بشأن البساتين في الاراضي الاميرية غير المفوضة وقد تضمن تمليكها مجانا او بنصف البدل او بكامل البدل تبعا لعمر البستان ثم صدرت في وقت لاحق قوانين اخرى كقانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وبموجب القانون قسمت الاراضي الى أربعة اصناف رئيسية : الاراضي المملوكة والاراضي المتروكة والاراضي الموقوفة والاراضي الاميرية • وقد أعتبرت اراضي الموات بموجب هذا القانون ضمن الاراضي الاميرية الصرفة وقد بين القانون كيفية حيازة كل نوع من الانواع المذكورة أعلاه ووفقا للاعتبارات التالية لكل صنف :

١ ـ الاراضي المملوكة صرفا : وهي الاراضي المسجلة في سجلات الطابو على هذا الوجه أو التي لدى المتصرف بها وثائق تبين كونها ملكا له على أن لا يكون قد أهمل التصرف بها بدون معذرة شرعية لمدة ١٥ سنة سابقة على أعلان التسوية ومثل هذه الاراضي يكون لصاحبها حق رقبتها وحق أستعمالها والتصرف بها بكافة الطرق القانونية علما بأن مساحات هذا النوع صغيرة ويقع معظمها داخل المدن والقرى والقصبات أو حواليها •

٢ ـ الاراضي المتروكة : وهي الاراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس أو لاهالي قرية أو عدة قصبات مع أن رقبتها عائدة للدولة •

٣ ـ الاراضي الموقوفة : وهي الاراضي التي يتبرع بمنفعتها مالكوها على الفقراء كوجه من وجوه البر ويترتب على الوقف زوال ملك الواقف عن الموقوف فلا يباع ولا يرهن ولا يورث •

وقد قسمت الاراضي الموقوفة الى قسمين :

أ ـ الاراضي الموقوفة وقفا صحيحا : وهي الاراضي التي كانت من الاراضي المملوكة ثم وقفها المالك على جهة خيرية ابتداء وانتهاء وفقا للاحكام الشرعية وهي غير خاضعة لقانون احكام الاراضي •

ب ـ الاراضي الموقوفة وقفا غير صحيح : وهي الاراضي التي افرزت من الاراضي الاميرية ووقفها السلاطين انفسهم او وقفها غيرهم بأذن منهم على جهة من الجهات الخيرية فمثل هذه الاراضي لا تعتبر من الاوقاف الصحيحة لان وقفها عبارة عن تخصيص حقوق التصرف بها أو منافعها على جهة خيرية أما رقبتها فتبقى اميرية وعائدة للدولة ونشأت هذه الاوقاف منذ السيطرة العثمانية عندما

كان السلاطين والوزراء والامراء يمنحون الاراضي على أساس أنها تصدق وعمل خيري •

٤ ـ الاراضي الاميرية : وهي الاراضي التي تعود رقبتها للدولة أما حق أستعمالها وأستثمارها فأما أن يبقى بيد الحكومة أو يفوض الى الافراد بالطابو أو يمنح باللزمة • وتشمل الاراضي الاميرية جميع الاراضي التي لا يثبت كونها ضمن الاصناف السابقة وعلى هذا الاساس قسمت الاراضي الاميرية الى ثلاثة أقسام هي :

أ ـ الاراضي الاميرية المفوضة الطابو : وهي اراضي أميريه سبق أن سجل حق التصرف بها للافراد وكان لدى أصحابها وثائق ومستمسكات تبرز تسجيل هذا الحق لهم مقابل بدل يسمى (بدل المثل) أو (المعجلة) أو (الطابو) أو سبق للمتصرفين فيها أن غرسوها بالاشجار لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات • وهي لا تكاد تختلف عن الارض المملوكة عدا كون رقبتها للدولة •

ب ـ الاراضي الاميرية الممنوحة باللزمة : وهي الاراضي التي منح حق اللزمة فيها لافراد القبائل أو لغيرهم ممن تصرف بالارض لمدة لا تقل عن ١٥ سنة •

جـ ـ الاراضي الاميرية الصرفة : وهي الاراضي التي بقيت بيد الحكومة ومسجلة بأسم وزارة المالية التي تقوم بتأجير هذه الاراضي لمدة محدودة •

أن الاصناف المذكورة بقيت هي الاساس في تصنيف الاراضي الزراعية في القطر العراقي لفترة طويلة من الزمن حتى عام ١٩٥٨ حيث قيام ثورة ١٤ تموز • ونظرا لاهمية الاراضي الممنوحة باللزمة وبغية تثبيتها صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ والذي جاء فيه « يجب أن تستغل الارض التي منحت

لزمة فيها أستغلالا منتجا وتسقط اللزمة في أرض لم تزرع أربع مرات متتالية أو لم ستغل بطريقة أخرى منتجة بدون عذر شرعي أما من قبل المتصرف مباشرة أو بواسطة أيجار أو أعارة على أن الاراضي التي تركت بورا حسب التعامل الزراعي لا تعتبر غير مزروعة » •

لقد كان قانون التسوية يهدف الى معالجة مشكلة الحيازة الزراعية وتصنيف القطع ولذلك فقد أكد على موضوع أعمال التسوية وكان مقررا آن تنتهي أعمال التسوية خلال مدة لا تزيد عن ١٥ سنة ولكننا نجد أنه لم يتم تسوية سوى ٥٠ر٤٥٧ر٠٣٤ دونم من مجموع مساحة المنطقة التي كان مقررا تصنيفها وتبلغ مساحاتها ١٠٧ر٠٤٥ر٧٢٥ دونم أي أن نسبة المساحة التي تمت تسويتها حتى عام ١٩٥١ تشكل نسبة ٤٧ر١٥ ٪ من المساحة المقررة للتسوية •

نتائج اعمال تسوية حقوق الاراضي

على الرغم من صدور عدة تشريعات تستهدف تصنيف الاراضي الزراعية في العراق لكي تخلق حالة من الاستقرار بحيث تؤدي الى تثبيت السيطرة الاستعمارية من خلال ارضاء اصحاب النفوذ من الاقطاعيين وتجار المدن وأرباب المصالح الكبار • (ولهذا شكلت عدة لجان لتصنيف الاراضي الى الانواع التي ذكرناها وكان من المقرر ان تنتهي هذه اللجان من تصنيف اراضي العراق خلال مدة ١٥ سنة من عام ١٩٣٢) •

بعد ماتقدم نورد ان القانون المدني لسنة ١٩٥١ ، قد تضمن بعض الاحكام بصدد الملكية عامة ومنها ملكية الارض والحقوق التصرفية فيها حيث اشار الى حق المجرى اي امرار المياه اللازمة لارواء الارض البعيدة عن مورد المياه عبر اراضي الغير • وكذلك حق المسيل حيث تتحمل الاراضي المنخفضة

ماينزل فيها من المياه التي تنحدر بفعل الطبيعة من الاراضي المرتفعة عنها كمياه الامطار والعيون الطبيعية • ويكون لمالك الارض المحبوسة عن الطريق العام حق المرور في الاراضي المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال ارضه مقابل اداء اجر • واقر القانون المذكور حق الجميع في الاستفادة من مياه الانهر والترع العامة للارواء • اما اذا انشأ صاحب الارض مسقاة او مصرفا خاصا به ، كان لـه وحده حق استعمالها وللاخرين حق الشفة فقط حيث ان المبدأ هو ان المـاء والكلأ مباح ويعتبر اشتراكا بين الناس كافة •

كما وعنى القانون المدنـي بتبيان احكام تفصيلية بشأن حق التصرف واقر بعض القيود عليه للمصلحة العامة حيث يجوز قانونا للمتصرف في الارض الاميرية ان ينتفع بها بالزراعة واقامة الابنية الخاصة لهذا الغرض وله ان يفرغها وان يؤجرها وان يعيرها للغير وان يرهنها وبالاختصار له حق استغلال الارض والتصرف بها وتبقى في كل الاحوال رقبة الارض مملوكة للدولة •

ومنع القانون المذكور المتصرف من ان يوقف حق التصرف وان يوصي به لسواه • ويعتبر الحق المذكور محميا بالقانون حيث لا يجوز للغير الانتفاع بالارض التي يكون لسواه حق التصرف فيها واذا ماغصبت تلك الارض كان لصاحبها ان يستردها مع طلب اجر المثل •

وتنتقل الحقوق التصرفية الى ورثة المتصرف وفقا لقواعد الانتقال التي تختلف بعض الشيء عن قواعد الميراث • ويفقد المتصرف حق تصرفه اذا لـم يزرع الارض بنفسه او عن طريق الايجار والاعارة وتركها دون زراعة خلال ثلاث سنوات متوالية دون عذر وترد اليه اذا طلبها ثانية ببدل المثل •

محاولات اصلاحية

نجم عن تسوية حقوق الاراضي ظهور الملكيات الكبيرة حيث تملك عدد قليل من الافراد مساحات كبيرة من الاراضي • فكان هنالك زارعون للارض يقومون باستغلالها فعلا ولكن لحساب سواهم من اصحاب الارض وفق تعامل

زراعي يتخذ شكل المزارعة غالبا ، حيث يحصل المزارع (الفلاح) على نسبة من الغلة لم تكن تتناسب في كل الاحوال مع الجهد المبذول من قبله ليستاثر صاحب الارض بالحصة الغالبة .. كما كانت نسب اخرى من الناتج توزع الى اشخاص اخرين (كالسركال) مثلا دون ان يكون لهم دور يذكر في العملية الزراعيـــة .

وازاء ذلك فقد كان لابد من اعادة النظر في هيكل الملكية الزراعية ، لهذا عمدت السلطة الى حلول اصلاحية اعتمدت ما يسمى بالملكية الصغيرة . حيث تقوم الدولة باعمار مساحات من الارض ومن ثم توزيعها على المزارعين بشكل يؤمن المحافظة عليها ويرفع مستوى المزارع الفرد ويخلصه من بلايا الجهل ومن تحكم رجال الاقطاع والمرابين . وقـد صـدر بهذا الخصوص قانون اعمال واستثمار اراضي الدجيلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ الذي تضمن توزيع اراضي الدجيلة (الارض الاميرية الكائنة ضمن منطقة سقي جدول فرع الدجيلة المتفرع عن نهر دجلة) ، الى وحدات استثماريـة اى الى مساحات قابلة للاعمـار والاستثمار . ويتم التوزيع مجانا الى المستثمرين اى الى من يقوم باستثمار وزراعة تلك المساحات وفقا لعقد الاعمار والاستثمار ويتوجب على المستثمر عدم اجارتها او اتيان عمل مخل بالامن . ان هذا المشروع لم يحظ بالنجاح جراء افتقاده الى مشاريع البزل اللازمة مما ادى الى انتشار الاملاح في الارض اضافة الى خلو المشروع من التعاونيات الزراعية بالعدد الكافي لتسهيل مهمة زراعـة تلك الاراضي وتصريف غلتها .

ثم تلى ما تقدم صدور قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة رقم (٢٣) لسنة ١٩٥١ الذي ألغى سابقه قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة وقد اعتمد هذا القانون مبدأ اعمـار الاراضي وتوزيعها وفق مساحات معينة تختلف باختلاف نوعية الاراضي (سيحية،مطرية،تسقى بالواسطة) . ويتم توزيع الاراضي مجانا لسكان المنطقة ثم للمجاورين ، ويجوز اعطاء الارض لخريجي المدارس الزراعية والمتقاعدين وعلى المستثمر عدم ايجار الوحدة المعطاة اليه

او اتيان عمل مخل بمصلحة زملائه ، وهو يلزم بعد ذلك بانشاء بستان بمساحة يتفق عليها وان يتبع القواعد الفنية في زراعة الارض وفقا لتعليمات الجهة المعنية ، مع تعهده بانشاء دار لسكناه وسكن مساعديه وتفوض الارض بدون بدل بعد مضي عشر سنوات على توقيع عقد الاستثمار •

ومن المشاريع التي وزعت وفق القانون المذكور مشروع الحويجة ومشروع شهرزور ومشروع اللطيفية •

بقي ان نشير الى ان العمل بالقانون المذكور قد اوقف بصدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ثم صدر القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ حيث تم تمليك المستثمرين المساحة المتعاقد عليها بموجب عقد الاستثمار ثم الغي هذا القانون بدوره بقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ وخضعت الوحدات الاستثمارية الى احكام التوزيع الواردة فيه •

(٢)

العلاقات الزراعية والري

د . عدنان احمد ولي

كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد

عرف التعامل الزراعي المحلي في العراق صورا متعـددة للعلاقـات الزراعية ، حيث كانت الاراضي الزراعية تستغل عن طريق المزارعة او الاجارة النقدية ، وعلى صعيد البسـتنة كانت هناك المغارسـة والمسـاقاة (فلاحة البساتين) .

وقد نظمت غالبية العقود المذكورة وبقدر ملحوظ من التفصيل بموجب مجلة الاحكام العدلية التي اصدرتها الدولة العثمانية (المواد ١٤٣١ ومـا بعدها) . والتي استمدت احكامها اصلا من الشريعة الاسلامية ، ومن الفقه الحنفي على وجه الخصوص ، وقد ظلت احكام المجلة نافذة حتى صـدور القانون المدني سنة ١٩٥١ ونفاذه بعد ذلك بسنتين ، وقد تكفل هذا القانون بدوره وبعناية واضحة ، بتبيان التزامات وحقوق ذوى العلاقـة في عقـود المزارعة ، واجارة الاراضي والمغارسة والمساقاة والتزام البسـاتين ، علـى اساس انها انواع خاصة من عقد الايجار (المواد ٧٩٤ ـ ٨٤٠ منه) ..

وقد وردت الاحكام المذكورة بعبارات روعي فيها الصياغة السليمة في التشريع •

واجارة الاراضي تعني استغلال المستأجر للارض لمدة معينة لقاء اداء بدل معلوم يعين اتفاقا ، اما المزارعة فهي عقد على الزرع بين صاحب الارض والمزارع ، يلتزم بموجبه المزارع بزراعة الارض لقاء ان يتم اقتسام الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد • ويراد بالمساقاة العقد الذي يبرم بين صاحب البستان وطرف ثان (المساقي) يتولى العناية بالمغروسات لقاء حصة شائعة كالثلث او النصف • ونعني بالمغارسة (عقد على اعطاء احد ارضه الى آخر ليغرس فيها اشجارا معلومة ، ويتعهد بتربيتها مدة معلومة على ان تكون الاشجار والارض او الاشجار وحدها مشتركة بينهما وبنسبة معينة بعد انتهاء مدة العقد) ، ولم تكن هنالك اية نصوص تشريعية تنظم عقد المغارسة قبل صدور القانون المدني رغم اهميته وشيوعه •

ان ما ورد في القانون المدني بصدد العقود الزراعية آنفاً •• لم يقترن بتعيين حد ادنى لحصة المزارع او المساقي (فلاح البستان) من حاصلات الارض او البستان ، كما ترك امر استحقاق المغارس في الارض والشجر الى اتفاق الطرفين ، بل وكان من الممكن ان تقتصر حقوق المغارس على جزء مشاع من الاشجار فقط دون الارض • وقد ادى ذلك الى ان يستأثر صاحب الارض او البستان بالحصة الغالبة من الغلة ، او الثمار او الارض والشجر (في عقد المغارسة) باعتباره الطرف الاقوى في العلاقة التعاقدية هذه القادر على فرض الشروط وفق ما يحقق مصالحه ••• كما كانت مدة العقود الزراعية تعين اتفاقا هي الاخرى ، ولم تخضع كما يفترض الى الامتداد القانوني ، كما عليه الحال الان •

مما حرم الفلاح من الاستقرار في الارض او البستان ، لان نهاية مدة العقد كانت تعني حرمانه من البقاء في تلك الارض او البستان في وقت كانت

تضيق فيه فرص العمل •• وقد ادى هذا الحال في نهاية المطاف الى تدني المستوى المعاشي للفلاحين والمغارسين وهجرة البعض منهم الى المدن ، بحثا عن فرص افضل للعمل ، وقد زاد الامر سوءا غياب التعاون الزراعي ، حيث لم تؤسس الا جمعيات زراعية محدودة العدد رغم صدور قانون للجمعيات التعاونية في سنة ١٩٤٤ ••

ان الكلام عن العلاقات الزراعية ، ابان تلك الفترة يظل ناقصا دون الاشارة الى قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣ والذي صدر كما يفترض لتعيين الالتزامات وحقوق اصحاب الارض والفلاحين فيها على حين ان جل ماورد فيه التزامات قبل المزارع دون ان تكون له حقوق تذكر مقابل ذلك •• حيث كان على الفلاح ان يزرع المزروعات ويسعى في انمائها والمحافظة عليها وجمعها ونقلها الى الاماكن المخصصة لها ، وتنفيذ كل الترتيبات والقرارات الصادرة عن صاحب الارض او السركال ، واداء الديون الزراعية كما ان الديون الزراعية هذه كانت تعتبر من الديون الممتازة وتكون مستحقة في الحال عند فصل الفلاح ، وعلى صاحب المزرعة عند استخدام الفلاح ان يتأكد انه غير مدين بدين زراعي سابق ، ويحظر على اية جهة حكومية او شركة مسجلة استخدام اي شخص مع علمها بأنه مدين بدين زراعي •

مرسوم قسم الحاصلات لسنة ١٩٥٤

كانت حصيلة ماتقدم ان اقترنت الملكيات الواسعة التي ظهرت جراء عمليات التسوية ، بصيغ للعلاقات الزراعية رجحت فيها كفة اصحاب الارض بنحو واضح ، واثقل كاهل الفلاحين فيها بالتزامات دون ان تكون لهم في الغلة قدرا يتناسب مع ما يبذلونه من جهد • وازاء ما انتهى اليه حال الفلاحين من عوز وفاقة ، وتزايد الشكوى والمطالبة بتقويم هذا الوضع ، فقد صدر مرسوم قسم الحاصلات لسنة ١٩٥٤ ، الذي اقر مبدأ المناصفة بين

مالك الارض والفلاح بحيث يكون لكل منهم النصف من حاصل الارض ، ما لم يقض العرف الزراعي في المنطقة باستحقاق الفلاح لحصة تزيد على ذلك .. حيث يصار حينذاك الى تطبيق العرف وتقسم حصة صاحب الارض بينه وبين صاحب المضخة اذا كانت مملوكة للغير .. وتعتبر العقود الزراعية التي تتضمن قسم الحاصلات بخلاف ذلك ، باطلة سواء ما عقد فيها قبل نفاذ المرسوم او بعده ، كما ويعاقب من يخالف احكام المرسوم المذكور بغرامة لا تقل عن (٢٥) ديناراً ولا تزيد عن (٥٠) ديناراً مع ابقاء الحقوق المترتبة بذمته وفقاً للقانون ، وتضاعف الغرامة او الحبس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر او بكليهما عند تكرار المخالفة ، ان هذا المرسوم قد استثنى من احكامه الاراضي المغروسة بالنخيل ، والاشجار وبالتالي ظل فلاحو البساتين دون ضمانات قانونية تكفل حقهم في الاثمار ، كما ان هذا المرسوم لم يعن باعادة النظر في الالتزامات والحقوق المترتبة بموجب العقود الزراعية ، ورسمها بصيغة ملزمة تراعى فيها مصالح الطرفين .

تنظيم الزراعة

بذلت جهود ملحوظة لتنظيم الزراعة عامة ، وتهيئة مستلزماتها ، حيث صدرت تشريعات عدة تهدف الى تشجيع وتمكين الزراع من استخدام البذور المحسنة ، والمكننة الحديثة مع تهيئة مصادر للتسليف الزراعي الى جانب تنظيم زراعة بعض المحاصيل (كالرز والتبغ والكتان) كما كانت هناك محاولات تذكر في مجال مكافحة الافات الزراعية وشرعت بعض القوانين وابرمت الاتفاقيات لتحقيق هذا الغرض .. ونظمت عمليات تصدير فسائل النخيل وتوريد النباتات الى العراق هي الاخرى .

وحظيت الثروة الحيوانية بقدر ظاهر من الاهتمام ، حيث كانت هناك

مساع لتحسين اجناسها وحمايتها من الامراض ، وتم عقد بعض الاتفاقيات لتأمين ذلك ..

ولاهمية ثروة الغابات ، وضرورة المحافظة عليها ، فقد صدر قانون خاص للغابات لاحقا لقانون سبقه عني بالتشجير ، وكانت هناك بدايات مبكرة في ميدان الاحصاء الزراعي ، حيث تم تشكيل دائرة خاصة تتولى هذه المهمة استنادا الى نظام خاص صدر بهذا الشأن ، وقد اعدت بالفعل احصاءات لها اهميتها في الكثير من جوانب الزراعة المختلفة ، اما على صعيد الادارة ، فقد استحدثت وزارة للزراعة ، كما شكلت لجنة تنظيم تجارة الحبوب .. يضاف الى ذلك انشئت بعض التنظيمات الادارية ، لغرض تسهيل اعمال الزراع وتقديم العون والارشاد لهم فكانت هناك الغرف الزراعية الى جانب جمعية التمور ، ونحاول بعد هذا التمهيد ان نقف وبايجاز عند اهم مظاهر تنظيم الزراعة اعلاه .. وعلى النحو التالي :

استعمال البذور المحسنة

جرت في اواخر الثلاثينات محاولات لاستعمال البذور المحسنة ، وصدر بهذا الصدد قانون تحسين ونقاوة المزروعات الحقلية رقم ٣ لسنة ١٩٣٨ تضمن صلاحيات للوزير المختص (وزير الاقتصاد في حينه) في ان يعين مناطق او مساحات ، يكون الزراع فيها ملزمين بنوع من انواع البذور التي يقررها . ويتم انتاج تلك البذور في مزارع الحكومة او في بعض المزارع الخاصة باتفاق مسبق . ويتولى الموظف الزراعي المختص اصدار التعليمات الزراعية اللازمة لزرع مثل تلك الانواع . وقد الغى القانون اعلاه قانون تحسين انواع الحنطة وزراعتها رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٢ ، الذي كان هو الاخر يجوز للوزير المختص فرض انواع الحنطة من قبله في بعض المناطق ، بعد تهيئة الكمية المطلوبة منها ، وكان قد صدر قبل ذلك القانون

رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٧ الذي جوز للوزير المختص ان يعين انواع او سلالة بذور القطن والمناطق الصالحة له والمزروعات المضرة بزراعة القطن ولعل من المهم ان نشير ايضا الى قانون له اهمية في هذا الصدد (قانون تهيئة البذور لسنة ١٩٢٥) ، باعتباره يعكس اهتماماً واضحاً ومبكراً بموضوع استخدام البذور المحسنة ، حيث فوض الوزير المختص (وزير الداخلية) ، امر شراء (بزور) من النوع العالي واقلام زراعية اخرى وبيعها للزراع واصحاب الارض .

تنظيم زراعة المحاصيل المختلفة

بالنظر لاهمية بعض المحاصيل الزراعية ، فقد حرصت الدولة في وقت مبكر على اعطاء بعض الحوافز لزارعي بعض المحاصيل ، فقد ورد في قانون زراعة الكتان لسنة ١٩٢٥ اعفاء بذر الكتان والالات والمكائن المستعملة لعمل الكتان من رسوم الوارد الكمركي لفترة زمنية معينة . كما يعامل معاملة خاصة لاغراض الضريبة منتجو الحاصل المذكور .

وحيث ان زراعة الرز تتطلب اراضي بمواصفات خاصة فقد صدرت قوانين وانظمة تعين المناطق المسموح بزراعتها بالرز .

وخضعت زراعة التبغ الى شرط الاجازة ، بحيث يجب على زارعي التبغ الحصول على الاجازة اللازمة سلفا ، وفق القوانين والانظمة الصادرة بذلك . وانحصر شراء التبغ المزروع في العراق وخزنه وبيعه بدائرة حكومية انشئت لهذا الغرض ، يكون من مهامها تحسين التبغ وارشاد الزراع حول زراعة التبوغ المحسنة .

وحفاظا على ثروة النخيل فقد منع تصدير فسائل النخيل الى خارج العراق بموجب نظام صدر بذلك .

المكننة الزراعيـــة

بالنظر لاهمية المكننة الزراعية ، فقد اتخذت تدابير عديـدة ، نصـص عليها القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٤٩ ، لتشجيع الزراع على اقتناء واســتخدام الالات الزراعية .. حيث انحصر بموجبه امر استيراد وبيع وتوزيع المكائن والالات الزراعية والوكالات الخاصة بذلك في العراق بمصلحة المكائـــن والالات الزراعية . وانيطت بالمصـلحة المذكـورة فتـح دورات تدريبيـة للسواق والميكانيكيين للمكائن والالات الزراعية ، وكذلك تأسيس معامل لتصليح وادامة المكائن والالات ومخازن للادوات الاحتياطية لها . كمـا ونص على تحديد الربح في بيع المكائن والالات بما لايتجـاوز ٢٠٪ مـن الكلفة والمصارف على ان يكون هذا الربح لخدمة المصلحة نفسها .

التســـليف الزراعي

يقتضي التنويه سلفا الى ان التسليف الزراعـي ، حظـي باهتمامـات مبكرة ، تعود في تاريخها الـــى الســـنوات الاولـــى لتأسيـــس الدولـة العراقيــة . حيث صــــدرت في حينه بعض القـــوانين تخـــول الوزير المختص صلاحية منح قروض لمزارعـــي بعضـــ المحافظـــات (الموصـــل واربيل) ، كما وشــــطبت القروض الزراعيـــة التي منحتها الحكـــومة للاشخاص قبل الحادي والثلاثين من آذار لسنة ١٩٢١ بموجب قانون صدر بهذا الخصوص ، وتدخلت الدولة لدعم مـــن تضرروا بفيضـــانات ســـنة ١٩٣٩ من المزارعين واصحاب المضخات حيث تقرر منح سلف زراعية لهم ، وفق قواعد نظمها (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩) ومنحت تلك السلف بدون فائدة على ان يصرف مبلغها على شراء البذور . ثم تلى ذلك صدور قانـــون اخر لمنح (سلفات للزراع) برقم ٦٦ لسنة ١٩٣١ خول بموجبه وزير المالية الاتفاق مع اي من المصارف لتسليف الزراع بضمان الحكومة على ان لاتعطى السلف الا للزراع الذين يقترحهم وزير المالية . وبقدر اعلى محدد قانونـا

ولقاء فائدة لاتزيد عن ٨٪ وتكون مدة القرض سنة كحد اعلى وتسترد السلف المعطاة عند عدم دفعها وفقا لقانون جباية الديون المستحقة للدولة النافذ آنذاك . ولعل تأسيس المصرف الزراعي ـ الصناعي بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ ، يمثل اولى المحاولات الجادة لمساهمة الدولة في التسليف الزراعي .. حيث اختص المصرف المذكور بالتسليف لاغراض الزراعة والحصاد وشراء الالات الزراعية والماشية واصلاح الاراضي واحيائها ، والتسليف لاجل التشجير ولتحسين الفواكه وتعتبر ديون المصرف من الديون الممتازة . ثم صدر النظام الخاص بالمصرف الزراعي الذي تضمن بعض التفصيلات بشأن شروط التسليف ، والضمانات التي تقدم للمصرف لقاء القرض وبعض التفصيلات الاخرى .

وتطور الامر بعد ذلك ، لنكون امام مصرف زراعي يختص بالتسليف الزراعي تأسس بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وكان من مهامه التسليف لذات الاغراض التي اختص بها المصرف الزراعي ـ الصناعي ، بالاضافة الى التسليف لاغراض الزراعة بطلب من الحكومة وضمانها لبعض الاغراض كأسكان افراد العشائر في الاراضي الزراعية ومعاونة المنكوبين بآفات زراعية والتسليف لفك رهن الاراضي الزراعية والقيام بمشاريع زراعية .. الخ ، وقام المصرف بفتح فروع له في بعض المحافظات كالسليمانية واربيل والبصرة والكوت في فترات متعاقبة . ثم صدر قانون المصرف الزراعي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦ ، وعنيت اهدافه بمساعدة المزارعين للنهوض بالزراعة وتحسينها عن طريق تسليفهم ، لتأمين نفقات الزراعة والتشجير والبستنة وشراء المكائن والالات الزراعية ، واصلاح الاراضي والتسليف لشراء المواشي والدواجن ، ومساعدة صغار المزارعين الخاضعين لبرامج المشاريع الزراعية التي تقرر الحكومة القيام بها ، والتسليف والمساهمة في الصناعات الزراعية ، وتأسيس المخازن والمستودعات . وزيد رأس مال

المصرف الى اربعة ملايين دينار بعد ان كان رأسمال المصرف الزراعي الصناعي (١٥٠) الف دينار • ولزيادة قدرة المصرف جوز له القانون ان يقترض بضمان الحكومة او بدون ذلك مبلغا لا يتجاوز رأسماله باصدار سندات قرض او بأية طريقة اخرى ينسبها مجلس ادارته •

اما بما يخص سعر الفائدة ، فنشير الى ان المصرف الزراعي الصناعي ، كان يتقاضى لقاء مايقدمه من قروض فائدة قدرها ٧٪ • واستمر الحال بعد ذلك حتى ١٩٥١ • حيث تدخلت وزارة المالية طالبة تساهل المصارف في القروض التي تعقدها ، بحيث لايتجاوز نسبة الفائدة في كل الاحوال ٥٪ ، وقد عمل بذلك فعلا • حيث خفضت الفائدة سنة ١٩٥٢ الى ٦٪ ثم الى ٥٪ سنة ١٩٥٤ وكانت نسبة الفائدة على القروض الممنوحة لتجارة الاقطان والحبوب ٤٪ • اما اعلى نسبة للفائدة على القروض الممنوحة للجمعيات الفلاحية التعاونية وصغار المزارعين الخاضعين لبرامج المشاريع الزراعية فقد كان ٣٪ وزيد الحد الاعلى للاقراض من ١٥٠٠ الى (٣٠٠٠) دينار بعد استقلال المصرف الزراعي سنة ٩٤٦ – ١٩٤٧ ، ونشير اخيرا الى ان صدور النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ (نظام تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية) استنادا الى قانون تأسيس بنك التسليف التعاوني رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ نظم عمليات تسليف الجمعيات الزراعية التي تتوفر فيها الشروط المقررة بالنظام المذكور •

مكافحة الآفات الزراعية

كانت المزروعات عرضة في احوال غير قليلة للافات الزراعية ، لهذا فقد كانت هناك جهود لاجل الوقاية منها ، والحد من اضرارها ، ونشير على سبيل المثال الى قانون مكافحة الجراد رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ ، الذي الغى سابقه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٧ (قانون مكافحة الجراد والذي تضمن

احكاماً تفصيلية بهذا الصدد) ، حيث خول الموظف الاداري بعض الصلاحيات لمواجهة مثل هذا الظرف ، وقرر العقوبة بحق كل من يهمل او يمتنع عن القيام بالاخبار عن وجود هذه الآفة او يمتنع عن تنفيذ اوامر الموظف المختص بالمكافحة الفعلية . وكان قد سبق ذلك ابرام العراق للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتفاق مع بعض الدول المجاورة .

وعلى صعيد البستنة صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٤٧ (قانون ابادة ذبابة فاكهة البحر الابيض المتوسط) تضمن الاجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة مثل هذه الافة ، واعطى صلاحيات معينة للوزير المختص تحقيقا لهذا الغرض .

وفي هذا المقام نشير الى ان العراق قد شهد اهتمامات مبكرة ايضا بتنظيم عمليات توريد النبات الى القطر ، حيث صدر قانون توريد النباتات لسنة ١٩٢٤ ، والذي جوز للمفتش المختص اتلاف او تطهير النباتات المستوردة ، او الاذن بمرورها اذا كانت مصحوبة بشهادة من مأمور مختص من دائرة الزراعة التي صدرت منها تلك النباتات بما يفيد سلامتها . وتكون نفقات التفتيش والاتلاف والتطهير على من استوردها .

العناية بالثروة الحيوانية

لغرض الحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها من الامراض الوافدة ، فقد خضع استيراد الحيوانات الاتية من الخارج الى العديد من الضوابط للتأكد من سلامتها ، ولابد من وجود شهادة منشأ تؤكد سلامتها ، والا خضعت للحجر . ويجب على ملاك تلك الحيوانات او رعاتها والمختارين والسراكيل ، الاخبار بوقوع المرض حال ظهوره ، ويصار في بعض الحالات الى اتلاف الحيوانات المصابة مع تعويض مالكها وفق القانون . وتتم هذه الاجراءات بالاستناد الى قواعد قانونية وردت في قانون صدر سنة

١٩٣٦ ، وقد الغى بموجبه قانون امراض الحيوانات الذي صدر سنة ١٩٢٤ .

ومن مظاهر العناية بالثروة الحيوانية ، ماورد بقانون اصلاح جنس الحيوانات (رقم ٥٨ سنة ١٩٤٠) ، الذي تضمن جملة احكام بهذا الشأن منها ، منح الوزير المختص صلاحية منع تصدير اي نوع من الحيوانات قسما او كلا الى خارج العراق الا باجازة منه ، كما تضمن هذا القانون جملة من الاحكام لاصلاح جنس الحيوان .

ونشير في هذا المقام ايضا ان العراق انضم الى بعض الاتفاقيات البيطرية المبرمة مع الدول المجاورة ، لتأمين عدم انتشار الامراض عبر تلك البلدان ، حيث قررت اجراءات خاصة بصدد تصدير الحيوانات او امرارها بطريق الترانزيت لضمان سلامتها من الامراض .

العناية بالنباتات

لاقت الغابات التابعة للدولة ، عناية واضحة بقصد حماية هذه الثروة ، وقد صدر لهذا الغرض قانون الغابات رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٥ ، منع بموجبه الافراد من دخول بعض تلك الغابات كما وردت فيه بعض الاحكام التي من شأنها حماية الغابات الاميرية التي تم تحديد حدودها والتي وضعت تحت رقابة الدائرة المختصة . حيث لايجوز احراق الشجرة ، او حفر التربة ، او السكن فيها او الزراعة الا بموافقة اصولية واذا تعرضت غابة لخطر الحريق كان للموظف المختص الاستعانة بكل شخص لايقل عمره عن السادسة عشرة لاطفائها .

الاحصاء الزراعي

بالنظر لاهمية الاحصاء الزراعي وضرورته في عملية التخطيط الزراعي، لهذا خص هذا الجانب بعناية بينة ، حيث صدر قانون الاحصاء رقم ٤٢ لسنة

١٩٣٩ ، ونص على تأسيس دائرة للاحصاء تسمى (الدائرة الرئيسة للاحصاء) تكون مهمتها جمع واعداد وتنسيق وتلخيص ثم نشر كافة المعلومات الاحصائية المتعلقة بالاعمال التجارية والصناعية والاقتصادية . وصدر بالاستناد الى القانون المذكور (نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٠) لتأمين الحصول على المعلومات الاحصائية المتعلقة بالمنتوجات الزراعية والحيوانات والعدد والالات والمكائن الزراعية في العراق ، ويتم الحصول على المعلومات المطلوبة من قبل الدائرة الرئيسة للاحصاء عن طريق اعداد نماذج اسئلة توزع على رؤساء الوحدات الادارية للاجابة عليها . ولهم دعوة اصحاب المزارع التابعين لوحداتهم والزامهم بالاجابة ، وتتخذ الاجراءات القانونية بحق من يمتنع عن الاجابة .. كما شكلت لجنة في كل محافظة تسمى (لجنة احصاء الانتاج الزراعي والحيواني) برئاسة المحافظ (المتصرف في حينه) وعضوية اخرين مدير الواردات ورئيس الغرفة الزراعية ومدير الزراعة .. الخ ، للقيام باجراء الاحصاءات المطلوبة .. وتدقيق الاجوبة التي تحيلها الوحدات الادارية بهذا الخصوص .

الادارة

استحدثت في سنة ١٩٢٧ ، وزارة الزراعة والري ، وهو اجراء له اهميته في بلد زراعي كالعراق ، كما تلا ذلك تشكيل بعض التنظيمات الاخرى انيطت بها مهام تتعلق بالزراعة .

ونشير على وجه الخصوص الى لجنة تنظيم تجارة الحبوب التي تم تشكيلها بموجب (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩) ، ويتولى رئاستها رئيس ذى خبرة يعينه الوزير المختص واعضاء اخرين (١١) عضوا يمثلون الزراع وتجار الحبوب والمصرف الزراعي ، ووزارة المالية وغرف التجارة تضمنه

القانون ، وتتولى هذه اللجنة انشـــاء مخازن منظمة للحبوب ، في الاماكن التي تراها مناسبة ، ولايجوز خزن الحبـوب في غيـــر تلـك المخـــازن الا باجازة ... وللجنة ان تقوم بالاعمال والانشـاءات المذكـورة مباشـرة او بواسطة تأسيس شركات مساهمة برأسمال عراقي تساهم فيه اللجنة بالنسبة التي ترتأيها . كما ان للجنة ان تؤلف شركة مساهمة برأســـمال عراقـي . لغرض تصدير الحبوب او شحنها تساهم فيها بالنسبة التي يوافـق عليهـــا الوزير المختص . الى جانب ما تقدم انشـئت جمعية للتمور ســـنة ١٩٣٩ جرى تشكيلها برئاسة مدير عام ومعاون وتسعة من الاعضاء يمثل ستة منهم ملاكي تمور البصرة واثنان من ملاكي تمور ، ماعدا البصرة واخر يمثــــل الحكومة . واختصت هذه اللجنة بتعيين الاسعار الدنيا التـــي تبـاع بهـــا مختلف انواع ودرجات التمور من قبل الملاكين الى التجار لاجل التصدير ، ومنع الاشتغال بتجارة تصدير التمور وكبسها الا باجازة صادرة عنها . كما وانيطت بهذه الجمعية بعض المهام الاخرى منهـا تسـليف الملاكيـن ، وتأسيس مخازن لخزن الحبوب ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع كبس التمور غير الناضجة ، وتأسيس مكابس نموذجية وتأسيس معامل نموذجية ايضـا لاستخراج منتوجات التمور ، وتأســـيس وكالات في الخارج تنوب عن الجمعية والغي القانون المذكور بتشريع لاحق تضمن صيغة جديدة لتشكيل اللجنة ، وانيطت بها مهام جديدة منها الدخـول في الســوق ، كمشـتر او مصدر وتأسيس شركة لنقل التمور وتأسيس معامل تجريبية لاســـتخراج منتجات التمور ، ونشـــير اخـــيرا الى الفـــرق الزراعيـــة التي كان من مهامها نشر الوسائل التي تزيد من الانتاج وابلاغ الزراع بلاغات وبيانات وتعليمات الجهات المعنية وكذلك تزويد الدوائر المختصة بالمعلومات التـــي تطلبها وحث المزارعين على تأسيس شركات تعاونية . كما خولت الغرفـــة في ان تكون حكما في خلافات المزارعين .

الـري

ان من مظاهر الحضارة العريقة التي شهدها العراق قديما ، ذلك الاهتمام الواضح بمشاريع الري واقامة السدود على النهرين العظيمين دجلة والفرات ، وقد بلغ ذلك قدرا من الرقي دفع مستر ويلكوكس ، وقد دعي الى العراق لتنظيم الري الى الاشادة بتلك المشاريع وما اتسمت به من دقة بل والتوصية بانشاء السداد والجداول التي استعملها الاقدمون على ضفاف دجلة ، وقدم سكان العراق القدماء الى العالم (نظام الري المستديم أي الري الذي يستمر طوال السنة) ، واقام البابليون مشاريع ري على الفرات كي تكون مصارف لضبط الفيضانات وخزانات يستعان بها لتهيئة المياه في اوقات قلتها (الصيهود) ، وبذلت جهود متواصلة لتطهير الجداول المختلفة في العهد البابلي ، وكانت حصيلة ذلك كله ان اصبح العراق في الماضي غابة خضراء تنتج ارضها غلة وافرة غزيرة تفوق سواها انتاجا بنحو (مئتي مثل) وكان القطر باجمعه مرصعا بعدد كبير من المدن العظيمة .

وقد تغير هذا الحال في الفترات اللاحقة بعد ان اهمل امر العناية بالري بحيث انتهى الامر الى خراب الزراعة . وواجهت الدولة العراقية وهي في بدء ميلادها مهمة احياء الزراعة من جديد وكرست جهودها صوب العناية بأمور الري والسداد ، واقامة مشاريع الري على نهري دجلة والفرات . وكانت بواكير مظاهر الاهتمام بالري ، صدور قانون مراقبة امور الري والسداد سنة ١٩٢٣ ، بقصد تنظيم الامور المتعلقة بانشاء وصيانة وتنظيم الجداول والسداد وتوزيع المياه ، وانيطت بمديري الري مباشرة اعمال العناية بالري ، ومنحت صلاحية الزام اصحاب الارض باجراء ترميمات الري المطلوبة حسب توجيهات الموظف المختص والا تكلفت المديرية المذكورة بها على نفقة المعنيين من اصحاب الارض ، ومنع القانون الافراد من احداث او بناء جداول او

تركيب مضخات او غير ذلك من وسائط السقي قبل الحصول على الاجازة ، كما منحت الحكومة حق تشييد اعمال الري في الاراضي المملوكة للافراد بعد استملاكها .

ثم تلى ذلك صدور قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات سنة ١٩٢٦ والذي تضمن بعض الحوافز الى الزراع لاستعمال مضخات الري في سقاية الارض ، حيث اعفت من الضريبة ولمدة قدرها اربعة مواسم زيادة المحاصيل الناتجة عن استعمال المضخات وكذلك جمع المحاصيل الناتجة من استعمال هذه المضخات في الاراضي غير المزروعة سابقا . أما على صعيد مشاريع الري فقد بذلت جهود تذكر لاقامة بعض المشاريع المائية على نهر دجلة والفرات بقصد خزن المياه ودرء الفيضانات وتأمين ارواء مساحات زراعية جديدة .

ومن المشاريع التي انشئت على نهر الفرات ، سدة الهندية وشط الحلة وجداول الكفل وبني حسن والحسينية وجداول الصقلاوية واليوسفية واللطيفية وأبو غريب ومشروع الحبانية ومشروع المسيب الكبير ، أما المشاريع التي اقيمت على نهر دجلة فهي : سدة الكوت ومشروع الدجيلة وجداول محافظة العمارة ، ومشروع الحويجة ومشروع ري كركوك ورافد ديالى وجداوله ، ومشروع الثرثار ، وخزان دوكان وخزان دربندخان .

ونحاول فيما يلي من البحث ان نستعرض وبشكل موجز بعض تلك المشاريع :

سدة الهندية

يعتبر هذا المشروع من مشاريع الري الكبيرة وقت انشائه ، وقد تم

انجازه في كانون اول ١٩١٣ بعد عمل استمر زهاء سنتين وتسعة اشهر . وتمت اقامته في المكان الذي يتشعب فيه نهر الفرات الى فرعي الهندية والحلة ، ليحل محل سد قديم سبق اقامته في ذلك الموقع . والغاية منه تأمين المياه الى فرع الحلة ، وقد حظي هذا المشروع فيما بعد باهتمام الحكومة العراقية ، حيث تم انجاز بعض الترميمات والاصلاحات الهامة لمباني هذه السدة في السنوات ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، لتلافي ما لحق بها من اضرار جراء سوء العناية .. وقد تناول الاصلاح اعادة بناء ارضها والسد الغاطس في مؤخرتها الخرسانة المسلحة ، كما ابدلت ابوابها القديمة باخرى جديدة ، وبلغت تكاليف الترميمات المذكورة ٢٨٣٥٠٠ روبية او ما يعادل ٢٠٢٥٠٠ باوند استرليني وتشمل السدة ٣٦ فتحة عرض كل منها (٥) أمتار وممر للسفن بعرض (٨) أمتار .

جداول الصقلاوية واليوسفية واللطيفية وابو غريب

تم تنظيم وتمديد جدولي الصقلاوية (في محافظة الانبار) واليوسفية (في محافظة بغداد) مما ادى الى زيادة المساحة الزراعية التي تسقى من هذين الجدولين ، ثم انجز حفر جدول اللطيفية سنة ١٩٣١ وابي غريب سنة ٩٣٢ - ١٩٣٣ مما ادى الى زيادة جديدة في المساحة المزروعة سيحاً وبالواسطة جراء ذلك .

مشروع المسيب الكبير

بالنظر لوجود مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة في محافظة الحلة ، وقسم من محافظة واسط (الكوت) المجاورة لها ، ولما كان قسم قليل منها قد امن ارواءه ، ولاعمار المساحات المتبقية الكبيرة تلك تم فتح جدول سمي (بمشروع المسيب الكبير) ، يأخذ مياهه من الجانب الايسر من نهر الفرات على مسافة تقارب العشرة كيلومترات من مقدمة سدة الهندية .

شط الحلة ، وجداول الكفل وبني حسن والحسينية

تم تحويل صدر شط الحلة الى موقع اكثر ملاءمة ، وجهز بناظم جديد تم بناؤه سنة ١٩٣٣ ليفي بارواء المساحات الزراعية على الشط المذكور ، كما تم تنظيم وتوسيع جداول الكفل وبني حسن ، وانجزت الاصلاحات اللازمة لناظم جدول الحسينية .

مشروع الحبانية

انشيء هذا المشروع بقصد احكام السيطرة على مياه نهر الفرات في مواسم الفيضان حيث تستوعب بحيرة الحبانية كميات كبيرة من المياه في تلك المواسم عبر جدول الورار الذي يصل ما بين نهر الفرات والبحيرة المذكورة . ليؤمن بذلك مرور المياه في مجرى النهر في الجزء الذي يلي اطراف محافظة الانبار بمناسيب لا تهدد بحدوث كسرات في ضفافه وبالامكان اعادة المياه المخزونة في البحيرة ثانية الى مجرى النهر عند انخفاض مناسيب المياه فيه عن طريق جدول مخرج الذبان الذي يربط ما بين البحيرة والنهر .

ولتأمين طاقة خزن اضافية للمياه ، تم ربط بحيرة الحبانية بمنخفض ابو دبس عن طريق انشاء ناظم على صدر جدول تخلية المجرة الذي يربط البحيرة بالمنخفض المذكور ، بحيث يمكن استخدام منخفض ابو دبس كخزان اضافي عند عدم كفاية بحيرة الحبانية لاستيعاب كل المياه في مواسم الفيضان .

ان بحيرة الحبانية كانت قد استخدمت فعلا في الماضي كمستودع لمياه الفيضان عن طريق احداث كسرة في سداد النهر لتصريف المياه الى البحيرة ومن ثم اعادة بنائها بعد انتهاء موسم الفيض ، والغاية من مشروع الحبانية هو درء اخطار الفيضان بطريقة فنية ومنظمة تكفل خزن المياه وامكانية

الاستفادة منها ثانية كما بينا ، وقد ابتديء في انشائه سنة ١٩٣٩ وأنجز حفر جدول تخلية المجرة في سـنة ١٩٤١ • علما ان حفريات سـابقة قد تمت سنة ١٩١٣ ثم اوقف العمل جراء قيام الحرب العالمية الاولى حتى الثلاثينات ، حيث أعيد العمل به ثانية بعد اجراء تغييرات على المشروع الاصـل ، حيث اضيف جدول يوصل البحيرة بالنهر لارجاع المياه المخزونة •

سـدة الكوت

انشئت هذه السدة سـنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩ لتأمين مياه الري للاراضي الزراعية التي تروى من شط الغراف ومشروع الدجيلة وتضمن هذا المشروع حفر مجرى جديد لصدر شط الغراف مع انشاء ناظم رئيسي له كما أقيمت نواظم على فروع النهر المذكورة (البدعة والشطرة) للتحكم في مناسيب المياه فيها وتشتمل سـدة الكوت على ٥٦ فتحـة للمياه قطر كل منها ٦م مع ممر للسفن •

رافد ديالى وجداولـه

اقيم هذا السد سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ في مؤخر صدور جداول نهر ديالى ، بدلا لسد قديم سابق له ، انشيء في حينه سنة ١٩٢٨ والغاية منه هو تأمين احتياجـات المياه لجداول نهـر ديالى الرئيسـة (جدول الخالص ، الروز ، الهارونية ، شهربان ، مهروت ، خريسان) •

وقد ساهم هذا المشروع في تأمين مياه الري لأراضي وبساتين محافظة ديالى الزراعية •

مشروع الثرثار

تم تنفيذ هذا السد سنة ١٩٥٦ بعد عمل دام (٤) سنوات • وبهدف الاستفادة من منخفض الثرثار الواقع على مسافة ٦٥ كم شمال غربي مدينة

بغداد للسيطرة على فيضانات نهر دجلة ، عن طريق تصريف المياه الزائدة الى المنخفض المذكور الذي يستوعب قرابة ٦٨ مليا م٣ من المياه ، وقد اقيمت لهذا الغرض سدة على نهر دجلة مقابل مدينة سامراء لغرض امرار مياه الفيضان من خلالها الى منخفض الثرثار • كما تم انشاء ناظم الثرثار لذات الغرض ، أضافة الى بعض المنشآت الاخرى مثل جدول الاسحاقي للاستفادة منها في مجالات توليد الطاقة الكهربائية •

مشروع خزان دوكان

اقيم هذا المشروع على الزاب الصغير ، احد روافد دجلة ، وتم انجازه سنة ١٩٥٨ ، واستمر العمل به ٤ سنوات • والغاية منه هي خزن المياه والاستفادة منها بعد ذلك في ارواء مساحات جديدة من الاراضي الزراعية في محافظات اربيل وكركوك وديالى ، أضافة الى تأمين ارواء الاراضي التي تسقي بالنهر المذكور خلال موسم الصيف • كما يمكن الاستفادة منه في مجالات توليد الطاقة الكهربائية •

مشروع دربندخان

اقيم هذا المشروع على نهر ديالى أحد روافد نهر دجلة والغاية منه خزن المياه في فصل الشتاء والربيع واطلاقها عند الحاجة في موسم الصيف الى نهر ديالى لتأمين ري دائم الى البساتين والاراضي التي تسقى بالنهر المذكور كما يؤمن مشروع دربندخان تجهيز الجداول المتفرعة عن نهر ديالى في مقدمة سد ديالى آنفاً ، وبالامكان الاستفادة منه ايضا لاغراض توليد الطاقة الكهربائية ، ابتدأ العمل بهذا المشروع سنة ١٩٥٥ ، وتم الانتهاء منه سنة ١٩٦١ •

مصادر المبحث الثالث

١ ـ مجمع اللغة العربية ، مجموعة المصطلحات الفنية التي أقرها المجمع ، المجلد الاول ، ديسمبر ١٩٥٧
انظر ايضا
Arthur I. Hayward and John J. S. Purkes, cassells, English dictionary, first Published, cassell Press, London, 1962,

٢ ـ عبدالحميد حسيب القيسي / تطور نظام حيازة الارض / جمعية المؤلفين / الاقتصاد الزراعي ومشكلاته / مطبعة الارشاد ، بغداد

٣ ـ The international of Bank for reconstruction and development at the request of the Government of Iraq the Economic development of Iraq. London, the Johns Hopkins, Press 1952.

٤ ـ القاضي أبو يوسف / كتاب الخراج / ط٣ / المطبعة السلفية / ١٣٨٢هـ

٥ ـ محمد ضياءالدين الريس / الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية / دار المعارف / ط٣ / مصر /١٩٦٩

٦ ـ د · نوري خليل البرازي / الملكية والتطور الزراعي في العراق / مجلة كلية الاداب / العدد ٧ نيسان / ١٩٦٤

٧ ـ د · عبدالرزاق الظاهر / في الاصلاح الزراعي والسياسي / مطبعة شفيق / ط١ / بغداد ١٩٥٩

٨ ـ Albert, Lybyer, the Government of the ottoman Empire, in the time of Suleiman magificent, New York, 1966.

٩ ـ هاملتون جب ، هارورلد بوون / المجتمع الاسلامي والغرب / ترجمة د · احمد عبدالرحيم مصطفى ومراجعة د · أحمد عزت عبدالكريم ، دار المعارف / ١ج / القاهرة / ١٩٧١

١٠ـ أرنست داوسن ، بحث عن كيفية التصرف بالاراضي والامور المتعلقة بذلك ، بغداد / مطبعة الحكومة / ١٩٣٢

١١ـ جريدة الوقائع العراقية / العدد ١١٣٧ / السنة العاشرة ١ حزيران ١٩٣٢ بغداد / مطبعة الحكومة / ١٩٣٢ ٠

١٢ـ شاكر ناصر حيدر / أحكام الاراضي والاموال غير المنقولة بغداد / مطبعة الاعتماد / ط١ / ١٩٤٧

١٣ـ عبدالرزاق الهلالي / مشاكل الائتمان الزراعي في العراق بغداد / مطبعة النجاح / ط١ / ١٩٥٧

١٤ـ Nuri K Al-Barazi, the geography of Agriculture in irrigated of the Middle Euphrates Valley Baghdad Al-Aani Press, Volume II, 1963.

١٥ـ وزارة التخطيط / الدائرة الرئيسية للاحصاء ، نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ بغداد / مطبعة الحكومة ١٩٦١

١٦ـ صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق / بغداد مطبعة الحكومة ١٩٥٥

١٧ـ عبدالحسين زيني / تطور الاحصاءات الزراعية في العراق ، مجلة الاقتصادي ، السنة الثانية عشر ، العدد الاول ، بغداد مطبعة العاني ١٩٧١

١٨ـ عبدالرزاق الهلالي : حصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ٠

١٩ـ عبدالرزاق الهلالي : نظرات في اصلاح الريف ١٩٥٤

٢٠ـ عدنان احمد العزاوي ـ العلاقات الزراعية في القانون العراقي ٠

٢١ـ مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٥

٢٢ـ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ (قانون زراعة الرز) ٠

٢٣ـ نظام منح اجازة زرع التبوغ رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤

٢٤ـ قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩

٢٥ـ فليح خلف العزي : الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ١٩٧٧

٢٦ـ القانون الصادر سنة ١٩٤٤ بمنح قروض لمزارع الموصل والقانون الصادر سنة ١٩٢٥ ـ لاقراض مزارعي اربيل
٢٧ـ عبدالمهدي عبدالغفار محمد مهدي : عقد التسليف الزراعي في العراق ـ دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة نيسان : ١٩٧٨
٢٨ـ قانون الامراض الحيوانية العفنة رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ المعدل ٠
٢٩ـ د. عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى : الاقتصاد الزراعي ١٩٦٦
٣٠ـ مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٣ ، وزارة العدلية ٠
٣١ـ د. احمد سوسة : في ري العراق ـ نهر الفرات : ج ٢ ، ١٩٤٥
٣٢ـ انور الحسني ـ الري في الجمهورية العراقية ١٩٦٤ ٠
٣٣ـ مشروع الحبانية : مجلس الاعمار ـ الحكومة العراقية ٠
٣٤ـ د . باقر كاشف الغطاء ـ مشروع الثرثار ـ مجلة الزراعة العراقية ١٩٦٢
٣٥ـ مشروع دربندخان : مديرية الري العامة ، وزارة الاصلاح الزراعي ٠

البحث الرابع

التجارة

د. زهير جواد الفتال
دائرة التخطيط المالي والتجاري ـ وزارة التخطيط

المقدمة

تمثل التجارة وخصائصها الاساسية بشكل عام واقع الاوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في القطر . ومن هذا المنطلق فأن التجارة في العراق خلال الفترة موضع البحث ما هي الا انعكاس لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ان الظاهرة المميزة للفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى ولغاية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تمثلت في نشوء وتطور النشاط الخاص في قطاع التجارة الخارجية بالدرجة الاولى وبدرجة متزايدة في القطاعات الاقتصادية الاخرى التي ارتبط تطورها بقطاع التجارة الخارجية كالقطاع الصناعي وخصوصا ، خلال الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ . فبينما كان نمو التجارة الخارجية يمثل أحد أهم العوامل الاقتصادية في التطور الاقتصادي في العراق حتى بداية الحرب العالمية الثانية أصبح الاستثمار الحكومي وخصوصا النفطي

منه وتطور السوق الوطنية والمؤسسات التجارية يكتسبان اهمية متزايدة في التطور الاقتصادي وخصوصا في السنوات التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبالتحديد منذ انشاء مجلس الاعمار في ١٩٥٠ ، مما مهد للتطور الاقتصادي والاجتماعي في المراحل اللاحقة من مراحل التطور الاقتصادي في العراق •

تطور تجارة العراق الخارجية

الصـــادرات

الصادرات غير النفطية

لقد كان قاعدة التطور الاقتصادي في العراق هو قطاع التجارة الذي اعتمد على المنتجات الزراعية (الحيوانية والنباتيـة) في التصدير بالدرجـة الاولى ولغاية البدء بانتاج وتصدير النفط العراقي في بداية الثلاثينات حين اصبح النفط السلعة الاساسية في تجارة التصدير على الرغم من ارتفاع كميات واقيام الصادرات من المنتجات الزراعية وبعض منتجات القطاع الصناعـي بشكل بارز •

وكان من المناسب جدا ان يعتمد التطور الاقتصادي في العراق علـى تطوير تجارة التصدير للمنتجات الزراعية بحكم كون العراق من الاقطار ذات الاراضي الواسعة والتربة الغنية والمناخ الملائم لزراعة المحاصيل الزراعيـة وخصوصا الحبوب منها •

لقد أثرت ظروف الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ على مستوى صادرات العراق بشكل كبير اذ توقفت تجارة التصدير فيه بشكل ملحوظ جدا وذلك بسبب النقص في وسائل النقل وعدم توفر البواخر التجارية اضافة الى المخاطر التي كانت تحيق بالطرق التجارية كما أن ظهور الطلب الواسـع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المواد الغذائية المحلية والتي كـان

جزء كبير منها بالاساس مخصصا للتصدير وخصوصا الحبوب كان له دوره كذلك في تخفيض التصدير . وتشير البيانات المتوفرة الى ان صادرات العراق خلال فترة الحرب قد اقتصرت على تصدير التمور والصوف فقط .

بانتهاء الحرب العالمية الاولى وتأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ عادت تجارة التصدير الى الازدهار وبشكل اكبر مما كانت عليه قبل الحرب . وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير النقل النهري في دجلة والفرات مما ساعد على انتعاش التجارة نسبيا وتشجيع المزارعين على التوسع في الزراعة لاغراض التصدير بعد ان كان الانتاج مرتبطا بشكل اساس بحاجات السوق المحلية بالدرجة الاولى وبالامكانات المحدودة للتصدير بحكم ارتفاع اسعار النقل النهري . كما يلاحظ انه في الفترة التي أعقبت تشكيل الحكومة العراقية ، ازداد الوعي العام باهمية الخزن وانشاء المخازن للحبوب مما ساعد على تحسين ظروف التجارة الداخلية والخارجية .

لقد أرتفعت الصادرات العراقية لتصبح بحدود (٣ر٨) مليون دينار في عام ١٩٢٤ بعد أن كانت منخفضة بشكل واضح خلال سنوات الحرب العالمية الاولى وقد تطورت تطورا بسيطا حتى عام ١٩٢٩ حيث بلغت قيمتها حوالي (٤ر١) مليون دينار ، الا أن تأثير الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ ــ ١٩٣٣) وما خلفته من ركود اقتصادي عالمي قد أثر على صادرات العراق بحيث أنخفضت قيمة الصادرات في عام ١٩٣٠ الى حوالي (٢ر٩) مليون دينار ولم ترتفع قيمة الصادرات بشكل ملموس الا في السنوات التي اعقبت انتهاء فترة الازمة التي وصفت بالكساد العالمي ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الى حوالي (٥ر٦) مليون دينار في عام ١٩٣٧ .

ومما ساعد على تطور الصادرات خلال هذه الفترة توسع الانتاج الزراعي وقد تضافرت في هذا المجال اسباب مختلفة لعل في مقدمتها سعي الحكومةفي القضاء على مصادر النزاع حول ملكية الاراضي وحقوق التصرف

بها وذلك بتطبيق قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وتشكيل لجان التسوية التي تولت تقرير تلك الحقوق وتعيين المساحات التي تشملها بوثائق مضبوطة ، وكذلك التوسع في مشاريع الري العامة والاهتمام بمكافحة الاوبئة الحيوانية والنباتية ، كما لعبت منح التصدير دورا بارزا في تنشيط تجارة التصدير •

لقد أثرت الظروف التي سبقت ورافقت فترة الحرب العالمية الثانية بشكل كبير في صادرات العراق ولم تتطور قيم الصادرات الا في عام ١٩٤٣ حيث بلغت حوالي ٩ر١ مليون دينار بعد أن كانت بالمعدل بحدود ٩ر٣ مليون دينار خلال الفترة ١٩٣٨ ــ ١٩٤٢ • وقد حافظت صادرات العراق خلال عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ على نفس المستوى الذي كان سائدا في عام ١٩٤٣ ، الا أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية أرتفعت الصادرات العراقية لتصل الى ٧ر١٢ مليون دينار في عام ١٩٤٦ واستمرت بالارتفاع لتبلغ ذروتها خلال عام ١٩٥٠ حيث بلغت حوالي (١ر٢٠) مليون دينار وحوالي (٠ر٢٧) مليون دينار خلال عام ١٩٥١ • أما بعد هذه السنتين فقد كانت بالمعدل بحدود (٠ر١٥) مليون دينار ولغاية عام ١٩٥٨ • ويلاحظ ان من جملة الاسباب الرئيسية لارتفاع قيمة الصادرات خلال عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ارتفاع الطلب العالمي على المواد الاولية وارتفاع الاسعار بسبب الحرب الكورية ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣ أما أنخفاض الصادرات خلال السنوات الثلاث التي سبقت عام ١٩٥٨ فقد كانت تعود بالدرجة الاولى الى أنخفاض صادرات الحنطة والصوف والجلود بسبب تطور الطلب في السوق المحلية ؛ خصوصا وأن بعض الصناعات الوطنية التي انشئت وتوسعت خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت بالاعتماد على المواد الاولية المحلية في الانتاج • مثال ذلك صناعة النسيج الصوفي وصناعة الغزل والنسيج القطني والصناعات الجلدية والمطاحن والزيوت النباتية والبيرة •

وبشكل عام فان قيم الصادرات الرئيسية ظلت مرتبطة بمدى تأثر الانتاج بالظروف الطبيعية التي كانت تفرض قيودها بشكل مباشر على الانتاج وبالتالي على التصدير كما ان هذه القيم ارتبطت بتطــور الطلب المحلي وخصوصـا الصناعة الوطنية التي أخذت تستخدم منتجات القطاع الزراعي كمواد اولية للصناعة مما ساعد على التطور الاقتصادي العام وتحسين وزيادة فرص العمالة التي وفرها القطاع الصناعي للعمالة العراقية . والجدول المرفق رقم (١) يوضح تطور الصادرات خلال الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٨ .

هيكل الصادرات العراقية

لقد فرضت طبيعة الانتاج واعتماده على قطاع الزراعة بالدرجة الاولى ، هيكلا محددا للصادرات العراقية ، وقد تطور هذا الهيكل بطبيعة التطــور الاقتصادي والاجتماعي وخصوصا في فترة الخمسينات .

لقد استمر هيكل الصادرات العراقية تعكسه الصادرات الزراعة بشقيها النباتي والحيواني لفترة طويلة ولغاية البدء بتصدير النفط في بداية الثلاثينات، وقد تنوع هذا الهيكل ليشمل سلعا جديدة أرتبطت وتطورت بتطور القطاع الصناعي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تطورا خلال الفترة التي أعقبت أنشاء مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ .

يلاحظ من تطور هيكل الصادرات العراقية بأن صادرات التمور باعتبارها المنتوج الزراعي الاساس في العراق قد استمر في أحتلال المركز الاول خلال الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الاولى ولغاية عام ١٩٥٨ الا ان اهميتها النسبية قد أنخفضت بعد عام ١٩٢٥ الى نسبة حوالي ٣٠٪ من مجموع قيم الصادرات الرئيسية ولغاية عام ١٩٥٨ ، أما قبل عام ١٩٢٥ فقد كانت تمثـل حوالي ٥٠٪ من قيم الصادرات العراقية . ولقـد كان لصادرات الحنطـة والشعير والصوف دور بارز في خفض مساهمة صادرات التمور في أجمالي

قيم الصادرات كما لعبت صادرات المنتجات الصناعية دورا فاعلا في تخفيض المساهمة النسبية لصادرات التمور .

من تحليل عملية الانتاج الخاصة بالتمور نلاحظ ان زراعتها قد مارستها أكثر المجتمعات الزراعية أستقرارا في العراق حيث أن هذه الزراعة أرتبطت بشكل مباشر بتوفر المياه وخصوصا في منطقة شط العرب .

أما بالنسبة للحبوب فقد أحتلت المركز الثاني في هيكل الصادرات العراقية ، ويلاحظ ان الحرب العالمية الاولى قد أثرت سلبا على تطور الانتاج والتصدير وذلك بسبب المعارك التي دارت في أراضي زراعة الحبوب وبشكل خاص في منطقة الري ولم تتحسن ظروف الانتاج الا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الاولى .

بانتهاء ظروف الحرب العالمية الاولى وتطور عملية الارواء عن طريق أنشاء المشاريع الاروائية كسدة الكوت وناظم الحبانية اضافة الى زيادة عدد مضخات الري المستخدمة فأن أنتاج الحبوب قد أخذ أبعادا جديدة في التطور خلال فترة الثلاثينات وقد كانت الحنطة والشعير أهم صادرات العراق من الحبوب .

كما أرتفعت كمية أنتاج وتصدير الحبوب بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التطور اللاحق الذي أنصب على المشاريع الاروائية كمشروع الثرثار وسدي دربندخان ودوكان أضافة الى أستخدام أكثر لمضخات رفع المياه لغرض الري وزيادة الوعي باستخدام البذور الجيدة في الزراعة مما اثرت بمجموعها على زيادة المساحة المزروعة وانتاجية الارض وخصوصا بالنسبة للحنطة .

وعلى الرغم من زيادة الانتاج من الحبوب الا أنه يلاحظ انخفاض قيم صادرات الحنطة خلال الخمسينات وأنعدامها في السنوات القليلة التي سبقت عام ١٩٥٨ على الرغم من أرتفاع أسعارها في السوق العالمية فلقد أخذ العراق

يستورد الحنطة بعد ان كان من المصدرين لها • وقد لعبت ظروف الطبيعة خلال بعض السنوات دورا حاسما في انخفاض الصادرات كما أن أرتفاع مستويات المعيشة وتطور صناعة المطاحن ونشوء بعض الصناعات الغذائية كان له دور بارز في تخفيض حجم الصادرات من الحبوب •

لقد مثلت زراعة الحبوب في العراق ، وبصورة خاصة في منطقة الري حياة زراعية اقل استقرار نسبيا من زراعة النخيل وعندما أمتدت زراعة الحنطة الى الجزيرة والموصل واستخدمت المكائن في حراثة الارض فقد هبطت درجة الاستقرار نظرا لتقلبات المناخ حيث ان الامطار عماد الزراعة في هذه المنطقة التي توسعت خلال الخمسينات •

لقد احتلت الاصواف مرتبة هامة بين السلع الرئيسية في تجارة التصدير وقد لعب تطور أسعارها دورا كبيرا في تحديد قيمة ما يصدر منها وبشكل أكثر تباينا بالنسبة لتطور أسعار التمور والحبوب • بالاضافة الى صادرات الاصواف فقد لعب تصدير الجلود دورا متميزا أيضا في هيكل الصادرات العراقية •

وبشكل عام فأن صادرات الاصواف والجلود قد بدأت بالتناقص التدريجي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتضاءلت بشكل واضح قبل عام ١٩٥٨ . ان مثل هذا الاتجاه كان يعود بالدرجة الاساسية الى تطور القطاع الصناعي ونشوء مصانع النسيج الصوفي التي بدأت تستخدم الاصواف المحلية كمادة أولية لهذه الصناعة وكذلك الحال بالنسبة للجلود المحلية التي أصبحت المادة الاولية الرئيسية للصناعات الجلدية التي انشئت في العراق •

من الجدير بالذكر الاشارة الى ان الصادرات غير الزراعيـة قد برزت سلعا جديدة في هيكل الصادرات العراقية بعد الحرب العالمية الثانية مما يعكس سياسة أقتصادية سليمة في التصدير الا وهي البدء بتصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة التي كانت تصدر الى البلدان المجاورة وخصوصا الى منطقة الخليج ولعل اهم هذه السلع هي منتجات المطاحن والعلف والملابس اضافـة الى بعض المواد الصناعية الهامة كعرق السوس والعفص وقد تنوعت هـذه الصادرات قبل عـام ١٩٥٨ بحيث شملت السمنت والسكايـر والطابـوق والملابس •

تطور قيم الاستيرادات

كانت أسواق بغداد خلال بداية الحرب العالمية الاولى مليئة بالانواع المختلفة من البضائع كالسكر والشاي واقمشة الحريـر والقطـن والبترول والحديد مما ساعد على ازدهار التجارة خلال فترة الحرب ازدهارا لم يعرف له مثيل في تاريخ تجارة العراق وقد حقق التجار ارباحا عالية جدا خلال هذه الفترة فقد بلغ سعر السكر سبعة أضعاف سعره مما كان قبل الحرب والملابس القطنية ارتفعت أسعارها الى أربعة أضعاف •• وكان ذلك كله بسبب زيادة الطلب الذي خلقه وجود قوات الاحتلال وأنخفاض حجوم الاستيراد خلال سنوات نهاية الحرب بحيث أصبحت الاسواق المحلية في فترة نهاية الحـرب تعاني من شحة في الكثير من المواد بعد ان كانت السوق المحلية مليئة بالسلع وقد أستورد التجار والحكومة سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ من الهند مقادير وافرة من الحنطة والشعير والرز بسبب قحط الحبوب وكانت بلدية بغداد توزع أجازات للبيوت بنسبة أفرادها لابتياع الحبـوب من مستودعات البلديـة العامـة •

خلال فترة ما بعد الحرب ارتفعت قيمة الاستيرادات وبلغت اعلى معدل لها في عام ١٩١٩ حيث بلغت حوالي (١٥) مليون دينار بعد ان كانت بحدود (٤) ملايين دينار خلال سنوات ما قبل الحرب • أما بعد هذه السنة فقد تذبذبت قيم الاستيرادات بالانخفاض والارتفاع مقارنة باستيرادات عام ١٩١٩ التي كانت سنة متميزة في الاستيراد وذلك بسبب الشحة التي عانت منها اسواق بغداد خلال الحرب مما دفع التجار الى الاستيراد للتعويض عن النقص الحاصل انذاك •

على هذا الاساس بلغت قيم الاستيراد خلال الفترة ما بعد عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٥ ما بين (١٣٫٠) مليون دينار في عام ١٩٢٠ و (١٨٫٨) مليون دينار في عام ١٩٤٥ ولم تتجاوز الاستيرادات هذه القيم خلال اية سنة من سنوات هذه الفترة •

أن استيرادات العراق السلعية لم تأخذ الشكل المتطور في الزيادة الا بانتهاء فترة الحرب العالمية الثانية حيث بلغت في عام ١٩٤٦ حوالي (٢٨٫٠) مليون دينار ، وقد أتخذت قيما أكثر تطورا خلال السنوات التي أعقبت تأسيس مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ حيث بلغت في عام ١٩٥١ حوالي (٥٠٫٩) مليون دينار أرتفعت الى (١٢١٫٨) مليون دينار في عام ١٩٥٧ •

لقد كان احد أهم الاسباب الرئيسية لتطور قيم الاستيرادات السلعية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو رغبة الدولة في توفير المستلزمات السلعية لمواجهة تطور مستويات الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة ، كما أن زيادة الطلب على السلع الانتاجية بحكم التطور الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العراقي قد خلق الحاجة الى المعدات والمكائن اللازمة

لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والمواد الاولية اللازمة لهذه المشاريع وخصوصا بعد تأسيس مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ وقد ساهم تطور أيرادات الحكومة من عوائد النفط بشكل كبير بعد عام ١٩٥١ مقارنة بالسنوات السابقة عملية تمويل الاستيرادات •

على هذا الاساس يمكن أعتبار الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٠ نقطة التحول في الاقتصاد العراقي حيث ساهمت الاستيرادات السلعية في تطور ورفع كفاءة الاداء الانتاجية في كلفة القطاعات الاقتصادية الرئيسية من جانب وبما أنعكس على رفع المستويات الثقافية والاجتماعية للمواطنين من جانب اخر كما مهد للتطور الاقتصادي والاجتماعي في المراحل اللاحقة من مراحل التطور في الاقتصاد العراقي • والجدول رقم (١) نفسه يوضح تطور الاستيرادات خلال الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٨ •

تطور هيكل الاستيرادات

من المعلوم أن تطور الاستيرادات بقيمها المُطلقة لوحدها لا يعكس بشكل دقيق مدى ما تحققه هذه الاستيرادات من تطور في القطاعات الانتاجية اذ ان هيكل هذه الاستيرادات وتطوره هو الذي يلعب الدور الحيوي والحاسم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكلما كان نمو هيكل التجارة الخارجية بأتجاه التركيز على الاستيرادات من السلع الانتاجية كلما أقترن ذلك بتطور ملموس وبشكل واضح في بنية القطاعات وخصوصا القطاع الصناعي والزراعي اللذين يشكلان أساس التطور الحقيقي •

لقد أدرك أن الاستيرادات وهيكلها المناسب لا تلعب دورا بارزا ومتعاظما في التهيئة لتطور عملية التنمية الاقتصادية فحسب وانما يبرز دورها في التأثير

والتسريع على عملية الانتقال للاقتصاد العراقي وتحوله من أقتصاد زراعي نام الى اقتصاد زراعي ـ صناعي متطور نسبيا من جانب اخر وبالتالي فقد ساهم هذا التطور في تغيير نمط التركيب السلعي لاجمالي العرض من السلع حتى على هيكل الصادرات بحيث بدأ التطور التدريجي لاستخدام بعض المواد الاولية في الصناعات الوطنية الناشئة واكتساب ما تحققه من وفورات اقتصادية بعملية التصنيع بدلا من تصديرها الى الخارج •

لقد أرتبط تطور هيكل الاستيرادات العراقية بالاتجاهات اعلاه بعامل مهم ومباشر ، الا وهو تطور قيم الصادرات التي شكلت المصدر الاساس للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ، وقد كان تطور الصادرات وخصوصا النفطية منها العامل الحاسم في تغيير هيكل الاستيرادات باتجاه التركيز نحو السلع الانتاجية بدلا من التركيز على الاستيرادات الاستهلاكية فقط •

من تحليل تطور هيكل الاستيرادات العراقية خلال الفترة موضع البحث نلاحظ ان التركيز في الاستيراد خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الاولى وحتى بداية سنوات الثلاثينات كان يتركز في أستيراد السلع الاستهلاكية بشكل رئيسي وخصوصا السلع الغذائية والتي لم يستطع القطاع الزراعي في العراق توفيرها لاسباب مختلفة كعدم ملاءمة المناخ بالنسبة لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالشاي والقهوة او بسبب عدم قيام بعض الصناعات اللازمة لعمليات أنتاج السكر أو الاقمشة القطنية وغيرها كذلك أنصب الاستيراد على بعض المواد اللازمة للانشاءات العمرانية المختلفة كدور السكن المتطورة والابنية الحكومية التي تطلبت أستيراد الحديد والسمنت •

لقد بلغت نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية أكثر من ٩٠٪ أما

السلع الانتاجية فكانت اقل من ١٠٪ من مجموع الاستيرادات في بداية العشرينات وقد تحسن هذا الهيكل بشكل واضح لتصبح نسبة الاستيرادات من السلع الانتاجية بحدود ٣٠٪ في عام ١٩٣٥ أرتفعت بعد الحرب العالمية الثانية الى ٤٢٪ في عام ١٩٤٦ والى ٤٨٪ في عام ١٩٥٧ •

كما يلاحظ ان تطور قيم الاستيرادات الانتاجية خلال العشرينات كان يعزى في الاساس الى تطور أستخدام مضخات الري الزراعية مما يعكس أهتماما بتحسين ظروف الانتاج في القطاع الزراعي وزيادة وعي المزارعين بضرورة أستخدامها لتوفير المياه لمزورعاتهم على مدار السنة بدلا من الاعتماد على الاساليب المتخلفة في الري مما أنعكس هذا بدوره بشكل مباشر على الانتاجية وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ويلاحظ أن عدد مضخات الري قد أزدادت من (١٤٣) مضخة (معدل ١٠ حصان) في عام ١٩٢١ الى (٢٠٣١) مضخة (معدل ٢٩ حصان) في عام ١٩٢٩ كما أزدادت المساحة المروية خلال الفترة نفسها من (١٩٠) كم^2 الى حوالي (٧٣٨٠)كم^2 •

أما في فترة الثلاثينات والفترة اللاحقة فأن تطور الاستيرادات الانتاجية كان يعزى الى نشوء الصناعات الوطنية المتطورة نسبيا مقارنة بما كانت عليه خلال فترة العشرينات أو ما قبلها حتى أن بعض الصناعات كالنسيجية مثلا أصبحت قادرة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أشباع السوق المحلية بالكثير من منتوجاتها •

كما ان تطور بعض الصناعات كالجلدية والسكاير والزيوت النباتية والصناعات الانشائية كالطابوق والجص والسمنت استلزم استيراد المعدات والمكائن اللازمة لقيام مثل هذه الصناعات بما انعكس على تحسين بنية الانتاج

المحلي وزيادة المساهمة النسبية لهذا الانتاج في سد الطلب المحلي بدلا من أستيرادها بكميات كبيرة من الخارج .

بشكل عام نستطيع الايجاز فنقول بان بداية تطور هيكل الاستيرادات والتركيز على تطوير الاستيرادات الانتاجية بشكل خاص كان عاملا مباشرا لدفع عملية التنمية الاقتصادية في العراق في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية وكانت حصة الحكومة من عوائد تصدير النفط الخام المصدر الاساس لتمويل عملية الاستيراد وتطوره بما مهد للتطور الاقتصادي في الفترات اللاحقة . كما ان دور بعض المؤسسات الحكومية والتجار والصناعيين العراقيين كان بارزا في تعزيز مثل هذه الاتجاهات فانعكس على تطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما عن العلاقات التجارية خلال الفترة موضع البحث فمن الواضح جدا أن علاقة العراق السياسية ببريطانيا منذ الانتداب ولغاية ثورة ١٩٥٨ قد تركت أثرها الواضح في مستوى التبادل التجاري بين البلدين ، وقد كان لطول الفترة التي غذيت بالعلاقات السياسية والاقتصادية أن تأسست لبريطانيا سوق واسعة في العراق وقامت للعراق سوق في بريطانيا وتأسست كذلك مصارف تجارية في العراق كالبنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الشرقي (بريطاني) وكان لبعض هذه المصارف فروع في مختلف المدن العراقية .

كما اثرت علاقة العراق النقدية بالاسترليني (١٩٣٠ ــ ١٩٥٩) في أتجاه التجارة الى أقطار منطقة الاسترليني كبريطانيا والهند مثلا وفي اتجاهاتها نحو البلدان الاخرى ، فلو لم يرتبط العراق بمنطقة الاسترليني لاتجهت التجارة نحو بلدان اخرى ولاسيما بلدان الدولار .

جدول رقم (١)
تطور الاستيرادات والصادرات خلال الفترة
١٩١٩ – ١٩٥٨

(بالاف الدنانير)

السنة	الاستيرادات	الصادرات	السنة	الاستيرادات	الصادرات
١٩١٩	١٥٤٧٢	٣٠٠٢	١٩٣٨	٩٣٦١	٣٤٧٢
١٩٢٠	١٣٠٢٥	٢٧٩٨	١٩٣٩	٨١٥٦	٣٥٢٥
١٩٢١	١١٨٧٤	١٠٣١	١٩٤٠	٧٩٥٤	٣٩٠٣
١٩٢٢	١٢٧٠٠	١٩٧٠	١٩٤١	٦٧٠٣	٣٩٠٥
١٩٢٣	٩١٦١	٥٣٤٠	١٩٤٢	١٢١٢٢	٤٤٨٠
١٩٢٤	١٣٢٦٤	٣٨١١	١٩٤٣	١٥٦٣٢	٩١٤٧
١٩٢٥	٩٨٠٤	٣٧٨٢	١٩٤٤	١٤٢١٨	٩١٧١
١٩٢٦	٩٥٣١	٤٤٦٥	١٩٤٥	١٨٨٣٤	٩٨١٨
١٩٢٧	٨١٣٣	٤٦٢٧	١٩٤٦	٢٨٠٤٠	١٢٧٢٢
١٩٢٨	٧٠١٩	٣١٦٩	١٩٤٧	٣٩٩٤٦	١٣٨٠١
١٩٢٩	٧٥٧٧	٤١٣٦	١٩٤٨	٤٥٥٢٣	٧٥٨٤
١٩٣٠	٥٧٣٤	٢٨٩٣	١٩٤٩	٤٠٥٠١	١١٢٠٨
١٩٣١	٤٧٥٢	٢٦٣٨	١٩٥٠	٣٧٥٩٥	٢٠٠٥١
١٩٣٢	٥٧٣٣	٢٠٤٨	١٩٥١	٥٠٨٧١	٢٧٠١٠
١٩٣٣	٦١٠٢	٢٢١٨	١٩٥٢	٦١٧٩٥	١٨٧٧٥
١٩٣٤	٦٠٨٨	٣١٦٥	١٩٥٣	٦٨٧٠٩	١٩٠٦٩
١٩٣٥	٢٨٠٤	٢٨٥٦	١٩٥٤	٧٢٦٨٣	١٧٩٧٤
١٩٣٦	٧١٧٦	٣٤٨٤	١٩٥٥	٩٧١٥٩	١٥٩١٧
١٩٣٧	٩٥٦٥	٥٥٦٩	١٩٥٦	١١٣٤٢٦	١٣١٦٧
			١٩٥٧	١٢١٧٨٥	١٢٨٨٠
			١٩٥٨	١٠٩٩٥٩	١٤١٤٨

المصدر : ١ ــ مصدر بيانات الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٢٦ : الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العــراق ، التجــارة الخارجية

والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، الجزء الاول ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر – صيدا – بيروت ، ١٩٦٥ ، صفحة ٥٣٤ ، ٥٦٦ .

٢ – مصدر بيانات الفترة ١٩٢٧ – ١٩٥٨ : ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية ١٩٢٧ – ١٩٦٠ ، دائرة الاحصاء المركزية ، قسم التجارة الخارجية ، وزارة التخطيط ، ١٩٦١ (عدا الصادرات لسنة ١٩٣٢ ، ماخوذة من المصدر رقم ١) صفحة ٢ – ٣ .

جدول رقم (٢)

تطور صادرات النفط الخام وايرادات الحكومة العراقية ١٩٢٧ – ١٩٥٨

السنة	النفط المصدر بالاف الاطنان	ايرادات الحكومة السنوية بالاف الدنانير	السنة	النفط المصدر بالاف الاطنان	ايرادات الحكومة السنوية بالاف الدنانير
٢٧–١٩٣٠	–	٥٤٥ معدل سنوي	١٩٤٦	٤٣٧٠	٢٧١٣
٣١–١٩٣٣	١٢٠	٥٧٣ معدل سنوي	١٩٤٧	٤٣٥٤	٢٦٩٧
١٩٣٤	١٠٣٢	٧٩٧	١٩٤٨	٣٠٥٠	٢١٣١
١٩٣٥	٣٥٥٨	١٩٠٩	١٩٤٩	٣٧٠١	٣١١٩
١٩٣٦	٣٨٩٤	١١٥٥	١٩٥٠	٦٠٨٢	٦٦٧٤
١٩٣٧	٤١١٢	١٢٥٠	١٩٥١	٧٩٥٢	١٥١١٣
١٩٣٨	٤١٣٨	١٨٩٤	١٩٥٢	١٧٦٩٩	٣٣١٢١
١٩٣٩	٣٧٨٨	٢٢٢٢	١٩٥٣	٢٧٠٠٥	٥٨٣٥٨
١٩٤٠	٢٣٢٥	١٧٨٠	١٩٥٤	٢٩٢٧٢	٦٨٣٧٠
١٩٤١	١٣٦٢	١٦٢٧	١٩٥٥	٣١٦٤٤	٨٥٨٦٣
١٩٤٢	٢٢٦٧	١٦٥٣	١٩٥٦	٢٩١٦٢	٨٠٠٢٨
١٩٤٣	٣٣٢١	٢٠٥٢	١٩٥٧	١٩٩٣٦	٥٥٩٢٠
١٩٤٤	٣٨٩٨	٢٤٤٤	١٩٥٨	٣٥٥٣٢	٨٠٠٠٠
١٩٤٥	٤٣١٥	٢٦٠٥			

* المصدر : حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دار اليقظة العربية للتاليف والنشر ، دمشق ١٩٥٨ ، صفحة ١٣٦ – ١٣٧ .

السياسة التجارية

للسياسة التجارية دور بارز على حركة المجتمع وتطوره الاقتصادي والاجتماعي حيث كانت السياسة التجارية احدى اهم واقدم السياسات ، ضمن نطاق السياسة الاقتصادية العامة ، التي أستخدمتها الدولة لتنظيم شؤونها الاقتصادية والاجتماعية الا ان نطاق أستخدام هذه السياسة قد أختلف على مر العصور باختلاف طبيعة النظم السياسية التي تبنتها الدولة ودرجة التطور الاقتصادي .

يمكن تمييز حرية الاستيراد والتصدير او تقييده بالاجازات وفرض الضرائب والرسوم من جانب وسياسة الاعفاء ، لبعض انواع السلع المستوردة أو المصدرة ، من هذه الضرائب والرسوم ، ومنح الدعم المالي للانتاج المحلي وتحديد الاسعار من جانب اخر أهم أدوات السياسة التجارية التي استخدمتها الدولة باشكال ونسب مختلفة طوال فترات مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي مر بها العراق منذ الحرب العالمية الاولى ولغاية عام ١٩٥٨ ، وكان للانعكاسات السياسية وخصوصا في فترة الانتداب البريطاني على العراق من جانب أضافة الى السياسة المالية وتطور الايرادات العامة وخصوصا من الصادرات النفطية من جانب اخر أثرها الواضح في السياسة التجارية وأساليب ونطاق أستخدام أدواتها المشار اليها في اعلاه .

كان لسياسة حرية التجارة بشكلها النسبي طوال اغلب سنوات الفترة ١٩٢١ ــ ١٩٥٨ أثرها البارز في هيكل التجارة الخارجية وخصوصا في مجال الاستيراد ، اذ ان اغلب السلع لفترات طويلة لم يكن يخضع لشروط الحصول على أجازات الاستيراد ، وخصوصا من أقطار المنطقة الاسترلينية التي أرتبط العراق بها ، مما ترك الباب مفتوحا للتجار والشركات لاستيراد السلع التي كانت تحقق لهم أكبر ربح ممكن دون النظر لاهمية السلع المستوردة ودورها

في بناء الاقتصاد القومي وتطوره وما لهذه السلع من تأثير مباشر وغير مباشر على خلق نمط استهلاكي لم يكن ليتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي •

ولقد كان لسياسة حرية التجارة ، وخصوصا في حقل الاستيراد ، بشكلها المظهري الصرف انعكاساتها السلبية على حركة التطور الاقتصادي والتي ساهمت في تفاقم العجز في الميزان التجاري وذلك لتجاوز مجموع قيم الاستيرادات على الصادرات وكذلك تأخر عملية التصنيع وذلك بحكم كون أتجاه هيكل الاستيرادات نحو أستيراد السلع الاستهلاكية لفترة طويلة وتأخر أستيراد السلع الانتاجية التي تتطلبها عملية التصنيع •

لقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية اثرها في اتخاذ الدولة لجملة من الاجراءات التي ساهمت في معالجة الظواهر السلبية والمشاكل الاقتصادية التي نجمت عن حرية الاستيراد فاصدرت مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية في عام ١٩٣٩ وشرعت قانون منع الاحتكار لسنة ١٩٤١ وقانوني تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٤٢ ورقم (٤١) لسنة ١٩٤٣ وبموجب هذا القانون الاخير تم أخضاع كافة الاستيرادات لنظام الاجازات ، أضافة الى قيام الحكومة باستيراد بعض السلع كالشاي والسكر لحسابها الخاص وكان الهدف من هذه الاجراءات هو منع التلاعب في الاسواق وتقييد ومراقبة الاستيراد وتحديد أسعار بعض السلع ومنع أحتكارها وكان ذلك اول أجراء يؤشر تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية بشكل واضح عن طريق توفير السلع الاساسية للمواطنين وتحديد بعض أسعار السلع •

وبانتهاء ظروف الحرب العالمية الثانية عادت الدولة الى رفع قيود اجازات الاستيراد من أقطار الكتلة الاسترلينية وأخضعت الاستيراد من أقطار العملات النادرة فقط لشرط الحصول على أجازة أستيراد خاصة ، الا ان تفاقم العجز في الميزان التجاري قد فرض أعادة شرط الحصول على أجازة الاستيراد في عام

١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٥٢ حين تطورت الايرادات الحكومية من صادرات النفط نتيجة لتطبيق قانون مناصفة الارباح من جانب وتطور الانتاج النفطي من جانب اخر مما ادى الى الغاء شرط الحصول على أجازات الاستيراد من كافة المناشىء عدا أقطار العملات الصعبة مع بعض الاستثناءات كعدم السماح باستيراد بعض السلع التي كان لها ما يقابلها من الانتاج المحلي وأخضاء السلع الكمالية لشرط الاجازة حتى لو كان استيرادها يتم من مناطق العملات السهلة.

وفي جانب الادارة الكمركية ، فقد كان لبدعة الانتداب البريطاني على العراق خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٣٢ تأثيرها المباشر على السياسة التجارية التي سادت العراق في تلك الفترة. فقد فرضت بريطانيا مشورتها على العراق والزمته بأتباع نظام الباب المفتوح وتقرير أمتيازات كمركية خاصة للقوات البريطانية ، وكل ذلك كان ينظر اليه من جانب واحد وهو مصلحة بريطانيا ودول عصبة الامم قبل كل شيء .

على هذا الاساس فقد نظم الادارة الكمركية تشريع هندي مرقع واستوفيت رسوم الاستيراد وفق تعريفة عدلت اربع عشرة مرة في اربع عشرة سنة . وقد كان قانون الكمارك البحرية رقم (٨) لسنة ١٨٧٨ وملحقاته من أهم التشريعات الهندية التي استعارتها سلطة الاحتلال البريطاني لتطبقها في المناطق العراقية المحتلة خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٣١ وكانت احكام هذا القانون متعلقة بحركة السلع في الميناء فقط ، أما أحكام الاستيراد والتصدير والعبور برا فقد نظمه بيان الكمارك البرية رقم (١٤) لسنة ١٩١٨ وكان بيانا مختصرا وكثيرا ما تضاربت نصوصه بنصوص قانون الكمارك البحرية ولذلك فان نصوص القانون البحري كانت هي السائدة في اغلب الاحوال .

لقد كان نطاق استخدام أدوات السياسة التجارية في السنوات الاولى من فترة الانتداب ولغاية عام ١٩٢٧ محدودا بتقييد استيراد بعض السلع وتحديد قيم الضرائب والرسوم واجبة الاستيفاء عن السلع

المستوردة او المصدرة والاعفاءات الخاصة من هذه الضرائب والرسوم لبعض السلع • وباستثناء أعفاء مضخات الري والات بعض المصانع فان الاعفاءات كانت محصورة في خدمة المصالح الاجنبية في العراق أما قيـود الاستيراد فكانت حصرا متعلقة بصيانة الصحة العامة او الاخلاق العامة او الامن العام او الثروة التاريخية ولم تكن هناك قيود اساسية هدفها تعزيز بنية الاقتصاد العراقي وخدمة تطوره الا بالقدر القليل كالقيود التي فرضت على أستيراد التبغ الخام لحماية التبغ المحلي على سبيل المثال • وبشـكل عام فقد كان الهدف الاساس للضرائب الكمركية هو تحقيق الايـراد المالي دون مراعاة الاهداف الاخرى للضرائب الكمركية كالاهـداف الاجتماعية والاقتصادية والتنمويـة .

بتطور دور الحكومة في أطار سلطة الانتداب وظهور ضغوط أصلاحية من بعض الوزراء داخل الحكومة فقد صدر قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٧ ويمكن أعتبار هذا القانون والقوانين اللاحقة له نقطـة التحول في السياسة التجارية العراقية حيث توسع نطاق الاعفاء من الرسـوم الكمركية للكثير من السلع وبما ساعد على تطوير عملية الانتاج والتصنيـع كما اعفى القانون لوازم الزراعة كالمضخات والمكائن والسماد وبعض البذور واعفيت مكائن الانتاج الصناعي كالمحركات ومولدات القوة وغيرها من المكائن كما أعفيت لوازم البناء وكذلك لوازم المرافق العامة من دفع الرسوم •

كما صدر في عام ١٩٢٩ قانون تشجيع المشاريع الصناعية الذي أستثنى ما يستورده أي مصنع ضمن شروط عامة من رسوم الاستيراد لمدة (١٥) سنة كما تقررت بموجب هذا القانون اعفاءات مختلفة من الضرائب لهذه المشاريع•

وجاء قانون التعريفة الكمركية رقـم ١١ لسنة ١٩٣٣ جامعا لجميـع القوانين الكمركية المتفرقة وتعديلاتها ، كما جاء أيضا معززا للاتجاه نحـو الحماية فادخل مبدأ التمييز بين السلع المستوردة تبعا لدرجة الحاجة ونوع

السلعة وقد استمر العمل بهذا القانون لغاية عام ١٩٥٥ حين صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ تحت ضغوط ومطالبة الاوساط التجارية ولا سيما غرفة تجارة بغداد ٠

لقد كان للقانون الجديد دوره في تعزيز استخدام ادوات السياسة التجارية لذلك فقد توسع نطاق السلع المعفاة من الرسوم الكمركية وخفضت الرسوم الكمركية على السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ولا سيما السلع التي تستهلكها الطبقة الوسطى وزيدت الرسوم على السلع الكمالية وغير الضرورية ٠

وبشكل عام يلاحظ على السياسة التجارية خلال الفترة ان هذه السياسة قد شجعت النشاط التجاري الخاص ولم يكن لنشاط القطاع العام دور بارز باستثناء فترات الازمات الاقتصادية كما حصل في فترة الحرب العالمية الثانية٠

دور الشركات التجارية وتنظيم تجارة التصدير والاستيراد

أعتمد في تنظيم تجارة الاستيراد والتصدير منذ تأسيس الحكومة العراقية وحتى بداية الحرب العالمية الثانية بشكل رئيس على الشركات المحلية للنشاط الخاص أضافة الى بعض الشركات الاجنبية ، ولم تتدخل الدولة في تنظيم هذه التجارة او المساهمة فيها الا في عام ١٩٣٩ وبشكل محدود نسبيا ٠ وقد كانت البصرة ميناء العراق الوحيد مركزا لتجارة التصدير في حين كانت بغداد ولا تزال مركزا رئيسا لتوزيع تجارة الاستيراد ٠

لقد كان لتأسيس غرفة تجارة بغداد في عام ١٩٢٦ دور بارز في تنظيم بعض نشاط القطاع التجاري وخصوصا ان النشاط التجاري الخاص قد انفرد بمسؤولية أدارة الغرفة والغرف الاخرى التي انشئت بعدها في المحافظات المختلفة انسجاما مع طبيعة الدور الذي لعبه هذا النشاط في الوقت الذي لم

تتدخل الدولة في النشاط التجاري الا بشكل محدود وفي الظروف الاستثنائية كظروف الحرب والازمات الاقتصادية .

اذا ما أردنا تحليل تنظيم تجارة التصدير ودور الشركات فأننا نلاحظ ان صادرات التمور ، وهي أهم الصادرات ، كانت تدار وتمـول في بدايـة العشرينات وبشكل متزايد وحتى عام ١٩٣٩ من قبل الشركات المحلية وبعض الشركات الاوربية وكان الجزء الاعظم من تجارة تصدير التمور في الثلاثينات تقوم به خمس شركات اوربية وثلاث شركات عراقية وكانت أهم هذه الشركات هي شركة اصفر وشركة عبدالرحمن سعيد وشركاه وشركة تصدير التمـور العراقيـة .

ونتيجة للمشاكل التي واجهت تصدير التمـور خلال الثلاثينات فقـد أسست الحكومة العراقية « جمعية التمور » في عام ١٩٣٩ بهدف الاشـراف على كافة الامور المتعلقة بتصدير التمور وذلك بعد ان مرت تجارة التصدير بظروف خاصة اضعفت من مركز المنتجين مما اثر في قيم وحجم صادراتها منها . لقد كانت الجمعية تمثل اتحاد منتجي التمور ، بأستثناء تجارة التصديـر ، وتحت اشراف ورعاية الحكومة ، وعلى الرغم من كون المهمة الرئيسية للجمعية هي تثبيت الاسعار للمنتجين ، الا أنها خولت أيضا صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها . وقد الغت الحكومة في عام ١٩٥٢ جمعية التمور لتحل محلها « جمعية التمور العراقية » وقد كان الهدف من انشاء هذه الجمعية هو تحسين أنتاج التمور وحمايتها وتثبيت اسعارها وتنظيم تجارتها .

أما بالنسبة لتجارة تصدير الحبوب فقد كانت أيضا تدار من قبل بعض الشركات الوطنية والاجنبية ، وكانت أغلبية تجارة تصدير الحبوب في الثلاثينات ولغاية عام ١٩٣٩ في ايدي ثلاث شركات عراقية وسبع شركات اجنبية ولعـل أهم الشركات الوطنية هي شركة اصفر وشـركاه وشركة عبدالمجيد محمـد وشركاه وشركة عبدالرزاق العمر وشركاه .

وقد كان موقف المنتجين تجاه المصدرين موقفا ضعيفا بسبب عدم قدرتهم على خزن الحبوب لامد طويل بالاضافة الى قيام التجار المصدرين بتمويل الصفقات التي يعقدها الوسطاء مع كبار الملاكين وصغارهم مما يدعوهم الى رهن الانتاج والمعروف محليا بـ « البيع على الاخضر » أي البيع قبل نضج المحصول (ويدعى في العربية الفصحى : الوراط) .

ونتيجة للوضع الاحتكاري الذي تمتع به تجار التصدير على حساب المنتجين فقد أستقر رأي الحكومة على معالجة مشكلة تصدير الحبوب عن طريق هيئة خاصة على غرار « جمعية التمور » فشكلت الحكومة في عام ١٩٣٩ مؤسسة شبه حكومية بأسم « لجنة تنظيم تجارة الحبوب » وكان أهم أهدافها تنظيم عملية التصدير والخزن والنقل وتنظيف الحبوب . وفعلا قامت اللجنة بعقد صفقات التصدير كما قامت بأنشاء اول مخزن نموذجي للحبوب في عام ١٩٤٦ يتسع لخمسة الاف طن . كما ساهمت هذه اللجنة في دفع الحكومة الى تقديم منح التصدير للشعير بعد أن أنخفضت أسعاره في السوق الدولية وفعلا تدخلت الدولة واقرت منحة تصدير قدرها دينار واحد لكل طن يجرى تصديره وكان ذلك في عام ١٩٥٧ .

كما يلاحظ ان تنظيم تجارة الجلود قد بدأ بشكل فعال نسبيا منذ عام ١٩٥٠ عندما أسست الحكومة جمعية الجلود لتقوم بتنظيم عملية التصدير وانشاء المدابغ الفنية وتنظيف الجلود وخزنها .

أما في حقل الاستيراد فقد كان الحال بخلاف تجارة التصدير اذ لعبت الشركات والافراد الوطنيون الدور الاول في الهيمنة على تجارة الاستيراد وخصوصا في أستيراد السلع الاستهلاكية كالسكر والشاي والمنسوجات . وعلى الرغم من صعوبة الدخول في تجارة الاستيراد لانها تحتاج الى رأس مال

الاستهلاكية كما كان يحصل بالنسبة لتجارة التصدير .

واتصالات خارجية الا أنه لم يكن هناك أي هيمنة في سوق استيراد السلع

ويلاحظ ان الدولة لم تتدخل في تجارة الاستيراد بشكل فعال الا خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لظروف الحرب وما تطلبته من ضرورة لتنظيم الحياة الاقتصادية . وكانت استيرادات الحكومة مقصورة على احتياجات المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية أما الاستيراد لغرض البيع فقد كان يتم لمعالجة متطلبات السوق المحلية في أوقات الشحة كالحروب والازمات لدرء مساوىء الاحتكار وارتفاع الاسعار .

★ ★

المصادر

١ ـ الدكتور محمد سلمان حسن : التطور الاقتصادي في العراق ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٦٥ .

٢ ـ الدكتور مظفر حسين جميل : سياسة العراق التجارية ، مطبعة النهضة مصر ١٩٤٩ .

٣ ـ "British Administration Report 1922 - 23

٤ ـ يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، مطبعة العراق ، بغداد ١٩٢٢ .

٥ ـ كاثلين ام . لانكلي : تصنيع العراق ، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي ، والدكتور خطاب العاني ، مكتبة المتنبي ـ بغداد ١٩٦٣ .

٦ ـ Sir E. Dowson : An Inquiry into Land Tenure and Related Questions - Report to Iraq Government (Letchworth, England, 1131).

٧ ـ الدكتور عبدالرحمن الحبيب : محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ .

٨ ـ مجلة غرفة تجارة بغداد : التجارة ، الجزء ١ و ٢ ، ١٩٥٦ .

البحث الخامس

النظام المالي

١٩١٤ ـ ١٩٥٨

سعيد عبود السامرائي

البنك المركزي العراقي ـ بغداد

النظام المالي هو مجموعة الاجهزة النقدية والمالية المستقلة بوظائفها النوعية الخاصة التي تنظم النشاط المالي للدولة . وعليه يتكون النظام المالي في العراق من الاجهزة والمؤسسات التالية :

اولا ـ الجهاز المصرفي العراقي ويتكون من :

١ ـ البنك المركزي العراقي .

٢ ـ مصرف الرافدين .

٣ ـ المصارف الاختصاصية .

ثانيا ـ وزارة المالية .

ثالثا ـ شركات التأمين .

وسوف نتكلم في الصفحات التالية عن النظام النقدي والمصرفي والنظام الضريبي باعتباره احد الاركان الرئيسة في وزارة المالية ثم شركات التأمين .

اولا ـ النظام النقدي والمصرفي

المقدمـــة

تعكس المراحل التي مر بها النظام النقدي العراقي الظروف السياســية التي تعاقبت على العراق • فروابط التبعية السياسية والاقتصادية التي حاول العراق جاهدا ان يتخلص منها كان من آثارها ونتائجها التخلف الاقتصادي الذي يتصف به الاقتصــاد العراقي والذي من مظاهره المســتوى المنخفض للدخل القومي والانتاج الكلي ولمتوسط الدخل والانتاج الفردي والتأخــر الثقافي والصحي •

ولقد جهد الاستعمار ان يبقى العــراق مصدرا لموارده الاولية وسوقا لمنتجاته الصناعية وبالتالي ان يعرقل نمو قواه الانتاجية ليظل اقتصاده اتكاليا معتمدا عليه • وقد لعبت الانظمة النقدية المختلفة التي تعاقبت في هذا القطر دورها لتحقيق تلك الاهداف ويمكن القول ان سنة ١٩٤٧ التي اسس فيهــا المصرف الوطني العراقي (الذي سمي فيما بعد بالبنك المركزي العراقي سنة ١٩٥٦) كانت نقطة تحول في تاريخ العراق النقدي كما كانت الفترة التي قامت خلالها لجنة العملة بمهمة اصدار العملة العراقية منذ أول نيسان ١٩٣٢ مرحلة انتقالية وتمهيدا لهذا الحدث الجديد •

الحكم العثماني والليرة التركية :

ظل العراق يرزح تحت الحكم العثماني حوالي الاربعمائة سنة أي منذ سنة ١٥٣٤ الى حين بدء عهد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٤ • وبديهي ان الليرة التركية الذهبية كانت انذاك هي وحدة النقود ، ولكن ذلك لم يمنع تداول عملات اخرى الى جانبها كالليرة الانكليزية والليرة الفرنسية الذهبية تستعمل جميعها في المدفوعات الكبيرة • ويظهر ان عدم كفاية المسكوكات العثمانية والعلاقات التجاريــة التي تربط العــراق بهاتين الدولتين (بريطانيا وفرنسا) انذاك كانت من الاسباب التي ســاعدت على استعمالها لتسديد

المدفوعات للعراق • اما المدفوعات الصغيرة فكانت العملة المساعدة (من نقود فضية ونحاسية تركية) تستخدم من اجل سدادها • هذا ولم تكن هناك علاقات قانونية ثابتة بين العملات المساعدة والنقود الذهبية ، نظرا لانها كانت تسك بكميات تفوق الحاجة اليها •

وعند اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى لجأت تركيا التي اشتركت بهذه الحرب الى اصدار النقود الورقية الالزامية بدلا من الليرات الذهبية والنقود الفضية المتداولة وكان العراق ضمن الاقاليم التي تم تداول هذه النقود فيها • ولكن صدور مقادير كبيرة من هذه النقود الالزامية الورقية ادى الى هبوط قيمتها حتى ان الحكومة لم تستطع ان تفرض ترويجها بالقوة وبالعقوبات القانونية في بعض انحاء القطر لاسيما في الارياف نظرا لضعف ثقة الناس بها واعتبارهم التعامل بالذهب وهذا مما ادى الى اختفاء النقود المعدنية الذهبية لاقبال الناس عليها لغرض الاكتناز والتربب والاستعمال الصناعي وبقاء العملة الورقية الجديدة في التداول •

الاحتلال البريطاني والروبية الهندية :

وعندما انزلت قوات الاحتلال البريطاني قطعاتها المكونة من رعايا هنود لتحتل شط العرب في تشرين الثاني سنة ١٩١٤ كان بديهيا ان تدخل هذه القوات معها العملة الهندية لسد حاجة الجيش المحتل والادارة المدنية الخاضعة للسلطة العسكرية وبعد اختفاء الليرات الذهبية من التداول بسبب التهريب او الاكتناز زاد استيراد الروبيات الهندية وازاء ذلك قررت السلطات المحتلة جعل الروبية الهندية الوحدة النقدية فاصدرت مرسوما في سنة ١٩١٦ لابطال النقود التركية وتم تحديد النسبة بين الليرة التركية الذهبية والروبية لتسديد الدين بمرسوم آخر • وقد ظلت النقود الهندية المكونة من نقود ورقية معدنية نقودا رسمية حتى صدور العملة العراقية في نيسان سنة ١٩٣٢ •

ومن الطبيعي ان وجود عملة اجنبية في البلاد وهي العملة الهندية جعل العراقيين يرون ان السيادة الوطنية لا تتم الا بوجود عملة عراقية ولذلك كانت المطالبة بتأسيس بنك مركزي عراقي مركزة في البداية في تحقيق وظيفة واحدة من وظائفه الاساسية وهي اصدار العملة العراقية وثمة سبب آخر للتركيز على اصدار العملة فقط هو ان بعض وظائف الصيرفة المركزية كانت تمارسها جهات مختلفة من ناحية وان بعض هذه الوظائف لم تكن هناك حاجة ملحة لتحقيقها من ناحية اخرى •

فقد كانت حسابات الدولة تحفظ لدى البنك الشرقي (ايسترن بنك وهو فرع لمصرف بريطاني مقره الرئيسي في لندن) وفي حالة حاجة الدولة الى الاقتراض للمدى القصير كانت تستعين بهذا البنك وقد تستعين باسواق لندن المالية عند حاجتها الى القروض الطويلة الامد • اما بشأن مراقبة التحويل الخارجي ومراقبة المصارف والمظاهر الاخرى للسياسة النقدية فقد كانت تمر في العراق بمرحلة دراسة احتمالات خلق مؤسسات تمارس هذه الوظائف بحيث كانت الخطوة الاساسية اصدار العملة العراقية على ان تتبعها المراحل الاخرى لتأسيس بنك مركزي •

ورغم المطالبة من الرأي العام لاصدار عملة وطنية الا ان هذا الاصدار تأخر بعض الوقت ولعل من اسباب التأخير هو التقرير الذي قدمته اللجنة المالية التي انتدبتها وزارة المستعمرات البريطانية لتبحث المركز المالي للعراق سنة ١٩٢٧ • فقد رأت اللجنة المذكورة عدم استبدال نظام النقد المتداول في البلاد لانه اصبح يتماشى مع حاجاتها وحالتها الاقتصادية وان تغييرا في نظام النقد الهندي القائم من شأنه ان يولد اضرارا للبلاد •

المطالبة الوطنية باصدار نقد وطني :

اثيرت تساؤلات عديدة حول اساس العملة والجهة التي ستصدرها اذ طالبت المعارضة السياسية ، بسك عملة ذهبية الى جانب الورق وترى ان لاتكون لجنة العملة في بلد اجنبي وكذلك ساندت الغرف التجارية العراقية هذا الرأي كما طالبت بانشاء بنك اهلي يقوم باصدار العملة وحفظ الاحتياطي الذهبي لها وان يكون ببغداد .

وقد استندت الحكومة في نقاشها مع الغرف التجارية على تقرير مؤرخ في ١٩٢٩/١١/١٤ كتبه السير اوتونيير بناء على طلب الحكومة العراقية حين عزمت على اصدار العملة حول الاساس الذهبي ويخرج صاحب التقرير بنتيجة مفادها ان من صالح حكومة العراق ان تقوم باصدار اوراق نقدية على اساس عملة اخرى ثابتة (كالجنيه الانكليزي او الدولار الامريكي او غير ذلك) وهو يفضل الجنيه الانكليزي بالنظر لعلاقات العراق التجارية مع بريطانيا .

وقد اثيرت في ذلك الوقت مشكلة الجهة التي تتولى اصدار الاوراق النقدية في العراق وانصرفت النية في بداية الامر الى اسناد ادارة العملة العراقية الجديدة (بشكليها المعدني والورقي) الى لجنة مركزها لندن . واعد فعلا مشروع لهذا الغرض في عام ١٩٢٦ الا ان جعل مركز اللجنة في لندن اصطدم بمعارضة شديدة من الجمهور مما حمل الحكومة على اهمال هذا المشروع وقيامها في سنة ١٩٢٧ باقتراح تأسيس بنك وطني تعهد اليه مهمة الاصدار . ولكن هذا المشروع اهمل ايضا لسبب رئيسي انعكس في الاختلاف على القاعدة التي تستند اليها العملة الجديدة .

استأثرت المخاوف من تخفيض قيمة الروبية الهندية وهي العملة المتداولة في العراق في اوائل عام ١٩٣٠ بالاهتمام مجددا باصدار عملة عراقية فتقرر الاخذ بمشروع عام ١٩٢٦ الذي جعل الحكومة العراقية تتخذ بموجبه موقفا

سلبيا من تأسيس بنك للاصدار كانت المطالبة به قد تطورت الى تأسيس بنك مركزي بالمعنى الحديث ويرجع سبب هذا الموقف الى تبني المسؤولين في العراق لاراء الخبراء البريطانيين الذين ارتأوا تأسيس لجنة لاصدار العملة مركزها في لندن وتأخير تأسيس المصرف الوطني • وكان ابرز هؤلاء المستشارين هلتن يانغ الذي اكد في مذكرته المؤرخة في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ المقدمة الى رئيس الوزراء على الدور الاساسي الذي يلعبه البنك المركزي في جهاز الدولة من حيث تنظيمه للحياة الاقتصادية ولذلك ايد رغبة الحكومة العراقية في رسم سياسة تهدف الى تأسيس مثل هذه المؤسسة كجزء من خطتها لتطوير الاقتصاد العراقي وتطوره وبالرغم من افتراض يانغ ضرورة وجود بنك مركزي عراقي غير انه بين في الوقت نفسه ان الاقدام على تحقيق هذا الطلب يثير مسألتين اساسيتين تتعلقان بالجانب العملي لتأسيس بنك مركزي في العراق، وهاتان المسألتان هما الوقت الذي يجب فيه انشاء البنك والواجبات والتشكيلات التي يقوم عليها • وبين يانغ الاغراض الاعتيادية للبنك المركزي وهي قيامه باعماله كبنك للدولة واصداره وتنظيمه للعملة وقيامه باعماله كبنك للبنوك التجارية الاخرى • الا انه قام بمناقشتها في ضوء الاوضاع الاقتصادية السائدة في العراق في عام ١٩٣٠ وتوصله ان من السابق لاوانه تأسيس بنك مركزي في العراق وذلك لوجود مصرف تجاري خاص يتولى اعمال الصيرفة للدولة حينذاك كما لم يكن للعراق عمليا اي دين عام يستوجب تأسيس بنك مركزي لغرض ادارة القروض العامة للدولة كما ان التطور الاقتصادي في العراق لم يصل بعد الى تلك المرحلة التي تستوجب ايجاد مؤسسة لتأدية اعمال البنك المركزي • واستنادا الى هذه الاسباب يرى يانغ بانه من الافضل ان يؤجل تأسيس بنك مركزي في العراق في الثلاثينيات لان ذلك سيكلف الدولة تضحيات دون حصولها على فوائد مناسبة •

وبعد ان عملت الحكومة العراقية بتوصية هلتن يانغ وشكلت لجنة عراقية لاصدار العملة في عام ١٩٣١ استمرت المعارضة في مطالبتها بتأسيس مصرف وطني الذي ايد قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ بصورة غير مباشرة انشاءه في المستقبل ، اذ نصت المادة (٢٤) منه على ان تنتهي مهمة لجنة العملة عندما يؤسس بقانون مصرف اهلي عراقي او اي مصرف آخر له امتياز خاص باصدار الاوراق النقدية في العراق ... الخ » وبالرغم من ذلك لم تحدث تغييرات مهمة في موضوع تأسيس بنك مركزي حتى تشريع قانون اشتراك الحكومة في تأسيس مصرف اهلي رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩ والصادر في ٢٤ تموز ١٩٣٩ الذي خول وزير المالية بان يساهم في تأسيس مصرف اهلي بنسبة لاتقل عن خمس رأس المال المساهم على ان يكون مبلغ هذا الرأسمال نصف مليون دينار يدفع منه ربع مليون دينار عند تأسيس المصرف وان تكون اكثرية اسهم المصرف للعراقيين . وعلق تنفيذ القانون على بيان يصدره وزير المالية في الجريدة الرسمية وبالرغم من ان القانون جاء خاليا من الاشارة الى اعتبار هذا المصرف مصرفا للاصدار على الاقل الا ان المقصود من تأسيسه كان انشاء مؤسسة حكومية ــ اهلية مشتركة تتمتع بسلطة اصدار العملة وتكون في الوقت نفسه مصرفا تجاريا كسائر المصارف العاملة في العراق . وبعد صدور القانون آنف الذكر تقرر عدم تنفيذه ورأت الحكومة ان من الافضل ان تفصل مهام اصدار العملة وادارتها عن اعمال الصيرفة التجارية .

لجنة العملة العراقية :

انشئت هذه اللجنة بموجب قانون العملة العراقية المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ وقد عهد اليها الاصدار المؤقت للعملة ومقرها لندن ، وكانت تتألف من خمسة اعضاء تختار الحكومة العراقية اثنين منهم ويختار البنك الشرقي العثماني والشاهنشاهي الايراني عضوين آخرين . اما العضو الخامس فكان يختاره

محافظ (حاكم) بنك انكلترا وكانت الحكومة العراقية تختار واحـدا من هؤلاء ليكون رئيسا لها • وكان المعتاد ان يعين السفير العراقي في لندن رئيسا للجنة ولذلك كان يوقع الاوراق النقدية بتوقيعه نيابة عنها •اما وظائف اللجنة فهي :

١ ـ السك والطبع : كانت اللجنة تقوم بضرب المسكوكات الرمزية وتطبع الاوراق الاخرى طبقا لاحكام قانون العملة المذكور قبلا بفئات تتسلسل من ربع دينار ونصف دينار ودينار واحد وخمسة دنانير وعشرة دنانير ومئة دينار •

٢ ـ الاصدار : وكانت المسكوكات والاوراق النقدية المذكورة انما تصدر بنسبة ما يقدم للجنة من الليرات الانكليزية على اساس دينار واحد لكل ليرة استرلينية وتستوفي اللجنة على هذه المبادلة (او الصرف) عمولة ايضا لا تزيد على واحد في المئة •

٣ ـ التحويل : اي تحويل الدنانير الى ليرات استرلينية وهي عكس عمليـة الاصدار فكانت اللجنة تتسلم في العراق بواسـطة البنوك (الدنانـير العراقية التي يطلب تبديلها الى ليرات انكليزية) وتعطي في مقابلها حوالة برقية او بريدية تدفع فيلندن علىاساس ليرة انكليزية واحدة لكل دينار وتستوفى عن هذه المبادلة عمولة ايضا •

٤ ـ ادارة الاحتياطي : ان الليرات الاسترلينية التي كانت اللجنة تحصل عليها لقاء الاوراق النقدية والمسكوكات التي تصدرها كانت بمنزلة الاحتياطي او الغطاء الخاص للعملة العراقية • وكانت اللجنة تحتفظ بقسم مـن موجوداتها التي تمثل هذا الاحتياطي بشكل اموال سائلة اي على هيئة نقود وودائع استرلينية تحت الطلب (اي ارصدة استرلينية) لتقابل طلبات التحويل واما القسم الآخر فكانت مستثمرة في شراء السندات المضمونة من قبل الخزينة البريطانية •

تأسيس مصرف الرافدين :

بقيت فكرة تأسيس المصرف الوطني التي نشأت سنة ١٩٢٧ قيد الدرس بعد صدور قانون العملة حتى صدر في ١٩٣٩/٧/٢٤ قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩ ناصا على تخويل الحكومة الاشتراك في تأسيس مصرف اهلي وفق شروط معينة وكان التصور بتأسيس هذا المصرف ايجاد مؤسسة حكومية اهلية مشتركة تمنح امتيازا خاصا لاصدار العملة وتقوم بالاضافة الى ذلك بكافة المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية ، غير ان القانون المشار اليه لم ينفذ اذ استقر الرأي بعد صدوره على ضرورة فصل مهام اصدار العملة وادارتها عن المهام الاخرى التجارية واناطة كل مجموعة من المهام المذكورة بمؤسسة خاصة • وعليه فقد تقرر اناطة الاعمال التجارية وحفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الرسمية الى مصرف تجاري عراقي يؤسس برأسمال حكومي ولهذا الغرض شرع في ١٩٤١/٣/٢٥ قانون تأسيس مصرف الرافدين رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ وخول وزير المالية ان يسلف المصرف مبلغا لا يتجاوز مليون دينار • وقد باشر المصرف اعماله برأسمال قدره نصف مليون دينار وبالاضافة الى اعمال الصيرفة التجارية انيطت به اعمال خزينة الدولة وصيرفتها التي كانت في السابق بعهدة فرع البنك الشرقي ويلاحظ انه قبل تأسيس مؤسسة واحدة للقيام بالوظائف الاساسية للصيرفة المركزية كانت هذه الوظائف تمارس من قبل هيئات رسمية وشبه رسمية • فبعد مرور سبع سنوات من تأسيس لجنة العملة العراقية التي تولت تطبيق اصدار العملة العراقية شرع لاول مرة قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٩ وانيطت مهمة تنفيذ احكامه الى وزير المالية الذي خول معظم الامور الواردة في القانون الى مديرية ضريبة الدخل ومراقبة المصارف العامة ، وتتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية ولكون العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية فقد ساير

سياسة المملكة المتحدة في الاخذ بنظام مراقبة التحويل الخارجي • وعلى هذا الاساس شرع قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٤ وتشكلت بموجبه لجنة خاصة باسم لجنة مراقبة التحويل الخارجي التي تولت مهمة تنفيذ احكامه •

اما واجبات لجنة العملة فقد تقرر اسنادها الى مصرف خاص يؤسس بعد انتهاء الظروف الاستثنائية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية وتعديل هذه الواجبات بحيث لا تقتصر على اصدار العملة وادارتها وضمان استقرارها فقط بل تشمل كافة الاعمال التي تكفل مراقبة الدولة المالية والاقتصادية للمصلحة العامة فضلا عن تحقيق السيادة تحقيقا كاملا •

المصرف الوطني العراقي :

وبناء على ماتقدم صدر قانون المصرف الوطني العراقي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ وقد نفذ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٩ وناصا على تأسيس المصرف المركزي الذي يتولى تحقيق الاغراض المشار اليها • وبذلك تعتبر سنة ١٩٤٧ التي اسس فيها المصرف الوطني قانونا (البنك المركزي منذ سنة ١٩٥٦) نقطة تحول في تاريخ العراق النقدي اذ تحقق للبلاد طموحها القديم في ان ترى لديها مؤسسة للاصدار مقرها في بغداد وصار بالامكان ولاول مرة من الناحية النظرية على الاقل ان يرسم للبلاد سياسة نقدية • هذا ومن الجدير بالذكر انه بالرغم من صدور قانون المصرف الوطني العراقي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٠ وتنفيذه بالارادة الملكية المؤرخة في ١٩٤٧/١١/٩ التي اناطت به معظم الواجبات الواردة في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانونه فان تشكيله القانوني لم يكتمل الا في ٧ حزيران ١٩٤٨ عندما عين اعضاء اول مجلس لادارته بينما لم يقم المصرف فعلا بتنفيذ جزء من الواجبات المتقدم ذكرها الا بعد فترة متأخرة ولقد تطلب قيام المصرف فعلا بادارة شؤون العملة

بعد اصدارها اجراء بعض التعديلات في قانون العملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ وتعديله ولهذا صدر قانون رقم٤٢لسنة ١٩٤٧ ناصا علىتخويل صلاحياتلجنة العملة العراقية الى المصرف الوطني العراقي حين تشكيله قانونا وتعيين قيمة ذهبية للدينار وتحديد بعض الشروط الخاصة بالاحتياطي وعناصره وتقرير الاسس العامة للاصدار والاطفاء • هذا وقد تم نقل الارباح المتجمعة لدى اللجنة والبالغة حوالي خمسة ملايين دينار الى المصرف لتكون بمثابة رأس مال له •

وفي ١٩٤٩/٣/٣١ صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٧٩ التي نصت على تنفيذ القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧ ابتداء من ١٩٤٩/٧/١ وهكذا زاول المصرف الوطني مهمة اصدار العملة اعتبارا من ذلك التاريخ • كما امر القانون الجديد فك الارتباط القانوني بين الدينار والباون الاسترليني وذلك عن طريق تحديد قيمة ذهبية (للدينار) وهي نفس القيمة التي حددها صندوق النقد الدولي الذي انضم العراق الى عضويته في ١٩٤٩/١٢/٢٣ •

هكذا زاول المصرف الوطني العراقي مهمة اصدار العملة اعتبارا من ذلك التاريخ واصدر المصرف اول وجبة من الاوراق النقدية التي تحمل اسمه في ١٩٥٠/٩/١٧ • اما واجبات لجنة العملة فقد نقلت الى بنك انكلترا الذي اصبح وكيل المصرف الوطني العراقي في لندن •

اما بالنسبة الى مايتعلق بقيام المصرف الوطني بمهمة المراقبة على التحويل الخارجي فبالرغم من صدور الارادة الملكية بتنفيذها كما سبق بيانه الا ان المصرف أخّر ممارساته لهذه الوظيفة استنادا الى المادة الرابعة عشر من قانونه التي تخوله بتأجيل مزاولة اي من واجباته المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة لحين توافر الشروط اللازمة لتنفيذها • ويبدو ان هذا التأجيل كان يعود الى اعداد لائحة جديدة لمراقبة التحويل الخارجي تحل محل قانون مراقبة التحويل رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ ولجنة مراقبة التحويل الخارجي المؤلفة

بموجبه وقد تم تشريع هذه اللائحة باسم قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم (١٨) لسنة ١٩٥٠ وبدأ تنفيذه في ٩ أيار من السنة نفسها وانيطت بموجب هذا القانون جميع الصلاحيات والواجبات اللازمة للقيام باعمال مراقبة التحويل الخارجي بمجلس ادارة المصرف الوطني العراقي .

وبخصوص مراقبة المصارف في العراق فقد عمل المصرف على وضع لائحة جديدة للمراقبة لتحل محل قانون المراقبة رقم ٦١ لسنة١٩٣٨ وتنسجم احكامها مع ظروف تطور الاقتصاد العراقي وتأسيس المصرف الوطني وشرعت هذه اللائحة في ١٥ أيار سنة ١٩٥٠ باسم قانون مراقبة المصارف رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٠ الذي بدأ تنفيذه في ٢٠ مايس ١٩٥٠ .

وبدأ المصرف مزاولته لوظيفته الاخرى الخاصة بمعاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها منذ عام ١٩٤٩ بأقراض المصارف الاختصاصية وبعض الدوائر شبه الرسمية بما تحتاجه من الاموال لادارة وتوسيع اعمالها .

البنك المركزي العراقي :

يعتبر انشاء البنك المركزي العراقي آخر مرحلة من مراحل سد النقص في النظام النقدي والمالي في العراق وبتأسيسه استقبل العراق عهدا جديدا من تاريخه الاقتصادي نتيجة انتقاله من نظام نقدي اتكالي الى نظام نقدي مستقل يمثل حجر الزاوية في الاصلاح الاقتصادي .

لقد ترك البنك المركزي حرا (الى حد بعيد) في تقرير غطاء العملة العراقية فقد نص قانون العملة المعدل على تكوين غطاء العملة من الذهب والعملات الوطنية والسندات الحكومية بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من القيمة الاسمية للعملة المصدرة ومن سندات حكومية بنسبة لا تزيد على ٣٠٪ وبهذا النص ضمن للاصدار مرونة كبيرة واصبح البنك المركزي غير مقيد بتقلبات سعر الاسترليني

صعودا وانخفاضا وغير ملزم بتغطية العملة العراقية بعملة او سندات معينة • لقد اسندت الى البنك المركزي وظيفتان رئيسيتان احداهما وظيفته كبنك للاصدار والاخرى وظيفته كبنك مركزي • وفيما يلي شرح مفصل لوظائف البنك الرئيسية :

حددت المادة الرابعة من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ اغراضه وواجباته في اصدار العملة وتأمين استقرارها والتأثير في وضع الائتمان لمصلحة البلاد والقيام بالاعمال الصيرفية للحكومة وتسهيل التأديات الداخلية والخارجية •

وتحقيقا لهذه الاغراض منح البنك المركزي صلاحيات اصدار العملة وادارتها والقيام بالاعمال المتعلقة بذلك وممارسة قبول الاموال العائدة للدوائر والمؤسسات شبه الحكومية والمصارف في الداخل والخارج في حساب الودائع الثابتة والجارية • شراء او بيع او اعادة قطع الحوالات الداخلية والكمبيالات الناشئة من المعاملات التجارية الصرف وشراء او بيع او قطع او اعادة قطع حوالات خزينة الحكومة العراقية التيعرضت على الجمهور للبيع والتيتستحق خلال ثلاثة اشهر ومنح السلف لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة اشهر لقاء مثل هذه الحوالات•ومنح السلف للدوائر شبه الحكومية لمدة محددة لا تتجاوز عشر سنوات وشراء وبيع سندات الحكومة العراقية او السندات المضمونة من قبل الحكومة العراقية التي عرضت على الجمهور للبيع والتي تستحق خلال خمس عشرة سنة على ان لا يزيد مجموع المبالغ المسلفة والمستثمرة على هذه الصورة مع السندات المحتفظة بها كضمان للسلف في أيوقت على ثلاثة امثال رأسالمال المقرر للبنك ومنح الحكومة سلفا مؤقتة لملافاة نقص مؤقت في ايرادات الميزانية على ان لايزيد مجموع هذه السلف عن عشرة بالمائة من مجموع الايرادات في قانون الميزانية للسنة المذكورة • وعلى ان تسدد كل سلفة قبل

نهايه سنة الحكومة المالية التي منحت فيها ، ومنح السلف لمدة محددة لا تتجاوز ثلاثه اشهر . والعمل بصفه مراسل او وكيل لاي بنك مركزي او اي بنك دولي او سلفة نقدية دولية وشراء وبيع وتحصيل وتأدية السندات والعملات واوراق الائتمان في الداخل والخارج نيابة عن العملاء والمراسلين في الخارج وكذلك شراء او بيع الذهب او الفضة .

اما واجبات البنك المركزي العراقي الاخرى فتتلخص في القيام بالاعمال لناجمه عن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية والصيرفية ومراقبة التحويل الخارجي ومراقبة المصارف وتنسيق اعمالها وتحديد الحدود العليا لاسعار الفوائد التي تتقاضاها او تدفعها المصارف في اعمالها الصيرفية والمؤسسات المالية الوسيطة وتقديم المشورة للحكومة في جميع الامور التي تؤثر على وضع العمله العراقية في الداخل والخارج تأثيرا مباشرا وغير مباشر والقيام بمعاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف انواعها وحفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الحكومية بجميع فروعها .

المصارف التجارية :

شهد عام ١٨٩٠ ميلاد اول مصرف بالمعنى الحديث في العراق وهو البنك العثماني . وبعد ان توسعت الاعمال التجارية والنشاطات الاقتصادية المختلفة وبعد الاحتلال البريطاني للعراق افتتح البنك الشرقي فرعا له في العراق وتبعه بذلك البنك الشاهنشاهي الايراني عام ١٩١٨ . وبقيت هذه المصارف الثلاث تحتكر الصيرفة لغاية عام١٩٣٥ . وقد قامت بفتح عدد من الفروع في بغداد والبصرة والموصل والحبانية وكان يعمل الى جانب هذه المصارف صيارفة ومرابون يتخصصون بالائتمان قصير الاجل . اما المصارف المذكورة فقد تميزت نشاطاتها بتقديم الخدمات المصرفية بهدف تحقيق اعلى مستوى من الارباح وتشجيع الاستيراد من بريطانيا وتقديم الخدمات المصرفية لجيوش الاحتلال البريطاني ، لذلك فقد وجدت في ما يسمى بـ « التقليد الانكليزي

في الصيرفة » سياسة ملائمة لاغراضها حيث يقضي هذا التقليد بوجوب تقيد المصارف التجارية بمنح الائتمان قصير الاجل لتمويل رؤوس اموال التشغيل لاسيما في القطاع التجاري وبصورة خاصة في التجارة الخارجية • وكان من نتائج هذه السياسة تخصص الجهاز المصرفي في منح الائتمان قصير الاجل للقطاع التجاري وحرمان القطاعين الزراعي والصناعي (وهما القطاعان الاساسيان في التنمية الاقتصادية) من خدمات وموارد الجهاز المصرفي •

وتميزت الفترة مابين عامي ١٩٣٥ و ١٩٤١ بابتداء تدخل الدولة في شؤون الصيرفة • فقد ادى اتساع الاعمال وحاجة القطاعين الزراعي والصناعي للتمويل وتردد المصارف الاجنبية في منح الائتمان لهذين القطاعين (بسبب ما تتطلبانه من ائتمان طويل الامد وارتفاع في المخاطرة) الى قيام الحكومة بتشريع قانون تأسيس المصرف الزراعي الصناعي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ • الا ان شحة الموارد التي اتيحت لهذا المصرف وازدواج اختصاصه ادى الى فشله في تأدية الخدمات التي كان يحتاجها القطاعان الزراعي والصناعي ، لذا فقد شرعت الحكومة القانونين رقم ١٢و١٨ لسنة ١٩٤٠ بتأسيس المصرف الزراعي العراقي والمصرف الصناعي العراقي ، الا انتنفيذهما تأجل لغاية ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية • وبالاضافة الى ذلك فقد شرعت الحكومة قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ مما يشير الى اتجاه المسؤولين نحو تنظيم شؤون الصيرفة في البلاد • الا ان القانون المذكور لم يحقق الاغراض التي شرع من اجلها لاسباب عديدة اهمها عدم وجود بنك مركزي واناطة مهمة تنفيذ القانون بمديرية ضريبة الدخل والمصارف العامة في وزارة المالية التي لم يكن لديها الجهاز والكفاءات اللازمة لتنفيذ احكامه هذا بالاضافة الى النواقص العديدة والثغرات التي كان يشكو منها القانون ، كما تم تأسيس اول فرع للبنك العربي في بغداد سنة ١٩٣٨ •

ومن اهم مما تميزت به الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٨ مساهمة رأس المال الوطني الحكومي بدخول قطاع الصيرفة التجارية وذلك بتأسيس اول مصرف تجاري عراقي وهو مصرف الرافدين برأسمال حكومي بقصد العمل كمصرف للحكومة وينافس المصارف الاجنبية العاملة في البلاد • وشهد في هذه المرحلة كذلك تنفيذ قانوني تأسيس المصرفين الزراعي والصناعي في عام ١٩٤٦ وقيام المصرف الزراعي بتمويل القطاع الزراعي على نطاق اوسع • وقيام المصرف الصناعي العراقي بتمويل القطاع الصناعي وتطور الحركة الصناعية ثم انشيء المصرف العقاري في عام ١٩٤٨ لسد الحاجة لبناء دور السكن • وتلى ذلك تأسيس مصرف الرهون في عام ١٩٥١ لتمويل النشاطات الاستلافية ثم تأسيس مصرف التسليف التعاوني في عام ١٩٥٦ وبذلك تكون هذه الفترة قد شهدت تطور المصارف المتخصصة في العراق وقيام الحكومة بتشجيع وزيادة رؤوس اموال هذه المصارف •

اما في قطاع الصيرفة التجارية فقد استمرت الحكومة بتشجيع ودعم مصرف الرافدين كما ساهم رأس المال الوطني غير الحكومي لاول مرة في الصيرفة التجارية عندما تأسس البنك التجاري العراقي عام ١٩٥٣ برأسمال مدفوع مقداره نصف مليون دينار وباشر عمله في عام ١٩٥٤ • وتم تأسيس بنك بغداد في عام ١٩٥٦ • اما المصارف الاجنبية فهي الاخرى ازداد عددها واتسعت نشاطاتها • فقد افتتح البنك اللبناني المتحد فرعا له في بغداد عام ١٩٥٣ • وكذلك البنك الوطني للتجارة والصناعة (افريقيا) الذي باشر اعماله في عام ١٩٥٤ ، والبنك الوطني الباكستاني الذي باشر اعماله في عام ١٩٥٧ ثم بنك انترا الذي باشر عمله في عام ١٩٥٧ كذلك شهدت هذه الفترة الغاء قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ واستعيض عنه بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٠ •

والخلاصة لقد كان الجهاز المصرفي التجاري في العراق يتألف لغاية عـام ١٩٥٨ من عشرة مصارف تجارية موزعة من حيث جنسيتها كمايلي :

آ ـ المصارف التجارية العراقية :

١ ـ مصرف الرافدين (حكومي)

٢ ـ البنك التجاري العراقي

٣ ـ بنك بغـداد

٤ ـ بنك الاعتماد العراقي (اكثرية رأسماله عراقي)

٥ ـ البنك العراقي المتحد (اكثرية رأسماله عراقي)

ب ـ المصارف العربية :

١ ـ البنك العربي المحدود

٢ ـ البنك اللبناني المتحد

ج ـ المصارف التجارية الاجنبية :

١ ـ البنك البريطاني للشرق الاوسط

٢ ـ البنك الشرقي المحدود

٣ ـ البنك الوطني الباكستاني

الصـيارفة :

واضافة الى المصارف التجارية فقد كان هناك عدد من الصيارفة المجازين بممارسة الصيرفة وغير المجازين يعود تاريخهم الى ماقبل عـام ١٨٩٠ الا ان عددهم قد انخفض بعد هجرة اليهود الى الارض المحتلة في فلسطين الى (٧) صيارفة مجازين ازدادوا بعدها .

وقد ساهم الصيارفة في تمويل التجار والمزارعين الا ان الدور الذي لعبوه بعد توسيع شبكة فروع المصارف التجارية كان ضئيلا وثانويا . وكان الجانب الرئيس لنشاطهم يتمثل في قطع الاوراق التجارية ومنح السلف قصيرة الاجل وقبول الودائع في الحسابات الجارية .

المصـــارف الاختصاصـــية :

هي المؤسسات التي تقدم قروضا طويلة ومتوسطة الاجل للمشـــاريع الاستثمارية التي تهدف الى تمويلها فشروط قروضها تتحدد بمصادر اموالها التيتتكون بصورة رئيسة من القروض الطويلة الاجل وبشروط ميسرة من الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية •

وتعود نشأة المصارف الاختصاصية في العراق الى تردد المصارف التجارية في تمويل القطاعات ذات الانتاجية المباشرة مثل القطاعين الزراعي والصناعي وكذلك ابتعادهـــا عن منـــح الائتمان للاغراض السكنية وذلك بســـبب ما تحتاجه هذه القطاعات من ائتمان متوسط وطويل الاجل مما كان لا يتناسب واهداف المصارف التجارية الاجنبية التيكانت لغاية عام ١٩٤١ تحتكر الصيرفة التجارية وحتى بعد قيام المصارف التجاريةالوطنية لم‌تحصل هذه القطاعاتعلى اي من الموارد المالية المتاحة امام هذه المصارف بسبب اتباعها نفس الاساليب التي كانت تنتهجها المصارف الاجنبية ، ولذلك فقد كانت هناك حاجة ماســـة لمنشآت تتولى عملية تمويل هذه القطاعات الثلاثة وازاء هذه الحاجة لاسيما بعد التطور الزراعي والصناعي واتساع اعمال بناء العقارات السكنية قامت الحكومة بتأسيس مصارف متخصصة لسد هذه الحاجات •

فيما يلي نبذة عن نشوء وواجبات كل من المصارف الاختصاصية في العراق:

١ ــ المصرف الزراعي التعاوني :

لم يكن في العراق قبل عام ١٩٣٧ منشـــأة تختص بشـــؤون التسليف الزراعي فقد كان المزارعون يرزحون تحت رحمـــة المرابين والاقطاعيين بمـــا يفرضون عليهم من شروط قاسية وزاد من صور هذا الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك نتيجة ما اصاب اصحاب العمـــل الزراعي من تكرار الكوارث والآفات والفيضانات ولذلك قامت الحكومة بايجاد مؤسسة باسم

المصرف الزراعي والصناعي بغية تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاعي الزراعة والصناعة ، غير ان اختلاف طبيعة نشاط هذين القطاعين ادى الى ايجاد مؤسسة تمويل مستقلة لكل منهما ، ولذلك فقد جرى فصلهما الى مصرفين مستقلين هما المصرف الزراعي العراقي والمصرف الصناعي العراقي في ١٩٤٦ . وبذلك فقد اصبح المصرف الزراعي متخصصا في تمويل النشاط الزراعي وتقديم القروض والسلف لاجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ولمختلف الاغراض الزراعية كالتسليف لموسم زراعي واحد كالزراعة الشتوية او الصيفية ، او الاقراض لشراء الاسمدة والبذور او شراء المكائن والآلات الزراعية او تربية الدواجن . والاقرض الزراعي اما ان يكون اقراضا نقديا أو عينياً مباشرة او تحت اشراف المصرف نفسه وحسب خطة التسليف الزراعي العربي ، كما يقدم المصرف تسهيلاته الائتمانية الى المزارعين افرادا وتعاونيات ويلاحظ ان غالبية القروض التي منحها المصرف هي ذات اجال متوسطة ويعزى ذلك الى عدم كفاية موارده المالية او طبيعة الاغراض التي اعتاد المصرف تمويلها ، ويمنح المصرف قروضه لقاء اعتماد انواع من الضمانات وهي الاموال غير المنقولة (الاراضي الزراعية) والمكائن والمحصول الزراعي وبضمان الحكومة .

٢ ـ المصرف الصناعي :

تأسس المصرف الصناعي في عام ١٩٤٦ بعد فصله عن المصرف الزراعي الصناعي ، ويعتبر المؤسسة التمويلية المتخصصة في تقديم السلف والقروض وكافة الخدمات المصرفية الاخرى للقطاع الصناعي سواء كان اهليا او مختلطا او حكوميا وتنحصر اهداف المصرف في النهوض بالصناعة الوطنية بكافة قطاعاتها وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الوطنية في المشاريع الصناعية وهو لذلك يقوم بمنح القروض الطويلة ومتوسطة الاجل لتأسيس المشاريع الصناعية او توسيعها وزيادة انتاجها ولغرض شراء المكائن والآلات والمواد الاولية ، كما يقوم بالتوسط في تصريف منتوجات العراق الصناعية في الداخل والخارج

واستيراد المكائن والآلات والمواد الاولية لحساب اصحاب المصانع والمشاريع والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وقبول الودائع والامانات وفتح الحسابات الجارية بفائدة او بدونها لعملائه من اصحاب المشاريع الصناعية ٠

وباتساع فعاليات المصرف ايضاً على النحو المذكور اصبح بامكانه المساهمة فيتشجيع حركة التصنيع مساهمة فعالة ٠ وقد ظهرت ثمار ذلك في مساهمة المصرف في انشاء بعض المشاريع الصناعية الكبرى وفي تسليفه مبالغ على قدر من الاهمية لمشاريع اخرى ٠

٣ ـ المصرف العقاري :

برزت الحاجة الى تأسيس المصرف العقاري في اعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة ارتفاع اسعار الايجارات بسبب قلة المساكن المعروضة للايجار قياسا بالطلب الواقع عليها وارتفاع اسعار الفائدة نتيجة قلة رؤوس الاموال المعروضة للاقراض ٠ هذا بالاضافة الى كثرة الرهنيات التي تجري من قبل اشخاص معوزين بفوائد عالية ٠ وقد تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٨ ٠ وقد تحددت مهمته في اقراض العراقيين من الافراد مبالغ موثقة بعقارات او بحقوق مستقرة عليها وذلك لغرض انشاء الدور والمسقفات او تعميرها او فك رهنها او تشييد الدور على حسابه الخاص ثم بيعها بالاقساط الى المواطنين من اصحاب الدخل المحدود او تأسيس الشركات الانشائية ، كما انه يقوم بتسليف اصحاب المشاريع الصناعية لغرض تشييد مساكن لعمالها ٠

٤ ـ مصرف الرهون :

اسس مصرف الرهون في عام ١٩٥١ ليقوم بتسليف موظفي الدولة ومستخدميها الراغبين وموظفي البلديات والمؤسسات شبه الرسمية والعمال الخاضعين للضمان الاجتماعي بقروض سهلة تمكنهم من ملافاة نفقاتهم غير الاعتيادية وتخليصهم من جشع المرابين ، كما انه يقوم باقراض العراقيين مبالغ لقاء رهنهم الاموال المنقولة كمصوغات الذهب والسجاد ٠

٥ ـ المصرف التعاوني :

اسس المصرف عام ١٩٥٦ والغاية من انشائه هو تشجيع نمو الحركة التعاونية وانهاض الجمعيات التعاونية وذلك عن طريق اقراض وتسليف الجمعيات التعاونية لتحقيق اغراضها ، وتعتبر قروض المصرف من القروض القصيرة الاجل او متوسطة الاجل التي تتراوح اجالها بين سنة واحدة الى خمس سنوات . وعلى الرغم من ان المصرف قد خول القيام بسلسلة من الفعاليات التي تستهدف تشجيع الحركة التعاونية في العراق الا ان اغلب هذه الفعاليات قد انحصرت في اقراض الجمعيات التعاونية ولاسيما جمعيات بناء المساكن التعاونية وعلى اصدار الكفالات لبعضها (الاستهلاكية مثلا) .

دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية :

لم تكن الظروف والعوامل التي كانت سائدة في العراق خلال الفترة منذ عام ١٩١٤ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية تساعد على نمو البنوك وانتشارها حيث لم تحصل خلال هذه الفترة تطورات اقتصادية مهمة تساعد على توسع اقتصادي ورقي اجتماعي فقد رزئنا بوجود الدخيل الاجنبي الانكليزي وطبيعي ان يلتهب هذا الاجنبي حماسة للعمل على منع تنمية اقتصاديات البلاد ورفع مستوى معيشتها لان معنى ذلك ان يسرع بجمع حقائبه والعودة من حيث اتى يضاف الى ذلك اسباب عديدة اهمها :

١ ـ سوء وضع التداول النقدي وتعدد العملات الموجودة في التداول فكنت تجد الليرة العثمانية الذهبية والروبية الهندية والباون الاسترليني .

٢ ـ عدم اقبال الناس على التعامل بالنقد الورقي وتفضيلهم التعامل بالذهب لتأصل ذلك في نفوسهم وعدم ثقتهم بالاوراق النقدية .

٣ ـ الوازع الديني لدى اكثرية أفراد الشعب وعزوف المسلمين عن التعامل بالفائدة وقد ادى بالكثيرين الى عدم تقاضي فائدة على ودائعهم فحسب بل الى عدم الايداع في البنك البتة خشية في ان يعيد اليهم البنك اموالا

غير التي اودعوها لديه وان يكون في هذه الاموال ما مسه الحرام من قريب او بعيد •

٤ ــ ضعف الدخل الفردي لدى الشعب وبالتالي محدودية الادخـار الذي يمكن ان يأخذ طريقه الى البنوك ويزيد من امكانياتها •

٥ ــ عدم وجود تشريع ينظم المهنة المصرفية ومراقبة البنوك ويشيع الاطمئنان في نفوس المواطنين على ودائعهم •

٦ ــ كون الجهاز المصرفي في غالبيته اجنبيا وبصفة عامة انكليزيا مما جعـل عمليات هذا الجهاز تتجه بصورة رئيسية نحو تجارة العملات الاجنبية وتمويل التجارة الخارجية •

وهذه الاسباب تجعل الدور الذي كان يمكن ان يلعبه الجهاز المصرفي في العراق قبل الحرب ضئيلا ومقتصرا على العمليات التجارية يضاف الى ذلك ان الكلام عن التنمية الاقتصادية في ذلك الحين كان غريبا عن الاسماع الى حد ما كما ان صورة التحدث عـن البلدان المتخلفة اقتصاديا لم تكن قـد انتشرت بعد وقد كنا نشكو من نقصان الجهاز الفني من اقتصاديين يخططون وماليين يحددون وسائل التمويل ومهندسين ينفذون المشاريع ومن فقدان بنوك الاعمال لدراسة المشاريع وتأسيسها او المساهمة بها •

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع اوزارها حتى بدأ العراق يشمر عن ساعد الجد ليحارب الامية ويستثمر الموارد المهملة ويقضي على العوامل التي حالت دون نهوض البلاد الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي ومما ساعد على ذلك زيادة عوائد البترول عام ١٩٥٠ ونشوء المصارف التجارية الاقتصادية في البلاد واخيرا تأسيس المصرف الوطني العراقي الذي تحول فيما بعد الى البنك المركزي العراقي • ولقد لعبت هذه المصارف دورا مهما في التنميـة الاقتصادية للقطر •

لقد ساهم البنك المركزي ومنذ نشأته في تقديم القروض والسلف للدوائر الرسمية وشبه الرسمية كالبلديات وامانة العاصمة والسكك الحديد وذلك لتمويل مشاريع هذه المؤسسات • كما قام باتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان الاداء الجيد للنشاط المصرفي فقد اخذ دور مصرف الرافدين في الاسهام بعجلة التنمية الاقتصادية على مايقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما القطاع التجاري •

وكما كانت مشاريع مجلس الاعمار خلال سنوات الخمسينات تهدف الى تحقيق التطور الاقتصادي للقطر فقد تزايدت أهمية المصارف الاختصاصية في مجال الاقراض والاستثمار •

كما ان البنوك التجارية قد ساهمت في تقديمها التمويل اللازم لتمويل التجارة الخارجية فخلال الفترة التي سبقت عام ١٩٥٨ كان قطاع التجارة الخارجية النشاط المهيمن وكان الهدف الرئيسي للبنوك تقديم التمويل اللازم لتسهيل عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي وكان من الطبيعي والمقبول في مثل هذه الظروف ان تقوم البنوك التجارية بمنح القروض القصيرة الاجل والتي تتطلبها طبيعة عمليات قطاع التجارة الخارجية كما ان تقيد البنوك التجارية بالائتمان القصير الاجل كضمان للسيولة قد يكون مبررا خلال تلك الفترة التي تميزت بغياب البنك المركزي الذي يستطيع دعم سيولة البنك في اوقات الضرورة •

لقد وجدت المصارف الاقتصادية في العراق في وقت لم يكن العراق يمتلك مصارف تجارية وطنية بل كانت معظم تلك المؤسسات العاملة في العراق مزرعا لمصارف اجنبية وحتى المصارف الوطنية فأن قروضها تتميز بكونها قروضا قصيرة الاجل • وطبيعة القطاعات الانتاجية انها ذات اجل طويل، الامر الذي لا ينسجم مع طبيعة قروض المصارف التجارية هذا بالاضافة الى تردد القطاع الخاص وخوفه من الاسهام في عملية تمويل المشاريع الانتاجية سواء

في الصناعة او الخدمات وافتقاره الى روح المغامرة في هذا المجال • وقد كان للمصارف الاختصاصية دور كبير في السياسة المالية الى جانب دورها المتمثل في المساهمة الايجابية في تطوير الاقتصاد الوطني وتوسيع الطاقة الانتاجية •

فقد ساهم المصرف الزراعي في خلق تنمية زراعية شاملة في كافة انحاء القطر وذلك من خلال كونه المصدر الرئيسي لتمويل الانشطة الزراعية المتنوعة•

كما يعد المصرف الصناعي دورا بارزا ورئيسيا في التنمية الصناعية سواء في مجال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وبالاضافة الى الخدمات التي قدمها للقطاع الخاص فان المساهمة في خلق المؤسسات الصناعية عن طريق المشاركة في رؤوس أموالها حظيت بأهتمام المصرف وتشجيعه ويوفر لها الخدمات المصرفية المختلفة هذا بالاضافة الى ماقام به المصرف من دور هام في تنمية المحافظات الاقل تطورا عن طريق فروعه في المحافظات •

ويعتبر المصرف العقاري في طليعة المصارف الاقتصادية التي ساهمت في التنمية الاقتصادية في العراق نظرا لاهميته وتأثيره في كافة اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في القطر حيث ان لنشاطه في تمويل بناء الدور والعمارات آثارا اقتصادية قصيرة الاجل تتمثل في تمويل السوق الداخلية وانعاش قطاعات صناعية متعددة ذات علاقة بالانشاءات العقارية اضافة الى اثاره البعيدة المدى في السوق المالية والاقتصاد القومي •

ثانيا ـ نظام الضرائب في العراق

المقدمة

كان النظام المالي الحكومي في بغداد قبل الحرب العالمية الاولى هو نفسه كان متبعا في الدولة العثمانية التي كان العراق جزءا منها • وكانت البلاد في ذلك الوقت مؤلفة من ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة • وقد بلغ

دخلها العام في سنة ١٩١١ نحو ١٫٦٥٣٫٠٠٠ دينار عراقي واهم مصادر الدخل انذاك هي مايلي :

(١) الاعشار الزراعية
(٢) الكمارك
(٣) مبيعات وايجارات ومخلفات الدولة المنقولة وغير المنقولة
(٤) ضريبة الاغنام (كودة)
(٥) العائدات التقاعدية
(٦) بدل الخدمة العسكرية
(٧) ضريبة الارض والابنية (ويركو)
(٨) البريد والبرق والتلفون
(٩) التمتع .

ولقد كانت الاعشار الزراعية وضريبة الاغنام (الكودة) وضريبة الويركو (ضريبة الاراضي والابنية) وضريبة التمتع اهم الضرائب المباشرة بينما كانت الرسوم الكمركية ورسوم المكوس على المشروبات والتبغ والملح ورسوم الدمغة من اهم الضرائب غير المباشرة . وقد خضعت لادارة الديون العثمانية كل الواردات او بعضها من رسوم المكوس على المشروبات والتبغ والملح والتمغة وغيرها من الضرائب الصغرى فضلا عن ضريبة اضافية قدرها ٣ بالمئة على البضائع المستوردة .

وسنلقي نظرة على كل من مصادر الايرادات العامة التي كانت مطبقة في العراق حتى الاول من نيسان عام ١٩٢١ .

آ ــ الاعشار الزراعية (الضرائب على المحصولات الزراعية) :

كانت ضريبة العشر في الاصل كما يستدل من اسمها عشرة بالمئة من مجموع ماتنتجه الارض من الغلال غير ان نسبة هذه الضريبة قد تغيرت كثيرا وتعقد تاريخها بسبب التعديلات الكثيرة الجوهرية التي طرأت عليها في العهد العثماني • وقد كان بعض هذه التعديلات معقولا والبعض الاخر تحكميا وغيرها لا علاقة لها البتة بنظرية العشر الصرفة • فقد عدلها الاتراك على اساس ضريبة العشر عشرة اجزاء بالمئة • وقبل سنة ١٩١٧ بوقت طويل كان استيفاء العشر بنسبة اعلى فقد اصبح مقررا بحكم القانون والعادة • واما التعديلات الاخرى التي تؤثر في نسبة حصة الحكومة والتي لا علاقة لها بنظرية العشر فهي : فرض عشر اضافي بسبب الري سيحا حيث يكون هذا النوع من الري ممكنا في التفرقة بين الاراضي المفوضة والاراضي غير المفوضة وفرض ايجار على هذا النوع الاخير من الاراضي بشكل عشر او كسر من العشر والانتباه الى طريقة اعادة قسم من العشر او الاعشار الى الاشخاص الذين تعتقد الحكومة انهم يساعدونها ويسهلون معها تطبيق هذه الضرائب وجبايتها • ولم يقف الامر عند عدول الاتراك عن الفرق الاصلي للضريبة وهي العشرة اجزاء بالمئة بل تعداه الى العدول عن استيفاء الضريبة عينا واصبحت العادة العامة في العراق تحويل حصة الحكومة من هذه الضريبة الى قيمة نقدية قبل طلب استيفائها من الاهلين • وكان الاتراك يستخدمون في تخمين حصة الحكومة من الضريبة الطرق التي لاتتناول تخمين المحاصيل تخمينا مباشرا •

ب ــ الرسوم الكمركية :

كانت الغاية الاساسية للرسوم الكمركية في الدولة العثمانية والتي كان العراق جزءا منها للحصول على ايرادات للخزينة وليس تشجيع الانتاج المحلي عن طريق حمايته واعفائه • وقد كانت التعريفة الكمركية اعتبارا من عام (١٩٠٧) ١١ بالمئة وبقي على مستواه هذا خلال الحرب العالمية الاولى وكان

يطبق على كل المستوردات الى تركيا ماعدا بعض البضائع التي كانت معفاة وكان اساس الرسم قيمة البضائع كما يخمنها اولو الامر في الكمارك ولهذا كان المستوردون تحت رحمة هؤلاء المخمنين • لم يكن لهم ما يحمون انفسهم به الا الحق بان يدفعوا الرسوم عينا اي بضائع وهذا لم يكن ممكنا تطبيقه في كل انواع البضائع المستوردة • وبعد سنة ١٩٠٨ اصبحت الرسوم تجبى على اساس اللوائح (الفواتير) التي كان يجب ان ترافق البضائع المستوردة وعدل ايضا عن الدفع عينا الى الدفع نقدا كما انه ابطلت ايضا عادة جباية الرسوم بطريقة الالتزام واصبحت الحكومة هي التي تقوم بذلك •

جـ ـ ضريبة المواشي (الكودة) :

كانت ضريبة المواشي (الكودة) تفرض على المواشي خلال الحكم العثماني • وبقيت سارية المفعول خلال فترة الحكم البريطاني المباشر (١٩١٧ — ١٩٢٠) واستمرت بعد تأليف الحكومة العراقية سنة ١٩٢١ • وفي ١٩٢٢/١٢/٣٠ صدر اول قانون وطني في العراق بتنظيم ضريبة المواشي باسم قانون رسم الكودة • وفرضت هذه الضريبة على كل رأسمال الغنم والماعز والابل والجاموس وتستوفى سنويا ولا تسري على منتجاتها ثم اعفيت صغارها بالقانون الجديد رقم ١٤ لسنة ١٩٣٠ الذي حل محل القانون وفرض الضريبة بسعر ٣٧ فلسا وتساوي ٨ آنات لرأس الضأن و ٢٨ فلسا وتساوي ٦ آنات لرأس الماعز و٧٥ فلسا وتساوي روبية لرأس الجمل و٧٥ فلسا وتساوي روبية لكل رأس من الجاموس وهذه الضريبة المباشرة على رأس المال والثروة قد الغيت بصدور قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨ الذي قرر فرض ضريبة غير مباشرة بأسم ضريبة استملاك المواشي ومنتجاتها وبنسبة ١٠٪ من سعر المواشي الحية ، وتصدر للخارج • وقد عدل القانون أربع مرات بالقوانين ٥٢ لسنة ١٩٣٩ ، ٢١ لسنة ١٩٤٤ و ٨ لسنة ١٩٤٨ و ٥ لسنة ١٩٥٠ وفي تعديل ٤٨ جرى رفع أسعار الضريبة الى (١٢٫٥٪) بدلا من ١٠٪ وفي سنة ١٩٥٣ صدر القانون

الجديد لرسوم استملاك المواشي ومنتجاتها المستهلكة محليا في حين تقرر زيادة سعر الضريبة الى ٢٠٪ للحيوانات ومنتجاتها المصدرة للخارج ثم مالبثت ان خفضت السعر الى ١٠٪ بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ والتعديل الاول لقانون رسوم استملاك المواشي ومنتجاتها •

د ـ ضريبة الويركو :

كانت ضريبة الويركو اي الضريبة على الاراضي والابنية تطبق في ولاية الموصل فقط وحسب الارادة التي صدرت ١٣ نيسان ١٨٨٧ وكانت ضريبة الويركو تفرض على اساس ٤ بالالف من قيمة الاراضي الخاضعة لضريبة العشر وعشرة بالالف من قيمة الاراضي غير الخاضعة لضريبة العشر والقيمة التي اتخذت بالفعل اساسا للضريبة هي القيمة البيعية كما حددتها لجان التخمين • وقد كان من المفروض ان يعاد التخمين مرة كل خمس سنوات غير ان شيئا من هذا لم يجر فبقيت الضريبة تطبق على اساس التخمين الذي وضع سنة ١٨٨٧• وكانت ضريبة الويركو على الابنية تتراوح بين ٥ بالالف و ٨ بالالف من قيمة الابنية التي يسكنها اصحابها و ١٠ بالالف على الابنية المأجورة • وقد كان يضاف الى ضريبة الويركو اضافات عديدة من وقت لاخر تبلغ بعض الاحيان على الاراضي ٦٠ بالمئة من مجموع ضريبة الويركو و ٤١ بالمئة من الضريبة نفسها على الابنية •

هـ ـ ضريبة التمتع :

فرضت هذه الضريبة في العراق سنة ١٩٠٩ وكانت تفرض على الارباح السنوية للاشخاص المشتغلين في التجارة والصناعة والمهن وكذلك على الرواتب والاجور وكانت بسعر ٥٪ وان حصيلة هذه الضريبة كانت من القلة بحيث لم تكن تكفي حتى لتغطية نفقات جهازها الاداري وعندما دخل البريطانيون العراق لم يفرضوا ضريبة دخل ولم يسمحوا بالاستمرار في جباية ضريبة التمتع• ويرى بعض الكتاب ان ضريبة التمتع العثمانية ليست ضريبة دخل فقد

كانت في الحقيقة ضريبة على العمل اكثر منها ضريبة على الدخل وفي اغلب الحالات كانت تبنى على ادلة مناسبة ترشد الى الدخل وفي قليل من الحالات كانت تبنى على الدخل مباشرة • وفي الحالات التي تكون فيها هذه الاسس مفقودة كان يعين القانون مبلغ الضريبة •

نظام الضرائب الحديث :

يشير تاريخ الضرائب الحديث في العراق الى ان سنة ١٩٢٧ كانت بداية التشريع الضريبي الحديث فيه اذ صدر خلالها قانون ضريبة الدخل • وفي سنة ١٩٣٥ فشلت محاولة تشريع قانون ضريبة الشركات وخلال الفترة ١٩٣٧ الى ١٩٣٩ فرضت انواع اخرى من ضرائب الانتاج • وفي اربعينيات هذا القرن فرضت ضرائب اضافية على الدخل وعلى العرصات والغيتهي واخرى غيرها• وفي سنة ١٩٥٥ صدر قانون التعريفة الكمركية فغطى الضرائب الكمركية على اسس جديدة ومستندا الى قانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ واعيد تنظيم ضريبة الدخل في سنة ١٩٥٦ •

وسنحاول فيمايلي استعراض اهم هذه الضرائب وبيان التطور التاريخي الذي لحقها منذ نشأتها كلما امكن والا فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ وسنهتم بجوانب معينة من تطورها وبشكل خاص تطور اوعيتها واسعارها والاعفاءات المقررة منها :

اولا ــ الضرائب المباشرة :

تتكون الضرائب المباشرة في العراق من الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال •

١ ــ الضرائب على الدخل :

فرضت ضريبة الدخل في العراق الحديث في عام ١٩٢٧ بالقانون رقم ١٩٢٧/٥٢ الصادر في ١٩٢٧/٥/٢٨ وليسري اعتبارا من السنة التقديرية

١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ والتي تبدأ من ١/٤/١٩٢٧ اي بأثر رجعي • وتستوفى الضريبة في كل سنة تقديرية عن الدخل المتحقق في السنة التي تسبق السنة التقديرية مباشرة عدا الرواتب المدفوعة من خزينة الحكومة او من البلديات او من الهيئات العامة فان الضريبة تستوفى منها حين صرفها وتدفع مقدما للسلطات المالية • وحددت المادة الخامسة اوعية ضريبة الدخل بالمكاسب والارباح الناجمة عن المصانع والاشغال التجارية والمهن والاعمال والخدمات وكذلك الفوائد والخصوم وحصص الارباح وكذلك الرواتب التقاعدية والتخصيصات السنوية •

كما حددت المادة الثامنة مايعفى من الضريبة وأهمها الدخل الزراعي ودخل الاملاك الذي يدفع عنه ضريبة الاملاك ودخل الحيوانات الخاضعة لرسم الكودة • واعطى امتياز خاص للموظفين الانكليز وللجيش الانكليزي الموجودين في العراق الذين يتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم من الخزينة البريطانية وكذلك للمندوب السامي البريطاني وموظفيه والى موظفي الممثليات والقنصليات الاجنبية استثناءا مما جاء في المادة الخامسة من تحديد الدخل (بأنه ما كان ناجما او مستحصلا او مستلما في العراق) • اما سعر الضريبة فقد فرضت بسعر نسبي قدره ٣٫٦٤٥٪ من الدخل بعد منح اعفاء قدره ٣٠٠ دينار (٤٠٠٠ روبية) •

ولقد عدل القانون خمس مرات بالقوانين (٥١) لسنة ١٩٣٠ و (٧٣) لسنة ١٩٣١ و (٦٠) لسنة ١٩٣٣ و (١٩) لسنة ١٩٣٤ و (٥٨) لسنة ١٩٣٦ قبل ان يلغى سنة ١٩٣٩ ليحل محله قانون ضريبة الدخل رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٩ واعيد تنظيم ضريبة الدخل في سنة ١٩٥٦ بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٦ •

ويتبع العراق نظاما متميزا في ضرائبه على الدخول فهو لا يأخذ بنظام الضريبة العامة على الدخل ولا بالضرائب النوعية على المدفوعات ولا بنظام

الضرائب النوعية المقومة بالضريبة العامة على الايراد ، انما يأخذ بنظام الضريبة العامة على الدخل عدا دخل المكلف من عقاراته المبينة ودخله من الاراضي الزراعية اذ ان لهذين الدخلين ضريبة اخرى لكل منهما ولا تتكاملان مع الضريبة العامة على الدخل •

تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي المتحقق في العراق للشخص القانوني المقيم وغير المقيم طبيعيا كان او معنويا ولاغراض الضريبة يدمج المشرع دخل الزوجة بدخل الزوج ويتوسع في فهم الدخل فتسري الضريبة على اي دخل يتحقق في العراق ولا يخضع لضريبة اخرى • كما يخضع للضريبة الدخل الناجم عن التصرف بالعقار ولو تحقق للشخص مرة واحدة •

اي ان المشرع العراقي خرج جزئيا عن فكرة الدورية في الدخل وتسري الضريبة باسعار متدرجة وفقا للشرائح ومفرقة بين الشخص الطبيعي والمعنوي من جهة وبين الشخص المعنوي الذي هو في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة والشخص المعنوي الذي هو في شكل شركة مساهمة من جهة ثانية وبين الشخص المعنوي الصناعي وغير الصناعي من جهة ثالثة • ويقرر المشرع اعفاءات مختلفة من هذه الضريبة شملت المكلف باعبائه العائلية فضلا عن الاعفاءات المقررة لاسباب اجتماعية واقتصادية •

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية اصاب بعض الافراد ظروفا غير اعتيادية استطاعوا بسبب الحرب ان يحققوا فيها ارباحا مفرطة مما دعا الحكومة الى التفكير في تحميلهم بعض اعباء نفقات الدولة المتزايدة فكان ان تقرر فرض ضريبة سميت (ضريبة الارباح المفرطة) بالقانون رقم ١٤ الصادر في ٢٧/٣/١٩٤٠ وبموجب هذا القانون عد ربحا مفرطا خاضعا للضريبة الاضافية (ضريبة الارباح المفرطة) ما زاد عن معدل الدخل لسنوات ثلاث سبقته او خلال سنتين او سنة واحدة اذا لم يخضع المكلف خلال السنوات الثلاث المذكورة •

وفي عام ١٩٤١ جرى تعديل قانون ضريبة الارباح المفرطة وبموجبه عـد الدخل المفرط الخاضع للضريبة هو ما تجاوز الـ ١٢٠٠ دينار بصرف النظر عن ارباح السنوات السابقة • وقانون ضريبة الارباح المفرطة مكمل لقانون ضريبة الدخل ويستند اليه في جميع احكامه الا ما ورد به نص خاص فوعاء الضريبة هو عينه في الضريبتين كما ان الدخل المعفى من ضريبة الدخل يعفى بطبيعته من ضريبة الارباح المفرطـة •

وفي عام ١٩٤٣ شرع قانون ضريبة الدخل الاضافية رقم ٦٣/١٩٤٣ الغيت بموجبه ضريبة الارباح المفرطة وفرضت ضريبة اضافية على الدخول التي تخضع لضريبة الدخل وعد الدخل اضافيا اذا تجـاوز ١٥٠٠ دينار بضمنهـا السماحات المقررة للمقيم • اما غير المقيم فقد عدت جميع مدخولاته الخاضعة لضريبة الدخل دخلا اضافيا خاضعا للضريبة الاضافية •

ضريبة الامـلاك (العقـار) :

عرف العراق هذه الضريبة منذ ان كان تحت الاحتلال العثماني اذ فرضت السلطات العثمانية في عام ١٨٣٩ الضريبة بعد الغاء ضرائب الحرب وكانـت تجمعها تحت اسماء الامدادية السفرية والامدادية الخفرية وجهادية الامة •

وكانت تفرض على القيمة الرأسمالية للملك اما الاملاك المؤجـرة فقد كانت تدفع ضريبة اضافية على القيمة الايجارية (الدخل العقاري) اي انها كانت من الضرائب المباشرة التي ترد على رأس المال العقاري وعلى الدخل العقاري •

وفي عام ١٩١٠ صدر قانون ضريبة المسقفات العثماني (الويركو) ليحل محل القانون السابق فارضا ضريبة بسعر ١٢٪ على الدخل السنوي الاجمالي للمعامل والمصانع وكذلك المباني المشيدة من الخشب بعد تنزيل ٢٥٪ من الدخل الاجمالي السنوي • اما بيوت السكنى فهي تخضع للضريبة اذا كانت

ايجاراتها تزيد على ٢٥٠ قرشا وكانت هناك اعفاءات مقررة لاملاك الحكومة والعائلة المالكة والبلديات والمساجد والمباني ذات الاغراض الثقافية او الزراعية وجوز القانون للسلطة الادارية اعفاء المباني الصناعية لفترات محدودة ٠

وبالاضافة للسعر الاساسي للضريبة (١٢٪) كانت هناك ضمائم تفرض لصالح تمويل الحروب او لصالح البلديات او الحكومات المحلية ولقد وصلت هذه الضمائم خلال فترة سنوات الحرب العالمية الاولى الى ٦٠٪ من الضريبة الاساسية ٠

ولقد استمر العمل بهذا القانون في العـراق حتى بعد احتلال الانكليز للعراق (سنة ١٩١٤ ــ ١٩١٧) اذ سمحت السلطات البريطانية للبلديــات بجباية هذه الضريبة ولكن بسعر (١٠٪) وبقي الامر حتى سنة ١٩٢٣ عندمـا صدر اول قانون وطني لضريبة العقار وهو قانون ضريبة الاملاك رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ وبموجبه تقرر ان تكون ايرادات هذه الضريبة للخزينة العامة بدلا من البلديات ٠ وفرضت الضريبة بســعر ١٠٪ من القيمــة الايجاريــة (الايراد السنوي) لبيوت السكن والدكاكين والحمامات والمصانع والمعامل والارض الفضاء المستعملة لاغراض تجارية والسكنى الثابتة ٠

وقرر القانون في المادة الثانية منه جواز زيادة نسبة الضريبة بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية ، كما قرر القانون اعفاء دور السكن التي لا يزيد ايجارها السنوي عن (٥٠) روبية = ٣٫٧٥٠ دينارا ٠ واعفيت املاك الحكومة والبلديات والاماكن الدينية والثقافية والزراعية ٠ والاملاك الخالية واي ملك آخر يعفى بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية ٠

وفي عام ١٩٢٧ صدر القانون الجديد لضريبة الاملاك برقم ٣٥ لسنة ١٩٢٧ ملغيا القانون القديم ٠ وقد عدل القانون الجديد عام ١٩٣٣ بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٣ ٠

وفي سنة ١٩٤٠ صدر قانون ضريبة الاملاك رقم ١٧ لسنة ١٩٤٠ منظما ضريبة العقار من جديـد وفق عين الاسس التي كان عليهـا قانون ١٩٢٧ مع الاهتمام بالجوانب التنظيمية والادارية فابقى على سعر الضريبة (١٠٪) من الايراد السنوي للملك • وقد اضاف القانون الجديد للاعفـاءاتالمقررة في القانون السابق بأن قرر اعفاء بيوتالسكنى اذاكان ايرادها السنوي(١٣)دينارا فاقل في مدن بغداد والموصل والبصرة و (٦ر٥) دينارا فاقل فيما عدا ذلك من المدن والقرى • اما الاملاك الكائنة خارج المدن والقرى فتعفى في حدود ١٢ دينارا من ايرادها السنوي •

وفي سنة ١٩٤٥ صدر قانون جديد لادارة الالوية برقم (١٦) لسـنة ١٩٤٥ نفذ عام ١٩٤٧ • ومقرراان يكون نصف صافي ايرادات ضريبة الاملاك الى الادارة المحلية (بعد تنزيل نصف، كلفة التحصيل) •

وفي عام ١٩٤٨ فرضت الحكومة ضريبة املاك اضافية قدرها ٥ر٢٪ لاغراض الحكومة المركزية وكانت هذه واحدة من الضرائب التي فرضت في تلك السنة لتغطية النفقات العسكرية المتزايدة بسبب حرب فلسطين • وكانت هذه الضريبة من الضرائب الطارئة والمؤقتة بسنتين ثم مددت الى سنة ثالثة •

وفي عام ١٩٥٠ زيد سعر الضريبة الاضافية الى ٥٪ للعقارات والمباني التي يؤجرها اصحابها والى ٥ر٢٪ التي يسكنها اصحابها • وتخصيص حصيلة هذه الضريبة الاضافية لخزانة الدولة ، كما تقرر زيادة حدود الاعفاء لبيوت السكنى الى ٢٠ دينارا في مدن بغداد والبصرة والموصل والى ١٠ دنانير في غيرها •

وفي عام ١٩٥٢ صدر المرسـوم رقم (٢) بتعديل حدود الاعفاء لبيوت السكنى وجعلها ١٥٠ دينارا في مدن بغداد والبصرة والموصل و ٧٥ دينار في غيرها من المدن •

وفي عام ١٩٥٦ تقرر تخصيص جميع موارد هذه الضريبة للبلديات فاصبحت ضريبة بلدية بكامل ايراداتها مع بقاء ايراداتها للحكومة المركزية .

الضرائب الزراعية :

بعد انتهاء حكم العثمانيين للعراق واحتلال الانكليز بغداد في ٢١/٣/١٩١٧ استمرت ضريبة العشر التي كانت قائمة حيث كانت تفرض بسعر ١٢ر٦٣٪ على مجموع ماتنتجه الارض من الغلال .

وفي عام ١٩٢٦ بديء العمل على اصلاح الضرائب على الارض الزراعية وفق خطة معينة تستهدف فرض الضريبة على الارض الزراعية بدلا من فرضها على المحصولات . الا انه بالنظر للصعوبات التي قامت في سبيل تحقيق هذه الخطة رأت الحكومة ان تصل الى اغراضها تدريجيا . وبناءا على ذلك شرع قانون « نسبة حصة الحكومة من الاراضي الزراعية » رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بتاريخ ١٩/٤/١٩٢٧ ونفذ في اول نيسان .

واهم نصوص القانون المذكور مايلي :

١ ــ تتناول الحكومة حصة مقدارها ٢٠٪ من محصولات الاراضي التي تسقى سيحا و ١٠٪ من محصولات الاراضي التي تسقى بالواسطة او الامطار اي ان الضريبة على الاراضي التي تسقى سيحا هي في الاصل ضريبة العشر وضريبة الماء (حق الماء) .

٢ ــ كما تأخذ الحكومة ضريبة اخرى باسم اجرة الارض او حصة الملاكية بنسب متدرجة وبشكل حصة مئوية من الحاصلات التي تنتجها الاراضي الاميرية غير المفوضة وبحسب نوع الارض وطرق سقيها .

٣ ــ تبقى نسب حصة الحكومة التي كانت سائدة قبل تنفيذ القانون نافذة الحكم في حالة وجود نص خاص عليها في حجج التملك او مقاولات خاصة او جرى التعامل خلال العشر سنوات الماضية على معاملتها معاملة خاصة .

٤ ـ للحكومة ان تقرر بنظام معاملة مالية خاصة تسرى لمدة ٣ سنوات للاراضي الواقعة على الحدود او تعين نسب ادنى من المعدل لمدة سبع سنوات على انواع خاصة من المحصولات التي ترغب في تشجيعها .

ولتقدير الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧ (قانون تحقق حصة الحكومة من الاراضي) في ١٩٢٧/١٢/٢٧ اجاز للحكومة ان تتخذ أيا من الطرق الثلاث الاتية لتقدير الناتج الزراعي الخاضع للضريبة في المناطق التي تعينها .

(آ) التخميس او التثليث اي استيفاء حصة الحكومة على قاعدة معدل المتحققات السنوية للخمس سنوات او للثلاث سنوات المتقدمة .

(ب) التقدير بالقطوع النقدي لكل وحدة من الاراضي .

(جـ) التقدير بالقطوع النقدي لكل فدان .

وصدرت الانظمة في تقدير حصة الحكومة وفقا لكل طريقة من الطرق الثلاث . وفي ١٩٢٩/٤/١٠ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (قانون نسبة حصة الحكومة من محصولات اشجار الفاكهة والنخيل) وهو يأخذ بنفس احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ (قانون نسبة حصة الحكومة من الاراضي الزراعية) سوى انه خفض سعر الضريبة على الري سيحا وعلى حق الملاكية .

وفي ١٩٢٩/٦/٢٣ شرع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٩ (قانون طريقة تقدير ضريبة الارض واجرتها) والمعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ وقد نص على ان ضريبة الارض يجب ان تفرض اساسا بطريقة القطوع عن كل وحدة قياسية من المساحة الا اذا كانت هناك اسباب هامة كافية تحول دون تطبيقها .

وبحلول الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وتأثر الاقتصاد العراقي بها وخاصة هبوط اسعار المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ عام ١٩٣٠ لجأت الحكومة الى تعديل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٩ بحيث يمكن اداء الضريبة

بمقدار مقطوع عينا ثم يحول الى مبلغ نقدي حسب الاسعار السائدة وذلك بدلا من طريقة القطوع النقدي التي كان القانون ينص عليها قبل التعديل .

ثم شرع قانون تنزيل خاص من ضريبة الارض واجرة الارض رقم (٧) لسنة ١٩٣١ تقرر بموجبه شطب ٥٠٪ و ١٥٪ من بعض تحققات ضريبة واجرة الارض للمزروعات الصيفية والشتوية لسنة ١٩٣٠ كما اجاز لوزير المالية ان يخفض او يشطب ٥٠٪ من المبالغ المتحققة بمقاولات او عقود نظمت قبل سنة ١٩٣٠ المالية .

ونظرا لعدم كفاية التعديل المذكور وقانون التنزيل الخاص ومع اشتداد الحاجة الى معالجة اثار الازمة الاقتصادية العالمية فقد تقرر في سنة ١٩٣١ تشريع قانونين هما : ـ

١ ـ قانون استيفاء رسوم الاستهلاك من المحصولات الارضية رقم ٨٣ لسنة ١٩٣١ .

٢ ـ قانون استيفاء بدلات الايجار من الاراضي رقم ٨٥ لسنة ١٩٣١ .

ووضعا موضع التطبيق اعتبارا من ١٩٣٢/٤/١ وبهما الغيت القوانين الثلاثة السابقة .

قانون رسم الاستهلاك رقم ٨٣ لسنة ١٩٣١ :

شرع هذا القانون في عام ١٩٣١ ليسري اعتبارا من ١٩٣٢/٤/١ مقررا استيفاء رسم استهلاك من الحاصلات الارضية بنسبة ١٠٪ من قيمتها ضمن مراكز الاستهلاك (وهي المناطق التي يعين وزير المالية حدودها بفتح محلات الاستهلاك فيها . اما الطواحين الكائنة خارج مراكز الاستهلاك فيستوفى عنها رسم مقطوع سنوي يعين مقداره وفق ظروف كل طاحونة .

ورسم الاستهلاك هذا اعتبر معادلا للعشر (بمعناه الاصلي) الذي كان يؤلف قسما من حصة الحكومة المنصوص عليها في القانون ٩٢٧/٤٢ و ١٩٢٩/٢٥ ولكن رسم الاستهلاك يختلف عن العشر في انه يبني على اسعار المحصولات في اماكن شراء المحصولات اي محلات الاستهلاك وليس على مجمل المحصولات في محلات انتاجها . وقد نجم عن ذلك ان اعفى المزارعون من دفع الضريبة على ذلك القسم من المحصولات التي يستهلكونها في بيوتهم كما نقل عبء الضريبة من المنتج الى المستهلك حيث اصبحت الضريبة غير مباشرة .

وفي عام ١٩٣٣ الغي قانون رسوم الأستهلاك رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ ليحل محله القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ بغية التغلب على بعض الصعوبات التي كانت تبدو في تطبيق القانون السابق كما نص على جواز اعفاء رسوم الاستهلاك بالالتزام بالمزايدة العلنية والسماح للطواحين والمجارش والمهابش بالاشتغال خارج مراكز الاستهلاك لتأمين معيشة المزارعين وتنزيل نسبة معينة من رسم التبغ المحسن لتشجيع انتاجه .

ولقد عدل القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٣ ثلاث عشرة مرة قبل ان يلغى نهائيا بقانون ضريبة الاراضي الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٤١ .

ضريبة الارض :

كان في العراق نوعان من الضرائب الزراعية في ظل القانون ١٩٢٧/٤٢ و ٢٥ /١٩٢٩ وهما :

١ ـ ضريبة تسمى (نسبة حصة الحكومة من حاصلات الاراضي) وهي بمثابة ضريبة على الارض الزراعية وتشمل جزئين : ضريبة العشر وحق الماء وكانت تفرض بسعر يتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ حسب طريقة الري.

٢ ـ ضريبة اخرى تفرض ببدل الارض او بحصة الملاكية ويتراوح سعرها بين ١٪ و ١٠٪ حسب طبيعة الارض ودرجة خصوبتها وبعدها عن الاسواق وطريقة ريها .

وفي عام ۱۹۳۱ شرع القانون رقم ۸۳ الذي اختص بفرض الجزء الذي هو بمثابة ضريبة العشر من ضريبة نسبة حصة الحكومة من الحاصلات التي كانت مشرعة في القانونين السابقين فيتبقى من ضريبة نسبة حصة الحكومة من الحاصلات الجزء الذي هو مقابل لحق الماء ويضاف اليه الضريبة الاخرى التي كانت تعرف ببدل ايجار الارض او حصة الملاكية (بالنسبة للاراضي الاميرية الغير مفوضة) .

لذلك شرع القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣١ (قانون استيفاء بدل الايجار من الاراضي) فارضا ضريبة الارض تحت تسمية اخرى . وهذه الضريبة هي لتحقيق مبالغ عن اجرة الارض وحق الماء والتي تجبى في محل الانتاج (الارض الزراعية) .

وفي ٢/٥/١٩٣٦ صدر قانون ضريبة الارض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦ ويسرى القانون الجديد على جميع الاراضي المعدة الانتاج المحصولات الزراعية بما فيها الخضروات والتبغ والتنباك والفواكه ولا يشمل الاراضي المغروسة نخيلا ولا التي تنتج محصولات طبيعية كالاحطاب والاخشاب والقصب والبردي والعفص .

وقد عدل القانون مرتين بالقانونين المرقمين ٤٢ لسنة ١٩٣٨ و ٣٧ لسنة ١٩٤٥ .

اطفاء ضريبة الارض :

يتبين خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ وهي السنوات التي فرضت فيها ضريبة الارض بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣١ ، ثم بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦ ان ايرادات هذه الضريبة من الضآلة بحيث لا تتناسب والنفقات الكثيرة التي تتكلفها ادارة الضريبة بسبب الجهاز الضخم المكلف بجبايتها . وكثرة حالات التحايل والتهرب من الضريبة مضافا الى ذلك ضغط طبقة ملاك الاراضي الزراعية المتنفذين وكبار المزارعين اذ ان هذه الضريبة كانت عبئا عليهم بشكل مباشر بعد ان افلحوا في نقل عبء ضريبة الاستهلاك من المنتج الى المستهلك

واخيرا فان حاجة الحكومة الى المال قد حبب اليها فكرة الغاء هـذه الضريبة وهكذا صدر القانون في ١٩٣٩/٧/٢٤ وليسري اعتبارا من ١٩٣٩/٤/١ •

ورغم كل المغريات من اعفاءات واجراءات اخرى وضعها المشرع لضمان نجاح تطبيق القانون • الا انه لم يحقق الغرض من تشريعه مما دعا المشرع الى الغاء قانون اطفاء ضريبة الارض رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ والتعديلاته وذلك بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ •

ثانيا ــ الضرائب غير المباشرة :

يعتمد النظام الضريبي في العراق مثل سائر البلدان المتخلفة الاخرى في نظامه الضريبي على الضرائب غير المباشرة اساسا ، وقد بلغت نسبة حصيلة الضرائب غير المباشرة ٩٠٪ في عام ١٩٥٥ وتتألف هذه الضرائب من :

١ ــ الضرائب الكمركية :

يعد قانون التعريفة الكمركية رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ واحدا من اهم القوانين التي شرعت بعد ان نال العراق استقلاله وانضمامه الى عصبة الامم في عام ١٩٣١ • وقد استمر هذا القانون نافذا لمدة (٢٣) سنة (بعد تعديله عشرة تعديلات) من ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٣ حتى عام ١٩٥٦ عندما استبدل بقانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ ولقد تقررت بموجب تعريفة سنة ١٩٣٣ رسوم قيمية على ٦٨٠ سلعة من السلع المستوردة وباسعار تتراوح بين (٨٪) و (١٠٠٪) ورسوما نوعية على ٢٧٥ سلعة من الواردات تتراوح بين (٨٪) و (٣٠٠٪) كما تقرر اعفاء ١٣٧ سلعة مختلفة •

وفي عام ١٩٥٥ وضعت الحكومة قانونا جديدا للتعريفة الكمركية بمعونة اثنين من خبراء التعريفة البلجيكيين وهو القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وبموجبه تقررت اعفاءات وتخفيضات هامة في رسوم الواردات لصالح التنمية الزراعية والصناعية كما زيدت رسوم الواردات للسلع الممكن انتاج مثيل لها في العراق

كما اجرى من ناحية اخرى لتخفيف العبء عن المستهلك تخفيض الرسوم على المواد الضرورية للاستهلاك وبعض المواد شبه الضرورية •

ومع تزايد ايرادات البترول وتحسن الميزان التجاري لصالح العراق اخذت الحكومة تميل الى اتباع سياسة تجارية اكثر حرية من ذلك تخفيض رسوم الواردات عموما وذلك في محاولة لمحاربة التضخم عن طريق تشجيع الاستيراد بعد ان اصبح الاقتصاد العراقي ينمو بسرعة ويزداد الطلب على السلع والخدمات عامة ولظهور بوادر التضخم •

ولقد اجريت تعديلات عديدة على تعريفة عام ١٩٥٥ بلغت حتى عام ١٩٧٠ خمسة وعشرين تعديلا •

ضرائب الانتاج ـ المكوس :

ومن الضرائب غير المباشرة التي اخذت تتبوأ مكانا بارزا بين الضرائب العراقية وتزداد اهميتها سنة بعد اخرى هي ضرائب الانتاج التي اصبحت واحدة من اهم اعمدة البناء الضريبي العراقي •

ففي عام ١٩١١ ، وكان العراق حينذاك تحت التبعية العثمانية كانت ضرائب المكوس مقتصرة على مكس المشروبات الروحية ومكس التبغ ومكس الملح وكان حوالي ٨٠٪ من ايراد المكوس متأتيا من مكس الملح •

وفي عام ١٩٢٣ شرع اول قانون وطني لمكس المشروبات الروحية برقم ٥٤ لسنة ١٩٢٣ زيد بموجبه المكس على المشروبات الروحية والعرق من ١٨ روبية وخمس انات (= ١٣٧٥ فلسا) الى ٢٠ روبية (= ١٥٠٠ فلس) لكل غالون وقد استمر العمل بقانون سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٣١ عندما حل القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٣١ محل القانون (٥٤) لسنة ١٩٢٣ ثم ابدل فيما بعد بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٣٧ • الا انه يلاحظ ان اغلب التعديلات كانت تنصرف الى زيادة الرسم على (العرق) •

رسوم التبغ والسيجاير :

كانت رسوم التبغ المنتج محليا تجبى لصالح ادارة الدين العثمانية العمومية، وفي عام ١٩٢١ عادت هذه الرسوم الى حظيرة ميزانية الدولة العراقية وفي سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ١٨ بفرض المكس على بيع الدخان • وفي سنة ١٩٢٣ شرع اول قانون وطني برسوم التبغ رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٣ (قانون المكس رقم ١) وبعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٤ ايضا وعام ١٩٢٥ بالقانون رقم (٣٠) وفي ١٩٢٦ بالقانون رقم (٢٩) وفي عام ١٩٢٨ شرع القانون رقم (٢٨) بتزييد الرسوم على التبغ والتنباك •

ثم شرع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٣٣ وبموجبه اصبحت الرسوم على التبغ المنتج محليا (٦٠ فلسا) للكيلوغرام الواحد وعلى التنباك ٥٠ فلسا للكيلوغرام الواحد • وبقي السعر على حاله حتى عام ١٩٥٠ حيث جعل الرسم على التبوغ ٧٥ فلسا للكيلوغرام الواحد وعلى التنباك ٦٠ فلسا للكيلوغرام الواحد •

اما السيكاير التي تصنع باليد او تعبأ بالمكائن فقد كانت غير خاضعة لرسم المكس حتى عام ١٩٣٩ ، عندما شرع قانون مكس السيكاير رقم (٨) لسنة ١٩٣٩ وبموجبه فرض رسم بمقدار فلس واحد عن كل عشرة سكاير معلبة ومعبئة بالمكائن ، وفلس عن كل عشرين سيكارة معبأة باليد ثم مالبث السعر ان زيد عام ١٩٤٢ بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٤٢ ليبلغ فلسين /. ١٠ سيكاير معبأة بالمكائن او ٢٠ سيكارة معبأة باليد ثم زيد الى ٤ فلوس عام ١٩٥٥ بالقانون رقم (١١) •

رسوم المكس على المنتجات النفطية :

ان اول قانون وطني صدر برسوم الانتاج على مشتقات النفط كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون ١٩٢٨/٢٨ والذي حل محله القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣١ • وقد فرض القانون الاخير رسما على البنزين

وامثاله (الكحول المستعمل لتسيير الموتورات) مقداره (٥ر٦) آنه = ٣٣ فلسا وعلى نفط الوقود (الكيروسين) رسـما مقداره نصف آنه = ٥ر٢ فلسا اما النفط الخام وغيره فقد كان معفى من رسم الانتاج (المكوس) كما ان منتجات النفط الاخرى كانت خاضعة لرسم الوارد الكمركي او كانت تستورد من الخـارج ٠

وقد جرت تغييرات طفيفة على رسم المكس المفروض على البنزين خلال الفترة من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٤٧ حيث بلغ الرسم في السنة الاخيرة ١٢١ فلسا لكل عشرة لترات اي بنسبة زيادة قدرها ٦٢٪ تقريبا عن سنة ١٩٣٩ ٠

رسوم المكس على الاسمنت :

فرضت ضريبة على الانتاج على السمنت المنتج محليا لاول مرة عـام ١٩٥٣ بموجب القانون رقم (٩) وكانت بسعر نصف دينار لكل طن من السمنت وقد الغي هذا القانون ليحل محله القانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ ٠ وبموجب القانون الاخير فان سعر الضريبة ابقي على ماهو عليه انما تقرر ان لا تسرى الضريبة الا على السمنت المباع محليا اما مايصدر منه الى الخارج فان يعاد الرسم المستوفى عليه الى مصدره ٠

رسوم المكس على الملـح :

اخضع الملح المنتج محليا الى رسوم المكس (الانتاج) منذ القديم وفي عام ١٩١٧ صدر البيان رقم (١) في عهد الاحتلال الانكليزي منظمـا لهـذا الرسم ٠ وفي عام ١٩٢٨ شرع قانون وطني رقم (٤٥) مقررا احتكار التعامل بالملح وحصره بالحكومة والمجازين من قبلها ٠

وفي عام ١٩٢٩ شرع القانون رقم (٤) لتزييد سعر الرسم وفي عام ١٩٢٩ ايضا صدر القانون رقم (٧) وبعده في عام ١٩٣٤ القانون رقم (٢٠) مقررا اعفاء الملح الذي تنتجه بعض العشائر الساكنة في مناطق صحراوية معفية من الضريبة وسعر الضريبة هو فلسان عن كل كيلو غرام من الملح ٠

الضرائب على التداول والتصرفات :

تتكون الضرائب على التداول والتصرفات من عدد من الضرائب اهمها ضريبة الطابع ورسوم المحاكم والكاتب العدل والتنفيذ ورسوم تسجيل العقار .

رسوم الطابع :

كان رسم الطابع (ضريبة الطابع) مفروضة في العراق منذ العهد العثماني وفي عام ١٩١٧ اصدرت سلطات الاحتلال الانكليزية بيان رسم الطابع منظما لهذه الضريبة . وقد ابدل فيما بعد بقانون الطوابع لسنة ١٩٢٩ .

وفي عام ١٩٢٢ شرع اول قانون رسمي برسم الطابع برقم (٣٠) لسنة ١٩٢٢ مقررا رسوما بنسبة واخرى مقطوعة للتصرفات التي حددها ولقد جرى عليه تعديلات كثيرة قبل ان يلغى ويحل محله القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٠ .

الرسوم القضائية :

فرضت رسوم التقاضي ورسوم تثبيت الحقوق في العراق الحديث بموجب نظام رسوم المحاكم المدنية لسنة ١٩١٨ وتعديلاته والذي فرض رسوما بنسبة واخرى مقطوعة على التقاضي . وبموجب نظام رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩١٩ الذي فرض رسوما بنسبة واخرى مقطوعة على الدعاوى الشرعية وعلى اثبات الوصية والهبة وعلى التركات والمواريث .

وقد عدلت قوانين الرسوم القضائية مرارا قبل ان تلغى ليحل محلها قانون رسوم المحاكم رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٣ الذي ظل نافذ المفعول حتى عام ١٩٦٣ .

رسوم تسجيل الحقوق العقارية :

وتستحق هذه الرسوم كلما اريد تثبيت حق التصرف يرد على العقارات وسواء أكان التصرف مجانا او بعوض وسعر الضريبة كما حددته المادة الاولى

من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٤١ هو عشرون بالالف اي (٢٪) بالاضافة الى رسوم اخرى تحصل مقابل اية وثيقة او مستند او عمل تقوم به دوائر تسجيل العقارات (دوائر الطابو) .

ثالثا ـ شركات التأمين

تميزت الفترة ما قبل سنة ١٩٦٠ بسيطرة شركات التأمين الاجنبية سيطرة تكاد تكون تامة على سوق التأمين العراقية سواء من حيث العدد أم من حيث حصتها من حجم السوق وكانت اعمال التأمين في العراق محصورة بها وهي فروع ووكالات لشركات انكليزية وهندية ، وفرنسية ، واسترالية وسويسرية ونيوزيلندية وامريكية وكانت هناك فروع لبعض الشركات العربية . ففي سنة ١٩٥٩ كان عدد شركات التأمين العاملة في العراق (٣٣) شركة ثلاث شركات منها فقط عراقية . وهذه الشركات الثلاث هي شركة التأمين الوطنية (وهي شركة حكومية حصرت لديها عمليات التأمين الحكومية) وشركة بغداد للتأمين (وهي شركة اهلية ناشئة) وشركة تأمين بغداد (وهي شركة وان كانت تحمل الجنسية العراقية الا ان رأس المال الاجنبي يسيطر عليها) . اما من حيث حجم الاعمال فان اول احصائية نشرت عن السوق العراقية في سنة ١٩٥٩ تشير الى ان حصة الشركات الاجنبية كانت ٦١٪ من حجم اقساط التأمين في فروع التأمينات العامة . فاذا علمنا انه لم تكن الشركات العراقية لتمارس فرع الحياة خلال هذه الفترة ، وهذا يعني ان اقساط فرع الحياة كانت كلها من نصيب الشركات الاجنبية ادركنا مدى سيطرة الشركات الاجنبية على السوق العراقية . كما تميزت هذه الفترة بعدم وجود جهاز للرقابة الفعلية على شركات التأمين . هذا فضلا عن عدم وجود احصائيات عن حجم ونوعية اعمال التأمين في العراق حيث لم يتم نشر اية احصائية عن السوق العراقية الا في سنة ١٩٥٩ .

والى ما قبل تشريع القانون المدني سنة ١٩٥١ لم يكن هناك ما ينظم اعمال التأمين الا قانون السيكورتا الصادر سنة ١٩٢٢ رومي وهو قانون عثماني ترجم من التركية الى العربية ترجمة ركيكة مفككة المعاني وكذلك نصوص الضمان البحري في قانون التجارة البحري وهو قانون عثماني ايضا وكان هناك ايضا قانون آخر يتعلق بشركات التأمين وكيفية ممارسة اعمالها وهو قانون شركات التأمين رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ الذي طرأت عليه بعض التعديلات سنة ١٩٤١ ، وكذلك نظام اجازات وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦ ٠

وفي سنة ١٩٥١ شرع القانون المدني وكان اول تشريع يضم نصوصا واضحة بقدر ما يتعلق الامر بعقد التأمين تاركا الامور التفصيلية للقوانين الخاصة ٠ ومما هو جدير بالذكر ان هذه النصوص على العموم مقتبسة من القانون المدني العراقي وكانت الحكومة العراقية قبل تأسيس شركة التأمين الوطنية (وهي اول شركة عراقية اسست برأسمال عراقي صرف) تجري التأمين على ممتلكاتها واستيراداتها لدى شركات التأمين الاجنبية وتدفع مقابل ذلك مبالغ طائلة على شكل اقساط تأمين الى تلك الشركات ٠ وفي سنة ١٩٥٠ رأت الحكومة ان حاجة سوق التأمين العراقي تدعو الى وجود شركة عراقية قوية لمنافسة الشركات الاجنبية ووكالاتها وفروعها فقررت تأسيس شركة تأمين وطنية تتولى حصرا (ضمن ما تتولى من اعمال) اجراء عمليات التأمين التي تحتاجها الدولة بدوائرها المختلفة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية فأصدرت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ (المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠) الذي تم بموجبه تأسيس شركة التأمين الوطنية برأسمال اسمي قدره مليون دينار كان المدفوع منه في البداية ـر٠٠٠ر١٠٠ دينار (مائة الف دينار) ثم زيد وزيد حتى اصبح مدفوعا بكامله ٠ ونص قانون تأسيس الشركة على ان تقوم الشركة بجميع اعمال التأمين بما في ذلك التأمين

الوطني وضمان الموظفين واعمال التأمين بانواعه والتوكل والتوسط عن مؤسسات التأمين الاخرى وكل ما له علاقة او صلة بالاعمال المذكورة وما جرى عليه التعامل لدى شركات التأمين المختلفة .

لقد امتدت اعمال شركة التأمين الوطنية عند بداية تأسيسها وحتى شهر اذار ١٩٥٣ على اعمال ضمان الموظفين وعلى التوسط باجراء معاملات التأمين العائدة للدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية لدى الشركات الانكليزية بصورة رئيسة مقابل عمولة معينة ولكن الشركة في ذلك التاريخ قد اعدت ما يلزم لقيامها باصدار وثائق التأمين . وقد بدأت بذلك في ١٢/٣/١٩٥٣ . وكانت البداية باعمال التأمين البحري وبعد ٣١/٣/١٩٥٣ بدأت الشركة تتعاطى بقية انواع التأمين .

ولقد اعطى قانون تأسيس الشركة الحق في الانفراد لوحدها باعمال التأمين التي تجريها الدوائر الرسمية وشبه الرسمية حيث انها وهي شركة حكومية اولى من غيرها ولا شك باعمال التأمين لكافة الدوائر الحكومية اذ نصت المادة السابعة من قانون الشركة (عدا دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ان تعهد حصرا الى الشركة بمعاملات التأمين التي تجريها) .

المصادر

١ ـ الدكتور عبدالرحمن الجليلي : النظام النقدي في العراق .

٢ ـ الدكتور مظفر حسين جميل : سياسة العراق التجارية .

٣ ـ الدكتور خليل محمد حسن الشماع : ادارة المصارف .

٤ ـ سعيد عبود السامرائي : النظام النقدي المصرفي في العراق .

٥ ـ سعيد عبود السامرائي : الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية .

٦ ـ الدكتور حكمت عبدالكريم الحارس : السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق .

٧ ـ الدكتور عبدالعال الصكبان : محاضرة بعنوان نظام الضرائب في العراق .

٨ ـ سعيد عبود السامرائي : السياسة المالية في العراق .

٩ ـ الدكتور طارق المتولي : النظام الضريبي في العراق .

١٠ـ فارس الخوري : المالية العامة

١١ـ الدكتور مصطفى رجب : التامين في العراق ـ تطوره ومستقبله .

١٢ـ بهاء بهيج شكري : النظرية العامة للتامين .

١٣ـ بديع احمد : التامين علما وعملا .

١٤ـ البنك المركزي العراقي : (١٩٤٧ ـ ١٩٧٢) ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ١٩٧٢ .

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

١٩١٤ - ١٩٥٨

د . سعدي علي غالب

كلية التربية - جامعة الموصل

من المعلوم ان النقل له أهمية بالغة في تطور القطر تطورا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وتتجلى هذه الاهمية بمقياس اكبر بالنسبة لقطر كالعراق الذي ظل مدة طويلة منعزلا عن العالم ، ثم بدأ نهضة شاملة تتطلب انعاش التجارة والسياحة والاحوال المعاشية والصحية للقرى والارياف ، فضلا عما تتطلبه من استثمار مواردها الطبيعية كما يجب وتقوية الترابط الثقافي بين سكانه .

وتحسنت وسائط وطرق النقل في العراق تحسنا ملموسا منذ الحرب العالمية الاولى ، اذ لم يكن في العراق قبل تلك الحرب الا خط حديد واحد - مجاميع اطوالها - ٢١٠ كيلومتر ممتدة بين بغداد وشمال تكريت موازيا لنهر دجلة من الجانب الغربي . ولم يكن يعرف من وسائط النقل ما يدعى بالسيارة ولا طريق معبد ، وكانت العربات التي تجرها الخيول تنتقل على طرق غير معبدة بين المدن الرئيسة والمحطات التي تقع بينها . ما عدا ذلك كانت

وسائط النقل السائدة هي حيوانات النقل المتمثلة بالجمال والخيول والبغال والحمير لنقل البضائع والمسافرين •

وكان الطريق النهري بالنسبة لهذه الوسائط ذا أهمية ظاهرة لنقل الانتاج الزراعي والمواد الانشائية المتمثلة في مواد البناء كالجص والنورة والقار والاخشاب والحبوب كالحنطة والشعير مثلا • وكانت الواسطة المهمة لتحقيق مثل هذا النقل هي الارماث « الاكلاك » ، اما السفن الشراعية الخفيفة والبواخر فتكون سائدة في الاقسام السفلى من النهرين •

وبلغت اطوال السكك الحديد سنة ١٩٥٨ ما يقرب ١٦٢٤ كيلومترا واطوال الطرق المعبدة مايقرب من ٣٤٠٠ كيلومتر مضافا لها ٩٠٠٠ كيلومتر من الطرق الممهدة الصالحة لسير السيارات مضافا اليها ٥٠٠٠ كيلومتر من الطرق الثانوية • اضافة ذلك ما يقرب ٢٨٠٠ كيلومتر من الطرق النهرية ـ التي تشمل اطوال دجلة والفرات وشط العرب الذي يصلح لسير البواخر بعمق ٣٢ قدما من المعقل حتى مصبه ، اما الاقسام الصالحة للبواخر الصغيرة ذات غاطس ٤ اقدام فتشمل مجرى دجلة من بغداد حتى گرمة علي طيلة ايام السنة ـ اما في موسم الفيضان فتكاد جميعها تصلح للسفن الصغيرة •

وكانت هذه الطرق غير مترابطة ، اي انها تعمل بشكل منفصل عن الخط الاخر من النقل المجاور لها ، ولذلك برزت الحاجة الى تصميم شبكة نقلية متكاملة ومترابطة من اجل القضاء على العزلة والتخلف الثقافي والاجتماعي والصحي • هذا بالاضافة الى انعاش الاقتصاد الريفي الزراعي والحيواني ، وذلك بايصاله الى اسواق الاستهلاك بكلفة اقل واختصار في الزمن دون ان يلحق بالانتاج التلف •

ومن الملاحظ ان شبكة النقل والمواصلات في العراق خضعت لتأثير عوامل عديدة منها :

١ ــ الموقــع الجغرافي للعــراق :

يحتل القطر موقعا داخليا بعيدا عن الطرق الملاحية البحرية الرئيســة ، واقرب هذه البحار اليه ، البحر المتوسط والذي يفصله عن العراق طريــق طويل هي الصحراء المتمثلة ببباديتي العراق والشام • اما المنفذ الثاني فيتمثل بالخليج العربي وهو طريق ملاحي طويل وثانوي بالنســبة لخطوط الملاحــة الدولية الرئيسة العابرة في مياه البحر العربي ــ المحيط الهندي ــ ومع ذلك فميناء المعقل على شط العرب الذي يصب في الخليج العربي عند جنوب الفاو يعتبر اهم منافذ العراق للاتصال بالدول وتحقيق النشاط التجاري •

واعتمادا على ماسبق ، فان الاتجاه العام لمسار النقل تأثر بهذه المعطيات ولذلك فانها تتجه من اطراف العراق الى موانيء الخليج الواقعة الى الجنوب• اما توزيع المراكز الحضرية وتجمعها واتجاه النهرين ــ دجلة والفرات ــ فكان لها اثار اخرى بتوجيه مسارات النقل وتوزيع خدماتها •

كما ويلاحظ ان العقبات الجبلية المنيعة بين العــراق وايران وتركيــا واقتصار المنافذ الصالحة لوسائط النقل على ثلاثة ممرات محددة جعل العراق يمد الى هذه الممرات اهم الطرق التي تربطه بالقطرين المجاورين مثل طريق أربيل ــ رايات ــ حاج عمران ــ ايران ، وطريق الموصل ــ زاخو ــ تركيا • خلال ممرات وخوانق ضيقة وطرق جبلية وعرة صعبة •

٢ ــ طبيعــة اتجــاه دجلة والفرات

ان طبيعة اتجاه النهرين نحو الجنوب جعل اطــوال مسارات النقــل تمتد بهذا الاتجاه من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي وبموازاة مجاريهما• ومنذ اقدم العصور التاريخية ، عمل النهران على ربط تجارة المراكز الحضرية والقرى العديدة الواقعة والممتدة على ضفافهما وايصالها نحو الخليج • وقد فتح مجراهما في الهضبة الغربية والمنطقة الجبلية طريقين احدهما الى سوريا والاخر الى تركيا يحاذيان ضفتيهما • وهما بذلك أصبحا أهم الطرق الطويلة

التي تربط اكثر مدن العراق بالمدن الواقعة على دجلـة والفـرات بالاقطار المجـاورة ٠

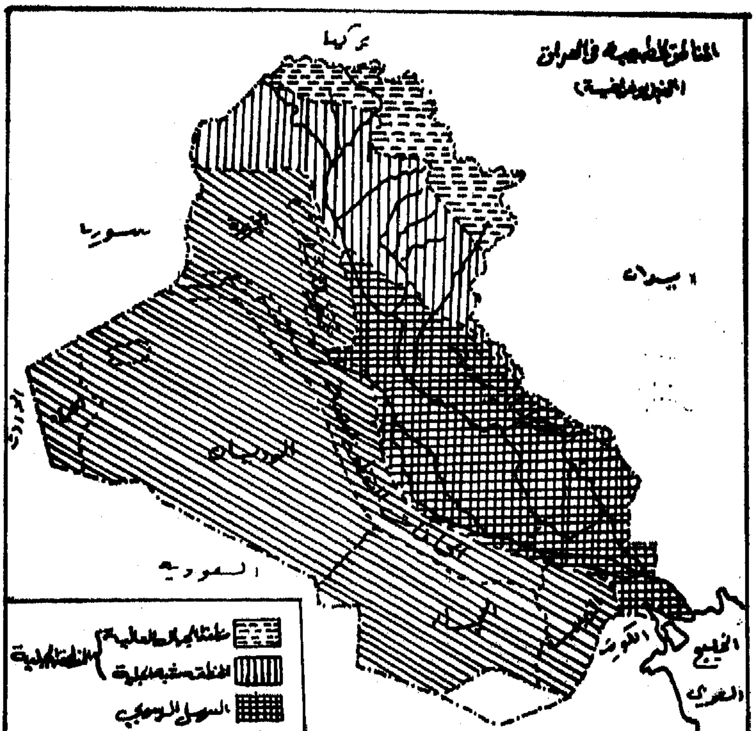
٣ ـ طبيعـة السـطح :

من المعلوم ان سطح العراق (شكل ــ ١) ينقسم الى ثلاثة اقسام رئيسة هـي :

أ ــ السـهل الرسوبي

ب ــ الاقليم الجبلي

جـ ــ الهضبة الغربية



شـكل ــ ١
اقسـام سطح العراق الطبيعية

اما السهل الرسوبي حيث يكون اكثر مناطقه دون مستوى الانهار المجاورة له ولذلك تكون ظاهرة انتشار السباخ ظاهرة شائعة ومألوفة ، ولذلك فان الطرق كثيرا ما تتعرض الى التلف والغرق بمياه الفيضان او بمياه السقي • ونتيجة ذلك ان الطرق تاسرت بضفاف الانهار وهي سهول فيضية اعلى مما يجاورها من الاراضي • اما الطرق المعبدة الحديثة فانها ابتعدت بعض الشيء عن الانهار تفادياً لاطالة الطريق ــ بفعل الانحناءآت النهرية ــ وبالتالي اختصارا في زمن الرحلة ، فقد عوض عن ارتفاع الضفاف بتعلية الطرق بسداد ترابية الى مستوى يكبح عنها خطر الفيضان •

وفي الاقليم الجبلي عامة ، فان امتداد السلاسل الجبلية من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي رسم أفضل واقصر الطرق في الاقليم بهذا الاتجاه كما هو الحال في الطريق الذي يخدم سهل شهرزور ، اذ لا تتجه الطرق من الشرق الى الغرب الا في حالة توفر المنافذ والمعابر الجبلية وكما هو الحال في الطريق الممتد بين كركوك ــ السليمانية عبر مضيقي بازيان وطاسلوجه ، وكذلك الحال في الطريق السياحي والذي يعرف بطريق المصايف بين أربيل ــ حاج عمران والذي يقطع مضيق سبلك وكلي علي بك •

وفي الوقت الذي تمتد الجبال على طول الحدود ، وهي بهذه الحالة تكون حائطا ومانعا لتحقيق العملية النقلية بين العراق والدول المجاورة له ، فان المدن القريبة من الممرات الجبلية كالمقدادية وزاخو تكون بمثابة محطات تجمع لتتجه منها الطرق نحو المدن العراقية • فهناك طرق تربط المقدادية بالمراكز الحضرية الموازية لجبال بشتكوه في ايران كما هو الحال في مندلي وبدرة للاستفادة من هذا المنفذ ، وكذلك فان مدينة زاخو التي تتجه نحوها مسارات الطرق من مدينة الموصل والعمادية ودهوك للاستفادة من هذا المنفذ الى تركيا •

اما الهضبة الغربية فان معظم مسارات النقل الرئيسة كانت موازية لامتداد مجرى الفرات بشكل اساسي ذلك لحاجة الوسائط والمسافرين للمياه • ومع ذلك فهناك طرق تقطع الهضبة متجهة الى الاردن او الى المملكة العربية السعودية او الكويت وجميعها طرق صحراوية تفتقر الى الخدمات وبالتالي فان الوسائط التي تتحرك فيها تختلف عن غيرها في سطح العراق كماً ونوعاً •

٤ ـ الثروة الزراعية والمعدنية :

وتعتبر ضفاف الانهار ومايجاورها في اقليم السهل الرسوبي هي أفضل الاراضي الصالحة للزراعة ، لذلك أمتدت مسارات النقل من طرق معبدة وسكك حديد بمحاذاة نهر الفرات والجداول الراضعة منه وذلك لتسويق الانتاج الزراعي • في حين نجد ان المناطق الزراعية ممتدة حول ضفاف دجلة الصالح لحركة السفن النهرية ـ بما يناسب غاطس النهر للواسطة النقلية ـ لتسويق الانتاج الزراغي • في حين نرى ان المناطق الغنية بموارد معدنية مهمة في الاقليم الجبلي كما هو الحال في الاقليم الجبلي والمتمثل بمدينتي كركوك وخانقين ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ربطتا بخطوط حديدية قبل بقية المراكز الحضرية الاخرى في الاقليم نفسه •

٥ ـ مناطق تجمع السكان :

من الصفات التي يتميز بها اقليم السهل الرسوبي هي كثرة الموارد المائية والتي تتمثل في مياه دجلة والفرات بالاضافة الى كثرة الجداول الراضعة منهما اضف الى ذلك كثرة مشاريع الري المنتشرة على جانبي النهرين الخالدين ، لذلك كله فقد أصبح امتداد النهرين مجالا مغناطيسيا جاذبا لتجمع السكان وما يترتب على ذلك من تتاج مناشط اقتصادية متعددة ومتباينة في آن واحد • وتأسيسا على ذلك فقد اتبعت طرق النقل امتدادات الانهار وفروعها •

اما الاقليم الجبلي وبحكم مايتجمع به من امطار تكفي ـ في معظم ايام السنة ـ لقيام نشاط زراعي واقتصادي مع توفر الموارد المائية فيه متمثلة بكثرة العيون والينابيع ، كلها كانت سببا في انتشار الزراعة في جميع انحاء الاقليم ، وهي عكس الحالة تماما في الاقليم الاروائي والمتمثل بالسهل الرسوبي والتي تعتمد فيه الزراعة تماما على مياه الانهار كما اسلفنا • بسبب من ذلك فقد تناثر توزيع المراكز الحضرية وعلى مساحة الاقليم كلها بغض النظر عن قربها من ضفاف الانهار ، وقد ترتب على ذلك ان يكون نظام امتداد طرق النقل متشعبا ومبعثرا •

وفي اقليم الهضبة الغربية ، نرى ان ندرة وقلة الموارد المائية تكون عاملا حاسما في توزيع المراكز الحضرية ، وهي ان وجدت فانها تكون عندحافات الانهر القريبة من الاقليم او عند الواحات والابار • ولذلك تشعبت الطرق موزعة مابين تلك الابار المبعثرة والواحات المنتشرة • ويمكن ان نرى ذلك واضحا في امتداد الطرق بين البصرة ـ الرطبة والتي اتبعت القرى المتناثرة الواقعة قرب العيون والابار كما هو الحال في البصيه والسلمان والشبجه والنخيب والرطبة • وتعد هذه المراكز المحطات الوحيدة بل الرئيسة في نزول القبائل الرعوية البدوية خلال نشاطها الموسمي السنوي •

٦ ـ توزيع المراكز الادارية :

وللقرار الاداري السياسي اثر فاعل في تحقيق نمط معين منامتداد شبكة النقل في القطر • فبغداد ـ عاصمة القطر ـ التي تعد بدون منافس عقدة نقلية تتجمع وتتفرع فيها كافة انماط النقل المستخدم في القطر الى بقية المحافظات • وكذلك فان المراكز الحضرية الرئيسة ـ وهي المدن ـ التي تعد مقرا للوحدات الادارية كالمحافظات والاقضية تلتقي عندها الطرق من القرى والقصبات التابعة لها • وقد نجد طرقا تمتد الى مناطق خالية من السكان لتوصل مخافر الشرطة ونقاط حدود بعيدة نائية عن المراكز الادارية •

المحطات الكبرى لتجمع انماط النقل :

ان مراجعة سريعة لخارطة شبكة النقل البري في العراق تكشف لنا ثلاثة مراكز رئيسة تتجمع فيها وتتفرع منها الشبكة النقلية لتأدية خدماتها الاقتصادية • في حين نجد ان هناك مناطق اخرى اقل أهمية • والمناطق الرئيسة في العراق هي بغداد والبصرة والموصل • وكل من هذه المحطات خدمتها عوامل متعددة جعلت منها محطة خدمات رئيسية للنقل•ومن جملةهذه العوامل الثروة الاقتصادية التي تمتلكها او ما تمتاز بها من مناشط تجارية او كونها منطقة حدودية مرورية ـ ترانزيت ـ مثلا • ومن العوامل الاخرى العامل الثقافي كما هو الحال في بغداد التي حظيت باعداد كبيرة من المؤسسات العلمية والتربوية والمعاهد ، ومنها نشاط ديني يحتاج الى خدمات نقل الى تلك المراقد الدينية المقدسة الطاهرة مثل مدينة كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء •

ومن اهم تلك المحطات ما يأتي :

١ ـ بغداد :

تعتبر المركز الاول لتجمع وتفرع انماط النقل • حيث تلتقي طرق السيارات بسكك الحديد والقادمة من الجنوب والشمال معا ، كما ترتبط بميناء البصرة عبر طريق الملاحة في نهر دجلة • كما ترتبط العاصمة العراقية بالدول المجاورة بطرق برية فهناك طريق نحو ايران شرقا • وطريق اخر يتجه نحو الاردن وسوريا غربا •

وبسبب توسط بغداد القطر ـ موقعها الفلكي ـ وفي منطقة سهلة تكون فيها حركة وسائط النقل ميسورة ، كما ان المناطق التي تحيط بها خصبة صالحة للزراعة ، مضافا الى ذلك فان بغداد تعد من اهم الاقطاب السكانية في القطر اذ يقطنها ما يقرب في سكانه ، زد على ذلك كثرة وتركز المعامل والصناعات الكبيرة التي عملت على جذب اعداد غفيرة من العمال

والمواد الاولية ، بالاضافة الى انها المركز الاول الثقافي والاداري والتجاري • كل هـذه العوامل مجتمعة جعلت من العاصمة العراقية بـؤرة نقلية مهمـة في القطـر •

٢ ـ البصـرة :

عندها تنتهي الطرق البرية القادمة من داخل القطر ، والمتمثلة بالسكك او الطرق المعبدة ، وكذلك طرق الملاحة النهرية عبر دجلة والفرات ، لتبدأ الطرق البحرية نحو الخليج العربي • وهي بذلك نافذة العراق المائية التي بواسطتها ترتبط بالاقطار العربية الخليجية كالسعودية والكويت مثلا ومع ايـران • وبواسطة الخليج فان العراق يحقـق اتصاله بالعالم الخارجي الى اوربـا وآسيا وجهات عديدة اخرى حيثما تكون المنافع الاقتصادية المتبادلة • وجميع هذه الاتصالات لا تتم الا عبر شط العرب الذي تمكث عليه مدينة البصرة • وبسبب اهميته هذه فقد أولت السلطات الادارية في الميناء رعاية خاصة متمثلة في رفع الارسابات الغرينية التي تتجمع سنويا في مجرى شط العرب والتـي تقلل من كفاءته النقليـة •

٣ ـ الموصـل :

تشغل الموصل المكانة الثالثة ، وتتجمع عندها الطرق القادمة من المناطق الجبلية وشبه الجبلية وباتجاهات مختلفة • وتعد مدينة الموصل المنفذ الطبيعي الى تركيا بواسطة نهر دجلة والطريق البري عبر زاخـو ، كمـا تتصل بهـا وبسوريا عن طريق السكك الحديد والسيارات وهي بمثابة ذلـك مركـز تجاري صناعي فريد ومتميز في شمال القطر •

٤ ـ مراكـز اخـرى :

ويمكن ان نلتقط عدداً من المراكز الحضرية تمثل مراكز ثانوية تلتقـي عندها شبكات الطرق باعتبارها منافـذ نقلية تربط اقليمـين غير متجانسين كالمنطقة الجبلية والشبه الجبلية ، او انها تحتل موقعا مكانيا متوسطاً فـي

الاقليم • ومن امثلة ذلك مدن كركوك والسليمانية والمقدادية وسنجار والنجف والزبير على التوالي •

النقل البري

عرف العراقيون القدماء اهمية النقل في مجتمعهم وكانوا أسبق الشعوب في التعرف به والاستفادة من الانهار والبحار والطرق ونقل السلع والادوات الحربية ، ولعل توطنهم عند ضفاف نهر الفرات كان سببا في امتداد حضارتهم الى بلاد بعيدة عنهم مستفيدين بذلك من المسالك والممرات المائية التي وفرها لهم النهر والجداول التي ترضع منه • ويعد العراقيون القدماء من أول من توصل الى عمل السفن التي جابت بعد ذلك الانهار والبحار لتنقل جيوشهم او تجارتهم ، اضف الى ذلك انهم من الاوائل الذين اخترعوا العجلة ، واخذت منهم بقية الامم هذه الاختراعات النقلية وادخلوها في مجتمعاتهم •

وخلال الحقبة بين ١٩١٤ حتى سنة ١٩٥٨ استخدمت انماط متنوعة من وسائط النقل ، اهمها :

١ — طرق القوافل •

٢ — طرق العربات •

٣ — السيارة •

٤ — السكك •

٥ — الانابيب •

١ — طرق القوافل

ان مجمل شبكات النقل البرية ، خلال الحكم العثماني وحتى بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت طرقا ترابية ومسالك جبلية وعرة وعثا لا تصلح للحركة الدائمة لا سيما خلال فصل سقوط الامطار اي انها طرق فصلية •

وكانت وسيلة النقل الملائمة لتلك الظروف انذاك هي العربات التي تجرها الحيوانات والتي كانت تسير على شكل مجموعة من القوافل مابين المدن العراقية او خارج العراق .

وكانت مسارات القوافل تتجه بحذاء ضفاف النهر أو أنها تمر بعيون المياه والآبار المبثوثة في الصحراء ، وهذا يعني ان تلك المصادر المائية كانت الضابط الرئيس لرسم مسار الطريق البري الذي كانت تطرقه القوافل التجارية البرية . اما طرق الحج فهي كثيرة وتتشعب نحو الاقطار العربية المجاورة الى شبه جزيرة العرب ومن اشهرها درب السلمان ودرب زبيدة .

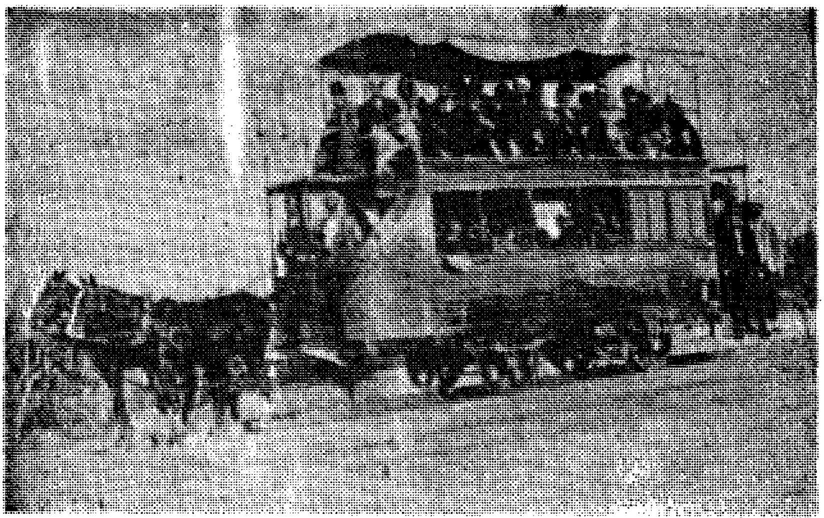
وهناك طرق تربط العراق بالدول المجاورة ، فهناك طريق يبدأ من مدينة البصرة ويسير بحذاء الضفة الغربية لنهر الفرات متجها الى دمشق او حلب ، ويبدأ طريق اخر من البصرة متجها الى بغداد ليستمر الى مدينة الموصل حيث يتجه من الاخيرة الى مدينة حلب او دمشق ، وطريق ثالث للقوافل يربط العراق مع ايران يبدأ من بغداد ليتجه الى بعقوبة ومنها الى طهران .

وبعض هذه الطرق مهمة كمنافذ ارتباط بين العراق والدول المجاورة ، فالطريق الذي يربط مدينة العمادية بقرية بيت الشباب التركية يسلك وادي نهر الخابور ، بعد ان ينحدر اليه من جبال متينة وتتبع هذا الوادي حتى قرية بيت الشباب . وكذلك الطريق الذي يربط بين العمادية وبين مدينة جولمرك التركية متبعا وادي نهر الزاب الاسفل بعد ان ينحدر اليه من جبل العمادية ، ومنها ايضا الى الطريق بين مدينة راوندوز العراقية ومدينة رضائية الايرانية والذي يخترق ممر كلي شين . ومن امثلتها طرق القوافل التي تتبع وادي الخابور والزاب الاعلى لربط القرى التركية الواقعة عليهما بمدينة العمادية ، كذلك الطرق التي تربط مدينة العمادية والرضائية سالكة عبر ممر كلي شين ، او التي تربط مدن رانيه وبنجوين وحلبجه من المدن العراقية بالمدن الايرانية القريبة سالكة المنافذ .

٢ ـ طرق العربات

أ ـ العربات التي تجرها الحيوانات وهي تعد لركوب المسافرين ، فقد استعملت بنشاط ملموس في المدن العراقية خاصة في بغداد ، وكان التحول من طريق القوافل الى طريق العربات صعبا وذلك بسبب ضيق الطرق كما انها مملوءة بالتراب خلال فصل الصيف وهي موحلة شتاء وعلى الرغم من هذه المآخذ الا انها كانت اساسا رئيسا يعتمد عليه في القوافل .

ب ـ العربات التي تجرها الحيوانات وتجري على قضبان حديدية ، وتعرف محليا بالتراموای ، وهي خاصة لنقل الركاب بين المراكز العمرانية القريبة من بغداد، وخط عمل قبل هذا النموذج النقلي مابين بغداد والكاظمية، وبغداد الاعظمية . وقد أسس هذا المشروع الوالي المصلح مدحت باشا خلال فترة حكمه وافتتحه عام ١٨٧١ . وظل العمل به مستمرا في شوارع بغداد حتى اواخر الاربعينات كما في الشكل رقم (٢) . وقد حقق هذا المشروع



شكل ـ ٢
الترامواي من وسائط النقل البري
في بغداد ويعرف محليا بالگاري

نجاحا كبيرا اذ بلغت أرباحه ١٠٠٪ ، وبسبب هـذا النجاح فان العربات كوسيلة لنقل الركاب والبضائع احتلت مركز الصدارة في جهاز النقل البري في العراق خلال تلك الفترة ، الا ان هـذه الاهمية سرعان ماتدنت بعد عام ١٩٣٦ بسبب شيوع استخدام وسائط النقل الحديثة كالسيارة •

وهناك نوع آخر من العربات تعرف محليا « بالفراگين » وهي تختلف عن سابقتها ، بسعتها النسبية اذ تقدر طاقتها النقلية بـ ٢٠ ــ ٣٠ راكبا وتجرها الحيوانات دون وسائد حديدية • وكانت لها خطوط سير منتظمة هي :

(١) خط بغداد ــ طهران •

(٢) خط بغداد ــ الشام •

وقد انتشرت على طول هذه الخطـوط الخارجية محطات للاستراحة واحيانا المبيت فيها ، وكان خط بغداد ــ طهران يمر في المراكز العمرانية منها بغداد وشهربان ثم خانقين ومنها الى الحدود العراقية الايرانية حتى طهـران وتستغرق السفرة مدة تقع مابين ١٣ ــ ١٤ يوما • اما خط بغداد ــ الشام ، فان أهم المحطات التي يمر فيها هي بغداد والفلوجة والرمادي وهيت وكبيسة وراوة واخيرا الحـدود العراقية السورية وتستغرق السفرة حوالي سـبعة ايـام •

وبقيت العربات « الفراكين » لنقل الركاب في الداخل والخارج حتـى عام ١٩٣٦ اذ الغى استعمالها كليا في عام ١٩٤٥ ، وكانت هناك انواع اخـرى من عربات النقل تعمل في الداخل مابين القرى القريبة •

وقد ادخلت القوات البريطانية نمطا من العربات عرف محليا بـ « عربات الربل » ويكسو عجلاتها حزام من المطاط السميك وتنقل (٥) ركاب، كما صنع محليا ماعرف بـ « البرشقة » •

٣ ـ السيارات

لم يكن في العراق أثر للسيارة قبل الحرب العالميـة الاولى ، وكـان استعمالها بعد ذلك التاريخ مقصورا على الطرق الرئيسة في البلاد ، فبعـد سيطرت قوات الاحتلال البريطاني على العراق ادخلت اعـدادا كبيرة مـن السيارات العسكرية لتحقيق اغراضها السوقية والستراتيجية مما حدا بهذه القوات ان تقوم بتعبيد بعض الطرق التي سلكتها قواتها خلال تنقلها ، وهذه الطرق على بساطتها اصبحت نواة اسـاسية لشـبكة الطرق الحاليـة في العراق • وقد بلغت اطوال الطرق في العراق عام ١٩٣٠ حوالي ٧٢١٧ كيلومتراً والمعبد منها ٢٧٣ كيلومترا اي بنسبة ٤٪ تقريبا من اجمالي اطوالها • وقـد بلغـت اعداد السيارات مجتمعة ٢٤٩٦ سيارة عام ١٩٢٧ منهـا ٤٣٧ سيارة للشحن و ٢٠٥٩ سيارة للركوب اي بنسبة ٢٥٪ و ٧٥٪ علـى الترتيـب • وازدادت هذه الاعداد الى ٥٠٢٨ سيارة سنة ١٩٣٤ منها ٤٠٠٩ سيارة للركوب و ١٠١٩ سيارة للشحن اي بنسبة كل منهما ٨٠و ٢٠٪ على التوالي •

وبحكم موقع العراق فقد ازدهرت فيه تجـارة الترانسيت (تجـارة العبور) ويؤشر الجدول التالي نشاط حركة النقل البري للسيارات خـلال الفتـرة ١٩٣١ ـــ ١٩٣٢.

المادة المنقولة	السنة	من بغـداد الى دمشق	من دمشق الى بغـداد	المجموع العام
عدد السيارات	١٩٣١	١٧٢١	١٨٠٩	٣٥٣٠
	١٩٣٢	١٨٨٣	٢٠٠٥	٣٨٨٨
عدد المسافرين	١٩٣١	٦٢٨٥	٥٢٤٧	١١٥٣٢
	١٩٣٢	٧٢٠٥	٩٦١١	١٦٨١٦
البضائع	١٩٣١	١٩١٤	١٩٢٨	١١٥٣٢
« طن »	١٩٣٢	٣٩١٦	٩٦١١	٦٢٢١

حيث تظهر الزيادة الملموسة في تجارة الصادرات من الاراضي السورية نحو الاراضي العراقية خاصة باعداد السيارات وكميات البضائع على اختلاف انواعها ، ولعل ذلك يرجع الى الحاجة الماسة للمواد الانشائية التي كانت تحتاجها الدول التي تمر تجارتها عبر الاراضي العراقية لاسيما ايران ، ولقد ازدادت اهمية الموقع الجغرافي للعراق كجسر ارضي للعبور بعد انخفاض وتدني نشاط السفن التجارية في البحر المتوسط بعد ان اشتركت ايطاليا في قتال الحلفاء وكان ذلك في عام ١٩٤١ الذي ضاعف أهمية الخليج العربي كطريق مهم يربط بين اقليم الشرق الاوسط والاقاليم الاخرى من الدول الاوربية ، وبسبب ظروف الحرب آنذاك وبالاضافة الى التطور الذي طرأ على الانتاج الاقتصادي في الهند مما جعلها تكون مجهزة لبلاد الشرق الاوسط عبر الاراضي العراقية بالسلع التي يتعذر وصولها من الدول الاوربية ، وبسبب الحرب استعاد العراق اهميته كهمزة وصل رئيسة في العالم القديم ، هذه الاهمية التي فقدها بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٧ ، ولهذا فان تجارة الترانزيت اصابتها جرعة منشطة اعادت بعض ما فقدته سابقا من أهمية •

وتجارة الترانزيت شأنها شأن اي بضاعة اقتصادية فهي سريعة التأثير بالاوضاع السياسية ، ولهذا نجدها تتعرض للانكماش تارة اخرى بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، فبعد ان كانت واردات تجارة العبور خلال عام ١٩٤٤ حوالي ٩ر٩ مليون دينار هبطت الى ٣ر٣ مليون دينار خلال عام ١٩٤٧ وتدنت الى ٨ر٢ مليون دينار الى عام ١٩٤٩ •

ويمكن تعليل هذا الهبوط بعودة الملاحة الى البحر المتوسط اذ تلاشت حركة مرور التبغ من تركيا الى الولايات المتحدة الامريكية ، وتلاشى مرور السلع الامريكية الى تركيا وقلت تجارة الهند مع الشرق الاوسط عبر الاراضي العراقية ولم يبق لسوريا ولبنان مايلجئهما الى المرور بالطرق لايصال تجارتها الى الدول الاخرى •

وهذه الظروف هي التي أدت الى هبوط تجارة العبور الى ٢٥٪ عما كانت عليه سابقا قبل وقت الحرب • والجدول التالي يوضح ذلك •

تجارة المرور (الترانزيت) خلال ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠
ومتوسط الفترة ١٩٤١ ــ ١٩٤٤

السنة	السلع العابرة / الف دينار
١٩٤٥	٩٨٦٩
١٩٤٦	٥٦٠١
١٩٤٧	٣٣٤٢
١٩٤٨	٣٨٦٥
١٩٤٩	٢٨١٤
١٩٥٠	٤٢٨٢
المعدل ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠	٤٩٦٢
المعدل ١٩٤٠ ــ ١٩٤٤	٧٥٠٧
المعدل ١٩٣٣ ــ ١٩٣٩	٢٤٧٦

وعليه يمكن ان نقول ان تجارة العبور ازدادت الى أربعة اضعاف خلال السنوات الخمس الواقعة بين ١٩٣٩ ــ ١٩٤٤ ، بينما كانت ٢٫٤٧٦ مليون دينار عام ١٩٣٩ ارتفعت الى ٧٫٥٠٧ مليون دينار عام ١٩٣٤ • وخلال الحرب العالمية الثانية نشطت تجارة الترانزيت مع تركيا وسوريا بسبب الاخطار المهددة على التجارة في البحر المتوسط والامن التجاري في المياه العربية والمتمثلة بمياه الخليج العربي والبحر العربي ، فازدادت استيرادات تركيا وسوريا عن طريق العراق مستفيدة من خطوط سكك الحديد التي تربطهما معاً •

ثم عادت تجارة المرور الى الانتعاش في السنوات التالية وبلغ معدلها ٦٫٥٠ مليون دينار كما هو موضح في الجدول التالي :

تجارة الترانزيت خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٧

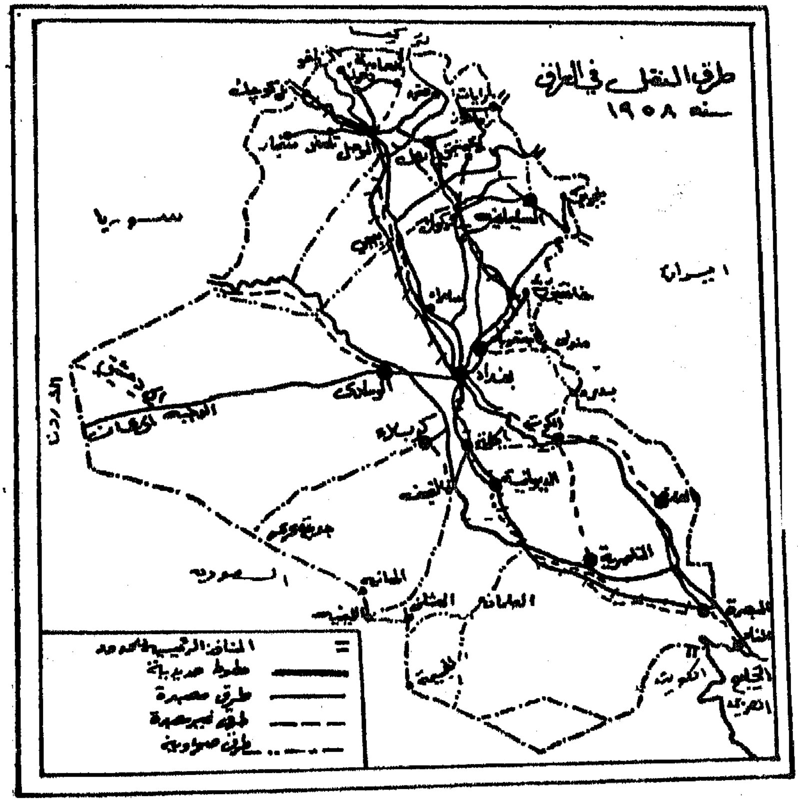
السنة	قيمة تجارة الترانزيت « مليون دينار »
١٩٥٢	٦ر٥٨٤ مليون دينار
١٩٥٣	٧ر٣٣٩ مليون دينار
١٩٥٤	٦ر١٦١ مليون دينار
١٩٥٥	٦ر١١٠ مليون دينار
١٩٥٦	٥ر٧٦٦ مليون دينار
١٩٥٧	٧ر١٤٧ مليون دينار

وتقوم طرق السيارات اكثر من غيرها بدور الوصل والاتصال مع اجزاء العراق ولمسافات طويلة وتتغلغل في المناطق الداخلية ، وبلغت اطوالها العامة « معبدة وممهدة » ١٢٤٠٠ كيلومتر وان نسبة الطرق المعبدة منها قليلة وذلك لاسباب عديدة ، منها النفقات الباهضة التي يتطلبها مد هذه الطرق وقلة ما كان للعراق من موارد مالية . ففي اقليم السهل الرسوبي حيث تنتشر الزراعة وتمتد شبكة قنوات الري مما يجعل تعلية الطريق عن مستوى مياه الري أمراً لازما واساسيا ، وكذلك بناء قناطر وجسور كثيرة ، وانتشار السبخ وغرق المزارع بمياه الفيضان .

وتزداد مثل هذه التكاليف في الاقليم الجبلي نظرا لما تتطلبه الارض من اطالة في مدها ، وبناء جسور كبيرة وطويلة عبر الوديان الكثيرة وانشاء حواجز ومصارف لصيانة الطرق من السيول الجارفة والانهيارات الصخرية والثلجية . اما اقليم الهضبة الغربية فان مد الطرق فيه لا يخلو من متاعب في العمل والكلفة . فصيانة الطريق يجب ان تتمثل في منع الكثبان الرملية من الزحف على الطرق المعبدة ، وتوفير المياه اللازمة للوسائط النقلية ، اضافة الى صعوبة مد الطرق فيها لقلة المراكز الحضرية .

والملاحظ ان هذه الطرق تحملت مسؤولية نقل نسبة كبيرة من تجـارة العراق الداخلية والخارجية ، وهذا مما يزيد من تكاليف شحن هذه البضائع ، وبالتالي يؤدي الى زيادة اسعار البضائع نفسها وزيادة تكاليف المعيشة ممـا يستوجب الاهتمام بكافة انماط النقل وتوسيع كفاءتها وحسن ادائها •

ومن مراجعة خارطة العراق ، شبكة النقل ، نلاحظ ان هناك ثلاثة محاور رئيسة للطرق : شكل (رقم ٣) •



شـكل ــ ٣
طرق النقل في العـراق سنة ١٩٥٨

اولا : الفاو ـ الموصل (بموازاة نهر دجلة)

وهو أطول طرق العراق ، ويسير بمحاذاة الضفة اليمنى من شط العرب ودجلة من الفاو حتى مدينة العمارة وهو معبد بينهما ٠ واهم المراكز الحضرية التي يخدمها بعد الفاو هي كل من السيبة وابي الخصيب والبصرة والمعقل (ميناء البصرة) وعنده تلتقي به السكك الحديد ثم كرمة علي بعدها القرنة والعزير وقلعة صالح ومدينة العمارة ٠ والجزء الواقع بين العمارة ـ بغداد فالطريق يسير بحذاء الضفة اليسرى لنهر دجلة مارا بالمراكز الحضرية الكميت وعلي الشرقي وعلي الغربي وشيخ سعد واطراف مدينة الكوت ثم العزيزية ، وهذا الجزء غير معبد حتى العزيزية وهو بذلك يكون متعبا في النقل ، اما الجزء الاول والواقع بين الفاو ـ العمارة فهو معبد بطريقة قديمة ـ الطريقة اليدوية احيانا والالية تارة اخرى ـ لا تصلح لحركة النقل عليه اذ سرعان ما تترك الحرارة العالية خلال فصل الصيف بصماتها عليه متمثلة في مطبات غير منتظمة ناهيك عن التمزق السطحي المتناثر على الطريق ٠

وبعد العزيزية يستمر الطريق معبدا ويعبر نهر ديالى جنوب بغداد ، ويستمر بعد بغداد معبدا ايضا سالكا ومتجها بحذاء الضفة اليمنى وقريبا من نهر دجلة حتى بالقرب من مدينة سامراء ، وبعدها حتى مدينة الشرقاط يكون الطريق غير معبد مارا بتكريت وبيجي حتى القيارة ٠ وبعد القيارة الى مدينة الموصل يكون الطريق معبدا مارا بعدد من المراكز الحضرية بالثورة وحمام العليل ، وعند مدينة الموصل يقطع نهر دجلة ويستمر حتى مدينة زاخو مارا بالقرب من مدخل مدينة دهوك وبعدها يعبر جبال بيخير عند ممر كلي سبي ثم ينحدر نحو سهل السندي الذي تقع فيه مدينة زاخو الحدودية ٠ ويقدر مجموع طول هذا الطريق ١١٨٦ كيلومتراً منها ٥٤٠ كيلومتراً معبد ويقدر ذلك ٤٥ر٥٪ من اجمالي طول الطريق و ٦٤٦ كيلومتراً غير معبد اي بنسبة ٥٤ر٥٪ من اجمالي اطوال الطريق ٠

والطريق في قسمه الواقع بين بغداد ـ البصرة يشغل بالدرجة الاولى في نقل المسافرين والبضائع وذلك لغياب سكك الحديد في هذا الجزء من القطر ، كما يقوم نهر دجلة بعملية تعويضية عن غياب السكك بنقل الغلات الزراعية والمواد الانشائية والوقود كالنفط مثلا . اما الجزء الواقع بين بغداد ـ الموصل فان أهمية الطريق تتدنى وذلك لوجود خدمات السكك الحديد التي تقوم بنقل المسافرين والبضائع في آن واحد .

وتتفرع من هذا الطريق طرقا فرعية ثانوية تنتهي عند المناطق الزراعية والسكانية المجاورة ، كما هو الحال في الطرق المتفرعة من

آ ـ الطرق المتفرعة من مدينة العمارة الى المشرح والكحلاء .

ب ـ الطرق المتفرعة من مدينة الكوت الى جصان وبدره ، او الى مدن شط الغراف كالحي والرفاعي .

جـ ـ الطرق المتفرعة من مدينة العزيزية الى النعمانية .

وعند بغداد تتصل الطرق بشبكة من الطرق الرئيسة الممتدة الى سوريا وايران وكركوك ومنطقة الفرات الاوسط . كذلك تتصل به عند الموصل طرق رئيسة عديدة تربطه باقسام الاقليم الجبلي .

ثانيا : طريق الفاو ـ القائم (بموازاة نهر الفرات)

في الجزء الواقع بين مدينتي الفاو والبصرة يتبع الطريق نفس الطريق الاول الذي جاء ذكره سالفا ، وبعد مدينة البصرة يبتعد عن منطقة شط العرب تفاديا لمنطقة المستنقعات فيتجه الى الشعيبة قريبا من اقليم الهضبة الغربية ، ويستمر الطريق بعيدا عن الفرات في الجزء الواقع بين الشعيبة وأور ، بعدها يقترب من الضفة اليمنى للفرات حتى يتصل به عند مدينة السماوه وخلال هذه المسافة تتشعب من الطريق الرئيس طرق فرعية لنقل الخدمات الى المراكز الحضرية منها الطريق المتفرع من اور الى مدينة الناصرية ويقدر طوله

بـ ١٥ كيلومتر • وبعد السماوة يعبر الطريق نهر الفرات ليكون موازيا للضفة اليمنى لنهر الحلة مخترقا مدينــة الرميثة المشــهورة بثورة ١٩٢٠ وبعدهــا الديوانية والهاشمية والحلة ، وبعد ان يعبر نهر الحلة عند مدينة الحلة يتجه الطريق نحو نهر دجلة مرورا بالمحاويل والاسكندرية والمحمودية وبغــداد • ومن بغداد يتجه الطريق نحو الغرب الى نهر الفرات ويقطعــه عند مدينــة الفلوجة ويسير بعدها بموازاة النهر حتى مدينة الرمادي • ويكون الطريق معبدا بين الحلة ــ الرمادي كما يشترك معه الطريق الى مدينة الرطبة المتجه نحو البحر المتوسط ، ويستمر الطريق بعد الرمادي بموازاة نهــر الفــرات مفترقا عن طريق الرطبة والطريق غير معبد حتى مدينة القائم الحدودية قرب سوريا بعد ان يمر بمراكز حضرية منها هيت وحديثة وعنة •

ويقدر طول الطريق بـ ١١٣٢ كيلومتراً من الفاو الى مدينة القائم ، منها ٤٠٠كيلومتر معبد تعبيدا جيدا اي بنسبة ٣ر٣٥٪ من اجمالي طول الطريــق و ٧٣٢ كيلومتر غير معبد اي بنسبة ٧ر٦٤٪ من اجمالي طول الطريق •

ويتفرد الطريق بميزات خاصة به منها :

١ ــ انه يخدم معظم المراكز الحضرية الواقعة على نهر الفرات •

٢ ــ يربط دجلة والفرات عند بغداد ــ منطقة تخصر دجلة والفرات ــ وهي اقرب مسافة بين النهريــن •

٣ــ يخدم المراقد الدينية المقدسة في كل من كربلاء والنجف الاشرف •

٤ ــ يتصل بالطريق ــ في الجزء الواقع بين بغداد والرمادي ــ اهم الطرق الدولية التي تصل وتنقل المؤثرات التجاريــة والحضارية بين العــراق والدول العربية المجاورة واقليم البحر المتوسط •

٥ ــ بين بغداد والاسكندرية ، يرتبط الطريق بطريق الحــج الــى الديار المقدســة •

٦ ـ الطريق ذو طابع اقتصادي مهم بنقل المسافرين في الجزء الشـمالي منه بين بغداد ـ القائم وذلك لغياب السكك في هذا الجزء ، مضافا الـى عدم صلاحية نهر الفرات للنقل النهري ، اما القسم الجنوبي من الطريق والواقع بين بغداد ـ البصرة فامتداد السكك وقيامها بنقل المسافرين والبضائع أفقد النهر اهميته كطريق ملاحي •

وعلى الطريق توجد محطات يمكن اعتبارها مراكز تتفرع منها طـرق اخرى لخدمة المناطق الحضرية المجاورة لها ومنها :

أ ـ من اور يتفرع الطريق الى مدينة الناصرية ومنها بموازاة شط الغراف لخدمة المدن الواقعة عليه مثل الشطرة والرفاعي والحي منتهيـا عنـد مدينة الكوت الواقعة على نهر دجلة • ويعني ذلك ان الطريق يخـدم وينقل المؤثرات الاقتصادية بين اقليم دجلة والفـرات في هذا الجـزء مـن العـراق •

ب ـ من مدينة الديوانية يتفرع الطريق الى الغراف للربط بينها وبين الرفاعي على الغراف وعفك على نهر الحلة •

ج ـ ومن مدينة الديوانية يتفرع الطريق غربا الـى مدينتي الشامية وابـو صخير عبر فرعي نهر الهندية ثم يتصل بمدينة النجف •

د ـ من الهاشمية يتفرع الى مدينة النعمانية الواقعة على نهر دجلة •

هـ ـ ومن الحلة يتفرع خط الى مدينة النجف •

و ـ من الاسكندرية يتفرع خط الى مدينة المسيب الواقعة على نهر الفرات، ومنها الى مدينتي كربلاء والنجف، ويقدم هذا الطريق خدمات للحجاج•

ثالثا : الطريق بين خانقين ـ الرطبة

يقطع هذا الطريق وسط القطر من الشرق الحدود العراقية الايرانية ومن الغرب الحدود العراقية الاردنية ، ويعد هذا الطريق من الطـرق الصالحـة

للحركة النقلية ولذلك فهو مزدحم بحركة النقل التجاري والسياحي ونقل زوار العتبات المقدسة وكذلك نقل السواح للاصطياف في الدول العربية المجاورة كما انه طريق مهم لتجارة المرور (الترانزيت) بين موانىء البحر المتوسط وايران عبر الاراضي العراقية • ويقدر طوله ٧٤٥ كيلومترا بين الحدود الايرانية في الشرق والحدود الايرانية في الغرب ، منها ١٦٨ كيلومتر بين بغداد ـ خانقين و ٥٧٧ كيلومتر بين بغداد ـ الرطبة والحدود الاردنية في الغرب • وعلى ذلك فالطريق يقطع الهضبة الغربية والسهل الرسوبي سويا ، كما يعبر نهر الفرات عند مدينة الفلوجة ويقطع نهر دجلة عند بغداد ويقطع نهر ديالى عند مدينة بعقوبة وبعدها يستمر الطريق بموازاة الضفة اليسرى لنهر ديالى مرورا بالمقدادية والسعدية وخانقين ثم المنذرية عند الحدود العراقية •

ومن أهم المراكز الواقعة على الطريق والتي منها تتفرع الطرق لخدمة المناطق الاخرى هي :

١ ـ بغداد العاصمة تتصل بها عدة طرق •

٢ ـ من بعقوبة يتفرع طريق لخدمة المناطق السياحية الى كركوك واربيل والمصايف المتمثلة في صلاح الدين وشقلاوة وراوندوز ورايات وحاج عمران ، ويقدر طوله بـ ٧٠٠ كيلومتر • ومن مدينة بعقوبة يتفرع طريق اخر باتجاه مندلي قرب الحدود العراقية الايرانية •

٣ ـ من مدينة السعدية يتجه نحو الشمال وبموازاة الضفة اليمنى لنهر ديالى حتى مضيق دربندخان ومنه يستمر الى مدينة السليمانية مرورا بسهل شهرزور وينتهي الطريق عند خزان دوكان •

والملاحظ ان هناك شبكات من الطرق الفرعية لخدمة هذه الطرق التي تخدم الاقليم الجبلي والغني بالمراكز السياحية المعروفة ومن هذه الطرق ما يلي :

١ - طريق الموصل - زاخو :

يخرج من مدينة الموصل نحو الشمال فيسير في هضبة الموصل ضمن الاقليم الشبه الجبلي ولا يدخل الطريق الاقليم الجبلي الا عند مضيق زاخو عبر جبال بيخير بعدها ينحدر الطريق نحو سهل السندي والذي ينتهي عند مدينة زاخو الحدودية . ومن زاخو يمتد طريق غير معبد الى قرية فيشخابور الواقعة عند مصب نهر الخابور بنهر دجلة عند التقاء الحدود العراقية بالحدود التركية السورية . وبسبب ذلك أصبحت للطريق اهمية خاصة .

٢ - طريق الموصل - دهوك - عمادية :

ويشترك هذا الطريق مع الطريق الاول الى مسافة تقرب المنتصف، ثم ينعطف الى الشرق مارا بمدينة دهوك الواقعة في الجهات الجنوبية من الاقليم الجبلي العالي ومن ثم يقطع السلسلة الجبلية المسماة بالجبل الابيض بعدها يمر في مضيق زاويته السياحي الجميل ومنها يتسلق الطريق قاطعا مضيق سوارة توكا ويستمر الطريق بشكل ملتو حتى وصوله مضيق سرسنك ومنها ينزل ليمر في مضيق سولاف عبر سهل العمادية .

٣ - طريق اربيل - شقلاوة - راوندوز - رايات - حاج عمران :

ويعرف هذا الطريق بطريق المصايف في أربيل ، ويبدأ من مدينة أربيل بعدها يتسلق جبل بير مام الذي يقع عليه مصيف صلاح الدين وينحدر الطريق ليمر في جبال سفني بعدها ينزل الطريق ليخدم مصيف شقلاوة ويترك الطريق سهلاً واسعاً يعرف بسهل باتاس والذي تطل عليه جبال حرير ويصل الى مدينة راوندوز ومنها الى رايات لينتهي عند حاج عمران الحدودية . هذا الطريق يتميز بكثرة المناظر الخلابة الجميلة الساحرة منها كثرة مياه العيون والشلالات مثل شلال كلي علي بك المشهور .

ومن حاج عمران ــ المدينة العراقية الحدودية ــ يتجه الطريق نحو الاراضي الايرانية الى مدينة رضائية في ايران • والطريق بشكل اجمالي يقدم خدماته النقلية الى اقاليم طبيعية متعددة فهو يخدم الاقليم الجبلي بقسميه ، الجبلي العالي المعقد والاقليم الشبه الجبلي ، وكذلك اقليم السهل الرسوبي • فهو بذلك له اهمية خاصة لهذا الاعتبار •

٤ ــ طريق كركوك ــ السليمانية ــ حلبجه :

تعد مدينة كركوك مركزا مهما يبدأ الطريق منه ليتجه الى السليمانية مارا بمدينة جمجمال وبعدها يدخل الطريق مقدمات الاقليم الجبلي المعقد عند مضيق دربند بازيان في جبال بازيان كما يعبر جبال طاسلوجه عند مضيق طاسلوجه لينزل منها الى سهل شهرزور ، وبعد هذا السهل يتسلق الطريق السفوح الجنوبية لجبال أزمر حيث تقع مدينة السليمانية ويتجه بعدها شرقا الى مدينة حلبجه الواقعة في النهاية الشرقية لسهل شهرزور • ويخرج من الطريق فرع يخدم مدينة بنجوين والتي ترتبط ــ مع حلبجه ــ بالاراضي الايرانية بطرق وعرة لا تصلح لحركة السيارات وتكون مناسبة لحركة القوافل •

★ ★

وقد بلغ عدد السيارات في العراق خلال سنة ١٩٥٧ ما يقارب ٤٠٢٧١ سيارة وهي موزعة كالآتي :

١ ــ السيارات الخاصة واكثرها في العاصمة وتشغل نسبة ٥٠٪ •

٢ ــ سيارات النقل للبضائع (سيارات حمل لوريات) وتحتل نسبة ٢٥٪ •

٣ ــ سيارات الاجرة الصغيرة والمعدة للركاب تشغل نسبة ١٥٪ •

٤ ــ سيارات اجرة باصات للركاب تشغل نسبة ١٠٪ •

ويلاحظ ان سيارات نقل البضائع محدودة وقليلة ومرجع ذلك الى تباعد مراكز تجمع السكان وطول الطرق البرية ، ويمكن تعليل قلة هذا النمط من السيارات هو عدم ملاءمة قسم كبير من الطرق لسيرها •

ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى طرأ تطور على قطاع النقل بصورة عامة نتيجة لاسباب عديدة منها العسكرية ومنها نتيجة للتطور الصناعي الذي بدأ يتسع في العالم وادى ذلك الى حصول زيادة في الطلب على المواد الاولية والغذائية •

وبسبب دخول السيارات الى العراق فقد ظهرت الحاجة الى انشاء طرق جديدة ، وكانت وقتها من الطرق الترابية والتي هي عبارة عن تحسين مسالك القوافل القديمة ، وقد بلغ اطوالها ١٢٨٨ كيلومتراً وهي صالحة للاستعمال بنسبة ٨٠٪ من ايام السنة • وفي سنة ١٩٣٠ بلغت اطوال الطرق ٧٢٤٥ كيلومتر منها ٢٧٤ كيلومتر مبلط او مكسو بالزفت • وارتفعت اطوال الطرق لتصل الى ٨٠٥٠ كيلومتر سنة ١٩٥٠ ، بضمنها ٢٥١٢ كيلومتر مبلطة وفي نفس العام بلغت اعداد السيارات اكثر من ١٩٠٩٩ سيارة • وبعد سنة ١٩٥٠ تضاعفت اعدادها وذلك لظهور الحاجة لها ، كما ان انشاء الطرق بعد هذا التاريخ اتخذ طابعا علميا هندسيا آخذين بنظر الاعتبار الثقل المنقول وسعة الطريق مثلا حيث ازداد عرض الطريق من ٥ ــ ٦ أمتار الى ٧٫٣٠ متر•

وقدرت اطوال الطرق ــ عند نهاية عام ١٩٥٨ ــ بما يقارب ٨٣٠ كيلومتراً وصممت هذه الطرق الجديدة بطاقة حمولتها المحورية ١٤٫٥ طن وسرعة التصميم هي ١٠٠ كيلومتر في الساعة •

واجمالا لذلك فقد بلغت اطوال الطرق الحديثة والقديمة بين ٢٢٠ و ٢٥١٢ كيلومتر اي ان المجموع الكلي يصل الى ٢٧٣٢ كيلومتر عام ١٩٥٠ ،

ازدادت هذه الاطوال لتصل الى ٦٤٠ و ٢١٥٢ لكل من الطرق الحديثة والقديمة على الترتيب والمجموع الاجمالي لهما يصل الى ٢٧٩٢ كيلومتر لعام ١٩٥٧ •

٤ ـ السكك الحديد

بعد ان اكدت البعثة البريطانية (بعثة لنج) عدم صلاحية نهر الفرات للسفرات السريعة النهرية المنظمة، تحول اهتمام بريطانيا عن الخط النهري كطريق ملائم لبريد الهند • اذ اوصى السير فرانسيس جسني بتقريره الذي قدمه بعد رحلته باهمية ربط المنطقةبسكة حديد محاذية لنهر الفرات عبر حلب باتجاه الخليج • ففي عام ١٨٤٣ عرض الكسندر كامبيل مشروع سكة حديد انكلترا ـ الهند على ان يمتد عبر اراضي واديالرافدين وهو المشروع الذي عرض فيما بعد على شركة الهند الشرقية • وفي عام ١٨٤٩ عرض جون رايت مشروعا اخر لانشاء خط للسكة يمر بوادي الرافدين •

وأوصى جسني بأهمية مد الخط المذكور عقب ارتياده المنطقة في رحلته الثانية وتم الاتفاق بينهما على مد سكة ـ الاتفاق مع السير وليم اندرو رئيس شركة دلهي البنجاب والسند ـ حديد بمسافة تقرب ٨٠ ميلا تبدأ من السويداء على خليج الاسكندرونة حتى قلعة جابر في اعالي الفرات وكانت الغاية تحقيق ربط سريع بين تجارة البحر المتوسط وطرق النقل النهري في الفرات وهي المرحلة الاولى ، اما المرحلة الثانية فتتمثل بتمديد الخط من قلعة جابر الى بغداد ومده الى البصرة ومن ثم الى الكويت •

وفي عام ١٨٥١ تأسست شركة الفرات للسكك الحديد في لندن ، وفي عام ١٨٥٦ نجحت الشركة في حصولها على الامتيازات في مد سكة حديد من الاسكندرونة ـ البصرة ، الا انها فشلت في مشروعها وذلك لعدم امكانية جمع وتوفير الاموال اللازمة •

وفي خلال الفترة الواقعة بين ١٨٧٢ ــ ١٨٧٤ قدم المهندس النمساوي الفون ابروسل تقريره الى السلطان العثماني عبدالحميد والذي اوصى بمد سكة حديد من تركيا عند حيدر باشا الى ديار بكر وماردين والموصل وبغداد حتى البصرة • وقد بدأ اهتمام السلطان عبدالحميد بالتقارب مع المانيا بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ولذلك استقدم بعثة عسكرية ألمانية وحرص على توفير اخصائيين من الالمان لتجديد شباب الدولة العثمانية• وقامت شركة المانية هي شركة سكة حديد الاناضول بمد سكة حديد من انقرة الى قونيه • ومن جملة اسباب هذا التقارب ما يعود الى الحد من اطماع الانكليز في مصر ومنطقة الخليج العربي ، ولذلك فقد عمد الى اعطاء امتياز لشركة سكة حديد الاناضول لتمديد الخط الحديدي من قونيه الى بغداد والبصرة وكان هدف المانيا الستراتيجي في هذا المشروع هو نقل منتجاتها الى اسواق الشرق •

في عام ١٩٠٢ تم التوقيع على عقد الامتياز ، واعطي للشركة الحق بتمديد الخط الحديدي من قونيه ونصيبين والموصل وتكريت وبغداد وكربلاء والنجف والزبير مع انشاء فرعين للخط احدهما الى حلب والاخر الى خانقين ونقطة على الخليج العربي ينتهي اليها التمديد ويحدد موقعها فيما بعد باتفاق لاحق وكانت الكويت النقطة المقترحة لانشاء محطة تكون نهاية للخط المذكور • وكان من ضمن البنود تأسيس « الشركة الامبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد » •

وفي عام ١٩١١ بديء العمل في مرحلة بغداد وكانت بغداد نقطة البداية لتمديد الخط باتجاه الموصل ــ نصيبين ــ حلب ، وبوشر بالتمديد الترابي ، واستمر العمل ببناء المحطات مايقارب الثلاث سنوات وكانت المسافة الفاصلة ٢٠ كيلومتر بين محطة واخرى ، ومعظم هذه المحطات خضعت تصاميمها لقياسات عسكرية تطبيقا لفكرة الدفاع في حالة الهجوم فكانت اشبه بثكنات حربية • وخلال الفترة الواقعة ١٩١١ ــ ١٩١٤ شحنت الى بغداد عن

طريق الفاو وبواسطة السفن كميات كبيرة من القضبان والعوارض الحديدية والمواد الاخرى لبناء الخط • ووردت الى بغداد وبواسطة النقل النهري وخلال نفس الفترة ست عشرة قاطرة بخارية ، ووصلت اعمال المد الى اصطبلات عام ١٩١٣ حتى بلغ الخط مايقرب مدينة سامراء ولكن العمل توقف بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، ووضع القسم الواقع بين سامراء ــ بغداد لاغراض النقل العسكرية كما توقفت اعمال البعثة الهندسية في شمال الموصل •

وكانت بريطانيا تتربص للدخول والسيطرة على الاراضي العراقية سيطرة عسكرية كاملة لطرد النفوذ الالماني منها ، وجاءتها هذه الفرصة بعد اعلان الدولة العثمانية دخولها جانب المانيا ضد الحلفاء ، وبسبب هذه الظروف سارعت بريطانيا فانزلت قواتها العسكرية في مدينة الفاو واحتلتها سنة ١٩١٤ وتقدمت هذه القوات الى البصرة وانشطرت الى محورين عسكريين ، هما محور دجلة المؤدي الى القرنة والعمارة والكوت ومحور الفرات الى الناصرية ، واستطاعت احتلال هذه المراكز المهمة في جنوب العراق •

وقد منيت القوات البريطانية بهزيمة نكراء عندما حاصرتها القوات العثمانية في مدينة الكوت واستسلمت لها سنة ١٩١٦ وقد علل قائد القوات البريطانية المحاصرة سبب الهزيمة بانقطاع وبطء النقل التمويني والعتادي لقواته التي تبعد عن البصرة بمسافة ٣٢٦ كيلومتر • وعلى أثر ذلك ارسلت بريطانيا قوات عسكرية وضعت نصب عينها اهمية النقل وتوفيره خلال تقدمها أو تحركها لتحقيق الغزو والاحتلال ، ولذلك جاءت هذه القطعات العسكرية مجهزة بالقاطرات البخارية مع اشرطة السكك الحديد والوسائد الخشبية لها وباشرت فعلا بمد أول خط حديدي لها عند رصيف ميناء البصرة خلال شهر تموز ، وانزلت عليه أول قاطرة بخارية ، وأخذت القوات البريطانية تتقدم

ومعها جميع معدات وسائط النقل ، كما انها كانت تمد الخطوط الحديدية معها لربط مؤخرة قواتها بمقدمتها ولهذا انشأت خطا حديديا مابين مدينتي القرنة والعمارة سنة ١٩١٧ وهو من النوع المتري ، والذي مدد الى البصرة والغي بعد ذلك لضرورات حربية بحتة آنذاك ، وكذلك مد الانكليز خطا حديديا مابين بغداد والكوت موازيا لنهر دجلة والغي فيما بعد • وبسبب توفر شبكات النقل فان تقدم القوات المحتلة البريطانية كان سريعا واحتلت مدينة بغداد سنة ١٩١٧ •

وهكذا أصبحت بريطانيا في عام ١٩١٩ متحكمة ومسيطرة على خطوط حديدية بلغت اطوالها آنذاك ١١١٣ كيلومترا موزعة كالآتي :

١ ــ خط بغداد ــ البصرة وبطول ٥٧٢ كيلومتر محاذيا لنهر الفرات مارا بالمدن التالية الناصرية والديوانية والحلة وبغداد • ويسير هذا الخط بحذاء الفرات حتى يصل الى مدينة الحلة بعدها يعبر الاراضي الواقعة مابين الرافدين حتى يصل بغداد •

٢ ــ خط بغداد ــ بيجي بطول ٢١٥ كيلومتر موازيا لنهر دجلة •

٣ ــ خط بغداد ــ كركوك بطول ٣٢٦ كيلومتر مارا بمدينة بعقوبة ومنها الى كركوك •

وهناك تفرعات تخرج من هذه الخطوط مثل خط حديدي مابين مدينة الهندية ــ كربلاء ويبلغ طوله ٣٧ كيلومترا ، والفرع الثاني يوصل ما بين مدينتي الناصرية واور الاثرية ويبلغ طوله ١٦ كيلومترا ، اما الفرع الثالث فيوصل مابين مدينة جلولاء وخانقين ويبلغ طوله ٢٩ كيلومترا •

ويعاب على الخطوط الحديدية التي انشأتها القوات البريطانية ما يلي :

١ ــ انها كانت متباينة في اوزانها •

٢ ــ كافة الخطوط مجهزة بعربات قديمة ، استخدمها الانكليز في الهند •

٣ ـ ان هدف مد هذه الخطوط هو هدف عسكري لنقل القوات اكثر مما هو هدف تجاري ، بدليل أن القوات البريطانية قامت واسرعت برفع بعض الخطوط الفرعية مثل خط حديد العمارة ـ البصرة سنة ١٩٢٣ بعد الانتهاء من المهمات العسكرية التي من اجلها شيدت هذه المسارات الحديدية .

٤ ـ تباين مقاييسها مما يتطلب تكرارا في عملية النقل وما يسبب ذلك من تعرض بعض البضائع الى التلف والضرر .

وازدادت اطوال وامتدادات السكك الى ١٥١٤ر١٩ كيلومتر موزعة كالآتي :

اطوال الخطوط الحديدية المتباينة في مقاييسها سنة ١٩٢٥

التسلسل	الخطوط الرئيسة المترية والقياسية	الطول كيلومتر
١	الخطوط المترية بعرض ٣ أقدام و ٨ عقدة	
	آ ـ خط البصرة ـ بغداد الغربية	٥٦٤ر٤٨
	ب ـ خط بغداد الشرقية الى قريات عند الحدود العراقية الايرانية	٢٠٨ر١٤
	جـ ـ خط الكوت ـ بغداد الشرقية	١٧٢ر٨٠
٢	الخطوط المترية المتفرعة عن الخطوط السابقة	
	آ ـ خط الزبير ـ جبل سنام	٣٧ر٦٨
	ب ـ خط اور ـ الناصرية	١٥ر٦٠
	جـ ـ خط قره غان (جلولاء) ـ كنجربان	٥٣ر٥٣
	د ـ خطوط ميناء المعقل قرب البصرة ومجموعها الكلي	٥٧ر١٥

٣	العمل مستمر « خلال تلك الفترة » بانشاء خط حديد يصل مابين بغداد الشرقية ببغداد الغربية ويشمل على «عبارة للقطار » لنقل الشاحنات عبر نهر دجلة	٩ر٥٥
٤	الخطوط العريضة بعرض ٤ أقدام و ٥ر٨ عقدة	
	آ ـ خط بغداد الغربيـــة ـ الشرقاط بما في ذلك خط بغداد ـ سامراء	٤٤ر٢٩٧
	ب ـ خط بغداد الغربية ـ بغداد الجنوبية	٣٦ر٣
٥	الخطوط الخفيفة بعرض قدمين و ٥ عقدة :	
	آ ـ خط بغداد الجنوبية ـ الفلوجة	٧٠ر٦٠
	ب ـ خط الحلة ـ الكفل	٧٦ر٣٣
	المجمـــوع الكلـــي	١٩ر١٥١٤

وبعد ان تدنت حاجة القوات العسكرية الى النقل ، أصـبح واجبـا على السكك منافسة وسائط النقل البرية والنهرية للبحث عن موارد جديدة ، فقد قامت بعرض اسعار جديدة واطئة لنقل بذور القطن ، كما انها قدمـت بطاقات سفر مجانية للراغبين في زيارة المحلج في بغداد والذي اعتبر آنـذاك رمزا للنهضة الصناعية الحديثة • وبالاضافة الى ذلك حاولت السكك توسيع نطاق شحن الفواكه الى بغداد بتخصيص قطارات او عربات خاصـة لنقـل الحبوب في موسم الحصاد ، كما شجعت نقل الـزوار الايرانيين للعتبـات المقدسة بتقديم بعض التسهيلات النقلية •

وبعد انتقال ادارة السكك من الادارة البريطانية الى الادارة العراقية سنة ١٩٣٦ ، اخذت على عاتقها انجاز بعض الاصلاحات التي يمكن اعتبارها نقطة تحول في تاريـخ السكك العراقية • اذ استبدلت بعـض الجسـور

الخشبية القديمة بجسور حديد حديثة ، كما رفع الخط الحديد الذي كان ممدا مابين الحلة والكفل ، وكذلك رفع خط الكوت ـ ديالى ، وخط حديد خانقين ـ قريات • وبموجب هذه التغييرات قلصت اطوال السكك في العراق الى ١٢٩١ كيلومترا • ومن اهم الاعمال التي قامت بها الادارة العراقية الجديدة للسكك تمديد الخطوط الحديدية حتى مدينة الموصل ومنها الى اليعربية عند الحدود العراقية السورية سنة ١٩٤٠ والذي ربط العراق مع سكك حديد اوربا عبر الاراضي التركية •

وقد سجلت سكك الحديد تطورا كبيرا بالنقل في احجام البضائع والمسافرين ، ففي الوقت الذي استطاعت السكك نقل احجام من البضائع بلغت ٣٦٥٢٨٠ طناً وباجور ٤٥٢ر٥٣٧ الف دينار سنة ١٩٢٦ ازدادت هذه الاحجام الى ٥٧٤٤٣٤ طن وباجور بلغت ٤٠٠ر٤٤٢ ألف دينار ، اما المسافرون فقد ازدادت اعدادهم المنقولة على كافة المسارات الحديدية اذ بلغت اعدادهم ٨٠٩٣٦٤ مسافراً بلغت اجورهم ١١٤ر٩٠٠ الف دينار سنة ١٩٣٢ وازدادت اعدادهم الى ٧١١ ١١٢ ٢ مسافر وبأجور ١٤٤ر٣٥١ الف دينار سنة ١٩٣٦ • وان الاحجام المنقولة تعرضت الى زيادة في الكم وتدن في الاجور ولعل ذلك يرجع الى انماط البضائع المنقولة فقد كانت مواد حديدية وانشائية في سنة ١٩٢٦ بينما احتلت السلع الزراعية مكانتها سنة ١٩٣٦ •

وارتفعت طاقة السكك بالنقل بشكل عام ، سنة ١٩٥١ اذ بلغت مانقلته من بضائع ٤٥٦ ر٠٥٢ر٢ مليون طن وباجور ٨٠٢ر٥٠٩ر٢ مليون دينار وارتفع معدل الايراد عن كل كيلومتر طني ليصل ٩ر٣ فلس • اما المسافرون فقد وصل عددهم ٤١٢ر٨٠٩ر٣ مليون راكب وبلغت أجورهم ٧٠٦ر٠٦٦ الف دينار وكان معدل الايراد عن الكيلومتر السفري ٣٢ر١ فلس•

واستمر الخط البياني في الزيادة والارتفاع لتشغيل كافة مسارات خطوط السكك الحديد لعام ١٩٥٤ ، اذ استطاعت كافة خطوط

السكك نقل ٢٦٦ر٥١٩ر٢ مليون طن وبأجور ٦٩٤ر٦٩١ر٣ مليون دينار وارتفع معدل الايراد عن كل كيلومتر طني ٣ر٤ فلس • اما اعداد المسافرين والمنقولين على شبكة السكك لنفس العام فقد بلغ ٤٠١ر٠١٤ر٣ مليون راكب بلغت اجورهم ٠١١ر٧٩٤ الف دينار وارتفع معدل الايراد عن الكيلومتر السفري الى ٥ر١ فلس • وفي سنة ١٩٥٨ نقلت السكك ٥٤٧ر٣ مليون راكب بلغت اجورهم ٦ر٩٧١ الف دينار •

هذا وقد تميزت الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ بتسجيل فائض في الايرادات المالية ، ويمكن ان يعزى ذلك الى ضعف دور المنافسة من قبل وسائط النقل البري وعدم توسع شبكات الطرق البرية ، اضافة الى عجز السكك عن تحقيق زيادة في حجم نشاطها بما يتناسب وامكاناتها المتوفرة نظرا لاشتداد المنافسة من قبل السيارات خاصة في اواخر الخمسينات، بعد سنة ١٩٥٦ ، فظلت نتائجها المالية ثابتة ومتقاربة اما الارتفاع المفاجيء الذي حصل لنشاط السكك سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ فيرجع الى قيام مجلس الاعمار بتنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية كما ادى الى زيادة الطلب على المواد الانشائية والبضائع المحلية والمستوردة •

ولاجل منافسة بقية انماط النقل في العراق ، بالسيارات والنقل النهري قامت السكك بتقديم كثير من التسهيلات والمشجعات لمضاعفة النقل من بضائع ومسافرين • ومن اهم التسهيلات :

١ ـ عقدت السكك اتفاقات مع شركة النفط العاملة في العراق لنقل جميع معداتها •

٢ ـ قامت السكك ببناء مستودع كبير لبضائع الترانزيت التي تزيد عن طاقة النقل دون فرض اية رسوم كمركية عليها •

٣ ـ عقدت ادارة السكك اتفاقات جديدة مع المتعهدين لتقديم خدمات اضافية لتسهيل عمليات النقل ما بين السكك والتجار ورجال الاعمال

٤ ـ خفضت السكك اجور النقل على جميع مساراتها •

٥ ـ قدمت تسهيلات واسعة بنقل الصادرات بشكل مباشر وبشهادات شحن موحدة بالسكك والسيارات •

٦ ـ تعهدت السكك بنقل البضائع من ميناء البصرة ونقلها بالسكك من الموانىء الاجنبية حتى الوصل الى العاصمة •

وظلت السكك الحديد مصدر دخل للدولة حتى كانت نهاية الحرب العالمية الثانية ، فبدأت تواجه صعابا مالية خطيرة يرجع الجزء الاكبر منها الى البرنامج الضخم الذي وضعته السكك لادخال بعض التجديدات عليها خلال سنة ١٩٤٤ ، وكانت ظروف الحرب قد اثرت كثيرا على الشبكة الحديد تأثيرا ملموسا لاسيما في السنوات التي تلتها ، اذ بلغت الخسارة اقصاها خلال سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ حيث كانت نفقات التشغيل لكل متر تزيد عن ايراده بـ ١٢ فلسا •

واستهدفت الادارة العراقية ربط المراكز الحضرية المهمة ببعضها ، اذ تمت عملية ربط خط (بغداد ـ كركوك) بمدينة أربيل حيث قامت السكك سنة ١٩٤٩ بتمديد خط كركوك المتري الى أربيل ، وفيما يخص مشكلة النقل المباشر بين خطي البصرة ـ بغداد • وبغداد ـ كركوك ـ أربيل فقد انجز بناء جسر الصرافية الحديدي سنة ١٩٥٠ ، واستطاع هذا الجسر الذي يربط السكك على ضفتي دجلة ، ان يحل المشكلة ـ تجميع محطات السكك ـ وأصبح بالامكان مواصلة شحن البضائع بنفس عربة السكك من والى جميع المحطات الواقعة على كلا الخطين بيسر وبشكل مباشر • وحقق هذا الجسر انجازا اقتصاديا مهما وذلك بما اتاحه من تكامل في عمليات النقل ، ومن خلال المرونة المتيسرة لحركة البضائع على كلا الخطين وهنالك انجازات اخرى قامت بها السكك العراقية منها انشاء جسر سدة الهندية لربط الخط الفرعي المؤدي الى كربلاء ، وكذلك انشاء المحطة الكبرى سنة ١٩٥٣ •

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ طرحت مشاريع كثيرة للدراسة ، وكانت هنالك فكرة لربط السكك العراقية بالسكك الايرانية ومد خط سكة مباشر بين تركيا والعراق بعيداً عن الاراضي السورية . وطبيعي لم تكن هنالك ضرورة اقتصادية لبناء مثل هذه المشاريع وانما كانت لضرورة سياسية ولتأمين نقل سريع آمن وجيدة للتحركات العسكرية بين دول حلف المعاهدة المركزية « حلف بغداد » . ولكن هذه المشاريع النقلية لم تنفذ بسبب تغير الاوضاع السياسية وتغييرها من النظام الملكي الى النظام الجمهوري سنة ١٩٥٨ .

٥ ـ الانابيب

ترجع عملية اكتشاف النفط في العراق الى عهد الفراعنة حيث استخدموه في عمليات التحنيط ، وكان يستخرج ويصفى بطرق بدائية منذ القرن التاسع عشر في مناطق مندلي وطوز والقيارة وباباكركر . وقامت بعثة المانية بدراسة جيولوجية العراق في سنة ١٨٧١ واكدت الدراسة وجود كميات كبيرة وتجارية منه . وبعد ان نجحت شركة سكك حديد الاناضول الالمانية في الحصول على امتياز للبحث عن النفط في المناطق الواقعة لمسافة ٢٠ كيلومتر على جانبي سكة حديد بغداد لولايتي بغداد والموصل وفق شروط معينة ، اكدت الشركة وقتها على ان العراق يطفو على بحيرة من النفط ، وألغت الحكومة العثمانية الامتياز ـ الذي منحته للشركة الالمانية ـ وكان ذلك سنة ١٩٠٧ .

واستمرت المنافسة شديدة بين الشركات الاجنبية ، الالمانية والانكليزية والامريكية والفرنسية ، كل منها يبغي افضل الامتيازات من اراضي الدولة العثمانية المنهكة بمشاكلها العديدة . وفي سنة ١٩٢٢ تم الاتفاق بين الشركة الانكلوايرانية وشركة نيوجرسي الامريكية على بدء المفاوضات بين شركة النفط التركية والشركات الامريكية . وفي سنة ١٩٢٨ تم الاتفاق ـ اتفاقية الخط ـ

الاحمر ــ على عدم التفرد لاية شركة من الشركات المساهمة في الشركة التركية بالحصول على امتياز ضمن المنطقة المحددة باللون الاحمر على الخارطة • وفي سنة ١٩٢٩ تغير اسم الشركة ــ شركة النفط التركية ــ الى شركة النفط العراقية المحدودة واصبح استثمار اراضي القطر موزعاً بين الشركات الاجنبية •

وقد عثر على النفط لاول مرة وبكميات وفيرة وبشكل تجاري في بئر باباكركر قرب مدينة كركوك ــ لواء كركوك ــ وكان ذلك في سنة ١٩٢٧ • وفي سنة ١٩٣١ ادخلت تعديلات على الاتفاقية النفطية بضمنها تعهدت الشركة ان تمد خطوطا من الانابيب لنقل نفط العراق الى سواحل البحر المتوسط وبشرط ان لا تقل الكمية المنقولة بواسطتها عن ٣ مليون طن سنويا ، كما تنهي الشركة كافة الاعمال المتعلقة بمد الانابيب قبل عام ١٩٣٥ على ان تدفع الشركة للحكومة مبلغ ٤٠٠ الف باون استرليني عن كل سنة الى ان يبدأ شحن النفط بشكل منتظم • وتم فعلا مد الانابيب سنة ١٩٣٤ •

والانابيب العراقية هي اولى الانابيب في الوطن العربي ، وكانت المشكلة التي يعاني منها النقل ، هي الموقع الداخلي لحقول كركوك الانتاجية ولكل من المسارين ــ الى الخليج العربي والبحر المتوسط ــ ميزات خاصة ، فالخليج العربي يعني مسارا عراقيا محليا داخليا صرفا الا ان موقع الخليج الهامشي والبعيد عن اسواق النفط الرئيسة في البحر المتوسط قلل من أهميته • اما الممر الثاني فهو طريق سوري ويعني ذلك ان على العراق ان يدفع اجوراً لدول العبور ــ ترانزيت ــ الى كل من سوريا ولبنان • مما يقلل ارباحه ومع ذلك فانه يوفر له فرص البيع والشراء فورا •

وقد كان لانشاء خطي الانابيب من حقل كركوك الى طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين سنة ١٩٣٤ أثر كبير في زيادة انتاج العراق ، وقبيل انشاء هذين الخطين لم يزد انتاج العراق خلال الفترة

الواقعة بين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٤ عن ١٢٠ ألف طن سنويا . في حين قفز انتاج والتسويق سنة ١٩٣٥ وبعد انشاء الخطين الى ٣٫٦٦٠ مليون طن وارتفع بعد ذلك الى مايزيد عن ٤ ملايين طن سنة ١٩٤٩ . ماعدا سنوات الحرب كان معظمه يصدر الى الخارج ماعدا كمية قليلة كانت تكرر في مصنع الوند لتزويد الاسواق الداخلية بالمنتجات البترولية اللازمة .

ويتجه خط كركوك نحو الاراضي الاردنية والفلسطينية تبعا لرغبة بريطانيا في هذا الاتجاه متخذا لنفسه شكلا يشبه حرف Y الانكليزي فقد أمتد خط مزدوج قطره (١٢ بوصة) من محطة الضخ ك١ « نسبة الى كركوك » باتجاه الجنوب الغربي حتى يقطع نهر دجلة عند الفتحة . وبعدها يلتقي بمحطة الضخ الثانية ك٢ « حديثة » بعد مسيرة ٣٩٥ كيلومتر . وهنا يتشعب الى فرعين ، الشمالي يتجه نحو سوريا ٤٢٧ كيلومتر ولبنان ٣٧ كيلومتر مارا بمحطات الضخ ط١ الى ط٤ « نسبة الى طرابلس » . الاولى داخل الاراضي العراقية والباقي ضمن الاراضي السورية ينتهي بعدها بمصب طرابلس بعد مسيرة ٨٥١ كيلومترا . اما الجنوبي فانه يتجه نحو الاردن ٣٢٨ كيلومترا وفلسطين ٦٤ كيلومترا مارا بخمس محطات للضخ من ح١ « نسبة الى حيفا » الى ح٢ و ح٣ وح ٤ وح٥ ، الثلاث الاولى في العراق والباقي في الاردن بعد مسيرة تبلغ نحو ١٠٠٨ كيلومتر . وتوقف الضخ ـ الى حيفا ـ من سنة ١٩٤٨ بسبب احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين .

وفي سنة ١٩٤٥ بدأ العمل فعلا بمد انبوبين اخرين في الاتجاه ذاته قطر كل منهما ١٦ بوصة اي ضعف طاقة الخط الاول تقريبا ينتهيان عند مينائي طرابلس وحيفا . وتوقف العمل كما اوقف ضخ النفط في الانبوب الاول ثم قطع ورفعت بعض اجزائه ، الا ان العمل ظل مستمرا على شعبة خط طرابلس حتى اتمامه في سنة ١٩٤٩ فأرتفعت طاقة خطي انابيب طرابلس الى حوالي ٧٫٥ مليون طن سنويا .

انشأت شركة نفط العراق خطا اخر بطاقة تبلغ حوالي ١٣ مليون طـن وبقطر يتراوح بين ٣٠ ــ ٣٢ بوصة يبدأ من ك١ وينتهـي بميـنـاء بانياس السوري والى الشمال من طرابلس بحوالي ٨٨ كيلومترا • وانجز الخط سنة ١٩٥٢ بعد مسيرة تبلغ ٨٨٨ كيلومترا • وبذا ارتفعت طاقـة الخطوط الانفة الذكر الى مايزيد عن ٢٠ مليون طن سنويا • وهكذا اخذت كميات النفط العراقي المصدرة بالارتفاع حتى عام ١٩٥٦ عندما أوقف الضخ بسبب نسف الانابيب في الاراضي السورية اثر العدوان الثلاثي الغاشم ، ولكنـه استأنف مسيرته الى الامام في العام التالي •

ويعتبر خط انبوب حقلي عين زالة وبطمة لك٢ أقدم انابيب الحقـول المنشأة في العراق • فقد انجز هذا الخط عام ١٩٥٢ لايصـال النفط الـى مجموعة الانابيب الناقلة لنفط شمال العراق الى مواني التصدير على البحر المتوسط • بني الخط بقطر ١٢ بوصة وبطول ٢١٤ كيلومتر بالاضـافة الـى ثلاثة احواض للخزن سعة كل منها اكثر من ٨٢٠٠ طن لضخ نفطها الى ك٣ ومنها الى طرابلس •

واكتشف حقل جمبور عام ١٩٥٥ ومد انبوب لنقل الانتاج وتسويقه بقطر ٧ بوصة الى مينائي التصدير على سـاحل البحـر المتوسط • اما في الحقول الجنوبية فقد انشئت شركة نفط البصرة ومـدت انابيب تتـراوح اقطارها بين ١٢ ــ ١٦ بوصة وكان أولها عام ١٩٥٤ أي مع بداية الاكتشاف التجاري لنفط هذه المنطقة •

اما انابيب معامل التكرير فتتمثل بخط انبوب نفط حقل النفطخانـه (معمل التكرير في الوند) والذي يعتبر اقدم شبكات النفط في العـراق ، وانبوب عين زالة بيجي (ك٢) ــ مصفى الدورة سـنة ١٩٥٥ باتجـاه مواز مع انحراف بسيط نحـو الجنوب لخـط انبوب نفط حقـل عين زالـة • وهذا يعني ان مصفى الدورة مجمعا تلتقي فيه كافة أنابيب القطر والمتجهـة

تحوه من حوض حقول النفط الشمالية ، اما المنطقة الجنوبية فانها لم تحظ سوى بخط انبوب واحد الى معمل التكرير في منطقة المفتية عام ١٩٥٣ ويكون هذا الخط متعامدا عند منتصف المسافة الواقعة بين انابيب الزبير ـ الفاو تقريبا • وقد ربطت حقول الرميلة بحقول الزبير ، في البصرة ، عام ١٩٥٤ بانبوب قطره (١٢ بوصة) وبخط آخر قطره ١٦ بوصة عام ١٩٥٧ • وهذه الزيادات في اطوال الانابيب كانت سببا في مضاعفة نقل النفط من ٥ر٢ ـ ٤ مليون طن سنويا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ على التوالي •

وتأسيسا على ما سبق فقد بلغت جملة تسليمات خطوط الانابيب في العراق خلال ربع القرن والواقعة بين ١٩٣٤ ـ ١٩٥٩ حوالي ٣ر٢٣٤ مليون طن ، في حين بلغ انتاج العراق بشركاته الثلاث خلال نفس الفترة حوالي ٤ر٣١٣ مليون طن •

النقل المائي

ملاحظة سريعة لخريطة العراق ، تظهر ان كافة انماط شبكات النقل البري والنهري ممتدة بشكل مواز لبعضها البعض وكأنها تعكس لنا صورة معينة للمنافسة مابين انماط النقل في العراق ، مما يكشف لنا ان هناك علاقة متبادلة مابين هذه الانماط والتي تأخذ مسارا واحدا موازيا لانحدار مجرى نهري دجلة والفرات ولعل ذلك واضح باتجاه مسار السكك والسيارات حيث اصبحت كل منهما اسيرة في مسارها لانحدار مجرى الرافدين الخالدين من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي • وعلى الرغم من عدم كفاءة الرافدين النقلية فقد بقيا المسارين الطبيعيين النافذين والوحيدين للنقل والاتصال في المناطق التي يخترقانها خلال الفترات التاريخية •

والمنافسة مابين وسائط النقل تدفع كلاً منها الى ان تعمل بنمط خاص لايصال الخدمات الى الاقاليم المجاورة لها بشكل أفضل من غيرها وقد

تبرز هذه المنافسة بشكل واضح في اقليم السهل الرسوبي اكثر من بقية الاقاليم الطبيعية الاخرى ، ولعل ذلك يعود الى قلة المعوقات في سطحه بشكل عام مما مهد وسهل عملية مد وانشاء كافة انماط شبكات النقل البري مجتمعة فيه •

ويبدو للوهلة الاولى ان كلاً من هذه الانماط النقلية مكملة لبعضها البعض وهي ان تباينت بانماطها الا انها تحقق نفس الاغراض المرسومة لتلك الواسطة النقلية في الوقت المناسب الى المكان المناسب •

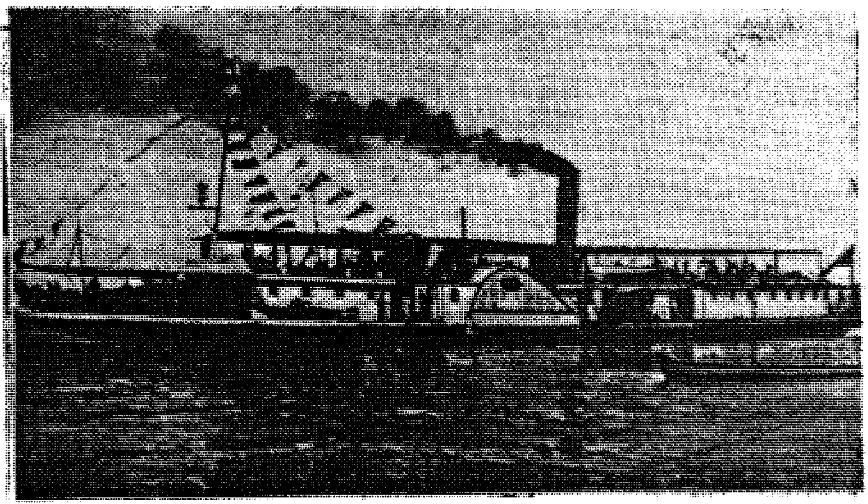
وفي العراق مسارات مائية عديدة متمثلة في دجلة والفرات وشط العرب وروافد دجلة والاهوار والمستنقعات • ولكن الصالح منها للملاحة والنقل محدود •

النقل النهري في دجلة والفرات

لم يكن للسلطات العثمانية تاريخ خاص في اهتمامها بالملاحة النهرية • وتعود فكرة تأسيس خط ملاحي في نهر دجلة الى رشيد باشا الكوزلغي والي بغداد في الفترة الواقعة ١٨٥٢ ــ ١٨٥٦ ، عندما تعاقد مع احد المصانع لبناء باخرتين لاستخدامها في المياه العراقية سميتا فيما بعد « بغداد » و « البصرة » لان المواصلات النهرية كانت بطيئة في سيرها لدرجة تصبح الحاجة ماسة لجرها بالحبال • الا ان الوالي توفى قبل وصول الباخرتين الى العراق وفي عام ١٨٦٩ اضيفت الى المشروع ثلاث بواخر هي « الموصل » و « الفرات » و « الرصافة » •

وغدت قضية النقل من الامور الاساسية التي شغلت الدولة العثمانية خاصة الوالي مدحت باشا اثناء ولايته لبغداد خلال ١٨٦٩ــ١٨٧٢ وتأسست الشركة العثمانية وباشرت بشراء عدد من البواخر واعادة تشكيل الادارة واصلاح البواخر القديمة • وفي عام ١٩٠٤ تشكلت شركة جديدة عثمانية ــ

بدلا عن الاولى ـ يطلق عليها عدة اسماء منها « ادارة البواخـر الحميدية » واحيانا « مكتب الملاحة الحميدي » وفي اغلب الاحيان « الشركة الحميدية » والتـي استطاعت اضافة باخرتـين هـي « الحميدية » (شكل رقـم ٤)



شـكل ـ ٤

الباخرة حميدية تمخر من شريعة المجيدية عند باب المعظم ـ قرب مدينة الطب حاليا وهي متجهة الى البصرة سنة ١٩١٠

و « البرهانية » مع اربع لنشات • ولوحظ ان اغلبيـة المسـافرين المحليين استخدموا بواخر الشركة الحميدية فيما اقتصرت بواخر شركة لنج على نقل المسافرين الاوربيين • وفي عام ١٩٠٧ كانت الشركة الحميدية للملاحة تمتلك البواخر « الحميدية » و « البرهانيـة » و « الفـرات » و « الرصـافة » و « بغدادي » و « البصرة » ومجموعة من اللنشات القديمـة والحديثـة • ولوحظ ان معدل نشاط هذه البواخر هي رحلتين شهريا واحـدة للذهـاب والاخرى للاياب بين البصرة وبغداد • وقد جرت محاولة بيع جميع بواخـر الشركة الحميدية الى شركة لنج عام ١٩١٤ •

وقد اسس بعض التجار العراقيين شركات ملاحية نهرية أهلية لنقل الركاب مابين بغداد ـ البصرة عبر نهر دجلة ، ومن هذه الشركات شركة عبدالجبار الخضيري وماير توفيق ويوسف موشي . وكثيرا ما كانت هذه الشركات العراقية خاضعة لتأثير وسيطرة شركة لنج الانكليزية ، ومنطقة رسو هذه السفن النهرية تعرف محليا بالشريعة . ومن اشهر المراسي في بغداد هي شريعة القمرية والمصبغة وخضر الياس وباب السيف والمجيدية والسنك والكمرك .

وأثرت نشاطات هذه الشركة الناقلة على المناطق الجنوبية من العراق والتي كانت معزولة تماما عن بقية اجزاء القطر ، اذ انها كسرت طوق العزلة وساعدت على تحويل اقتصادها الزراعي المعتمد على الانتاج الذاتي الى اقتصاد يستهدف الانتاج الزراعي التجاري لاسيما تجارة الحبوب ، وعلى هذا استطاع النقل النهري فتح ابواب الريف لتدخل اليه بضاعة المدن وصناعتها مما خلق علاقات اقتصادية واجتماعية وحضارية جديدة كان لها أثر واضح في نمو القرية وتطورها وخلق نويات عمرانية سرعان ما نمت الى مدن كبيرة حاليا ، كما في مدن العزيزية والصويرة والنعمانية والكوت على نهر دجلة ومدينة الرمادي والمسيب على نهر الفرات .

وازداد النفوذ البريطاني تحكما وسيطرة على القطر ، بعد اندحار القوات العثمانية في الحرب العالمية الاولى لتحقيق استراتيجيتهم الهادفة الى توفير الضمان اللازم لحركة نقل التجارة الهندية البريطانية عبر الاراضي العراقية والذي دفعهم الى التفكير جديا في ربط الفرات مع سواحل البحر المتوسط وازداد طموح الانكليز في العراق بعد تدفق وتفجر حقول النفط في كركوك سنة ١٩٢٧ . فأسرعوا بتوفير المناخ الملائم لتشغيل رؤوس الاموال البريطانية في المشاريع الزراعية لا سيما زراعة القطن وفستق العبيد ، والسيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية واحتكار تجارة الاستيراد والتصدير

بواسطة شركتي اندروير وشركة بيت لنج أولى المؤسسات التجارية البريطانية العاملة في العراق •

ومن اجل ذلك قامت القوات البريطانية بتعميق المجرى القديم لنهر الفرات مثل جدول الحفار الواقع بعد مدينة سوق الشيوخ وجعله صالحا لسير زوارقها ، ووضعت العوّامات في نهر دجلة لارشاد البواخر في ملاحتها مابين بغداد والبصرة وذلك بتوجيه مجرى النهر نحو قناة عميقة •

ان سير السفن التجارية في دجلة منتظم حتى بغداد ونرى طائفة منها تصل الى بغداد كل اسبوع وتسافر بعدها الى البصرة • ولكن الملاحة في دجلة لا تخلو من عقبات في زمن القيظ اذ يكون ماؤها ضحلا في تموز وآب فتجنح السفن وتبقى اياما في مكان واحد مهما تبذل من جهد بواسطة طاقمها لتسييرها • وقد يدوم السفر ٢١ يوما بينما تقطع هذه المسافة خلال الفيض بـ ٣ أيـام •

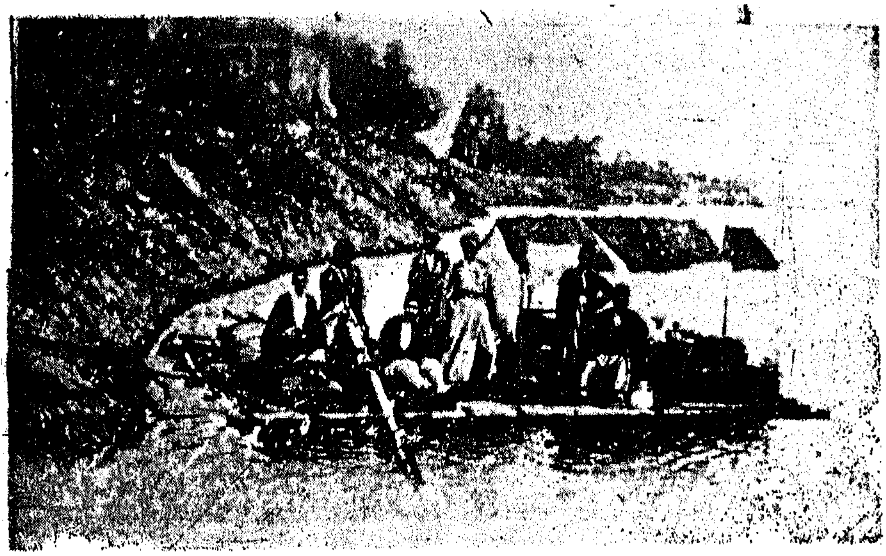
هذه الظروف شجعت على زيادة اعداد المراكب النهرية فبلغت اعدادها ٤٨ مركبا بخاريا نقل احجاما بلغت ٧٠٠ر٧ الف طن واعداد الزوارق البخارية المكشوفة لنقل المسافرين ٦١ زورقا عام ١٩٢٨ ازدادت هذه الاعداد الى ١١٥ مركباً نقلت ٧٢٧ر١٣ ألف طن وتضاعف اعداد الزوارق المعدة لنقل المسافرين الى ٢٠٠ زورق سنة ١٩٣٥ •

ومن أهم وسائط النقل النهري العاملة في العراق ما يلي :

١ ـ الارمـاث (الكلـك) :

وهي من اهم الوسائط النقلية الشائعة والعاملة بين الموصل وبغداد ، وتقدر المسافة بينهما ٤٥٧ كيلومترا مقسمة الى ثلاث مراحل ، الاولى بين الاراضي التركية حتى مدينة الموصل والثانية بين الموصل حتى مدينة تكريت والثالثة من تكريت الى بغداد • ولكل مرحلة كلاكون خاصون بها لا يتجاوز

عليهم في منطقة عملهم . ويبلغ معدل الجلود المنفوخة « القرب » من ٥٠ ـــ ١٠٠ قربة واحيانا يصل عددها الى ٢٥٠ قربة في الكلك الواحد وتستطيع حمل ٥ اطنان ، وكذلك ينقل بواسطته الركاب (شكل ـــ ٥) .



شكل ـــ ٥
كلك قادم من الموصل الى بغداد عام ١٩١٠

ويمكن القول ان الكلك بناء صالح لتحقيق الغاية منه ، انه ذو قاعدة من شجرتين كبيرتين متقاطعتين توضع عليهما حزم من اغصان الصفصاف وتربط بقوة الى ساق في الاسفل وتربط تحته جلود منفوخة بالهواء وترتب بحيث يمكن تجديد نفخها وفق الحاجة وتستند عليها قاعدة الرمث ثم يظفر الكل ويربط المظفور جيدا ، وهناك منصة مبنية من المواد نفسها تحفظ الركاب والبضاعة من الابتلال بالماء . والرمث يدفع بمجذافين كبيرين كائنين على كل من جانبه وهناك مجذاف اخر يقوم بواجب الدفة وعندما تصل الارماث الى غايتها تفرغ حمولتها وتباع جميع موادها فيما خلا الجلود اذ تفرغ هذه من الهواء

وتحمل على ظهر الابل وتعاد مع اصحابها برا والى الميناء النهري الذي انحدرت منه اصلا (شكل رقم ٦) .

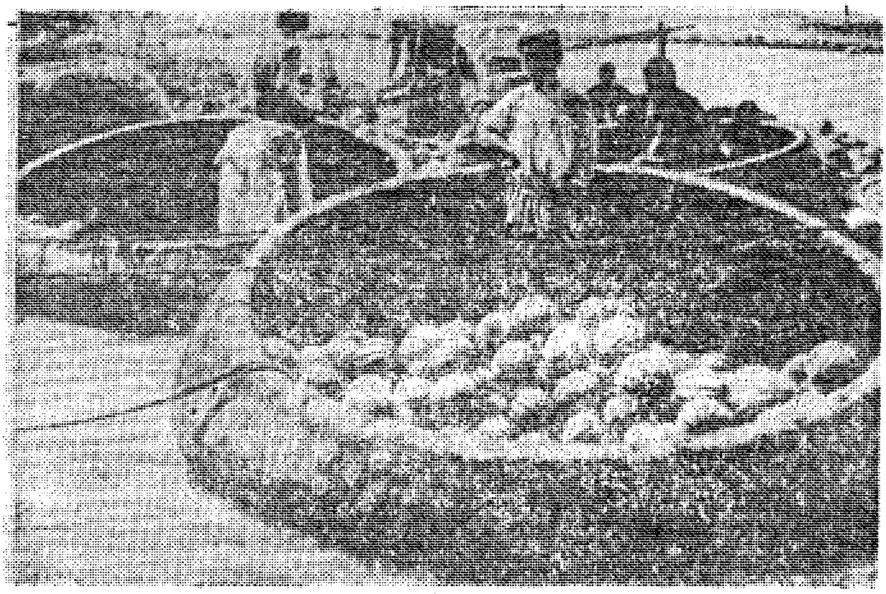


شـكل ـ ٦

وصول الكلك عند نهاية سفرته النهرية من الموصل الى بغداد ، وقد فكت اجزاؤه لنقلها وبيعها في الاسواق .
ويرسو هذا الكلك عند شريعة القمرية في بغداد عام ١٩٣٠

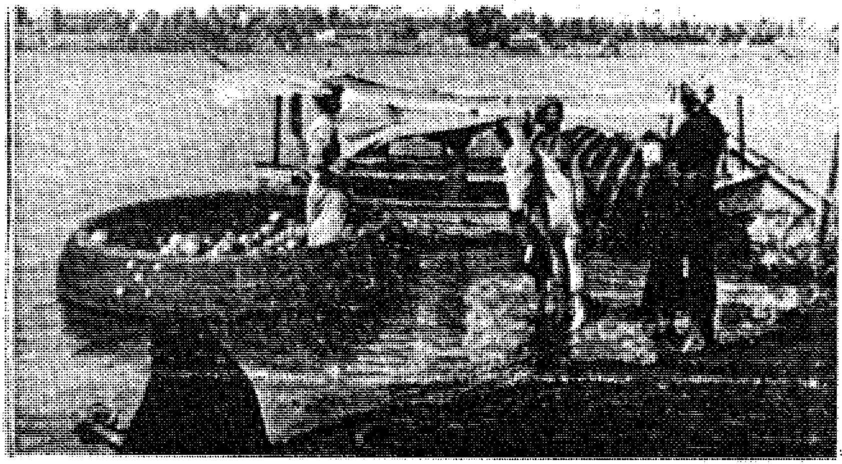
٢ ـ القفـة ((الگفه))

تعتبر من وسائط النقل النهري القديمة ، وهي سلة كبيرة دائرية مطلية بالزفت متباينة في سعتها حسب الهدف من صناعتها ولها القدرة على نقل اعداد كبيرة من المنتوجات الزراعية وللمسافات القصيرة خاصة بين بغداد ـ البصرة كالرقي والبطيخ (شكل رقم ٧ و ٨) وكذلك فانهـا واسطة مهمة لصـيد الاسماك (شكل رقم ٩) كما انها تستخدم لنقل الاشخاص اذ تسع الواحدة



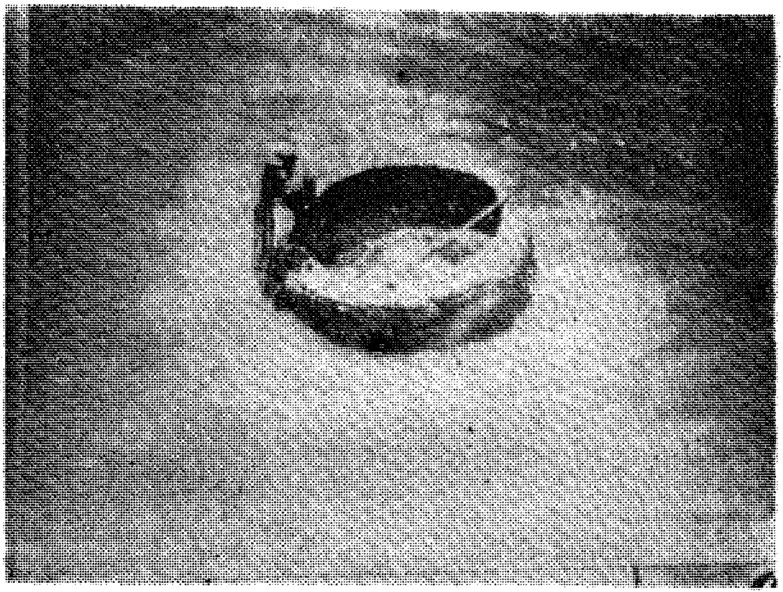
شـكل ـ ٧

قفة تحمل الرقي وهي راسية عند شريعة القمرية ـ بغداد ١٩١٢



شـكل ـ ٨

قفة راسية عند شريعة خضر الياس ـ بغداد ١٩٣٠



شـكل ــ ٩
قفة لصيد الاسماك ــ بغداد ، أواخر سنة ١٩٥٠

منها وكمعدل عام بين ٥ ــ ١٠ اشخاص دفعة واحدة حسـب سعتها (شكل رقم ١٠) • وكان مألوفا مشاهدتها في بغداد حتى اواخر الخمسينات مـن القرن الحالي • وترسو هذه القفف عند اماكن معينة خاصة تعـرف بالشريعة ومن اشهرها شريعة القمرية وشريعة خضر الياس وشريعة المجيدية وشريعـة باب السيف (شكل رقم ١١) •

٢ ــ الكعـود :

مفردها « گعدة » وهي نوع كبير تشبه القوارب الكبيرة ويبلغ متوسط طولها ١٢ قدماً ومتوسط عرضها ٥ر٢ قدم • وتسحب بواسطة حبل قوي من قبل رجال اقوياء موزعين عند ضفاف النهر • وهذه الواسطة قديمة في العمل النقلي النهري خاصة في دجلة عند الجزء الواقع بين مدينتي البصرة ــ العمارة،

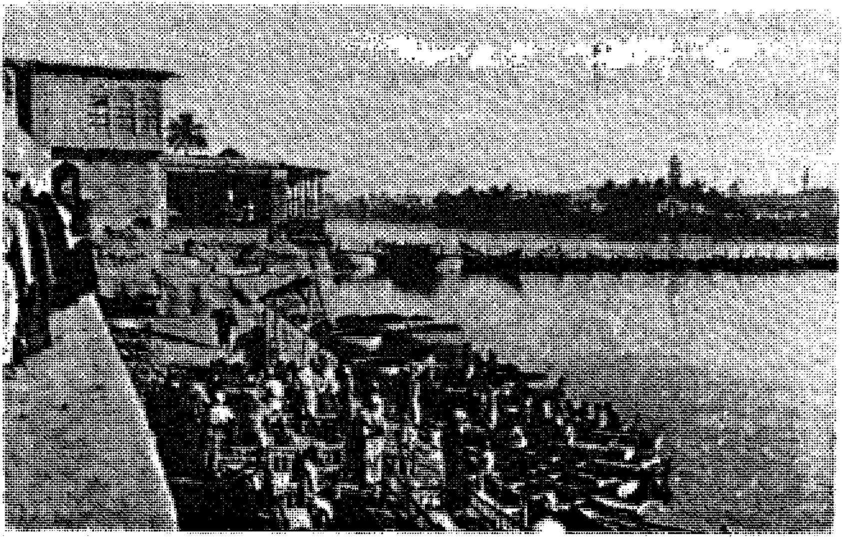


شـكل ـ ١٠

قفة تنقل اشخاصا في شريعة المصبغة ـ بغداد ١٩١٢

الا انها تكثر وبشكل واضح في مياه شط العرب ذلك لسهولة حركتها بتوفر عمق الغاطس فيها • ويقدر متوسط حمولتها بـ ١٠٠ طن ونادرا ما تستخدم في اقليم الاهوار •

وكان النقل النهري الواسطة الاساسية ـ خلال الحرب العالمية الاولى والثانية ـ في القطر لنقل البضائع والمسافرين مابين المدن الواقعة على نهر دجلة بين بغداد ـ البصرة وتدنت اهميته بعد ان دخلت وسائط النقل البري الحديثة



شـكل ــ ١١
مسناة وشريعة باب السيف ــ بغداد ١٩١٧

الى القطر من سكك وسيارات واصبح نشاطه مقصورا على نقل المنتجات الزراعية او المواد الانشائية بين بغداد والبصرة والكل جائز صحيح •

وتعد مساهمة نهر الفرات في مجال النقل محدودة وذلك لعدم صلاحية معظم مجرى النهر داخل الاراضي العراقية ، ومع ذلك فهناك حركة ملاحية نهرية محدودة في جزء من مجراه تقوم بنقل المنتجات الى بقية الالوية العراقية الواقعة على ضفافه • ان عدم صلاحية الفرات للملاحة يرجع الى ضحالة عمق المياه في مجرى النهر والذي لا يزيد عن ٥ سنتمترات عند مدينة الهندية وهور الحمار مثلا ، وتكون الملاحة ميسورة للوسائط النقلية النهرية التي لا يزيد غاطسها عن ١٢٠ سنتمترا في الجزء الواقع مابين القرنة ــ الناصرية والتي تقدر المسافة بينهما عبر النهر بـ ١٤١ كيلومترا خلال موسم الفيضان ، الا ان هـذا الجزء لا يصلح للنقل خلال موسم الصيهود الا للوسـائط النقلية النهريـة الشراعية والمشاحيف ذات الغاطس القليل والمناسب لضحالة مياه النهر •

وبسبب ماتقدم يكون دور نهر دجلة في النقل مهما وبارزا ذلك لتوفر العمق المناسب لحركة وسائط النقل خلال السنة بالرغم من انخفاض مناسيبه في الصيف ومع ذلك فان النهر يكون صالحا للحركة النقلية بين بغداد والبصرة •

ويلاحظ على الجزء الواقع بين بغداد ــ الكوت كثرة الالتواءات النهرية اذ تقدر المسافة النهرية بـ ٣٥٠ كيلومتر ، ويمتاز هــذا الجزء بكثرة تراكــم الارسابات النهرية والتي قللت من سرعة الوسائط من حركتها ، وتختلف كميات الطمي المنقولة من يوم لآخر اذ تبلغ ٢٠ الف جزء من مليون بالوزن خلال ايام قليلة من موسم الفيضان ثم تنخفض هذه الارسابات لتصل الى ١٥٠ جزء من المليون بالوزن خلال شهري حزيران وتموز • ونتيجة ذلك فان سرعة النهــر لا تزيد عن ٦ كيلومترات في الساعة الواحدة خلال موسم الفيضان وهي نصف هذه السرعة تقريبا خلال انخفاض مناسيب المياه اي في فصل الصيهود •

ومما يزيد من أهمية النقل النهري في دجلة بين بغداد ــ الكوت غياب الخطوط الحديدية عن خدمة هذا الجزء من اقليم السهل الرســوبي ، ومن الكوت يتفرع شط الفرات ليعمل كطريق نقلي نهري الى هور الحمار ومنــه الى البصرة وبذلك يعد حلقة وصل مهمة بين اقليم دجلة شمالا واقليم الفرات جنوبا لنقل تأثيرات المراكز الحضرية بين الاقليمين السابقين •

ويصل متوسط العمق بين مدينتي الكوت والعمارة الى ١ر٢٠ ــ ١ر٣٠ متر ويقدر طوله ٢٠٠ كيلومتر ويتراوح عرض النهر خلال موسم الصيهود بين ١٠٠ ــ ٣٠٠ متر وعليه يقدر متوسط انحدار مجرى النهر ٥ر٦ و ٥ر٤ سنتمتر لكل كيلومتر على الترتيب ، وبسبب ماتقدم فان ارسابات النهر تكون كبيرة اذ تقدر بـ ٢ كيلومتر في كل متر مكعب في الثانية • وهــذه الارسابات هي نفسها عوائق تعترض مجرى النهر وتقلل من امكاناته الملاحية والتي ادت الى ان يفقد النهر ٩٠٪ من مجموع المياه الجارية في دجلة الى الجداول الراضعة والكسرات المتفرعة منه •

وتقدر المسافة النهرية بين العمارة والبصرة بـ ١٩٥ كيلومتراً ، يكون النهر ضيقا ولا يزيد عن ٤٠ مترا في منطقة المضايق والواقعة بين منطقة الكسارة والمجر الكبير ، بالاضافة الى كثرة الانحناءات الحادة التي يتراوح عرضها ٢٠ ـ ١٥٠ مترا وبالتالي تكون سببا بارزا في اعاقة الحركة خاصة وقت الصيهود ومتوسط انحدار مجرى النهر لا يزيد عن ٧ سنتمترات لكل كيلومتر بين قلعة صالح ومنطقة المضايق . ويصل الغاطس الى ٣ اقدام خلال الفترة بين آب وتشرين الثاني . ويصل عمق النهر خلال موسم الصيهود الى ٩ر٠ ـ ٦ر٠ متر بالاضافة الى ضيق مجراه . وبسبب من ذلك فان المياه الجارية في دجلة تكون قليلة وغير مشجعة للملاحة اذ لا تزيد عن ١٠٪ من مجموع تصريف النهر عبر مدينة العمارة . وعليه فان الجنائب التي يزيد غاطسها عن ٩ر٠ متر لا تستطيع التنقل في مجرى النهر لاسيما خلال موسم الصيهود ، اما الجنائب ذات الغاطس ٥ر١ متر فيمكن لها ان تسير عند منطقة المضايق خلال الربيع وتقدر الفترة الصالحة للملاحة النهرية عبر منطقة المضايق بـ ١٣٦ يوما .

ويشتمل الاسطول النهري على عدد من وسائط نقل قديمة متكونة من ابلام وشخاتير وگعود بلغت اعدادها ١٦٨ واسطة نقلية نقلت١٠٨٧٢ طنا عام ١٩٤٤ وازدادت اعدادها الى ٢٠٨ واسطة نقلت ١١٦٠٢ طنا عام ١٩٥٠ ، اما في عام ١٩٥٤ فقد تدنت اعدادها الى ٢٠٢ واسطة نقلت ١١٢٢٣ طنا . وتراوحت عدد السفرات النهرية بين بغداد والبصرة بـ ٢٠٠ نزولا و١٩٦ صعودا الى بغداد قاطعة المسافة بمتوسط ١٠ ـ ١٥ يوما .

النقل في الاهوار والمستنقعات

ينفرد اقليم الاهوار والمستنقعات في جنوب العراق عن بقية الاقاليم الطبيعية في القطر بظروف أجبرت الانسان على اختيار واسطة نقلية تلائم ضحالة مياه الاهوار مع توفر سرعة الحركة والانتقال ، كما ان كثافة النباتات

الطبيعية كالقصب والبردي اللذان يعيقان حركة هـذه الوسائط مما يجعل سحبها امرا لازما ومنظرا مألوفا في الاقليم •

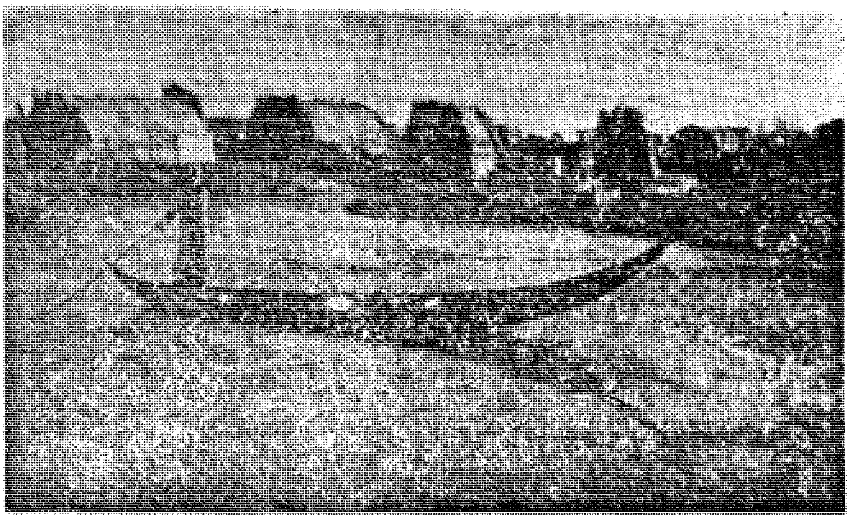
وعلى ذلك فهناك انماط من وسائط النقل تعمل في الاهوار واهمها الوسائط التاليـة :

آ ـ المشـحوف :

وجمعه مشاحيف ، والمشـحوف زورق مصنوع مـن الواح خشبية محفورة ومستوية في الوسط ومنحنية في الاطراف مطلية من الخارج بالقار ويكسى النصف العلوي من الاضلاع بالواح خشبية من الداخل وبالـواح اخرى من الخارج تمتد بامتداد المشحوف فهي عريضـة في وسطه ودقيقة في نهايته خاصة حينما تتجه بارتفاع مقدمته « العنق » ليكون المشحوف قـادرا على شق طريقه في الاهوار وسط نباتات البردي ، ويسقف المشحوف غالبا في مقدمته ومؤخرته ـ بالواح خشبية ولايتجاوز طول كل واحدة منها اكثر من قدمين ويستخدمان لاغراض مختلفة وفيه عارضتان خشبيتان لتقويته • وبسبب سهولة وسرعة حركته في الاهوار فقد استخدمته البعثة البريطانيـة خلال مسحها لاقليم الاهوار • وهـذا النوع من الزوارق مهـم عند سكان الاهوار لاستعماله واسطة رئيسة لصيد الاسـماك والتنقل وجمـع العلف الاخضر للجاموس دائما وهو على أنـواع ، لايزيد غاطسـه على قدمين • « شكل رقم ١٢ » •

ب ـ الماطـورات :

وهي الزوارق البخارية المنتشرة في الاقليم بكثرة ، ولذلك تعد مـن الوسائط المهمة للنقل ، ولا ترتفع مقدمتها خلال مسيرتها الا قليلا • ويعمل بالزيت وطوله ١٢ قدما ومتوسط عرضه ٥ر٢ قدم ، وهو بهذه الحالة لا يتسع الا" لراكب واحد ولا يزيد غاطسه عن نصف قدم ، كما يستخدم لصيد الطيور



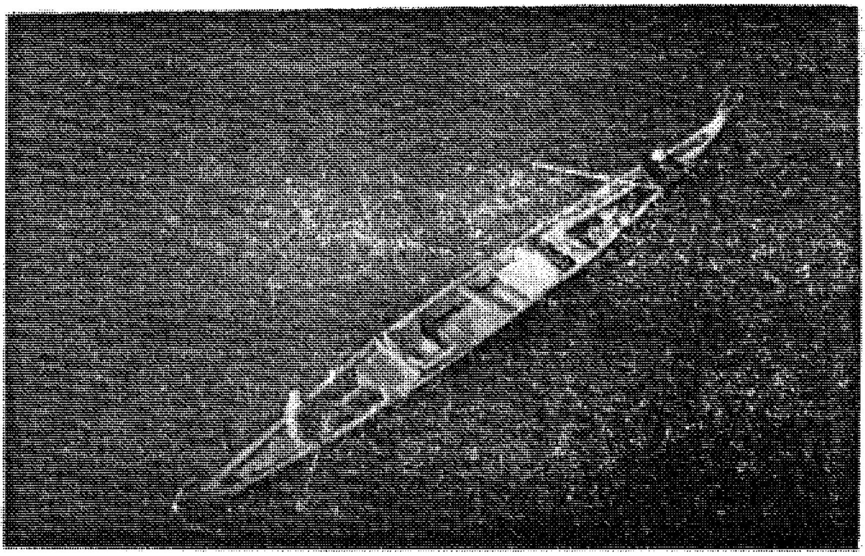
شــكل ــ ١٢
المشحوف واسطة نقل مهمة داخل الهور

والتنقل السريع مابين غابات القصب والبردي واحيانا يتنقلون فيه خلال اليوم مســافة تتراوح مابين ٥٠ ــ ٦٠ ميلا وما يســاوي ٨٠ ــ ٩٦ كيلومتــرا • ويستخدم لنقل المنتجات الزراعية والحيوانية من دجاج وسمك وسمن وطيور الى المراكز الحضرية القريبة مثل مدينة العمارة او الكحلاء لبيعها وشــراء حاجياتهــم •

ج ــ الابــلام :

والبلم يشبه كثيرا المشحوف ، طوله ٨ ــ ٩ امتار ، وعرضه متر واحد الا" انه يختلف عنه بحجمه وتستعمل الابلام في المناطق الضحلة وفي بعض الاحيان يركب عليها صاري او صاريات • ويستعمل لنقل الحصران والبضائع داخل الاهوار وفي المناطق الضحلة يدفع بعصا كبيرة تعرف « بالمردي » او يستعملون الشراع وقت هبوب الرياح وفي بعض الاحيان يسحب بحبال من

قبل رجال وهم على الضفاف وذلك لكثرة الغرين وكثافة نباتات القصب • بالاضافة الى ذلك فان البلم يستخدم في مياه شط العرب لنقل الاشخاص على جانبي النهر او للتجول في شط العرب وبين جداوله • (شكل رقم ١٣) •



شكل ــ ١٣
البلم واسطة نقل نهرية في شط العرب

ويعتبر اقليم الاهوار والمستنقعات في جنوب العراق من اوسع اقاليم الاهوار في العالم ، اما مساحته فجاءت متباينة عند الباحثين • اذ يقدر ديموك بـ ٢٠ الف كيلومتر مربع في حين يقدرها الباحث العراقي الدكتور وفيق الخشاب بـ ٣٠ الف كيلومتر مربع ويرى ان مساحتها تصل الى ٣٥ الف كيلومتر مربع من قبل بيورنك • اما زيگر فيعتقد ان مساحتها تصل الى ٩٫٦٠٠ الف كيلومتر مربع في حين يقدر العلامة الدكتور احمد سوسة الخبير العراقي بشؤون الري بـ ٧٫٧٨٠ الف كيلومتر مربع للاهوار الواقعة في ألوية البصرة والعماره والناصرية •

وسبب هذا الاختلاف ـ ربما ـ يعود الى عدم اتفاق الباحثين بسبب عدم وضوح معالم الاقليم اذ ان مساحتها تتباين خلال فصول السنة ، فقد تقرب مساحتها خلال وفرة الامطار الى مايقرب من اربعة امثالها عما تكون عليه في فصل الجفاف . ويشكل الاقليم مثلثا تمتد قاعدته بين مدينتي الكوت على نهر دجلة والحلة على الفرات شمالا ومدينة البصرة على شط العرب جنوبا . وتمتد الطرق النهرية عبر الاهوار وهي تصلح للنقل النهري خلال خمسة اشهر من السنة وبغاطس قدره متر واحد .

النقل في شط العرب

يعتبر شط العرب النهاية الطبيعية التي ينتهي بها النظام النهري لدجله والفرات ، وهو بذلك يكون المنفذ الطبيعي نحو السهل الرسوبي ، كما انه يشكل حلقة وصل مهمة بين عالم الخليج العربي ومايرتبط به من تجارة ونشاط من جهة ومدن العراق الداخلية من جهة ثانية .

ويتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي ، وقد كانا يلتقيان عند مدينة القرنة فتحول مجرى الفرات الى هور الحمّار الذي اصبح يصرف مياهه بواسطة جدول كرمة علي . ويبلغ طوله بين كرمة علي ومصبه في الخليج العربي بـ ١١٠ كيلومترا ، ويقدر عرضه عند المصب اكثر من كيلومترين ويضيق عند البصرة ليصل الى حوالي الكيلومتر الواحد. ويتأثر النهر بظاهرة المد والجزر والتي تحدث مرتين في اليوم وتعمل على رفع المياه وايصالها الى الجداول المتفرعة من شط العرب كما ان الجزر يعمل على حسر تلك المياه ورجوعها الى الخليج العربي . هذا ويصل الفرق بين الظاهرتين ـ المد والجزر ـ الى حوالي ١٫٧٠ متر خلال الصيف وهو موسم هبوط مياه الانهار ، ويتدنى الى ٢٥ سنتمترا خلال موسم الربيع والذي يقع في فصل الربيـــع .

ولشط العرب تابع واحد هو نهر الكارون الذي يصب في شط العرب قرب مدينة المحمرة ، ويسبب هذا التابع رواسب تعرف بالسدود في منطقتين ، الاولى قرب مصب الكارون ويعرف بسد المحمرة والاخر قرب مصب شـط العرب ويعرف بسد الفاو • وتعمل هـذه الارسابات على التقليل من صلاحية مجرى النهر للملاحة مما استوجب على الجهات الادارية في القطر الحفر وبشكل مستمر لتنظيف مجرى النهر وجعله صالحا للملاحة فقد ازيحت كميات كبيرة من الارسابات قدرت بـ ٢٠٩ مليون طن مـن هذه الارسـابات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٤ـ١٩٣٨ • هذا ويتراوح متوسط عمق مجراه بين البصرة ـ الفاو ٧ أمتـار •

وفي ظروف حسنة مواتية مع المد تستطيع البواخر من غاطس ١٧ قدم ان تصل الى ميناء البصرة والبواخر من غاطس ١٥ قدم ان تصل الى القرنة ومن غاطس ١٠ أقدام ان تصل لمسافة ٩٦٫٦٦ كيلومتر شمال القرنة في دجلة وبغاطس ٩ اقدام مسافة ٢٤١ كيلومتر عن القرنة في نهر دجلة •

وقد سعت شركة الملاحة الهندية البريطانية التي كانت تنقل بريد الهند الى البصرة الى وضع بعض العوامات لتعيين مواقع الحاجز ومجرى القنـاة الا" ان ذلك لم يكن مضمونا ايضا وحتى قبيل الحرب العالمية الاولى كانت البواخر ذات غاطس ٢١ قدما لا تستطيع مواصلة رحلتها الى البصرة ما لم تفرغ جزءا من حمولتها خارج الحاجز الغريني •

وعند رسو البواخر المحملة بالبضائع التجارية الى جانب ارصفة الكمرك في البصرة كانت تفرغ حمولتها هناك وتدفع رسما عن التفريغ قدره روبيتان « كل ١٥ روبية تساوي باون استرليني » وبعد ذلك يدفع التاجر الرسـوم المقررة وقدرها ٨٪ من قيمة البضاعة حتى سنة ١٩٠٧ و١١٪ بعد ذلك التاريخ•

وبلغ عدد السفن التي دخلت ميناء البصرة في سنة ١٩٠٣ ، حسب التقرير الذي قدمه (المستر مناهن) القنصل الانكليزي في البصرة ، ٧٣١ سـفينة

نقلت ١٩٥٥٥١ طنا ، وفي سنة ١٩١٢ بلغت الحمولات ٣٤٦٩٣٩ طنا وعاودت الشركات الاجنبية نشاطها وتسابقت في ارسال مزيد من السلع الى البصرة ، ووصلت الميناء ٢٢ باخرة المانية تابعة لخط هامبرك ــ امريكا وهي تحمل على متنها بضائع متنوعة بلغت قيمتها الاجمالية ٣١٥٥٦٣ باون .

ويعود تاريخ الموانيء العراقية الى بداية الحرب العالمية الاولى حيث كانت حركة النقل في ميناء البصرة ، وهو الميناء الوحيد آنذاك ، ضئيلة وغاطس السفن التجارية لا يزيد عن ١٠ اقدام . وعند دخول القوات البريطانية مدينة البصرة انشأت بعض الارصفة الخشبية والرافعات وعربات النقل ولم يكن في البصرة معدات لتسهيل اعمال الميناء ماعدا ثلاثة مخازن او مظلات للتفتيش الكمركي . فكان شحن السفن وتفريغها يجري كله في وسط النهر وبواسطة المواعين « او السفن الصغيرة او الصنادل » . وكانت طرق الشحن والتفريغ اولية للغاية . كما واختيرت منطقة المعقل، والواقعة مسافة ٥ اميال شمال البصرة على شط العرب ، كموقع للارصفة الرئيسة لان عمق المياه بمحاذاة الشاطيء يقلل من كلفة الارصفة هناك .

وتتسع الارصفة الرئيسة لرسو ثمانية بواخر كبرى والعمق عند الرصيف وقت الجزر يتراوح بين ٢٥ ــ ٢٩ قدما وهنالك عدد كبير من مرابط السفن في مجرى النهر تستخدمها البواخر لتحميل المشحونات من المواعين . وحقق الميناء ايرادات شجعته بادخال تحسينات تمثلت بتعميق شط العرب بحيث اصبح بامكان السفن الكبيرة من الدخول اليه خاصة بعد ان انتقلت ادارته الى الحكومة العراقية عام ١٩٢٩ ، كما ساعد استخراج النفط في منطقة الخليج العربي على تنشيط الحركة فيه ، اضف الى ذلك مايتميز به النقل المائي من تكاليف بالمقارنة مع بقية انماط النقل الاخرى .

وتقدمت حركة النقل التجارية عن طريق ميناء البصرة عما كانت عليه في عهدها السابق للحرب العظمى، فقد زاد مجموع محمول السفن الداخلة الى الميناء في

السنة نحو ٤٠٠ الف طن في السنة السابقة للحرب العالمية الاولى الى ٥٫٤٠٠ مليون طن في السنة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ .

وارتفع عدد البواخر الداخلة الى الموانىء العراقية وكذلك حجم وطاقة هذه البواخر ، فبعد ان كان عدد البواخر والتي دخلت الموانىء عام ١٩٥٠ يبلغ ٢٧٦ باخرة وبحمولة اجمالية مجموعها لا يزيد على ٧٠٦٤٧٥ طن للبضائع المستوردة ، ارتفعت لتكون ٣٩١ باخرة وبحمولة ٨٩١٤٩٥ طن عام ١٩٥٤ وقفزت هذه الارقام سنة ١٩٥٨ اذ بلغ عدد البواخر ٦٤٥ باخرة وبحمولة ١١٠٦٣٥ طن .

اما حركة المسافرين المنقولين بواسطة البواخر والسفن فلها اهمية ضئيلة وذلك لقلة اعداد المسافرين والبواخر الخاصة بهم . وقد تركز نشاط نقل المسافرين بين الموانىء الهندية وموانىء الخليج العربي ــ بضمنها الموانىء العراقية ــ فلم يزد عددهم سنة ١٩٥٠ عن ٢٣٤٩٠ مسافرا « القادمون والمغادرون» وارتفعت اعدادهم عام ١٩٥٤ لتصل الى ٢٧٢٩٦ مسافرا وانخفضت هذه الاعداد لتصل ١٩٤٩٣ مسافرا عام ١٩٥٨ .

النقل الجوي

اتصل العراق بالاقطار المجاورة بالطرق الجوية التي تصل العراق بالهند من جهة وبسوريا وفلسطين ومصر من جهة اخرى . ورعت هذه الطرق شركتان اجنبيتان وتعهدت بمايلي :

آ ــ شركة المواصلات الامبراطورية الجوية الانكليزية .

ب ــ شركة الشرق الجوية الفرنسية .

اما الاولى فتستخدم طيارات نقل كبيرة ــ آنذاك ــ بثلاثة او اربعة محركات وتنقل اكثر من ٢٠ راكبا دفعة واحدة وخط سيرها بين الهند وبريطانيا . اما الثانية فتستخدم طيارات صغيرة للحمولة بين العراق وسوريا .

الا ان المرجح ان بداية النقل الجوي في العراق تعود الى العقد الرابع من هذا القرن ، حيث انشيء مطاران في كل من بغداد والبصرة وكانا يعتبران من الصنف الثاني بين المطارات الدولية آنذاك • وفي عام ١٩٤٥ انشيء مطاران صغيران في الموصل وكركوك ، وفي نفس العام انشئت رئاسة الخطوط الجوية العراقية كشعبة تابعة الى مديرية السكك الحديد العامة من الوجهة الادارية والمالية • اما من الناحية الفنية والنشاط الجوي فقد كانت باشراف الخطوط الجوية لما وراء البحار واستمرت هذه السيطرة حتى عام ١٩٦١ حيث سميت بمصلحة الخطوط الجوية العراقية ، وكانت الطائرات المستعملة في بدء تكوين الاسطول الجوي من نوع طائـــرات ربيد ودوف ويقود الاسطول طيارون اجانب في اكثر الاحوال • وكان النشاط مقصورا بين بغداد والبصرة وبمعدل رحلتين يوميا •

كما ويعتبر العراق من الدول الرئيســـة والذي ساهم بشكل فاعل في إنجاز اتفاقية شيكاغو عام ١٩٤٤ وكذلك وقع العراق على اتفاقية المرور الجوي والتي تعرف باتفاقية الحريتين ، وهما حرية الطيران عبر اقليم الدولة بدون هبوط وحرية الهبوط فوق اقليمها لاغراض تجارية وذلك بين الدول المتعاقدة، على ان لا تسرى هاتان الحريتان على المطارات المستعملة للاغراض العسكرية او في المناطق العدائية او المناطق المحتلة عسكريا • وكان طرفا في اتفاقية النقل الجوي الدولي المنتظم والتي تعرف بالحريات الخمس عام ١٩٤٤ وهي حرية العبور والهبوط وانزال الركاب والبريد او اخذ ركاب وبريد وبضائع •

وتطور الاسطول الجوي العراقي وذلك بشراء ثلاث طائرات من نوع فايكنك عام ١٩٤٧ ، وعند ذاك توسع النشاط الجوي حيث النقل الخارجي وامتد لبعض الاقطار العربية مثل لبنان باعتبارها منطقة سياحية معروفة في منطقة الشرق الاوسط ، وكذلك ساهمت الطائرات العراقية بنقل الحجاج الى الديار المقدسة • ونجحت الخطوط الجوية العراقية بالحصول على اربع طائرات

خرى من نوع فايكونت عام ١٩٥٦ وامتازت هذه الطائرات عن سابقتها بانها ستوعب ٤٨ راكبا وتقدر سرعتها بـ ٣٠٠ كيلومتر في الساعة . وبفعل هذه الطائرات توسعت شبكة الخطوط الجوية لتصل خدماتها الى دول أوربية عديدة وكانت الرحلة الجوية تستقر عند لندن • وعندها انتقلت الخطوط العراقية ــ في خدماتها النقلية ــ من اطارها الاقليمي الى الاطار القومي العربي والى الاطار الدولي •

ويلاحظ من البيانات لعام ١٩٥٠ / ١٩٥١ ان عدد المسافرين الذين تم نقلهم بلغ ١٦٦٨٧ مسافرا وان معدل ماقطعه كل مسافر من المسافة قدر ٥٤٦ كيلومتر ، وبلغت احجام البضائع المنقولة بما في ذلك الرزم والمواد البريدية ٢٤٠ طنا ، وازدادت اعداد الركاب بعد سنة ١٩٥٦ حين ادخلت للعمل طائرات الفايكونت التي زادت من قابلية الاسطول الجوي وطاقته في عملية النقل • فبعد ان كانت اعداد المغادرين والقادمين ٢١٢٣١ راكبا عام ١٩٥٠ ، قفزت تلك الارقام لتصل الى ٨٤٥٩١ راكبا عام ١٩٥٨ وهذا يعني ان الزيادة بلغت اكثر من اربعة اضعاف عما كانت عليه سابقا ، وقس على ذلك فيما يخص نقل البضائع والامتعة والمواد البريدية •

كما ان ازدياد نشاط حركة النقل الجوي في العراق كان متمثلا بزيادة مرات هبوط الطائرات فيه ، ففي عام ١٩٥٣ كان عدد الطائرات التي هبطت اكثر من ٥٣٠٠ طائرة وفي عام ١٩٥٤ نحو ٧٠٠٠ طائرة وفي ١٩٥٧ اكثر من ٩٠٠٠ طائرة •

ولشركات النفط في العراق طائرة خاصة لها عدد كبير من المطارات الثانوية في جهات متفرقة من البلاد •

١ ــ شركة الطرق الجوية البريطانية لماوراء البحار

٢ ــ شركة الخطوط الجوية الهولندية •

٣ ــ شركة الخطوط الجوية الفرنسية •

٤ ــ شركة الطيران العالمية الامريكية •

٥ ـ شركة مصر الطيران •

٦ ـ شركة الخطوط الاسكندنافية •

٧ ـ شركة الخطوط الجوية للشرق الاوسط •

٨ ـ شركة الخطوط الجوية العربية •

٩ ـ شركة الخطوط الايرانية •

١٠ ـ بان امريكان •

١١ ـ شركة الخطوط الجوية اللبنانية •

١٢ ـ الخطوط الجوية الكويتية الوطنية •

ورغم ان طائرات كل هذه الشركات تستخدم مطاري بغداد والبصرة معا فان مطار البصرة هو الاهم بالنسبة لها ، وان كان مطار بغداد يفوقه في حركة النقل الداخلي • اذ نجد ان عدد المسافرين العابرين الذين مروا بمطار بغداد عام ١٩٥٤ كان اقل من ٨٠٠٠ شخص في حين كان في مطار البصرة اكثر من ٤٥٠٠٠ شخص لنفس العام •

ويفهم من دراسة مسيرة الخطوط الجوية العراقية انها تتأثر بعوامل متعددة كالاتفاقيات الدولية التي تعقد بشأن النقل الجوي وبسعة شبكة الخطوط الجوية العاملة عليها • اضافة الى تأثرها وبدرجة كبيرة بالاحداث السياسية التي تطرأ على النطاقين الداخلي والعالمي • وتنعكس هذه الظواهر بدورها على المدخولات السنوية ، حيث جاء في التقرير الاداري لعام ١٩٥٢ ما يلي :

« ان احداثا ذات اهمية دولية قد حالت دون اتساع نطاق حركة النقل ومن هذه الاحداث النزاع الانكليزي ـ الايراني حول النفط وعدم الاستقرار السياسي في سوريا وقيام مشاكل سياسية في مصر وبالتالي انخفاض حركة النقل الجوي من والى القاهرة ، وتطبيق الاتفاقية الجوية العراقية ـ السعودية

فيما يتعلق بنقل الحجاج والتي بموجبها حصلت مصلحة الخطوط الجويه السعودية على ٥٠٪ من نقليات الحجاج مما أدى الى هبوط ايرادات الخطوط الجوية العراقية ... » .

مضافا لذلك ، ان هدف نشاط الاسطول الجوي العراقي هو هدف خدمي اجتماعي اقرب منه الى هدف تجاري محض ، فالخطوط الجوية العراقية لا تبغي الارباح بشكل اساس من جراء خدماتها كما هو الحال في معظم شركات النقل الجوي في العالم .

ومن المتوقع ان يشهد النقل الجوي في العراق تطورا كبيرا وذلك لتوفر الظروف المناسبة والناجحة لقيام نشاط نقلي جوي . ومن هذه الظروف ، توفر الاجواء الصافية في القطر مع قلة حدوث الانخفاضات الجوية والتي تعطي فرصة مناسبة وجيدة لقائد الطائرة للاسترشاد بالمؤشرات الارضية . ولهذه الصفات اهميتها في معالجة اي عطل تتعرض له الطائرة ، بالاضافة الى انها توفر افضل السبل والمسالك للوصول الى الطائرة عند حدوث اي حادثة من اجل انقاذ ركابها .

المواصلات

لم يهمل طريق الخليج العربي — البصرة مرورا بالهضبة الغربية الى البحر المتوسط — كجسر يربط الهند والشرق الاقصى باوربا الا لفترة قصيرة في اعقاب اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح ، حيث عاد النشاط المحدود اليه خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما استخدمه التجار الاوربيون لنقل البريد وماخف وزنه من البضائع . ومنذ اواخر العقد الاخير من القرن الثامن عشر بدأت السفن العائدة لشركة الهند الشرقية تصل الى البصرة كل اسبوعين تقريبا وهي تحمل البريد الهندي ليتم نقل مايخص اوربا تحت اشراف وكلاء الشركة الى حلب عن طريق القوافل — من الجمال — ومنها الى اسطنبول بواسطة بريد الخيل ثم بحرا الى الموانيء الاوربية .

كان البريد العثماني يسير في اول امره من بغداد الى دمشق وفي سنة ١٩١٢ بدأ يسير من بغداد الى حلب . وكان للاتراك بريد اخر يسير من بغداد الى اسطنبول ، هذا ماعدا البريد الذي كان ينقل الرسائل في داخل القطر من مدينة الى اخرى ومن قرية الى ثانية ، وهناك بريد اخر يسافر الى بلاد فارس .

وتقوم بالاشراف على جميع وسائل المواصلات في العراق مديرية البريد والبرق العامة وهي ادارة حكومية « تابعة الى وزارة الاقتصاد والمواصلات انذاك » وتقوم بالواجبات التالية :

آ ـ القيام بالاشغال البريدية والبرقية واللاسلكية والتلفونية الداخلية والخارجية .

ب ـ تقدير كلف ووضع الرسوم والاشغال اللازمة وتنفيذها .

وفي العراق ١١٦٠ دائرة او وكالة للبريد ، منها ٨٩ حكومية و ١١٧١ وكالة أهلية عام ١٩٢٧ ، وتختلف هذه الدوائر في حجمها وأهميتها حسب حاجات الوسط الذي تقوم بخدمته ، فالدوائر البريدية الكبرى تقوم بالاعمال التالية :

١ ـ القيام بالمواصلات البريدية الداخلية والخارجية .

٢ ـ ارسال الرزم او الطرود التي لا يتجاوز وزنها ١٠ كيلوغرامات .

٣ ـ ارسال الدراهم الى اماكن ضمن العراق وبموجب حوالات بريدية داخلية والى معظم البلدان الاجنبية بواسطة حوالات بريدية خارجية .

٤ ـ ارسال الرسائل والرزم او الطرود المسجلة الى اماكن داخل العراق والى بعض البلدن الاجنبية بصفة مواد محول عليها بقيم .

وفضلا عن دوائر البريد والوكالات البريدية ، فان اغلب محطات القطار

في العراق تقبل الرسائل والبطاقات البريدية العادية لارسالها بأول قطار معد للمسافرين الى محطات اخرى او ادارات او وكالات البريد داخل العراق لتسليمها او لمواصلة ارسالها بالبريد الى البلدان الاجنبية وذلك لقاء اجرة خاصة للسكة الحديدية علاوة على اجور البريد الاعتيادية الخارجية او الداخلية ، وهذه الخدمة تسهل ارسال الرسائل من الاماكن البعيدة عن دوائر البريد او ارسالها في الاوقات التي تكون فيها دوائر البريد او الوكالات البريدية مقفلة •

وقد حدث تطور كبير وذلك بزيادة اعداد دوائر البريد الحكومية فبعد ان كانت اعداد دوائر البريد الرسمية الحكومية ٨٩ دائرة وبلغت اعداد الحوالات البريدية الداخلية ٣٥٧٧٥ عام ١٩٢٧ ، ازداد عدد دوائر البريد الحكومية الى ١١٥ دائرة وبلغت اعداد الحوالات البريدية ٩٠٥٦٠ خلال عام ١٩٣٤ • وادرك الناس اهمية البريد في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية في نقل الاخبار والنشاطات على اختلاف انماطها وتبادلها بين الوية « محافظات » القطر ، فازدادت مراجعاتهم وترددهم اليها •

اما الرسائل المدفوعة الاجر واعداد الحوالات فقد تعرضنا الى اهتمام بالغ في زيادة اعداد كل منها وبشكل واضح ، اذ يلاحظ ان اعداد الحوالات حافظت على منسوب واحد من الاهتمام وذلك لتوفر وسائط النقل البرية الاخرى في نقل المبالغ بدلا من تحويلها بالبريد • في حين نجد ان هناك نموا هائلا بالرسائل المدفوعة بالاجور وذلك لسرعة نقلها وباجور زهيدة بشكل عام•

المصادر

١ ــ د. ابراهيم أحمد رزقانه :
« الحضارات المصرية في فجر التاريخ » .
القاهــرة ســنة ١٩٤٨ .

٢ ــ د.ابراهيم شـريف :
« مناطق الاهوار في القسم الجنوبي من العراق دراسة لبعض ظاهراتهــا من الناحيتين الطبيعية والبشرية » .
مجلة كلية الآداب ــ جامعة الاسكندرية ــ المجلد الثامــن ــ ديسمبر ــ ١٩٥٤ .

٣ ــ احمد خضير السامرائي :
« دراسة موجزة حول سكك حديد العراق »
الطبعة الاولى . مطبعة السكك . بغداد ١٩٧٢ .

٤ ــ د. احمد سوسة :
« فيضانات بغداد في التاريخ بحث في التدابير للوقاية من خطر الغرق في مختلف العصــور » .
الجزء الثاني . مطبعة الاديب . بغداد ١٩٦٥ .

٥ ــ بدر غيلان العزاوي :
« تطور تجارة الترانسيت في العراق » .
مجلة الكمارك والمكوس . العدد ٦٢ . نيسان السنة ١٦ . مطبعة ثنيان . بغداد ١٩٧٢ .

٦ ــ د. جاسم محمــد الخلــف :
« جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية » .
جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية . الطبعة الثالثة . مطبعة المعرفة. القاهرة ١٩٦٥ .

٧ ــ د. جمال حمـدان :
« جغرافية المـدن »
مطبعة لجنة البيان العربي . القاهرة سنة ١٩٥٩ .
٨ ــ الحكومة العراقية :
« المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٥٤ » .
بغـداد . سـنة ١٩٥٥ .
٩ ــ الحكومـة العراقيـة :
« المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٥١ »
بغـداد . سنة ١٩٥٢ .
١٠ــ د. حسن الخياط :
« جغرافية اهوار ومستنقعات جنوبي العراق » .
جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد
البحوث والدراسات العربيـة .
المطبعة العالمية . القاهـرة سنة ١٩٧٥ .
١١ــ د. حسين محمد القهواتي :
« دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ ــ ١٩١٤ » .
منشورات مركز دراسات الخليج العربي رقم ٤٣ .
جامعة البصرة . البصرة سنة ١٩٨٠ .
١٢ــ حكمت سامي سليمان :
« نفط العراق » دراسة اقتصادية سياسية .
الجمهورية العراقية . دار الرشيد للنشر . سلسلة دراسات رقم ١٩٣ .
بغـداد ١٩٧٩ .
١٣ــ د. خطاب صكار العاني :
د. نوري خليل البرازي :
« جغرافية العـراق »
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد . مطبعة جامعة بغداد سنة ١٩٧٩ .
١٤ــ د. دولت صـادق :
« المدن والاسكان في الوطن العربي »
الجمهورية العربية المتحدة . المجلس الاعلى لرعايـة الفنـون والاداب
والعلوم الاجتماعية . المؤتمر الجغرافي العربي الاول . المجلد الثانـي ،
الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة سنة ١٩٦٢ .

١٥ـ رشــاد قزانجي :
« النقل النهري في العراق ، الملاحة النهرية في دجلة » .
المؤتمر الهندسي العراقي الثامن ، بغداد ١٩٦٨ .
١٦ـ ســعيد حمــاده :
« النظام الاقتصادي في العراق »
منشورات كلية العلوم والاداب
سلسلة العلوم الاجتماعية . الحلقة ١٦ .
المطبعة الامريكانية . بيروت سنة ١٩٣٨ .
١٧ـ سيفالدين عبدالقادر :
« جغرافية العراق العسكرية »
مطبعة شفيق . بغداد سنة ١٩٧٣ .
١٨ـ ســير واليس بــدج :
« رحلات الى العــراق »
الجزء الاول . تعريب فؤاد جميل . الطبعة الاولى .
مطبعة شفيق . بغداد سنة ١٩٦٨ .
١٩ـ د. شاكر مصطفى ســليم :
« الجبايش »
دراسة انثروبولوجية لقرية في اهوار العراق .
الجزء الاول . مطبعة الرابطة . بغداد سنة ١٩٦٥ .
٢٠ـ طــه الهاشــمي :
« جغرافية العراق »
مطبعة المعارف . الطبعة الاولى . بغداد سنة ١٩٣٣ .
٢١ـ د.عبدالحسين وداي العطيــة :
« الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية »
مطبعة المعارف . بغداد سنة ١٩٦٥ .
٢٢ـ د. عبدالعزيز سليمان نوار :
« تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشــا » .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٢٣ـ د. عبدالعزيز نـوار :
« تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق » .
دار النهضة العربية . بيروت سـنة ١٩٧٣ .
٢٤ـ د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم :
« السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ ـ ١٩٤٧ » .
دراسة وثائقيـة .
الطبعة الاولى . الرياض سنة ١٩٨١ .
٢٥ـ عبدالجبار الراوي :
« الباديـة »
الطبعة الثالثة . بغداد سنة ١٩٦٩
٢٦ـ عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي :
« النقل الجوي في العراق »
الجمهورية العراقية . وزارة التخطيط . آب سنة ١٩٧٢ .
٢٧ـ عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي :
« التطور النوعي والمالي لقطاع النقل في العراق » .
وزارة التخطيط . بغداد سنة ١٩٧١ .
٢٨ـ د. عبدالوهاب مطر الداهري :
« التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية تقنيتها واقتصادها في العراق »
الطبعة الاولى . دار الطليعة . بيروت سـنة ١٩٦٨ .
٢٩ـ د. عبدالرزاق عباس حسين :
« نشأة مدن العراق وتطورها »
جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد الدراسات العربية .
المطبعة الفنية الحديثة . القاهرة سنة ١٩٧٣ .
٣٠ـ د. عبدالوهاب حمدي النجار :
«سياسة التجارة الخارجية في العراق فترة مابعد الحرب العالمية الثانية» .
الطبعة الاولى . مطبعة الازهر . بغداد سنة ١٩٦٨ .

٣١ـ فاضل مصطفى خان :
« الاساليب الفنية في شبكة خطوط انابيب نفط العراق وعملياتهـــا »
مؤتمر البترول العربي السادس . المجلد الثالث .
بغـداد . مارس سنة ١٩٦٧ .
٣٢ـ د. فاضل حسين :
«مشكلة شط العرب »
جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية العالمية .
دارالهنا للطباعة والنشر . القاهرة سنة ١٩٧٥ .
٣٣ـ كاثلين . ام . لنكلي :
« تصنيع العراق »
تعريب د. محمد حامد الطائي .
د. خطاب صكار العاني .
مطبعة التضامن . بغداد سنة ١٩٦٣ .
٣٤ـ د. محمد ازهر سعيد السماك واخرون :
« العراق دراسة اقليمية » .
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
جامعة الموصل سنة ١٩٨٤ .
٣٥ـ د. محمد سلمان حسن
« التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ .
الجزء الاول . بيروت سنة ١٩٥٨ .
٣٦ـ د. محمد سعيد كتانة :
« الموازنـة المائيـة »
الجمهورية العراقية . المجلس الزراعي الاعلى دراسة رقم ١ ـ ١ بغداد سـنة ١٩٧٤ .

٣٧ـ ميرزا خـــان :
« تاريخ ولاية البصرة »
دراسة الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ترجمة د. محمـــد
وصفي ابو مغلـــي
جامعة البصرة . مركز دراسات الخليج
السلسلة الخاصة رقم ٤٣ . ســـنة ١٩٨٠ .
٣٨ـ د. مهـــدي الصحاف :
« الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث » .
الجمهورية العراقية . وزارة الاعلام . سلسلة الكتب الحديثة رقم ٩٦ .
بغداد سنة ١٩٧٦ .
٣٩ـ يعقوب سركيس :
« الملاحة البخارية في العراق شركة الملاحة التجارية في الفرات ودجلـــة
المحـــدودة » .
مجلة الكمارك . مجلة اقتصادية شهرية تصدرها غرفة تجارة بغداد .
الجزء الثاني والثالث. شهري شباط وآذار. العدد ١٨ . سنة ١٩٥٥ .
٤٠ـ يوسف رزق الله غنيمة :
« تجارة العراق قديما وحديثا » .
الطبعة الاولى . مطبعة العراق . بغداد ١٩٢٢ .
٤١ـ يونس الدبـــاغ :
« الطرق في العراق » .
المؤتمر الهندسي العراقي الثامن من ٢٣ ـ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٧ .
مطبعة المعارف . بغداد سنة ١٩٦٧ .
٤٢ـ نمير طـــه ياسين :
« بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ »
رسالة ماجستير . المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية .
جامعة المستنصرية . بغداد سنة ١٩٨٤ .

٤٣- CARRUTHERS, D.

The Desert Caravan Route Allepo to Basra the Geographical Journal Vol. III No. 3 Sep. 1918.

٤٤- EDWARD, M.E.

Progress of the Baghdad Railway the Geographical Journal Vol. XLI No. 3 March 1913.

٤٥- FISHER, W.B.

The Middle East Aphysical Sosial and Regional Geography London 1971.

٤٦- The World Mark Encyclopedia of the Nations.

World Mark Press Harpper and Prothers New York 1966.

٤٧- PHILPY, H. st. J.B.

The Eastern Marshes of Mesopotamia

The Geographical Journal No. 1. CXXV.

Part 1. March 1954.

الفصل السادس

التربية والتعليم

د . محمد حسين الزبيدي
المؤسسة العامة للآثار والتراث ـ بغداد

مر العراق في تاريخه المعاصر باحداث كبيرة وخطيرة ولاسيما الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ . ان هذه الفترة تعد بحق من اهم الفترات في تاريخ العراق ، لما اعقبتها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها الاثر البارز على مسيرة العراق بشكل عام وعلى تطور المؤسسات السياسية والتربوية بشكل خاص .

والحقيقة ان هذه التطورات لم تسر على وتيرة واحدة او مستوى واحد في النهوض الحضاري طيلة هذه الفترة . وانما كانت تسير بين المد والجزر تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد من حين الى اخر . فحينما اصابت البلاد الضائقة الاقتصادية خلال عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ انعكست على تطور التربية والتعليم . فاوقفت الحكومة فتح المدارس

واهملت المستوى الصحي فيها وصارت تتقاضى اجورا دراسية من الطلاب لتسديد جانب من مصروفات المدارس •

وعندما تجاوزت البلاد المحنة الاقتصادية هذه عمدت الى فتح المدارس وتوسيع افاق التعليم في جميع انحاء القطر بشكل يساير التطورات العلمية والحضارية في البلاد • وفي هذا المبحث سنتحدث عن اهم المؤسسات العلمية التي رافقت ذلك التطور •

الكتاتيب

انتشرت الكتاتيب في العراق بشكل واسع لاسيما في العهد العثماني وكان يعلم فيها الاطفال القرآن الكريم والكتابة والحساب ، وفق اساليب خاصة في اسوأ الظروف الصحية واردأ الطرق التعليمية ، ولكنها بدأت تتضاءل لانتشار المدارس العصرية ولاشتغال معظم اصحاب الكتاتيب المعروفين (بالملالي) في المدارس النظامية التي تم فتحها في عهد الاحتلال البريطاني لان اغلب المعلمين انسحبوا مع زوال الحكم العثماني • وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الكتاتيب تلعب دورا كبيرا في تاريخ التعليم في العراق • ولذا فأن وزارة المعارف لم تهمل امرها نهائيا وانما اعطت لها ولطلابها الذين يأتون من الكتاتيب او بعد دراسة خاصة امتيازات هو ان يقبلوا في الصفوف الموافقة لمداركهم ومكتسباتهم بعد اختبارهم في المدرسة •

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة من جديد الى الكتاتيب لاستقبال اطفال الطبقات الفقيرة والمتوسطة لفترة معينة قبل المرحلة الابتدائية ، وفعلا بدأت الكتاتيب تعود من جديد وانتشرت بشكل كبير في العراق مرة اخرى • وقد حظيت الكتاتيب في هذه الفترة باهتمام ورعاية وزارة المعارف واخضعتها لرقابة مستمرة وطلبت من اصحابها تأمين الشروط الصحية في البناية

التي تتخذهـا محـلا للكتاتيب • والزمت الوزارة مديريات معارف الالويـة على كشف محل الكتاب قبل منحها الاجازة • ومع هذا ظل هناك عدد غـير قليل من الكتاتيب غير المجازة في مختلف انحاء العراق في المدن والقرى وبـين العشائر • وقد بلغ عدد الكتاتيب الرسمية المجازة عام ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ (١٢٩) كتابـا يؤمها (٥١٤٧) طفلا • وفي عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ نقصت الـى (١١٦) كتابا للذكور والاناث يؤمها (٢٣٠٥) أطفال •

رياض الاطفال

ان مرحلة رياض الاطفال من المراحل المهمة في حياة الاطفال التربويـة حيث تقوم بخلق جو ممتع لصغار الاطفال من سن الرابعة الى السادسة حيث يجدون فيها البهجة والمرح وانواع اللعب التي لا تتوفر في منازلهـم كما تقوم ايضا بتعويـد الاطفال على عادات وتقاليد تكون اساسا للمواطنـة الصالحة في المستقبل وتنمية غرائزهم وملكاتهم الفطرية وتعويدهم الطاعة والنظام واعدادهم لدخول المدارس الابتدائية ومدة الدراسة فيها سنتان ويمكن اعتبار الروضـة مرحلة تمهيدية للصف الاول وهي جزء رئيس من الدراسة الابتدائية تكـون معهـا وتمهـد لهـا •

وعلى هذا فقد فتحت اول روضة رسمية في بغداد سـنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ ملحقة بدار المعلمات في منطقة الحيدر خانـة (جانب الرصافة) لتكون روضة نموذجيـة تجريبية تقوم طالبات دار المعلمات بالتعليم فيها • وفي نفس السـنة فتحت روضة في الموصل باسم (روضة الاطفال) وظل عدد رياض الاطفال على ما كـان عليه ، واحدة في بغداد والاخرى في الموصل مدة خمس سنوات تقريبا • وفي سنة ١٩٢٨ دعا ساطع الحصري الى اهمية مرحلة الطفولة المبكرة واكد على تطور الخدمـات التربويـة في هذا الميدان واشار الى جهود الامم المتقدمـة في هذا المجال مما ادى الى اعتبار هذا العصر بعصر الطفـل •

وفي سنة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ احست وزارة المعارف بضرورة فتح رياض الاطفال في العراق استجابة لنمو الوعي التربوي وادراكا لاهمية هذه المدارس في تربية الاطفال فشجعت على فتح رياض الاطفال الاهلية وفتحت سنة ١٩٣٢ روضة اهلية واحدة هي روضة (عادل) تبعتها روضات اخرى قبل بها البنون والبنات • وكذلك فتحت الوزارة روضة اخرى في بغداد والثانية في الموصل والثالثة في كركوك فصار عدد الرياض في العراق خمسا فقط • وفي ٩ نيسان ١٩٣٢ عقد مؤتمر تربوي بحث فيه مختلف جوانب التربية ومراحلها التعليمية ثم ناقش موضوع فتح رياض الاطفال وأوصى بزيادة رياض الاطفال واذا تعذر فيمكن فتح الصفوف التمهيدية في المدارس الاولية • وفي عام ١٩٣٣ صار عدد الرياض (٩) وقد ناقش مجلس المعارف بتاريخ ١٩٣٦/٨/٦ التقارير التي قدمت اليه بخصوص رياض الاطفال فقرر المجلس عدم فتح روضة ما لم تكن مستجمعة للشروط اللازمة لها واهمها :

١ ـ ان تكون الروضة محتوية على حديقة واسعة •

٢ ـ ان تدار من قبل مربيات حائزات على المؤهلات المطلوبة •

٣ ـ تأمين الوسائل والادوات التي تستلزمها الرياض •

اما بخصوص رياض الاطفال الحالية فمن الضروري اعادة النظر في امرها على الاسس السابقة • وعلى هذا صارت وزارة المعارف تفتح رياض الاطفال في كل عام تقريبا وفي جميع الوية العراق ففي عام ١٩٣٩ بلغ عدد الرياض (٣٤) روضة رسمية وقد تركز معظمها في بغداد حيث بلغ عددها (١٧) روضة وعلى الرغم من توصيات مجلس المعارف في تحسين وضع الرياض فقد ظلت تعوزها الشروط اللازمة • كانت الابنية المخصصة لها غير صالحة في اغلبها وان قسما منها ملحق في المدارس الابتدائية • ونظرا للتوسع المضطرد في عدد الرياض لم تتمكن وزارة المعارف من تأمين الوسائل

التربويـة التي تسلتزمها كل هذه المدارس مما ادى الى فشل تطبيق المناهـج بصورة كاملة • وقـد تركزت فعاليات رياض الاطفال في جميع مراحلها تقريبا على الرعايـة الصحية والتغذية والاهتمام بالالعاب الرياضية والعنايـة باللغة وسرد القصص والمحادثة اللغويـة وتنمية الذوق الموسيقي بالاناشيد •

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية اغلقت وزارة المعارف العراقية معظم رياض الاطفال والحقت البقية منها بالمدارس الابتدائية والاحداث نتيجة الضائقة المالية والاقتصادية التي اصابت البلاد • وصارت تتقاضى اجرة شهرية قدرهـا (٧٥٠) فلسا • ولكـن وزارة المعارف شجعت في الوقت نفسه المؤسـسات التربوية الاهلية على فتح رياض الاطفال وقدمت لها مساعدات ماليـة فظهرت مجموعة من رياض الاطفال الاهلية واغلبها ملحقة بالمدارس الابتدائيـة وكان معظم الرياض الاهلية تابعة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية وقسـم قليل منها يعود الى اشخاص • وكانت ذات اجـور عاليـة وتكاليف باهضة حيث اقتصرت على ابناء الطبقة الغنية • وعلى الرغم من قلة رياض الاطفال الرسـمية فأن الوزارة درست احوال رياض الاطفال ومسألة الاجور الدراسـية فقررت سنة ١٩٤٨ اعفاء ٢٥٪ من طلاب رياض الاطفال من الاجور الدراسية ويفضـل ابناء المعلمين الذين لا تتجاوز رواتبهم الـ (٢٥) دينارا على غيرهم ولا يشمل الاعفاء اجور النقل والاكل • وعندما انتعش الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق عادت الوزارة الى فتح عدد من رياض الاطفال الرسمية علـى نطاق محدود • وعندها احست بحاجة الى وضـع نظام خاص برياض الاطفال ففي سنة ١٩٥٠ وضعت هذا النظام فشمل جميع شؤونها من حيث الاجور الدراسية وتحديد سن القبول ونسبة الاعفاء والمنهج اليومي والتأكيد على تعليـم القراءة والحساب بصورة مبسطة في الصف التمهيدي •

وظلت هذه المدارس تنمو ببطء حتى جاءت سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ فشهد هذا العام بدايـة عهد جديد لرياض الاطفال واستعادت به مكانتها واهميتها في

السلم التعليمي والتربوي • ففتحت وزارة المعارف روضة نموذجية في كل لواء وفي سنة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ صار عـــدد الرياض (٢٤) روضة (٨)منهـــــا في بغـــداد ومعدل روضة واحدة في كل لواء •

مكافحة الامية والتعليم الالزامي

اهتم العـــراق بمكافحة الامية منذ بدايـــة الحكم الوطني • وكانت تقوم بهذه المهمة بصورة رسمية وزارة المعارف ووزارة الدفاع في الجيشـــ ووزارة الشؤون الاجتماعية في السجون ، ومع هذا فقد ظل يفتقر الى تشريع ينظم هذه الجهود وفي سنة ١٩٤٨ فكر المسؤولون عن التعليم في ضـــــرورة اصدار قانون لمكافحة الاميــــة ، ولكن هذا التفكير لم يخرج الى حيز التنفيذ • وهكـــذا ظلت وزارة المعارف تبذل جهودهـــا في انشاء مراكز مكافحة الامية والمدارســـ المسائية الى جانب بعض الجهود الاهلية الاخرى دون وجود قانون خاص ينظم هـــــذه الجهـــود •

كانت وزارة المعارف تنشيء مراكز لمحو الامية وتتولى ادارتها والاشراف عليها حتى سنة ١٩٥٠ وقد وجدت ان الادارة المركزية تحدد التوسع في التعليم فاعطى لمتصرفي الالوية حق الاشراف على الناحية الادارية • اما الناحية الفنية وهي ناحية الخطط والمناهج والكتب فظلت تقررها وزارة المعارف وهذه المراكز تتبع التعليم الابتدائي وتقام في المدارس الابتدائية النهارية ويتولى الاشـــراف عليها مدراء تلك المدارس ويتم تمويلها من ميزانية التعليم الابتدائي في اللواء • وقد زادت العناية بمكافحة الامية في الالوية واتسع افقها فأسست مديرية مكافحة الاميـــة والتعليم الاساسي سنة ١٩٥٤ • وبعـــد تأسيس هـــذه المديرية اصدرت وزارة المعارف كتابا الى مديري معارف الالوية تطلب فيـــــه الاهتمام بامر المكافحة (لان مكافحة الامية وسيلة لغاية هي رفـــــع مســـتوى معيشة الفرد ، وقد آن الاوان لتطوير وتحويل مراكز مكافحة الامية للاناث الى

معاهد اساسية لربات البيوت ولايقتصر المنهج المتبع فيها على القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة بل يضم فعاليات ودروسا اساسية لتكوين ربة البيت المثلى) .

وقد خصصت الجهات المسؤولة ركنا خاصا في برامج الاذاعة يدعى ركن الثقافة الشعبية يعد بالتعاون مع الاذاعة ومديرية مكافحة الامية والتعليم الاساسي. يقضي الدارس في مراكز مكافحة الامية دورتين كل منهما اربعة شهور ويدرس في الدورة الاولى القراءة والكتابة والحساب . وفي الدورة الثانية بعض المعلومات الصحية والاجتماعية بالاضافة الى المواد السابقة وتستمر الدراسة ست ليال في الاسبوع كل ليلة درسان ومدة الدرس الواحد خمسون دقيقة . ويعمل امتحان لهم بعد انتهاء الدورة الثانية . وكثيرا ما كان ينتقل الطلاب من صفوف مكافحة الامية الى المدارس الابتدائية . ويواصلون الدراسة بها مساء الى ان ينالوا شهادة المدرسة الابتدائية .

اما التعليم الالزامي فيمكن اعتبار سنة ١٩٣٧ بداية تاريخ الاهتمام المنظم بقضية التعليم الالزامي في العراق الحديث ففي ذلك العام اخرج الدكتور متي عقراوي اول دراسة مكتوبة كتابة منهجية شاملة عن المشكلة بعنوان (مشروع التعليم الاجباري في العراق) وفي سنة ١٩٤٠ اصدرت الحكومة قانون المعارف الذي نص على ان يكون التعليم في المدارس الابتدائية الحكومية مجانا كما نص على الزامية هذا التعليم ، ولكنه علق هذا الالزام على توفر الوسائل الضرورية وقصر تطبيقه على الاماكن التي يعلن فيها عن ذلك وقد حدد هذا القانون مدة التعليم بست سنوات ولايقبل في المدارس الابتدائية الا من اكمل السادسة من العمر .

ثم اثيرت المشكلة مجددا في تقرير (لجنة مشروع العشر سنوات) التي شكلتها وزارة المعارف عام ١٩٤٦ لغرض اعادة النظر في تنظيم الجهاز التربوي للعراق ولكن اللجنة لم تحقق شيئا في ذلك .

وفي سنة ١٩٥١ اثير موضوع التعليم الالزامي من جديد اذ اوفدت اليونسكو احد التربويين لدرس امكانيات اعلان وتطبيق التعليم الالزامي في العراق ولكن هذا الخبير خلص الى ان المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للعراق لاتسمح بتأسيس نظام للتعليم الالزامي •

وقد ظل موضوع التعليم الالزامي بين المد والجزر دون ان توضع له اسس ثابتة حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث وضع له مشروع العشر سنوات لتطبيق التعليم الالزامي •

التعليم الابتدائي

احتلت القوات البريطانية ولاية البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ فاغلقت المدارس التي كانت قائمة في العهد العثماني وعطلت الدراسة فيها بسبب ظروف الحرب وغادر معلموها المدينة هربا من القوات البريطانية المحتلة وانسحب البعض الاخر مع القوات العثمانية الى بغداد • وقد تعرضت بنايات العديد من المدارس الى الهدم والتخريب ونهبت اثاثها وصار ابناء البصرة العرب بدون مدارس يلجأون اليها • غير ان هذه الحرب لم تؤثر على المدارس الاهلية الاجنبية التي كانت قائمة في البصرة • وقد اتسم موقف السلطة المحتلة تجاه مدارس العرب بعدم الاهتمام بها وفي امور التعليم ايضا ولذلك لم تعمد الى فتح المدارس التي اغلقت في ولاية البصرة حيث كانت تعتبر مثل هذه الامور امورا ثانوية لا تستحق الاهتمام والعناية وفي الوقت الذي بدت فيه هذه الحاجة الملحة كان اعيان البلد ووجهاؤها يراجعون السلطة المحتلة مطالبين بضرورة اعادة فتح المدارس الرسمية العثمانية في مدينتهم •

وامام هذه المشكلة اصبحت السلطة البريطانية في حيرة من امرها لا تدري ماذا تعمل واخيرا راى السيربرسي كوكس في سبيل

الخلاص من هذه الحيرة ان يستعين بخبرة الدكتور جون ڤان ايس مدير المدرسة الامريكية،ومعرفته باحوال السكان في هذه الولاية،وتنفيذا لهذا الامر تدارس الاثنان المشكلة من جميع جوانبها ووضع ڤان ايس خطة تهدف الى معالجة الموضوع بشكل فعال على ضوء امكانيات السلطة البريطانية • وقد تضمنت الخطة قيام ڤان ايس بالواجبات التالية :

١ ـ اعداد المعلمين الذين تحتاج لهم المدارس الابتدائية المنوى فتحها عن طريق تنظيم دورات تدريبية لذلك في مدرسته ، مقابل منحة سنوية (٢٠٠٠) روبية •

٢ ـ ان يقوم بفتح مدرسة ابتدائية في مدينة البصرة واخرى في ابي الخصيب على ان تدرس فيها اللغة العربية واللغة الانكليزية وان يتبع فيها نظام الجماعة ، بدلا من نظام الصفوف • وان يتقاضى من الطلاب اجرة شهرية قدرها روبية واحدة من كل طالب • واذا ارتأى الضابط السياسى ان ولي امر الطالب لا تسمح له ظروفه المعيشية بدفع الاجور فأنه يعفى من دفعها •

٣ ـ ان تتولى المدرسة الامريكية التعليم الثانوي نظرا لما لها من كوادر تدريسية ولكن وجد ان التفكير بفتح مدارس ثانوية سابق لاوانه فليس من المعقول ان نفتح مدرسة ثانوية دون ان يتحقق نجاح المدارس الابتدائية • وفي شهر تشرين الاول سنة ١٩١٥ وبعد نجاح عدد من طلاب المدرسة في دورة المعلمين فيها فتحت مدرستان ابتدائيتان حكوميتان واحدة في مدينة البصرة والاخرى في ابي الخصيب • وكانت تدرس فيهما : اللغة العربية واللغة الانكليزية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافية والرياضة •

وفي الاول من حزيران ١٩١٦ فتحت مدرسة ثالثة في الزبير وقد ضمت المدارس الثلاث هذه في سنة ١٩١٦ ـ ١٩١٧ (١٧٩) طالبا و (١١) معلما •• حيث كانت مدرسة البصرةتضم

(٨٥) طالبا و (٤) معلمين ومدرسة ابي الخصيب تضم(٥٩)طالبـا و (٤)معلمين ومدرسة الزبير تضم (٣٥) طالبا وثلاثة مدرسين • وفي اوائل شهر اذار من سنة ١٩١٧ فتحت مدرسة ابتدائية في الناصرية وكان عدد طلابها (٥٠) طالبا • وفي شهر كانون الثاني من سنة ١٩١٨ تقرر فتح مدرسة ابتدائية في مدينـــة القرنة • وفي حزيران سنة ١٩١٧ فتحت مدرسة في قلعة صالح بمعلمين اثنين وفي نهاية ١٩١٧ فتحت مدرسة في سوق الشيوخ وفيها معلمان اثنان وقد ســجل فيها عند افتتاحها (٥٦) طالبا وفي نيسان ١٩١٧ ارسلت الحكومة ثلاثــة معلمين اليها • وبهذا صار في ولاية البصرة خلال السنة الدراسية ١٩١٧ ــ ١٩١٨ سبع مدارس للبنين وقد ظلت مدارس البصرة تعاني من نقص كبير في البنايات والمعلمين والكتب المدرسية • اما المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه هذه المدارس فهي قلة معلمي اللغة الانكليزية •

اما بالنسبة لتعليم البنات فلم يظفر في هذه الفترة بأي نصيب من الاهتمام فعندما فتحت مدرسة ابتدائية للبنين في القرنة انشيء فيها صف للبنات ضـم ثمان طالبات تقوم احداهن وهي تجيد القراءة والكتابـة بتعليم زميلاتها •

كان الجهاز التعليمـــي العثمانـــي في ولايـــة بغـــداد اكثر تطـــورا مما كان عليه في البصرة حيث كان فيها كلية الحقوق ومدرسة سلطانية ودار للمعلمين ومدرسة للصنائع واحدى وسبعون مدرسة ابتدائية • ولكن جميع هذه المدارس قد اغلقت واصابها ما اصابها بسبب الحرب حيث انسحـــب معلموها مع سائر الموظفين مع القوات التركية المنسحبة ونهب جميع مافي المدارس الابتدائية من اثاث وتجهيزات ، تجاه هذا الوضع صار من الصعب ان تفكر السلطة باعادة فتح المدارس بسبب النقص الكبير في المعلمين الاكفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم • ان هذا الوضع وما صاحبه من مطالبة الاهالي بالاسراع في أعادة فتح المدارس وحاجة الدوائر الى مرب عربي عارف بأهل البلاد ، له خبرة بشؤون التعليم فقد استقدم احد الاساتذة الفلسطينين للعمل

في هذه الدائرة .

لم يكن بوسع سلطة الاحتلال البريطاني اتباع السياسة التي سارت عليها في البصرة وانما اتبعت سياسة اخرى تقضي بعدم فتح المدارس قبل الحصول على معلمين مندربين لها خوفا من المثقفين البغداديين الذي كانوا يطالبون باعطاء التعليم قيمته .. وقد شهدت سنة ١٩١٧ فتح مدارس ابتدائية محلية في المحمودية وديلتاوة (الخالص) والديوانية والهندية وبعقوبة وكثيرا ما كانت هذه المدارس تحول الى مدارس رسمية بعد ان تعين فيها الحكومة معلمين مؤهلين .. وفي ١٥ نيسان ١٩١٨ افتتحت مدرسة جديدة في كربلاء وعين فيها عدد من المعلمين المتخرجين في دار المعلمين وفي ٢ حزيران من نفس السنة افتتحت مدرسة ابتدائية رسمية للبنات في كربلاء بلغ عدد طالباتها (١٠) توزعن على صفين وعينت لادارتها مدير ومعلمة واحدة . اما الدروس التي كانت تدرس فيها فهي : القراءة والكتابة والقرآن الكريم والخياطة والتطريز .

وكذلك قررت السلطة الحاكمة فتح مدرسة ابتدائية للبنات تديرها المس كيلي ، ولم يتقدم للدراسة فيها سوى (٨) طالبات . وكذلك فتحت مدرسة اخرى في بغداد بأسم مدرسة (زهرة خضر) في سنة ١٩١٨ انشأتها الست زهرة خضر وضمت (٦٠) طالبة انتظمن في ثلاث صفوف .

اما المدارس الخاصة فقد كان عددها في تلك الفترة (٢٣) مدرسة (١٥) مدرسة منها في ولاية بغداد و (٨) مدارس في ولاية البصرة وتتلقى جميع هذه المدارس مساعدات مالية من سلطات الاحتلال وكانت الغالبية العظمى لهذه المدارس هي مدارس تبشيرية .

دار المعلمين في بغداد

ان حاجة المدارس الابتدائية الى معلمين اكفاء ادى بالمسؤولين عن شؤون التعليم في ولاية بغداد الى فتح دار المعلمين ، وقد تقرر ان تكون الدراسة فيها على شكل دورات قصيرة لا تتجاوز مدة الدورة فيها عن ثلاثة اشهر وعين

حسني عبدالهادي مديرا لها بالاضافة الىوظيفته مديرا للمعارف. بدأت الدورة الاولى في شهرحزيران ١٩١٧ وكان قد أنضم اليها (٨١) طالبا وتشجيعا لالتحاق الطلاب فيها تقرر منح كل طالب خمسين روبية في الشهر لمن يسكن خارج بغداد وثلاثين ربية لمن كان يسكن بغداد . ويتلقى الطالب فيها دروسا تثقيفية عامة بالاضافة الى طرق التدريس وكان من الصعب يومها الحصول على مدرسين لدار المعلمين هذه ، وبعد جهد كبير امكن الحصول على اربعة مدرسين ثلاثة سوريين وواحد بغدادي . وكان ابرز المواضع الي يدرسها الطالب هي: التاريخ الاسلامي وتاريخ اوربا واللغة الانكليزية ، والرياضيات والطبيعيات وقد تخرج بعدانتهاء الدورة الاولى التي استمرت ثلاثةاشهر تسعة وعشرون طالبا وبهؤلاء الخريجين استطاعت مديرية المعارف ان تفتح خمس مدارس ابتدائية في بغداد هي : المدرسة الحيدرية والمدرسة البارودية ومدرسة الفضل ومدرسة الكرخ ومدرسة الاعظمية . وبعد ان تخرجت الدورة الثانية بعد ثلاثة اشهر فتحت المعارف مدرستين اخريين هما : مدرسة رأس القرية ومدرسة باب الشيخ . وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٧ فتحت مدرسة اهلية في الكاظمية وكان عدد طلابها (١٠٦) طلاب .

وبعد تخرج الدورة الثانية جعلت مدة الدراسة في دار المعلمين ستة اشهر وقد زاد عدد المعلمين زيادة ملموسة فارتفع عددهم من (١٢٥) في كانون الاول ١٩١٨الى (٣٠٠) معلم في نهاية ١٩١٩ . وارتفع عدد المدارس في ولاية بغداد والبصرة الى (٤٢) مدرسة وبلغ عدد طلابها (٢٦١٧) طالبا .

لقد وصل الاستاذ محمد عبدالعزيز المربي المصري بغداد في شهر شباط فأسندت اليه ادارة دار المعلمين . وكان اول اصلاحاته ان جعل مدة الدورة الدراسية فيها (سنة واحدة) بدلا من ستة اشهر ووضع شروطا خاصة للمتقدمين اليها وهي ان لا يقل عمر الطالب عن (١٥) سنة وان يكون قد اتم تحصيلهالابتدائي وان يتعهد بالخدمة في المدارس الحكومية سنتين بعد تخرجه

وتدفع الحكومة للطالب خلال دراسته راتبا شهريا قدره (٣٠) روبية لسكنه بغداد و (٥٠) روبية للساكنين خارج بغداد • وقد فتحت الحكومة صفـــا مسائيا في دار المعلمين يدخله الموظفون في الدوائر المختلفة ويعطى للمتخرج منها امتيازا من حيث الراتب والترفيع في الوظيفة • وفـي صـيف ١٩٢٠ صــدر اعلان عــن القبــول في دار المعلمــين وفــق شــروط جديدة على ان تدفع لكل طالب (١٥) روبية لمن يسكن خارج بغداد وتكون الدراسـة فيها سنتين دراستين ، اعتبرت كل (١٠) اشهر سنة دراسية ويقسم الطلاب الجدد الذين يلتحقون في الدراسة الى قسمين يكون مدة تحصيله سنتين والاخر ثلاث سنوات ويمنح المتخرج من الدورة لمدة سنتين (١٣٠) روبية شهريا و (١٥٠) روبية في الشهر للطالب الذي يمضي ثلاث سنوات على ان يتعهدوا في الخدمة في المعارف لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات للذين درسوا سنتين واربع سنوات للذين درسوا ثلاث سنوات واذا خالفوا هذا التعهد عليهم ان يدفعوا قسما من المصاريف التي صرفتها الحكومة •

ان الحاجة الى ضرورة وجود معلمين لا ئقين في المدارس حملت نظارة المعارف على تنظيم دورات صيفية لمديري ومعلمي المدارس في بغــداد لرفع كفاءتهم وتزويدهم بالمعلومات الادبية والعلمية والصحية وقد بدأت في صيف ١٩١٨ الى صيف ١٩٢١ •

وعندما تشكلت وزارة المعارف اجرت اصلاحات على اجهزة التعليم والمدارس ومنها دار المعلمين ففي سنة ١٩٢١ بلغ عدد طلابها (٩٥) طالبا منهم (٦٥) طالبا يسكنون في القسم الداخلي على نفقة وزارة المعــارف

اصلاحات الجهاز الاداري في بغداد

حاولت نظارة المعارف سنة ١٩١٧ اصلاح الجهاز الاداري المشرف علـى سير التعليم في ولاية بغــداد فقررت تشكيل مجلس للمعارف من عدد مــن الشخصيات المعروفة في بغداد في محاولة منها لكسب الراي العام الذي كــان

يلح على الاهتمام بالتعليم ونشره في البلاد وكان لهذا المجلس صفة استشارية فقط لايحق له رسم السياسة التعليمية اما اعضاء هذا المجلس فهم (علي الآلوسي ومهدي بابان والاب انستاس ماري الكرملي ومحمود شكري الآلوسي وجميل صدقي الزهاوي) •

وقد اتبعت نظارة المعارف النظام العثماني الى حد ما بعد ان جعلت الدراسة باللغة العربية ، الا انها لم تتبع (نظام الجماعات) الذي اتبع في ولاية البصرة بل اخذت باسلوب تقسيم الطلاب حسب الصفوف اذ لا يرقى الطالب من صفه الى صف اعلى الا في نهاية السنة الدراسية في حالة نجاحه ، ولما اندمجت ولاية البصرة مع ولاية بغداد طبق هذا النظام على الولايتين • اما الدورس التي تقرر تدريسها في هذه المدارس حسب الصفوف المختلفة فهي : اللغة العربية وفروعها ، اللغة الانكليزية وفروعها ، التاريخ ، الجغرافية ، الحساب ، الهندسة ، الدين ، القرآن الكريم •

وقد سارت التدريسات اول الامر على تقديرات ادارات المدارس حيث لم يكن لدى المعلمين منهج معين يسيرون بموجبه او كتب معينة وانما كان المدرسون يجتمعون فيما بينهم لوضع مناهج تدريسية تلائم الظروف والاحوال وتوافق مستوى الطلاب العلمي • ثم استوردت نظارة المعارف بعض الكتب المصرية ووزعتها على الطلاب فاصبحت العمدة في التدريسات كما استوردت من الهند الكتب الخاصة باللغة الانكليزية • وقد وصلت هذه الكميات من الكتب في شهر كانون الثاني سنة ١٩١٨ •

اما قضية الاجور الدراسية فان نظارة المعارف لم تفرضها في ولاية بغداد كما فرضتها في ولاية البصرة أول الامر وانما فرضت بعد سنتين من الاحتلال فرضتها لسببين : اولهما تدهور الحالة الاقتصادية في بغداد بسبب ظروف الحرب والاحتلال • وثانيهما : ان المدارس العثمانية كانت الدراسة فيها مجانية ، لذلك وجدت ان ليس من المعقول فرض الاجور الدراسية اول الامر •

احتلال الموصل

دخلت القوات البريطانية مدينة الموصل في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٨م وعين الكولونيل ليجمن حاكما سياسيا وعسكريا فيها وقد عينت السلطات البريطانية الكابتن بيس وكيلا لناظر المعارف في الموصل وقد قسمت السلطات البريطانية العراق بعد احتلال الموصل الى ثلاث مناطق تعليمية في كل واحدة منها مديرية للمعارف ووكيل لناظر المعارف وهي :

١ ـ المنطقة الشمالية ، ومركزها الموصل .

٢ ـ المنطقة الوسطى ، ومركزها مدينة بغداد .

٣ ـ المنطقة الجنوبية ، ومركزها مدينة البصرة .

قام الكابتن بيس بجولة تفتيشية في المدينة فتبين له ان في الموصل (٦) مدارس ابتدائية للبنين وهي : مدرسة الوطن ومدرسة دار العرفان ومدرسة جامع الخزام ومدرسة شمس المعارف ومدرسة دار الاداب ، ومدرسة رهير ترقي (المدرسة النموذجية) كما وجد ثلاث مدارس للبنات هي : مكتب الاناث المركزي ومكتب تدريس نمونة (النموذجية) ومكتب هداية العرفان وعدة مدراس للطوائف الاخرى . ولما كانت هذه المدارس قائمة منذ العهد العثماني وان معظم معلميها من الاتراك فقد قرر (الكابتن بيس) غلق هذه المدارس باستثناء مدرسة واحدة هي (مدرسة الوطن) كما تقرر الغاء المدرسة الاعدادية وتوزيع طلابها على مدرسة الوطن ومدرسة الخضرية ، كما قرر في الوقت نفسه الاستغناء عن عدد كبير من المعلمين غير الاكفاء الذين لا يرغبون في الاستمرار بمهنة التعليم وعين الباقين معلمين في مدرسة الوطن والخضرية .

اهتمت السلطة البريطانية بالمدارس الكاثوليكية واغدقت عليها المساعدات المالية . كما اتخذ الكابتن بيس الاجراءات لاعادة فتح مدرسة البروتستانت التابعة لبعثة الكنيسة الانكليزية .

كما فتحت مدرسة ابتدائية واحدة للبنين هي المدرسة الخزرجية ، ومدرستان للبنات المسلمات في ١٤/١/١٩١٩ ، الاولى حديقة المعرفة والثانية الخزامية • واعيد فتح المدارس الابتدائية في كل من اربيل وتلعفر ودهوك وعقرة وزاخو • واعيد فتح مدرسة السليمانية • وتقرر كذلك اعادة فتح المدرسة العلمية ومدرسة ابتدائية في كوكوك •

اما مناطق العراق الاخرى فقد تقرر فتح عدد من المدارس الابتدائية الرسمية فيها • ففي شباط ١٩١٩ فتحت ثلاث مدارس في كل من قزلباط والعمارة والسليمانية • وفي اذار فتحت مدرسة في كفري ، وفي نيسان فتحت مدرستان في خانقين وآلتون كبري •

ومن الملاحظ في هذه الفترة قلة مدارس البنات المسلمات حيث ادى ذلك الى حرمانهن من فرص التعليم الابتدائي •

لقد صاحب التعليم الابتدائي في هذه الفترة بعض العيوب والهنات منها زحمة المواضيع التي يدرسها التلميذ وازدحامها بالمفردات • فعند استعراض محتويات المنهج المقرر للسنتين الاوليتين مثلا ، يلاحظ ان تلاميذ الصفين الاوليين مكلفون بمعرفة قواعد اللغة العربية وحفظ قطع من النظم والنثر ومعرفة غريب الفاظها وحفظ المصطلحات الجغرافية وبعض الوقائع التاريخية مما لا يتناسب مع مداركهم العقلية •

عندما قامت الثورة العراقية الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ اضطرب التعليم في الالوية وتعذر افتتاح المدارس في مناطق متعددة من العراق لاستمرار الثورة فيها فترة جاوزت خمسة اشهر ولم يلتحق عدد كبير من المعلمين ومدراء المدارس بوظائفهم حتى نهاية الثورة في كانون الاول ١٩٢٠ اما منطقة الموصل والبصرة فقد فتحت فيها المدارس ابوابها لاستقبال الطلاب ولم تتأثر باحداث الثورة •

وعندما تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشـــرين الاول ١٩٢٠ صار لقضايا التعليم والصحة وزارة واحدة سميت (وزارة المعارف والصحة العمومية) • وقد صحب قيام الحكم الوطني في العـراق اهتمام رسـمي وشعبي بشؤون التعليـــم باعتباره الاساس الذي يرتكز عليه الاســتقلال الحقيقي للبلاد فاخذت الحكومة الجديدة على عاتقها مسؤولية اعداد العراقيين لاسـتلام مقاليـد التعليم بعـد انتهاء فترة الانتـداب • وقـد تولـى هـذه المسؤوليةالجديـدة وزيـر المعـارف وكـان عليـه ان يعمـل على ايجاد نظام تعليمي جديد يسعى فيه لتنمية الروح القومية والمشاعـر الوطنية والولاء للدولة الجديدة •• وقد قامت وزارة المعارف بناء على هـذه السياسة بفتح مدارس ابتدائية جديدة في بغداد والعمارة واربيل والرمادي وبدرة وقلعة صالح ، وبتوجيه التعليم توجيها وطنيا وقوميا • وقد ساعد في ذلك عدد من الشباب الذين ساهموا مساهمة كبيرة في الحركة القومية والوطنية للعمل كمعلمين في المدارس الرسمية وصار التأكيد على ضرورة الاهتمـام بدروس التاريخ والعناية بالاناشيد الوطنية • ومما ساعد على نجاحهم في هذا النهج قرب العهد بالثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ •

وقد حاولت وزارة المعارف ان تخطو بالتعليم خطوات الى الامام فحاولت تبديل المنهج التعليمي وارسلت تطلب آراء المدراء ومعلمي المدارس فيه وقد استجاب الى هذه الرغبة عدد من مثقفي العراق التي خلصت آراؤهم الـى تأليف مجلس عام للمعارف في بغداد ، وقد ضم حوالي عشرين عضوا منهم : الشيخ محمد رضا الشبيبي وجميل صدقي الزهاوي وفهمي المدرس والاب انستاس الكرملي ومحمود شكري الآلوسي وسـاطع الحصري وسليمان فيضي ويوسف عزالدين • ومهمة هذا المجلس تقديم الخبرة والاستشارة الى وزارة المعارف في الامور المهمة وتشجيع الاهالي على ارسال اولادهـم الى المدارس ومساعدة الطلاب المحتاجين وجمع التبرعات لانشاء الابنيـة

المدرسية او توسيعها او اصلاحها • وقد ترك هذا العمل اثرا طيبا في نفوس الاهالي وتوجيههم الى جمع اكثر من ربع مليون روبية لمساعدة المدارس الرسمية وانشاء بنايات مدرسية في حين لم تكن ميزانية المعارف نفسها في ذلك الوقت اكثر من مليوني روبية •

وعلى الرغم من ان العراق دخل في طور جديد من الحياة السياسية خفت فيه حدة الهيمنة الاجنبية على مقاليد البلاد الا ان بعض المؤسسات ظلت خاضعة بشكل او آخر الى نفوذ المستشارين الانكليز ومنها وزارة المعارف •

واصطدم وزير المعارف بمستشار وزارة المعارف الانكليزي الذي كان يقف حجر عثرة في سبيل مطامح الوزير الاصلاحية لان المستشار صار يخشى من الاتجاه القومي والوطني الذي اخذ يتنامى في العراق بشكل كبير وصارت المدارس بؤرة لهذا الشعور المعادي لبريطانيا • وكان يرى المستشار ان لابد لبريطانيا من السيطرة الفعالة على نشاط ادارات المعارف في العراق وقد قام بسبب ذلك صراع حاد بين الوزير والمستشار ولكن هذا الصراع مما لاشك فيه كان عاملا هاما من عوامل تاخر السياسة التعليمية في العراق والحد من تقدمها •

وعندما توج الامير فيصل ملكا على العراق سنة ١٩٢١ دخلت البلاد في طور جديد وصار الملك يحث الوزراء على تطوير مؤسسات الدولة ، فوضع وزير المعارف خطة تطوير الوزارة ونشر التعليم في الارياف وذلك بفتح مدرسة في كل قرية كما انها تزمع فتح مدرسة واحدة في حوالي ستين مركزاً (بين ناحية وقضاء) وجاء في خطته : ان الحاجة تتزايد يوما بعد يوم الى المعلمين وهذا يتطلب تكثير دور المعلمين اذ ان دار المعلمين في بغداد غير كافية لسد حاجة المدارس من المعلمين فالواجب علينا تأسيس مدارس

للمعلمين في النجف والموصل وكربلاء والبصرة واشار وزير المعارف الى رغبة الملك فيصل في تأسيس مدرسة لابناء الشيوخ • اما بالنسبة للمدارس الثانوية فقد تطرق الى ضرورة فتح ثانوية واحدة على الاقل في مركز كل لواء • وقال ان الوزارة تسعى في الوقت الحاضر لفتح ثانويات في الكرخ وكربلاء والعمارة والناصرية • ولكن رغبة وزير المعارف هذه لم تتحقق بسبب الوضع المالي السيء الذي اصاب البلاد خلال سنة ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ والذي أثر على وزارة المعارف حيث انخفضت مخصصاتها في الميزانية العامة •• كان لهذا تأثير سيء على مشاريع وزارة المعارف وخاصة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والمهني وغيرها •

السياسة التعليمية بادارة ساطع الحصري (١٩٢٢ـ١٩٢٧)

تميزت هذه الفترة عن غيرها من الفترات في تاريخ التعليم بسيطرة ساطع الحصري على امور التربية والتعليم في العراق • وقد تفاوتت هذه السيطرة خلال هذه الحقبة من الزمن قوة وضعفا وكانت الفترة الاخيرة اهم فترات عمله حينما عين مديرا عاما للمعارف وقد امتدت هذه الفترة من سنة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٧ • وقد تميزت اراء ساطع التربوية بالعمل على تحقيق هدفين هما :

١ ــ بناء معارف العراق على اسس متينة ودعائم قوية وفق خطط علمية وتربوية حديثة •

٢ ــ العمل على تقوية الشعور الوطني والقومي في نفوس ابناء العراق ونشر الايمان بوحدة الامة العربية بينهم •

وقد كانت بداية عمل الحصري في الاجتماع الهام الذي عقدته وزارة المعارف وكان سبب هذا الاجتماع هو الشعور بتخلف المنهج التعليمي الذي وضع في عهد الاحتلال فدعا الى عقد اجتماع في ٢٨ شباط ١٩٢٢ وقد حضر الاجتماع المسؤولون عن شؤون التربية والتعليم في العراق • وبعد مناقشات طويلة تقرر تشكيل لجنة لوضع منهج جديد للدراسة الابتدائية واشترك الحصري في هذه اللجنة بوصفة معاونا لوزير المعارف وفي ٣٠ كانون اول ١٩٢٢ فرغت اللجنة من اعداد المنهج وطبعته ودعت المؤلفين والمعلمين الى تأليف كتب مدرسية مطابقة لمفرداته على ان تقدم الى وزارة المعارف لاختيار ما يصلح منه •

وقد اعتمد الحصري في هذا المنهج النظرية القومية التي استندت على عاملين مهمين لتكوين الامة هي (وحدة اللغة) و (وحدة التاريخ) لذا فقد اكد على تدريس (اللغة والتاريخ) بشكل جاد وفعال • وفي الحقيقة ان سياسة الاستاذ ساطع الحصري لم تؤثر على النظام التعليمي في العراق فحسب وانما كان تأثيرها كبيرا على الاتجاه القومي في القطر العراقي • وعلى هذا الاساس ادركت السلطة المحتلة خطورة الاتجاه والافكار التي يدعو اليها ساطع الحصري في مجال التعليم الوطني في العراق فاقترح مستشار المالية الانكليزي (فرنون) ووزيره ساسون حسقيل الغاء وظيفة معاون وزير المعارف بحجة الاقتصاد في النفقات وذلك كوسيلة للتخلص من ساطع وابعاده عن ميدان التعليم ولكن الملك فيصل الاول فطن الى هذه اللعبة فعينه مديرا عاما للمعارف ، وعلى الرغم من تغير منصب الحصري الا انه ظل على قمة الجهاز الاداري في وزارة المعارف ، وقد قام باجراءات واصلاحات مهمة في هذه الفترة منها قضية الاجور المدرسية • لقد ذكرنا سابقا ان سلطات الاحتلال البريطاني فرضت على كل طالب في المدارس الاولية والابتدائية دفع اجور شهرية مقدارها (روبية) واحدة ، وكان دفع الاجور

هذه سببا من اسباب عدم انتشار التعليم بين طبقات الشعب ولاسيما الفقيرة منها لذا طلب الحصري من وزارة المعارف ان تتقدم الحكومة بطلب الغاء هذه الاجور • وبعد مناقشات طويلة استمرت عدة سنوات بينهما توصلت في سنة ١٩٢٧ الى اعفاء طلاب المدارس الابتدائية من الاجور الدراسية والى ٣٥٪ من طلاب المدارس الثانوية •

وجدت وزارة المعارف انه ليس من المعقول ان يبقى التعليم الاهلي والاجنبي دون اشراف الدولة ورقابتها •• لذا اصدرت في ٢١ / تموز /١٩٢٣ تعليماتها بهذا الخصوص اكدت فيها على الاستمرار في مراعاة القوانين العثمانية في هذا المجال • ولكن هذه المدارس لم تكن تلتزم بالتعليمات كثيرا • لذلك وضع ساطع الحصري مشروع نظام المدارس الاهلية والاجنبية وقدمه الى الوزارة التي بعثت به الى مجلس الوزراء في ١٦ شباط ١٩٢٤ •• وكانت اهم الاسس التي يقوم عليها المشروع هي :

١ ـ تقوية علاقة المدارس الاهلية والاجنبية مع وزارة المعارف •

٢ ـ اعطاء وزارة المعارف الصلاحيات الكافية ليتسنى لها مراقبة هذه المدارس ورفع مستواها الى مستوى المدارس الرسمية تدريجيا •

٣ ـ اجبارها على بث الشعور القومي العربي والحفاظ على الوحدة العراقية •

٤ ـ اشراف وزارة المعارف الفعلي عليها كي لاتتخذ وسيلة للدعاية السياسية المضرة في البلد •

ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لان المندوب السامي البريطاني اعترض عليه وطلب تاجيل النظر فيه وهكذا الغي المشروع •

لقد كان لساطع الحصري فضل كبير في تنظيم التعليم في العراق على اسس سليمة واهتمامه باعداد المعلمين ورفع مستوياتهم العلمية والثقافية

وتوجيهه التعليم وجهة قومية عربية على الرغم من وجود الانتداب البريطاني الا ان وزارة المعارف لم تنجح في وضع الحلول لكل المشكلات التي ورثتها عن العهود السابقة والمتمثلة بسوء توزيع المدارس على الالوية وتسرب عدد من التلاميذ قبل اتمامهم المرحلة الدراسية واهمال التعليم الريفي والنقص الشديد للابنية المدرسية والاثاث واللوازم وانخفاض نسبة البنات الى البنين بحيث لم يزد مجموع البنات في المدارس الابتدائية للسنة الدراسية ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ مثلا عن ٨٧٩/٥ طالبة في حين كان عدد البنين ٢١/٨٢٧ طالبا •

والحقيقة ان سير التعليم ظل ينمو ببطء رغم الظروف ورغم كل شيء فصار عدد المدارس الابتدائية والاولية في سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الدراسية (٢٨٩) مدرسة منها (٢٤٧) للبنين و (٤٢) للبنات وصار عددها في سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ (٣١٤) مدرسة منها (٢٦٩) للذكور و (٤٥) للاناث اي بزيادة (٢٢) مدرسة للذكور و (٣) مدارس للاناث •

ويظهر للمتتبع لسياسة وزارة المعارف للفترة من ١٩٢٨ ــ ١٩٣١ يشهد حركة نشطة لاصلاح النظام التعليمي بعد ان تعرض بشكل حاد الى نقد شديد من جهات عديدةفبالاضافة الى صدور اول تشريع تعليمي وطني تستند اليه وزارة المعارف في اعمالها وهو قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ وبعض التجارب والاقتراحات التعليمية منها تجربة تدريس الكيمياء باللغة الانكليزية صدر ايضا نظام المدارس الابتدائية الاميرية رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٠ وقد تضمن هذا النظام مواد تشير الى ان المدارس الابتدائية الاميرية (الرسمية) معدة لقبول جميع الطلاب بدون تفريق بين العناصر والاديان وقد نص النظام على ان الدراسة في المدارس الابتدائية هذه مجانية لجميع الطلاب ••

وقد حدد مدة الدراسة باربع سنوات فيها المعلومات الاتية : الدين واللغة العربية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافية ودروس

الاشياء والصحة والزراعة والمعلومات المدنية والاخلاقية واللغة الانكليزية والخط العربي والرسم والاعمال اليدوية والرياضة البدنية والنشيد . وقد نص النظام على ان التربية والتعليم في المدارس يجب ان يقاما على اساس الاصلاح والتشويق وبالترغيب لا بالترهيب وبعد صدور قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ ظهرت الحاجة الى تنظيم الامتحانات العامة ، لذلك وضعت وزارة المعارف لائحة النظام الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٧ آذار ١٩٣١ . وقد اتخذت الوزارة من الامتحانات العامة (البكالوريا) التي تعقد في نهاية مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط واالثانوي وسيلة للمحافظة على مستوى التعليم في مختلف المدارس وفي الوقت نفسه تضطر المدارس الاهلية والاجنبية ان تساير في مناهجها الدراسية مناهج وزارة المعارف .

وظلت وزارة المعارف تولي شؤون التربية والتعليم عناية كبيرة وتسعى دائما الى تطوير نظم المعارف ونظم الدراسة عامة ومنها التعليم الابتدائي . ففي سنة ١٩٥١ اصدرت وزارة المعارف نظاما جديدا لاداراتها وفي نفس العام وضعت نظاما خاصا للمدارس الابتدائية اعطت فيه صلاحيات واسعة لمتصرفي الالوية .

وفي سنة ١٩٥٣ الغت وزارة المعارف هذا النظام واحلت محله نظاما جديدا رقم ٥٣ وكان نصيب التربية والتعليم فيه كبيرا وفي سنة ١٩٥٤ اجرت وزارة المعارف تعديلات على النظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ واحلت محله النظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ وفي نفس العام وضعت وزارة المعارف نظاما جديدا لادارة المدارس الابتدائية المحلية رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ الغت النظام السابق وظل معمولا بهذا النظام حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وكانت هذه الانظمة التي تضعها وزارة المعارف تحاول فيها معالجة المشاكل والصعاب التي تعترض سبل تطور التعليم الابتدائي ورقيه نحو الامثل .

وبظل هذه الاصلاحيات الادارية والتربوية صار التعليم بصورة عامة يسير نحو الاحسن ويتطور نحو الافضل ولو بشكل بطيء وخير مثل على ذلك هو ان عدد المدارس في سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الدراسية كان (٢٨٩) مدرسة منها (٢٤٧) للبنين و (٤٢) للبنات، فاصبح عددها سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ (٣١٤) مدرسة منها (٢٦٩) للبنين و (٤٥) للبنات اي بزيادة (٢٢) مدرسة للبنين و (٣) مدارس للبنات وفي سنة ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ الدراسية اصبح عددها (٣٣١) مدرسة منها (٢٨٢) للذكور و (٤٩) للاناث اي بزيادة (١٣) مدرسة للبنين و (٤) للبنات •

وفي سنة ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ الدراسية اصبح عددها (٣٨١) مدرسة منها (٣١٤) مدرسة للبنين و (٦٧) للبنات اي بزيادة (٣٢) مدرسة للبنين و (١٨) مدرسة للبنات فيكون مجموع الزيادة خلال هذه السنوات الثلاث (٩٢) مدرسة منها (٦٧) مدرسة للبنين و (٢٥) مدرسة للبنات •

اما عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية والاولية ورياض الاطفال سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الدراسية ١١٩٦ معلما ومعلمة منهم (٩٥٩) معلما و (٢٣٧) معلمة • اصبح في سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ (١٣٢٥) معلما ومعلمة منهم ١٠٧٦ معلما و (٢٤٩) معلمة • ثم اصبح سنة ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ، (١٤٤٧) معلما ومعلمة منهم ١١٣٢ معلما و ٣١٥ معلمة بزيادة (٥٦) •

كان عدد التلاميذ سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الدراسية ٣٠٨٨٨ منهم ٢٤٨٩٩ من البنين و (٥٩٨٩) من البنات يضاف الى ذلك (١٥٤) طفلا من رياض الاطفال •

وخلال ثلاث سنوات من ١٩٣١ ــ ١٩٣٣ بلغ عدد التلاميذ ٤٣٢٤٤ منهم ٣٣٢٦٥ من البنين و (٩٩٧٩) من البنات يضاف الى ذلك ٩٣٣ طفلا من رياض الاطفال •

وظل هـذا العـدد من المعلمين والطلاب والمدارس ينمو نموا مضطردا لما بذلته وزارة المعارف من جهد في تذليل العقبات التي تقف في طريق نمـوه كما قلنـا سـابقا •

ففي سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ الدراسية وصل عدد المدارس الحكومية الى ١٨٤٤ مدرسة منها ١٠٤٦ للبنين و ٢٦٦ للبنات و ٥٣٢ مختلطة • وبلغ عـدد المعلمين في جميـع انحـاء القطـر ١١١٥١ معلما منها ٧٦٣٢ معلما و ٣٥١٩ معـلمة •

التعليم الثانوي والمهني

عندما احتل الانكليز بغداد كان هناك مدرسة متوسطة واحدة هي المدرسة الجعفريـة التي تأسست في العهد العثماني سنة ١٣٢٦ (١٩٠٨ م) وقـد استمرت الدراسة فيها ولم تتوقف رغم ظروف الحرب ولكن هذه المدرسـة كانت محدودة الامكانية وغير قادرة على استيعاب التوسع في قبول الطلاب وبالنظر لحاجة الاهالي الى مثل هذه المدرسة فقد اضطروا الى مطالبة السلطة في فتح مدارس ثانوية وامام هذا الضغط الشعبي اضطرت السلطة الى الاعلان عن رغبتها في فتح مدرسة ثانوية باسم المدرسـة (التجهيزية) تكون مـن فرعين ، الفـرع الادبـي والفرع الفني ومدة الدراسـة فيها ثلاث سنوات • الا ان السـلطة التعليمية اهملت الموضـوع ريثما يتـم الحصـول علـى المعلمين المؤهلين من جهة وحتى يتوفر العـدد الكافي مـن الطلاب المؤهلين الدراسة في هذه المدارس من جهة اخرى •

ونتيجة لتنامي المطالبة الشعبية بالتعليم والتعليم الثانـوي بصـورة خاصة بسبب الاهمال الشديد الذي عاناه فقد ظهرت محاولات لانشاء مدارس ثانويـة اهلية مـن ابرزهـا تأسيس المدرسة الاهلية في بغـداد في تشرين الثاني ١٩١٩ • وقد لعبت هذه المدرسة دورا كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية

في العـــراق فسرعان ما اصبحت هذه المدرسة ناديـا سياسيا يرتاده الشباب الوطنـي يتباحثون فيما بينهم في شؤون العـراق والامـة العربية واخــذ معلموهـا يلقنون تلاميذهم (المبادىء القومية والافكار الوطنية) والاناشيد الحماسية وقد اخذت هذه المدرسة تعقد عصر الخميســ من كل اســبوع اجتماعات تلقى فيه الخطب والمحاضرات الوطنية وعندما احست السلطة بمـا تقــوم بـه هـــذه المدرســة اغلقتهــا ٠

اما المدرسة الجعفرية الاهلية التي فتحت صفوفها للطلاب يومها فقـد دأبت على اقامـة المهرجانات الخطابية وساهم في هذه المهرجانات عدد كبـير مـن المثقفين قاموا بقسط كبير في نمـــو المشاعر الوطنية ٠

عندما وجدت الحكومة ان عدد خريجي طلاب الدراسة الابتدائية بـدأ يزداد عددهم بشكل مضطرد قررت فتح مدرسة ثانويـة في بغـداد والموصل والبصرة وقد فتح الصف الثانوي في بغداد في اواخر سنة ١٩١٩ بسبعة طلاب فقط ٠ واما في الموصل فبلغ غـــدد الطلاب ٢٧ طالبا ويمكن ان نعتبر هـذا التعليم امتدادا للتعليم الثانوي في العهد العثماني حيث لم يجر الا تغير طفيف على مناهجه ومستواه الدراسي وكانت مدة الدراسـة فيه اربـع سـنوات تدرس بها العلوم العلمية والادبية والاجتماعية على حد سواء والصف الاخير لم يتكون الا في مدرسة واحدة هي الاعدادية المركزية للبنين في بغداد ٠ اما مستوى التعليم في المدارس المذكورة فلا يكاد يعادل مسـتوى الدراســة المتوسطة ولا سيما في تعليم العلوم الطبيعيـة ٠

وعندما قامت وزارة النقيب الاولى سنة ١٩٢٠ وعين وزيرا للمعارف اهتمت بشؤون التعليم الثانوي ففي بغداد بنيت بنايـة خاصة للمدرســة الثانوية وبلغ عدد طلابها (٥٠) طالبا ٠ اما في الموصل فقد احرزت المدرسة الثانويـة تقدما ملموسا على الرغـم من ان مدرسيها اقل كفاءة من مدرسي الثانوية في بغداد وفي البصرة ظلت المدرسة الثانوية ملحقة بالمدرسة الابتدائية

وكانت المواضيع التي تدرس فيها خلال هذه الحقبة هي : الدين واللغة العربية واللغة الانكليزية والرياضيات والتاريخ والجغرافية والطبيعيات والرسم والاشغال اليدوية والرياضة البدنية • وقد تقرر ان يدفع الطالب روبية واحدة اجرة شهرية •

لقد اخذت المدارس الثانوية يزداد عددها تدريجيا سنة بعد اخرى ففي سنة ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ فتحت مدرسة ثانوية في كركوك فاصبح عددها اربعة• وفي الحقيقة ان نطاق التعليم الثانوي الحديث لم يتسع الا في سنة ١٩٢٥ حيث فتح هذا العام صف ثانوي في النجف وقد استعانت الوزارة بالاهالي لمساعدتهم ماليا • وفي سنة ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ فتحت مدارس ثانوية في اربيل والسليمانية بعد توفر الطلبة المهيئين بغض النظر عن عددهم القليل •وفي هذه السنة ابتدأت الامتحانات العامة (البكالوريا) للدراسة الثانوية في العراق لاول مرة وكانت خطة الوزارة ان لاتسرع في امر فتحها في بعض المناطق الا اذا توفر فيها عدد من الطلاب لا يقلون عن العشرة • وهناظهرت الحاجة الى المدرسين العرب السوريين والمصريين وبعدها فكرت بانشاء دار المعلمين العالية لاعداد المعلمين للمدارس الثانوية •

استمرت الحكومة في فتح المدارس المتوسطة والثانوية ففتحت مدرسة في الحلة واخرى في العمارة وغيرهما من الوية العراق وعندما جاء عام ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ بلغ عدد المدارس (١١) مدرسة واصبح مجموع الطلاب المسجلين فيها (١٠٥٨) طالبا ثم زاد العدد الى ١٣ مدرسة عام ١٩٢٨ ــ١٩٢٩ بلغ عدد طلابها (١٣٩٠) طالبا كما بلغ عدد مدرسيها (١٣٠) مدرسا•

كانت مدة الدراسة في المدارس الثانوية حتى سنة ١٩٢٩ اربع سنوات وبعد هذا التاريخ زيدت من اربع سنوات الى خمس سنوات اذ خصصت السنين الثلاث الاولى (وهي الدراسة المتوسطة) الى الثقافة العامة والسنتان

الاخيرتان (للدراسة الثانوية) ينتهي كل منهما بامتحان عام وانقسمت الدراسة الاعدادية الى قسمين علمي وادبي وتسمى المدرسة التي تضم صفوفا متوسطة واعدادية في بناء واحد وتحت ادارة واحدة (بالمدرسة الثانوية الكاملة) • وبموجب هذا التغيير تبدل المنهج الثانوي ايضا • وفي هذه السنة كانت توجد ثلاث ثانويات كاملة للبنين واحدة في بغداد والاخرى في الموصل والثالثة في البصرة وعندما ازداد الاقبال على المدارس المتوسطة وجه الانظار الى فكرة جديدة هي ضرورة تهيئة (تعليم ثانوي) يعد التلاميذ للعمل الحر عدا الوظائف الحكومية •

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الوزارة في فتح المدارس المتوسطة ففي عام ١٩٣٢ فتحت ثلاث مدارس متوسطة للذكور كل منها ذات صف واحد هي متوسطة الرمادي ومتوسطة بعقوبة ومتوسطة الديوانية فاصبحت جميع الالوية تحتوي على مدارس متوسطة • وكانت الحكومة تتقاضى اجورا دراسية قدرها (٣٠) روبية سنويا كان يدفع (٤٥٪) من مجموع التلاميذ الاجور كاملة و (٣٥٪) من التلاميذ لا يدفعون الاجور مطلقا لفقرهم كان يقبل في الصف الاول متوسط من نجح في الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية ويقبل في الصف الرابع الثانوي من نجح في الامتحانات العامة للدراسة المتوسطة وتقوم بهذه الامتحانات سنويا وزارة المعارف كما تقوم بادارة الامتحانات النهائية للدراسة الثانوية الكاملة ايضا • اما مدرسو المدارس المتوسطة فهم من خريجي دار المعلمين العالية ببغداد ولكن هذه الدار اغلقت عام ١٩٣١ • لذا فقد كان معظم مدرسي ومدرسات المدارس الثانوية من خريجي الجامعة الامريكية في بيروت وغيرها من جامعات الخارج• ونتيجة لعودة طلاب البعثات العلمية في خارج العراق ، وبعد مضي عشر سنوات على سير النهضة التعليمية في العراق قام بعض المتخصصين بامور التربية والتعليم بمحاولة تغيير التعليم في العراق وفقا لما درسوا في الجامعات ولما

شاهدوا هناك من حياة جديدة ونظم تعليمية حديثة • وقد بدأت هذه الفترة باستقدام لجنة من الخبراء في التعليم يرأسها (بول مونرو) رئيس المعهد الاممي في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا • وبدات هذه اللجنة عملها في العراق عام ١٩٣٢ فتجولت في جميع انحاء العراق للاطلاع على مدارسها والتعرف على شؤون التربية والتعليم فيها وبعدها وضعت تقريرها الذي ضمنته اهم الاتجاهات التي اقترحتها لتطوير التعليم وغادرت العراق بعد مدة وجيزة •

وكانت تأمل اللجنة ان تعطى العناصر الجديدة من الشباب العراقيين الذين درسوا في الجامعات الامريكية حرية العمل اذ باستطاعتهم ان يحققوا روح التقرير •

وقد تميزت هذه الفترة عن غيرها بالصراع الحاد بين اتجاهين في التعليم اتجاه قديم يقوده ساطع الحصري واتجاه حديث يقوده الشباب العائدون من الخارج • وقدم تقرير مونرو للمناقشة فنقده الحصري نقدا شديدا وبين عيوبه ومخاطره وعقد مؤتمر المعلمين الاول حول تطوير سبل التعليم ومناقشة تقرير مونرو وانتهى بتغلب الاتجاه الجديد على امور المعارف • وقد حاول انصار الاتجاه الحديث تطبيق نظريات جديدة وطرق تعليمية وتربوية حديثة في بعض المدارس مع الاهتمام بتنويع التعليم والعمل على تطبيق تقرير مونرو • وقد حفل تقرير مونرو بتوجيهات كثيرة وتوصيات حول التعليم الثانوي • وطالب التقرير بالاهتمام باصلاح مناهج التعليم الثانوي ونظام امتحاناته وتقليل التهافت على الوظائف الحكومية •

وفي الحقيقة كان الاتجاه العام للشعب هوالتفكير في الوظائف الحكومية لانها المجال الوحيد للمعيشة وقد بينت اللجنة خطورة هذا الاتجاه على مستقبل العراق وطالبت ان يكون توازن بين احتياجاتها اذا ارادت البلاد ان تتقدم

وعلى أي حال فاذا كان هذا النقد للتعليم الثانوي نقدا منصفا أم غير منصف فقد كانت فكرة التوظيف في الحكومة كانت ولاتزال مسيطرة على العقول ولها اثرها الكبير على المدارس الثانوية ٠

وعلى ضوء هذا التقرير بدآت النظريات التربوية الجديدة والطرق التعليمية الحديثة كطريقة تعليم الالف باء ابدلت بالطريقة الجملية وتطبيق النظريات التربوية والادارية في بعض المدارس ، ومحاولة تغيير مدة الدراسة في المدارس الثانوية واصدار منهج جديد للسنتين الاخيرتين ٠ وقد حاول واضعو هذا المنهج فتح باب التخصص لاربعة فروع هي : فرع الاداب وفرع الرياضيات وفرع الطبيعيات وفرع التجارة ٠ وقد احدثت فكرة التخصص في اربعة فروع بدلا من الحقلين التقليديين جدلا كثيرا ، الامر الذي ادى الى الرجوع (بالمنهج الثانوي الى حاله القديم) ٠

اما جهاز الادارة في وزارة المعارف فقد قامت الوزارة باجراء اصلاحات عديدة فأصدرت سلسلة من النظم الادارية منها نظام (١٩٣٥) انسجاما مع الاتجاهات الجديدة في ادارة التعليم الثانوي وادارات المعارف ٠ فقد كانت ادارة التعليم في العراق قبل هذا مقسمة الى ثلاث مناطق منطقة بغداد ، والموصل والبصرة ثم اضيفت بعدئذ منطقة رابعة سميت بالمنطقة الكردية فكان على راس كل منطقة مدير معارف ، الا المنطقة الكردية فكان يرأسها مفتش له بعض صلاحيات ادارية ٠ وكان هؤلاء المديرون يتلقون اوامرهم وارشاداتهم من مدير المعارف العام الذي كان رئيسا لهم وكان لكل مدير معارف منطقة عدد من المفتشين الذين يعهد اليهم تفتيش المدارس وتقديم تقارير عنها الى مديري المناطق لتنفيذ مايرونه من اقتراحات المفتشين والمفتشات ٠ غير ان هذا الترتيب كان ناقصا من عدة وجوه منها ان مديري المناطق الثلاثة لا يتمكنون من ادارة الالوية (الاربعة عشر) التابعة لها والاهتمام بتفاصيل

متطلبات المدارس التي في منطقتهم والالمام بحاجاتها الكثيرة مما سبب صعوبة في تنفيذ الامور ، وبطء في الاصلاحات واهمال كثير من الحاجات الضرورية ولا سيما في المناطق النائية •

وبناء على هذه الملاحظات صارت وزارة المعارف تفكر في نظام اداري جديد لاصلاح النقص وتمكين الادارة من بث روح جديدة في مدارسها وتسهيل طرق الاتصال وتقوية وسيلة التنفيذ وافساح المجال للنشاط الاداري، فقد عينت مدير معارف مع معاون لكل لواء (محافظة) او اعطيت للمديرين الجدد صلاحيات تقل قليلا عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمديري المناطق الثلاث سابقا ، يكون مسؤولا عن ادارة مدارس لوائه والنهوض بها الى المستوى العلمي والاخلاقي المنشود وفي صيف ١٩٤٠ وضعت مناهج جديدة حلت محل المناهج القديمة بعد تنقيح المفردات والتأكيد على الناحية القومية في دروس التاريخ والعناية باللغتين العربية والانكليزية والاهتمام بدروس الرياضيات ووضع المنهج الاعدادي على اساس فرعين فقط وهما علمي وادبي ويضم الفرع الادبي القسم التجاري وكذلك تقوية العلوم الطبيعية والرياضية في الفرع الادبي وحذف اللغة الاجنبية الثانية وقد تميزت هذه الفترة بامرين هما:

١ ـ انها شابهت الفترة الاولى من حيث التوسع الكمي المضطرد في عدد المدارس والمعلمين والطلاب وفي تثبيت بعض الوظائف والامور الادارية التي ايدها الزمن بتطوراته الجديدة وبقيت ملائمة للتوسع الطبقي المكمل للفترة الاولى • وبلغ عدد المدارس الثانوية في العراق حتى نهاية عام ١٩٣٩ـ ١٩٤٠ (٦٠) مدرسة وبلغ عدد مدرسيها (٤٩٥) مدرسا وعدد طلابها (٣٩٥٩) طالبا •

٢ ــ فشل هذه الفترة في ثبات تنوع التعليم والاهتمام بالناحية العلمية والمهنية رغم ان لجنة مونرو كانت سباقة في الدعوة الى التحذير مــن مغبة اهمال امر (التعليم المهني) كما كانت اول من دعا الى ان تقــدم البــلاد الاقتصادي يعتمد اعتمادا كليا على احترام العمل والعناية به •

الحرب العالمية الثانية

عندما قامت الحرب العالمية الثانية دخل العراق في تطورات عالمية واقليمية كبيرة انعكست آثارها على الوضع السياسي والاجتماعي والتعليمي فحصل انتكاس في نوعية التعليم في وضوح اتجاهاته • انعكست بصورة خاصة على التعليم الثانوي فتسبب في جمود النظام التربوي وتناقص في عدد الطــلاب فشهد عام ١٩٤٤ ــ ١٩٤٥ اوطأ رقم فياعداد الطلبة المنتسبين الى المدارس المتوسطة والثانوية فقد بلغ عــددهم ١١٣٠٩ طالبا في ٧١ مدرسة وعــدد المدرسين ٥٣٩ بعد ان كان عدد الطلاب عام ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ يساوي ١٣٩٦٩ طالبا في ٥٦ مدرسة ثانوية ومتوسطة و ٤٣٥ مدرسا •

وعلى هذا تميزت فترة الحرب العالمية الثانية ومابعدها من حياة العراق بانها فترة انقلاب كبيرة في الحياة العامة وفي اتجاهات الدولة ومنها التعليم حيث بقي يسير بخطى بطيئة بالنسبة لسير الحياة وتقدم التعلم بحيث لم يهيء له المستلزمات او الخطة الواضحة وكل ماتميزت به هذه الفترة انها امتداد للماضي من حيث التطور الكمي في التعليم ، فالمدارس في أزدياد مستمــــر وكذلك المدرسون والطلا بباستثناء فترة الحرب •

في سنة ١٩٤٦ جرت محاولات لوضع خطة في تطوير النظام التربوى فيالعراق من قبل لجنة من المختصين في حقل التربية والتعليم ففي ٣٠ حزيران شكلت هذه اللجنة واسند اليها دراسة التعليم في العراق ووضع المقترحات

والاسس الاصلاحية وسمي هذا المشروع (بمشروع العشر سنوات) وبعد دراسة الاوضاع تقدمت هذه اللجنة بخطة تربوية واقتراحات ايجابية بناءة .

لاحظت اللجنة ان عدد طلاب المدارس المتوسطة والثانوية هو عشر عدد طلاب المدارس الابتدائية كما لاحظت ان تزايد الاقبال على التعليم الابتدائي سيعرض التعليم الثانوي لضغط غير محدد . لذا فان نسبة التوسع في التعليم الثانوي يجب ان يكون متساوية لنسبة التوسع في التعليم الابتدائي واقترحت اللجنة ان يلتزم التعليم الثانوي بثلاثة اهداف اساسية هي :

١ ـ الثقافة العامة ويقصد بها تنمية استعدادات الطلاب وشخصياتهم وتفكيرهم بحيث يكونون قادرين على مواجهة الحياة ومشاكلها ويعيشون عيشة ارقى مما لوظلوا بدون هذا التعليم .

٢ ـ الاعداد للدراسة العالية .

٣ ـ استكشاف مواهب الطلبة وقابلياتهم وتوجيهها نحو العمل او المهنة التي تتناسب معهم .

اما فيما يتعلق بمفهوم (التعليم الثانوي) فقد رات اللجنة ان يوسع هذا المفهوم بحيث يشمل ثلاثة انواع من الدراسة هي :

اولا : التعليم الثانوي الاكاديمي ، ويراد به الثقافة العامة واعداد الطالب للدراسة الجامعية .

ثانيا : التعليم الثانوي الموجه الى ناحية عملية ويقصد به الثقافة العامة واعداد الفرد للحياة .

ثالثا : التعليم الثانوي بنوعيه الثانوي المهني والتعليم المهني البحت ولتنفيذ هذه المقترحات اوصت اللجنة فيما يخص (التعليم الثانوي الاكاديمي) ان تفتح في السنوات العشر المقدرة للمشروع مدرسة ثانوية للبنين واخرى

للبنات في مركز كل لواء وفي اية مدينة يكون سكانها (١٥) الف نسمة او اكثر ان لم يكن فيها مدرسة من هذا القبيل على ان يجوز فتح اكثرمن مدرسة ثانوية واحدة للبنات او للبنين في المراكز التي يزيد عدد سكانها على (٥٠) الف نسمة على ان يكون الفتح بنسبة مدرسة ثانوية واحدة للبنين وثانوية واحدة للبنات لكل ٥٠ الف نسمة اضافية •

اما فيما يتعلق بالمدارس المتوسطة فقد اوصت اللجنة ان تفتح خلال المدة المقررة للمشروع مدرسة متوسطة للبنات في المراكز التي تبلغ (١٠)الاف نسمة او اكثر كما اوصت اللجنة ان تفتح اقسام داخلية للبنين وللبنات في المراكز التي تبلغ (١٠) آلاف نسمة او اكثر كما اوصت اللجنة ان تفتح اقسام داخلية للبنين وللبنات في مركز كل لواء لقبول الطلبة • الا ان هذا المشروع لم يطبق ١٠

وفي سنة ١٩٤٩ جرت نفس المحاولة لاعادة النظر في امر الدراسة الثانوية فتألفت لجنة سميت (اللجنة العليا لاصلاح المناهج والكتب الدراسية) • وبعد دراسة الموضوع قدمت تقريرا مفصلا عن المنهج الثانوي واعترفت في تقريرها ان متخرجي الدراسة الثانوية الحالية ضعفاء في تفكيرهم ومستواهم العلمي وعزت اللجنة ضعف المستوى العلمي في الثانويات مرجعه الى ضعف الكتب والمناهج الدراسية وكثرة عدد الطلبة في الصفوف ونوعية المدرسين الذين هم اهم عامل من عوامل الضعف •

وفي سنة ١٩٥٢ جرت محاولة اصلاح اخرى حينما جاءت بعثة اليونسكو للعراق لدراسة احوال التعليم ووضع الحلول المطلوبة للنهوض به ، وبعد دراسة مستفيضة وضعت تقريرا مفصلا وكان معظم توصياتها ترمي الى العناية والاهتمام (بالتعليم الفني والمهني) وطالبت بتعديل المواضيع والمناهج الدراسية وقد ذكر التقرير (ان مواضيع الدراسة هي في الاعم الاغلب

سطحية وهي لا تتطلب جهدا ولا اجهادا في التفكير كما انها لا تحفز الطلبة على بذل القدر الكافي من النشاط والفعالية ، وان الموضوعات الدراسية تنحصر في الكتب والنظريات اكثر مما ينبغي وان المهارات اليدوية وفرص العمل المبدع تكاد تنعدم من المنهج ، ثم اشار تقرير البعثة الى ضعف اخر في منهاج التعليم الثانوي في العراق ، هو التأكيد المسرف على اهمية الامتحانات الامر الذي (يقلبها من وسيلة الى غاية) • ومن الملاحظ ان هذه التقارير التي اشرنا اليها والتي تضمنت مقترحات معقولة لم يستفد منها الفائدة المرجوة نظرا لعدم الاستقرار في السياسة التعليمية والادارية •

ومهما يكن من امر فان حالة التعليم قدتغيرت عن ذى قبل كثيرا فاحرزت تقدما خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨ — ١٩٥٨ ••ففي عام١٩٤٨ — ١٩٤٩ بلغ عدد المدارس المتوسطة والثانوية للبنين والبنات (٧١) مدرسة بلغ عدد مدرسيها (٧٨٩) وعدد طلابها (١٦٧٤٠) •

بينما وصل عدد هذه المدارس عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ الى (١٧٨) وبلغ عدد طلابها (٥١٥٠٤) طالبا وطالبة و (٢٤٣٢) مدرسا ومدرسة • وعلى هذا فان الفرق واضح جدا اذا ماقورن بـ (١١٠) طلاب و (٣٤) مدرسا وثلاث مدارس فقط في عام ١٩٢٠ •

ان هذا التقدم الواضح في زيادة عدد الطلاب والاقبال على المدارس يرجع الى السياسة التي انتهجتها وزارة المعارف بالاخذ باسباب النهوض بالتعليم الثانوي ورفع مستوى الطلاب وتشجيعهم بالانتساب الى المدارس، فوزعت الكتب والقرطاسية مجانا للفقراء وباثمان منخفضة لغيرهم • كما الغت الاجور المدرسية ، كل هذا كان بلا شك له اثر فعال في الاقبال على العلم والتعليم•

اما في مجـال التعليم الثانوي للبنات فقد بـدأ متأخـرا في العراق اذ يرجع انشاء اول مدرسة ثانوية لهن سنة ١٩٣٠ هي المدرسة الثانوية المركزية للبنات (اي بعد اكثر من عشر سنوات على قيام اول مدرسة ثانوية للبنين) • وكان عدد طالباتها عند فتحها (١١) طالبة فقط • وكذلك فتحت ثانوية في الموصل عام ١٩٣٠ وكانت قد تولت ادارة هذه المدرسة لاول مرة (امـت السعيد) • ثم تزايد الاقبال على المدارس الثانوية للبنات بشكل كبير ممـا جعل المسؤولين عن شؤون التعليم يواجهون مشكلة نقص المعلمات مـما اضطرت وزارة المعارف الى تعيين بعض المدرسين للتدريس في بعض مدارس البنات تكميلا لسد النقص في ملاك المدرسات •

وفي سنة ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ فتحت مدرسة الفنون البيتية لتعليم البنات اصول تدبير المنزل والخياطة والتطريز والموسيقى وتربية الطفل وكان ملاك المدرسة مكونا من اربع معلمات تديرها امريكية انتدبت لهذا الغرض وبلغ عدد طالباتها (٥٨) طالبة في حين ان هذا العدد بلغ سنة ١٩٥٠ ــ١٩٥١(١٦٥) طالبة •

وفي سنة ١٩٣٣ صار عدد المدارس المتوسطة الرسمية للبنات ١٢ متوسطة في جميع انحاء العراق فيها ٤١٧ طالبة و ٢٦ مدرسة •

وظل عدد هذه المدارس في ازدياد مستمر وكذلك في اعداد طلابها ففي سنة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ بلـغ عدد المدارس الثانوية والمتوسـطة الرسـمية للبنات ٤٢ مدرسة منها (٥٣٥) مدرسة ضمت ٨١٤٤ طالبة وبلغ عدد المدارس في ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ (٤٧) مدرسة فيها ١١٠٢٤ طالبة و ٧٣٦ مدرسة •

التعليم المهني

مدرسة الصناعة

استحدث التعليم المهني في العراق ولا سيما التعليم الصناعي في وقت مبكر فقد اسس مدحت باشا أول مدرسة صناعية في بغداد واخرى في كركوك

وعندما احتل الانكليز بغداد سنة ١٩١٧ اغلقت كثير من المدارس ومنها المدارس الصناعية وعندما استقر الامر للانكليز اعادوا فتح مدرسة الصناعة في بغداد سنة ١٩١٩ نظرا للحاجة الى بعض العمال الماهرين اوشبه الماهرين ، قد جعلت مدة الدراسة فيها سنتين بعد الدراسة الابتدائية يقبل من كل لواء تلميذ واحد يسكنون القسم الداخلي على نفقة الحكومة . اما مواضيع الدراسة فكانت دروسا نظرية واخرى عملية بالاضافة الى القراءة والكتابة .

وفي سنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ فتحت مدرسة اخرى في لواء البصرة . وفي عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ اسست مدرسة صنائع الموصل ، وفي عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ارتفع مستوى التدريس في المدارس الصناعية فأصبح ثلاث سنوات عدا صف تحضيري بعد الدراسة الابتدائية وكانت تعطى في الصف التحضيري مواضيع للثقافة العامة كاللغة العربية والانكليزية والحساب والعلوم والهندسة وكان خريجو المدارس الصناعية يعاملون معاملة خريجي المدارس الثانوية العامة التي كانت مدتها اربع سنوات لغرض التوظيف وقد بقي وضع المدارس الصناعية كذلك حتى عام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ عندما اضيف صف مهني للطلاب اضيفت سنة الى مدة الدراسة فاصبحت خمس سنوات بعد ان كانت اربع والغي الصف المهني .

وفي سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ فتحت مدرسة اخرى في السليمانية وفي سنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ احدثت ثلاث مدارس حرفية واحدة في عنه والاخرى في السماوة والثالثة في النجف . وفي سنة ١٩٥٧ عقدت اتفاقية بين حكومتي العراق والمانيا الاتحادية لانشاء مدرسة صناعية وقد فتحت هذه المدرسة سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ باسم ثانوية الصناعات الميكانيكية . وقد استوعبت هذه المدارس سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ (٢٥٥٩) طالبا .

مدرسة الهندسة

تأسست سنة ١٩٢١ وكان الغرض من تأسيسها تدريب الطلبة على اعمال الري والاشغال والسكك ويقبل فيها الطالب بعد تخرجه من المدرسة الابتدائية . وفي سنة ١٩٢٧ ارتبطت بوزارة المعارف وكانت المدة الدراسية فيها ثلاث سنوات . وفي سنة ١٩٣٥ انتقل ارتباطها الى وزارة الاشغال مرة اخرى وصار يقبل فيها خريجو الدراسة المتوسطة ويقضون فيها ثلاث سنوات . وبعد سنوات قليلة صارت الدراسة فيها اربع سنوات .وظلت تؤدى عملها حتى سنة ١٩٤٢ حينما فتحت كلية الهندسة .

مدرسة المساحة

شعرت البلاد بحاجة الى عدد من الفنيين المؤهلين للاستفادة منهم باعمال الري والزراعة والتسوية والمساحة والسكك ففتحت في ايلول سنة ١٩١٧ مدرسة المساحة ، وجرت فيها الدراسة على شكل دورات مدة الدورة فيها عشرة اسابيع . وكان عدد طلاب اول دورة (٣٦) طالبا وقد وزع الطلاب الذين تخرجوا منها في شهر تشرين الثاني ١٩١٧ — على مناطق الري في بغداد والكوت والمسيب والحلة والهندية وقد استمرت هذه المدرسة في دوراتها التدريسية اذ فتحت الدورة الثانية في مستهل شهر كانون الاول ١٩١٧ .. وفتحت الدورة الثالثة في شهر نيسان ١٩١٨ وهكذا .

مدرسة ماموري المالية

وجد نظارة المعارف ان دوائر الدولة بحاجة الى موظفين مدربين في الشؤون المالية والحسابية ففتحت مدرسة خاصة لتدريبهم على هذه الاعمال في شهر تموز ١٩١٧ بأسم مدرسة (ماموري المالية) وكان على المتقدم لهذه المدرسة ان يجتاز امتحانا قبل الدخول اليها بدروس اللغة العربية والحساب والجغرافية والتاريخ واشترطت ان يكون عمر المتقدم اقل من (١٩)سنة .

ولتشجيع الطلاب بالدخول الى هذه المدرسة منحت الطالب فيها روبية واحدة يوميا طيلة مدة الدراسة وهي ستة شهور • وكان عدد الدورة الاولى (٥٠) طالبا وقد ظلت هذه المدرسة تؤدى عملها بانتظام حتى يوم ١٥/٤/١٩١٩حيث اغلقت •

مدرســـة الزراعـــة

اهتمت الحكومة بالتعليم الزراعي واكدت على اهميته في تطوير العراق اقتصاديا وقد تم اختيار موقع المدرسة في الرســتمية على نهر ديالى الا ان المدرسة لم تفتح الا في سنة ١٩٢٦ • وفي سنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ فتحت مدرسة زراعيةاخرى سميت بمدرسة التطبيقات الريفية في الكاظمية لغرض تدريب طلاب دار المعلمين فيها على الزراعة والبستنة ومدرسة ريفية اخرى في الحلة• وفي سنة ١٩٣٩ تقرر فتح مدرسة الزراعة الثانوية ملحقة بوزارة المعارف لتخرج الموظفين الزراعين الذين تحتاجهم دوائر الدولة وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة وقامت وزارة المعارف بعدها بتأسيس عدد من المدارس الزراعية الثانوية في مختلف انحاء القطر •

مدرســـة التجـارة المسائيـة

فتحت هذه المدرسة في ١٠ ايلول ١٩١٩ وسجل فيها حوالي (٧٠) طالبا وكان كل طالب يدفع (٥) روبيات عن مدة الدورة وكانت الدراسة تجـري فيها على اساس ساعتين كل يوم لمدة خمسة ايام في الاسبوع ويتلقى المتدربون فيها دروسا في : اللغة الانكليزية ومسك الدفاتر والاختزال والضرب علـى الالـة الكاتبة •

التعليم العالي

صاحب قيام الحكم الوطني في العراق قدرا كبيرا من الاهتمام بالتعليم العالي فقامت كليات ومعاهد عديدة بمرور الزمن وهي :

١ ـ كلية الحقوق : فتحت هذه الكلية في العهد العثماني سنة ١٩٠٨ واغلقت بسبب ظروف الحرب • وعندما بدات حاجة العراق الى القضاة والاداريين ورجال المال اعيد فتحها في سنة ١٩١٩ وقد التحق في اول افتتاحها ٤٥ طالبا •

وكانت مدة الدراسة فيها سنتين • وفي سنة ١٩٢١ جعلت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وفي سنة ١٩٢٢ صارت مدة الدراسة فيها اربع سنوات • وكانت الكلية في اول تأسيسها تابعة لوزارة العدلية وفي سنة ١٩٢٤ الحقت بوزارة المعارف • وقد اجريت اصلاحات لرفع المستوى العلمي ، ففي سنة ١٩٣٦ صدر نظام جديد شامل لاصلاحها وفي سنة ١٩٤٩ تقرر رفع مستوى الطلاب والاعتناء بتدريس اللغة العربية وتقوية دراسة اللغة الانكليزية •

٢ ـ دار المعلمين العالية : تأسست سنة ١٩٢٣ لاعداد المدرسين ذوي الكفاءة للتدريس في المدارس المتوسطة وجعلت مدة الدراسة فيها سنتين • كان القبول فيها مقتصرا على معلمي الدراسة الابتدائية وكانت الدراسة فيها مسائية لكي تتاح للطالب فرصة حضور الدروس بعد الانتهاء من وظائفهم التدريسية • وقد شغلت الدار الطابق العلوي من المدرسة المأمونية الابتدائية • وفي السنة الثانية انتقلت الى بناية المدرسة الثانوية المركزية • قسم فيها الطلاب الى قسمين ، قسم يتخصص في التاريخ والجغرافية • وقسم يتخصص في العلوم الطبيعية • وقد تطورت دار المعلمين العالية تطورا كبيرا في السنوات التي تلت وفي سنة ١٩٢٧ صارت الدراسة فيها نهارية يقبل فيها خريجو المدارس الثانوية او ما يعادلها وعلى نفقة الحكومة وفي اقسامها

الداخلية . وفي سنة ١٩٣٧ صارت الدراسة فيها ثلاث سنوات ثم الى اربع سنوات في سنة ١٩٣٩ . واصبح التعليم في الدار مختلطا للطلاب والطالبات منذ عام ١٩٣٧ . وفي سنة ١٩٥٨ غيرت الى اسم كلية التربية ويمنح المتخرج فيها شهادة البكالوريوس في الاداب والعلوم . وقد امدت هذه الدار البلاد بطائفة كبيرة من الرجال الذين ساهموا في نهضة البلاد التعليمية سواء في مجال التدريس او الادارة والتفتيش .

٣ — الكلية الطبية : تعود فكرة انشاء الكلية الطبية الى سنة ١٩٢١ حينما عقدت (الجمعية الطبية البغدادية) جلسة لدراسة الموضوع وقد اجل المشروع لان التعليم لازال واطئا لا يمكن من اعداد اطباء اكفاء وفي سنة ١٩٢٥ تجددت فكرة تأسيس الكلية الطبية بعدان ارتفع مستوى التعليم الثانوي و تقدم المستشفى الملكي وارسلت البعثات العلمية الى خارج العراق وازدادت حاجة العراق من الاطباء والخدمات الصحية وفي١٩ تشرين الثاني ١٩٢٧ فتحت الكلية كفرع من جامعة آل البيت وقد تقدم للالتحاق بها ثمانون طالبا اختير منهم عشرون طالبا . وقد تلقى الطلاب دروسهم في جناح موقت من اجنحة المستشفى الملكي . وفي سنة ١٩٣٠ انتقلت الكلية الى بنايتها الجديدة .

٤ — كلية الصيدلة : لم يكن في العراق في العهد العثماني مدرسة خاصة بعلم الصيدلة بل كان الصيادلة يومها من خريجي معاهد الصيدلة في استانبول او سورية او ممن مارسوا هذه المهنة في المستشفيات وعندما حلت سنة ١٩١٨ اعلنت الادارة الصحية عن حاجتها الى صيادلة على ان يتقدموا للامتحان . وتقدم عدد منهم وقد نجح عدد قليل . وفي ١٩١٩/٩/٢ اعلنت الادارة الصحية عن امتحان يجرى في المستشفى الملكي لممارسة الصيدلة يمنح الناجح فيه شهادة تؤهله لممارسة حرفة الصيدلة وفي سنة ١٩٢١ نظمت مديرية صحة بغداد دورات دراسية لتأهيل الطلاب لممارسة مهنة الصيدلة لمدة ثلاثة اشهر يدفع فيها الطلاب اجورا دراسية (٢٠) روبية شهريا . وقد كانت هذه المدرسة

الحجر الاساسي الذي شيدت عليه كلية الصيدلة والكيمياء وقد ظلت الامور الصيدلانية تسير على هذا المنوال حتى سنة ١٩٣٦ حيث افتتحت كلية الصيدلة ويقبل فيها خريجو الدراسة الثانوية او ما يعادلها وتمنح خريجها درجة صيدلي كيمياوي بعد قضاء اربع سنوات دراسية ودورات تدريبية في الصيدليات الاهلية والحكومية لاتقل عن تسعة اشهر • وقد تخرجت اول دورة فيها ١٩٤٠ وكان عددهم ١٢ طالبا • وفي سنة ١٩٤٥ صارت مدة الدراسة فيها خمس سنوات وصارت السنة الاخيرة منها للتطبيق المهني في الصيدليات الاهلية والحكومية •

٥ ـ كلية الهندسة : فتحت هذه الكلية في سنة ١٩٤٢ من قبل وزارة المواصلات والاشغال يقبل فيها خريجو الدراسة الاعدادية لسد حاجة البلاد المتزايدة من المهندسين وقد التحق في السنة الاولى ستون طالبا وفي سنة ١٩٤٤ اصبحت مدة الدراسة فيها اربع سنوات تسبقها سنة تحضيرية • ويمنح خريجو الكلية درجة البكالوريوس في علوم الهندسة وقد تخرجت اول دورة فيها سنة ١٩٤٤ •

٦ ـ معهد الملكة عالية : تأسس سنة ١٩٤٥ لاتمام عمل دار المعلمين العالية وكان التعليم فيها خاصا بالبنات لافساح المجال لدراسة بنات العائلات المحافظة التي لاتحبذ الاختلاط بين الجنسين على مقاعد الدرس • مدة الدراسة فيها اربع سنوات بنفس شروط دار المعلمين العالية •

٧ ـ كلية الشريعة : تأسست سنة ١٩٤٦ وهي كلية دينية • تعود جذورها الى كلية الاعظمية التي كانت بدرجة مدرسة ثانوية • ثم تحولت الى دار العلوم ثم الى كلية الشريعة • يكون التعليم فيها على مرحلتين المرحلة الاعدادية ومدتها سنتان والمرحلة العالية ومدتها اربع سنوات وتقوم بادارتها ونفقاتها مديرية الاوقاف العامة ، باشراف وزارة المعارف وكان الغرض من تأسيسها تخريج علماء مثقفين ثقافة دينية قويمة •

٨ ـ كلية التجارة والاقتصاد : اسست هذه الكلية سنة ١٩٤٧ ومدة الدراسة فيها اربع سنوات تمنح الخريج فيها درجة الليسانس في العلوم التجارية والاقتصادية .

٩ ـ كلية الاداب والعلوم : اسست في شهر تشرين الاول ١٩٤٩ وانشئت فيها الفروع التالية : اللغة العربية وآدابها والاجتماعيات والفلسفة وفرع الطبيعيات وفرع الرياضيات . كان الغرض من تأسيسها خلق شباب مثقف يستطيع ان يشق طريقه في الحياة ويتمتع ببعض المزايا المهمة كالتخلق العلمي الفاضل والتمتع بشخصية طيبة وقادرة على البحث والتفكير . وقد اصبحت فيما بعد كليتين الاولى كلية الاداب والثانية كلية العلوم .

١٠ـ كليه الزراعة : في ١٦ كانون اول ١٩٥٠ تأسس المعهد العالي للزراعة وصار يمنح خريجيه دبلوم في العلوم الزراعية وصارت هذه اول خطوة اتخذت في سبيل تأسيس كلية الزراعة . مدة الدراسة فيه سنتان بعد الدراسة الثانوية يلتحق به خريجو الدراسة الاعدادية وخريجو ثانوية الزراعة . وفي سنة ١٩٥٢ قررت وزارة الزراعة جعل المعهد الزراعي كلية الزراعة . ومدة الدراسة فيها اربع سنوات ويمنح فيها المتخرج شهادة ليسانس في الزراعة . وان هدف الكلية الاساسي دعم التطور والنهضة الزراعية في العراق واعداد متخصصين للقيام بالمهام التي يتطلبها هذا التطور .

١١ ـ معهد الفنون الجميلة : انشيء في سنة ١٩٣٦ معهد تحت اسم (معهد الموسيقى) وفي سنة ١٩٤٧ تم تحويله الى معهد الفنون الجميلة واحدثت فيه فروع عديدة كالرسم والنحت وفرع التمثيل .

جامعة بغداد

كانت فكرة تأسيس جامعة بغداد تراود الاذهان منذ بداية الحكم الوطني غير انها بقيت املا ومشروعا على الورق حتى اواخر الخمسينات

فحينما اخذ التعليم العالي ينمو نموا سريعا ظل مشتتا في كليات ومعاهد لا رابطة بينها ولا اتصال وقد تأسست في البلاد كليات عديدة متفرقة . وجدت الحكومات المتعاقبة ضرورة تأسيس جامعة باسم جامعة بغداد تعمل على جمع الكليات بنظام جامعي موحد وفي شهر ايلول ١٩٥٦ شرع قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ ونشر في الجريدة الرسمية وبتشريعه ظهرت جامعة بغداد الى الوجود . وهكذا انتهت قصة جامعة بغداد التي بدات بتأسيس جامعة ال البيت سنة ١٩٢٣ وانتهت بتشريع قانون جامعة بغداد بعد جهاد ثقافي استمر اكثر من ثلاثين سنة . فاعيد تنظيم الكليات والمعاهد القديمة وامتدت اليها حركة الاصلاح واسست كليات ومعاهد جديدة لتساير حاجات العراق المتزايدة وتواكب طموحه العلمي والسياسي ولتعيد الى بغداد مكانتها العلمية بين العواصم العالمية التي احتلتها بفخر واعتزاز قبل الف سنة وهكذا انبثقت جامعة بغداد من مجموعة كليات متناثرة ومعاهد علمية متفرقة نشأت في ظروف خاصة لتؤدي وظائف خاصة فاصبحت صرحا شامخا وصارت نقطة التقاء لابناء العروبة جمعاء .

البعثات العلمية

لم يكن نصيب العراقيين من البعثات العلمية نصيبا ملحوظا ولاسيما في بداية الاحتلال البريطاني ففي ١٩١٧ تخرج ست طلاب من الجامعة الامريكية في بيروت وكان تخصصهم جميعا في علم الطب والصيدلة وقد ادى ذلك الى ان يتجه الاغنياء الى ارسال ابنائهم على نفقتهم الخاصة لاكمال دراستهم الى استنبول وغيرها . وقد بلغ عدد المتخرجين من الكليات العثمانية غير العسكرية بين سنة ١٩٠٠ ــ ١٩١٧ (٦٠) طالبا تخصص (٢٧) منهم في الطب و (٢٥) في القانون و (٥) في الادارة و (٣) في الهندسة .

وعندما تشكلت حكومة السيد عبدالرحمن النقيب سنة ١٩٢١ اخذ

الشعب العراقي ينادي بضرورة ارسال البعثات العلمية الى الخارج فاستجابت وزارة المعارف على ارسال عدد محدود من الطلاب الى الدراسة خارج العراق ولم تنفذ هذه الاستجابة الا في ١١ شباط ١٩٢٢ حيث وافقت الحكومة على ارسال (٩) طلاب وزعوا على : الطب والتربية والرياضيات والزراعة والعلوم واللغة .

وقد ظل ترشيح الطلاب الى البعثات العلمية يجري وفق اهواء ورغبات المسؤولين حتى سنة ١٩٣١ حيث وضع في شهر اب من هذا العام اسس وضوابط لانتقاء طلاب البعثات العلمية ومن ابرزها تشكيل لجنة من ممثلي الدوائر المقررة ايفاد طلاب للتخصص في الاعمال التي تعود اليها وتكون اللجنة برئاسة وزير المعارف . وتنظر اللجنة في احتياجات الحكومة من المتخصصين في مختلف العلوم والفنون ثم تقرر العدد الذي يجب ارساله في كل تخصص . كما تحدد اللجنة الجهة التي يرسل اليها افراد البعثات ثم تضع بعد ذلك الشروط التي يجب توفرها في المرشحين للدخول في البعثات وبعدها تنتهي مهمة اللجنة .. وتنظر وزارة المعارف في اختيار اعضاء البعثة بموجب الاسس التي وضعتها اللجنة على ان يرجح مرشح الوزارات في حالة تساوي هذا المرشح مع الرشحين الاخرين في المزايا المطلوبة .

وتوالى بعد ذلك ارسال البعثات العلمية الى خارج العراق وتنوعت اقطار الدراسة واخذ عدد المبعوثين يزداد بشكل ملحوظ حتى ارتفع عدد الذين ارسلوا على نفقة الحكومة من (٩) طلاب سنة ١٩٢١ ــ١٩٢٢ الى (٩٣) طالبا سنة ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ثم ارتفع عدد المبعوثين الى (١١٤) طالبا سنة١٩٥٣ــ١٩٥٤ وبلغت ميزانية البعثاث العلمية الى ١٠٠ و ٧٠٠ دينار . وفي سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ارتفع عدد طلاب البعثات العلمية الى (١٥٢) طالبا وبلغت ميزانية البعثات لهذا العام ٧٢٠/٠٠٠ دينار .

لقد كان ارسال البعثات في السنوات الخمسة عشر الاول من حياة الدولة العراقية لغرض اعداد المدرسين للمدارس الثانوية والمهندسين للحصول على درجة (الليسانس والبكالوريوس) ولكن في السنوات التي تلت ذلك خصص قسم من البعثات لغرض الدراسات المتخصصة العليا كشهادة الماجستير والدكتوراه .

وزيادة في رفع مستوى طلاب البعثات العراقيين الثقافي وتقويتهم في لغة اجنبية فتحت الحكومة كلية تحضيرية قبل ارسالهم الى خارج العراق اطلق عليها (الكلية التوجيهية) .

★ ★

المراجع

ابراهيم خليل احمد :

تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ — ١٩٣٢ بغداد : ١٩٨٢ .

جابــر عمــر :

اتجاهات وآراء في التربية والتعليم بغداد ١٩٤٩ .

حسن الدجيلــي :

تقدم التعليم العالي في العراق ، بغداد ١٩٧٠ .

حنان عيسى الجبوري :

مشكلات ادارة المدارس الثانوية في العراق بغداد : ١٩٧٠

الحسني ، عبدالرزاق :

تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ١ ، ٢ .

ساطع الحصري

(١) مذكراتي في العراق . بيروت ١٩٦٧ .

(٢) حولية الثقافة العربية : السنة الاولى والسنة الثانيــة والســنة الثالثة والسنة الرابعــة . وهي مــن ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، ١٩٥٢ — ١٩٥٣ .

عبدالجليل الزوبعي :

التعليم العالي . اتجاهات نموه ومشكلاته ، بغداد : ١٩٦٨ .

عبدالرزاق الهلالي

١ — تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ — ١٩١٧ بغداد ١٩٥٩ .

٢ — تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤—١٩٢١ بغداد ١٩٧٥ .

٣ — معجم العراق . حـ ١ . بغداد ١٩٥٣ .

غانم محمد سعيد العبيدي :
التعليم الاهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية . بغداد : ١٩٧٠ .
محمد جـواد رضا :
١ ــ تقرير عن التعليم الالزامي في العراق بغداد : ١٩٦٠ .
٢ ــ التعليم الثانوي ، بغداد ، ١٩٦٦ .
محمد عبدالحسين :
المعارف في العراق في عهد الاحتلال ، القاهرة : ١٩٢٢ .
مســــس بيل :
فصول من تاريخ العراق القريب ، ط الثانية /١٩٧١ .
مســـارع الراوي وآخرون :
التعليم الصناعي في العراق . بغداد ١٩٦٨ .
مونـــرو :
تقرير لجنة الكشف التهذيبي : بغداد ١٩٣٢ .
مجلة المعلم الجديد :
التعليم الصناعي في العراق حـ ٣ السنة السابعة عشرة سنة ١٩٥٤ .
التقرير السنوي لسير المعارف :
١٩٣٠ ــ ١٩٣١ ــ ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ ــ ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ــ ١٩٤٠ ــ ١٩٤٤
١٩٤٥ ــ ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ .
جريدة الحرية :
عبدالمجيد زيدان ٢ ايلول ١٩٥٩ .
جريــدة العــرب :
٢٧ آذار ١٩١٩ .

المحتــوى

رقـم الايداع في المكتبة الوطنية ـ بغـداد
(١٤٩٣) لسـنة ١٩٨٥

دار الحرية للطباعة ـ بغـداد
١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م